

«صفقة القرن»
في الميدان..



الكتاب: «صفقة القرن» في الميدان
تأليف: اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)
دمشق، ص.ب. ١١٤٨٨
هاتف: ٦٣١٥٧٤٠

التوزيع:

- شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر:
بيروت ص.ب. ١٤/٦٠٤٧ - هاتف ٣٠٥٥٩٦ ■
- الدار الوطنية الجديدة - دمشق - سوريا:
ص.ب. ٥٩٥٣ - هاتف: ٤٤١٨٢٠٢ - ٢٢٤٨٥٦٠ ■

النتضيد: حسن الهندي
الإخراج: زكريا شريف
تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح

سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» - ٣٩

«صفقة القرن» في الميدان..

معتصم حمادة

زياد جرجون

فهد سليمان

سهيل الناطور

هذا الكتاب..

■ يُستدل من عنوانه، «صفقة القرن في الميدان»، أنه استكمال لعملية الإشتباك مع المشروع الأميركي، تُدار على صفحات الكتاب، بالسياسة والفكر، باعتبارهما مرشدين للممارسة الميدانية ودليل معرفة لاشتقاق المهام المطلوبة، من أجل إجهاض «صفقة القرن»، وإفشال خطة الضم وتطبيقاتها، على طريق دحر الإحتلال وتفكيك الإستيطان.

هو خطوة مهمة من رحلة، أخذها على نفسه «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف)، بمتابعة القضية الفلسطينية، منذ انعقاد مؤتمر مدريد - ١٩٩١ ومن ثم ولادة اتفاق أوسلو - ١٩٩٣، كمرحلة سياسية جديدة، في مسار القضية، ومواكبة تطوراتها، وتعزيز الصوت والدور الميداني الوطني الواقعي المعارض، المتمسك بالبرنامج الوطني، القائم على حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.



■ الكتاب في أربعة فصول، أولها بعنوان: «ما قبل ٢٠٢٠/١/٢٨»، من أربعة أبواب:

• الأول: يلقي الضوء على الحالة الفلسطينية عشية الإعلان عن الشق السياسي لصفقة القرن في واشنطن في ٢٠٢٠/١/٢٨. فيتناول دعوة الرئيس محمود عباس، في كلمته في الأمم المتحدة في ٢٦/٩/٢٠١٩، لإجراء انتخابات فاجأت الجميع، والمسار الذي قطعتة هذه الدعوة، الذي تبين فيما بعد أنها تقتصر على المجلس التشريعي ورئاسة السلطة الفلسطينية، والملابسات التي رافقتها، والعقبات التي حالت دون تنظيمها وجعلت منها دعوة جديدة لانتخابات، دُعي لها مرة أخرى، ولم تحصل.

• في البابين الثاني والثالث، يتناول هذا الفصل، الدعوة للانتخابات المشار إليها، في السياق السياسي للحالة الفلسطينية، ويسلط الضوء، على موقف الجبهة الديمقراطية من مسألة العلاقات الوطنية، كما أبلغته لحركة فتح، في اجتماع قيادي بين الطرفين،

يضع الأمر أمام خيارين: إما مشاركة حقيقية في القرار الوطني والمسؤولية الوطنية، أو معارضة مسؤولة، في ظل هجمة أميركية، أدخلت القضية الوطنية في مرحلة خطيرة.

• **الباب الرابع،** هو مراجعة شاملة لمجمل الحالة الوطنية، تتناول ضرورة الإنتخابات كمدخل للإصلاح الديمقراطي للحالة الوطنية ومؤسساتها الرسمية، وتطوير النظام السياسي وآليات عمله والعلاقة بين مكوناته، وصولاً إلى تبني استراتيجية وطنية، تُخرج الحالة الوطنية من أوهام أوسلو، وتعيد الوعي بالحالة الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني لشعب يريزح تحت الاستعمار الاستيطاني.



■ **الفصل الثاني بعنوان: «ما بعد ٢٨/١/٢٠٢٠»، من خمسة أبواب:**

• **الأول:** قراءة في صفقة القرن بعنوان «صفقة لتصفية القضية الفلسطينية»، من إعداد دائرة شؤون المفاوضات في م.ت.ف.

• **الثاني:** إضاءة أخرى على صفقة القرن باعتبارها «المعركة الفاصلة مع المشروع الصهيوني»، في المسارين الوطني والعربي، وضرورات المواجهة.

• **الثالث:** تحت عنوان «الضم أعلى مراحل الإحتلال»، يرسم موقع الضم في صفقة القرن، وأهدافه، ومخاطره، داعياً إلى بناء مرتكزات الرد الوطني في استراتيجية شاملة.

• **الرابع:** حول «المواجهة الوطنية لإفشال خطة ترامب وإسقاط خطة الضم»، يعاين الثغرات في المواجهة الفلسطينية الاستراتيجية لهذه الخطة، قبل أن يتوقف أمام ضرورة إصلاح النظام السياسي من مداخل عدة، بما فيه وخاصة تمكين م.ت.ف من استعادة مكانتها ودورها في قيادة النضال الوطني.

• **يقدم الباب الخامس،** في السياق نفسه، «انعكاسات خطة الضم على الاقتصاد الفلسطيني»، في قراءة لعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر في غزة، أ.د. سمير أبو مدللة.

• **أما في الباب السادس،** فتقرير شامل عن «انتخابات الكنيست الـ ٢٣»، وتشكيل حكومة الثنائي نتياهو - غانتس، وإعلانها خطة الضم في برنامجها، أعده رئيس تحرير

مجلة «الحرية» محمد السهلي، مرفقاً بالجدول التوضيحية اللازمة.



■ **الفصل الثالث بعنوان: «اللاجئون في لبنان وسوريا واستهداف حق العودة»**، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة «ماهية المشروع الوطني الفلسطيني»، نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في لارنكا/ قبرص بين ١٠ و١١/٥/٢٠١٩، تتناول المشروع الوطني والعوامل الضاغطة عليه، ثم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وواقعهم الإنساني الهش، مع وقفة أمام الإختناق الإقتصادي كما تعانيه مخيمات اللاجئين، ونتائجه، في نزيف الهجرة، عمقته قوانين الحرمان للحكومات اللبنانية؛ ثم عن واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ودلالاته على المشروع الوطني، مروراً بأوضاع الأونروا في ظل المتغيرات السياسية ودلالات الضغوط الأميركية عليها، وصولاً إلى خاتمة ترسم اتجاهات العمل المفترض بلورتها في برنامج نضالي.



■ **الفصل الرابع بعنوان: «في تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين»** يقدم المؤرخ الفلسطيني د. ماهر الشريف خمس دراسات (مع ثبت بمصادرها):

- «الحزب الشيوعي الفلسطيني .. ١٩١٩-١٩٤٨».
- «عصبة التحرر الوطني في فلسطين .. ١٩٤٤-١٩٤٨».
- «الحزب الشيوعي الإسرائيلي .. ١٩٤٨ - ...».
- «حزب الشعب الفلسطيني .. ١٩٤٨ - ...».
- «إميل توما والحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية .. ١٩٤٤-١٩٤٧».

هي رزمة قيمة، تقدم للقارئ التاريخ الغني للحركة الشيوعية الفلسطينية، كجزء لا يتجزأ من التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني باتجاهاته السياسية والفكرية المتعددة، والذي يمتد لأكثر من مئة عام.



■ هذا الكتاب هو الثالث في «سلسلة الطريق إلى الاستقلال»، الذي يتناول صفقة القرن، وتداعياتها وما نما على ضفافها من قضايا كبرى، صدر قبله:

• «في مواجهة صفقة القرن»، الإصدار الرقم ٣٥ في «سلسلة الطريق إلى الاستقلال».

• «صفقة القرن في الميزان»، الإصدار الرقم ٣٧ في «سلسلة الطريق إلى الاستقلال».

كتاب جديد يضاف إلى ما سبقه من الكتب، في إغناء المكتبة الفلسطينية بالدراسات والتقارير والمعلومات والوثائق والمواد التاريخية، تشكل سلاحاً فاعلاً في المعركة المحتممة على كل الجبهات، مع مشروع معادي، تقف خلفه قوى وتحالفات دولية وإقليمية ذات شأن ■

«المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»

(ملف)

الفصل الأول

ما قبل ٢٨/١/٢٠٢٠

- ١- الانتخابات التي لم تحصل..
- ٢- في الانتخابات والمسار السياسي
- ٣- في العلاقات الوطنية.. إما مشاركة حقيقية،
أو معارضة مسنولة
- ٤- في المشهد السياسي الفلسطيني.. الإنتخابات،
النظام السياسي، استراتيجية المواجهة

الانتخابات التي لم تحصل..

■ في كلمته المقررة مسبقاً، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين، وبالتحديد في ٢٦/٩/٢٠١٩، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس مايلي: «لقد آمنا منذ البداية بالديمقراطية أساساً لبناء دولتنا ومجتمعنا، وثبتنا ذلك في دستورنا، ومارسناه على أرض الواقع، فأجرينا انتخابات في عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٥، وعام ٢٠٠٦، لكن توقفت بعد ذلك بسبب إنقلاب حماس عام ٢٠٠٧. منذ عام ٢٠٠٧ إلى الآن ونحن ندعو لانتخابات. على كل حال، عند عودتي إلى أرض الوطن سوف أدعو إلى انتخابات عامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وسنحمل من يعترض على الانتخابات المسؤولية أمام الله والمجتمع الدولي والتاريخ». وفي ٢٨/٩/٢٠١٩ أكد الرئيس أبو مازن: «أنه فور عودته من نيويورك سيعلن عن موعد لإجراء الانتخابات العامة» في السلطة الفلسطينية، قاصداً انتخابات المجلس التشريعي + رئاسة السلطة.

■ آثار الإعلان ردود فعل وتعليقات واسعة. فقد جاء مفاجئاً لكل الأوساط السياسية الفلسطينية، إذ لم يسبق لأمر الانتخابات العامة أن يكون قد أثير، أو كان موضع تداول في أي من المؤسسات الفلسطينية، حتى أن اللجنة المركزية لحركة فتح، لم تكن قد ناقشت الأمر، وهي التي كانت تستبق عادة اللجنة التنفيذية في مناقشة الأمور السياسية، وتهيء لقراراتها؛ كما أثار الإنتباه أن الرئيس عباس اختار المنبر الأممي للإعلان عن قراره تنظيم الانتخابات، وأن هذا الإعلان ورد خارج السياق العام لكلمته أمام الجمعية العامة.

■ لقد تبين بعد عودته إلى رام الله، أن الوفد الفلسطيني برئاسة عباس، وهو في جولته الخارجية، إلى السويد وألمانيا بشكل خاص، استبق بها وصوله إلى نيويورك، سمع من الدوائر الأوروبية ملاحظات إنتقادية، ونصائح ودعوات لإجراء انتخابات المؤسسة الفلسطينية، خاصة وأن قراره حل المجلس التشريعي الفلسطيني، وضع النهاية

للمؤسسة التمثيلية الفلسطينية الوحيدة المنتخبة، ما أسهم في مزيد من الإضعاف للنظام السياسي الفلسطيني، وقد تجاوزت مؤسساته في السلطة الفلسطينية كما وفي م.ت.ف، ولايتها المفترضة، وفقاً للنظام الأساسي والقانون، وباتت استمراراً وتمديداً للوضع القائم. وبناء على هذه «النصائح»، اختار الرئيس عباس منبر الأمم المتحدة ليعلن عن خطوته، في محاولة، كما فسرت، لمنح الإعلان صدقية وجدية مميزة: [

(١)

المؤسسة الفلسطينية والحالة القانونية

■ الإعلان الرئاسي عن النية للدعوة للإنتخابات سقط على الحالة الفلسطينية، بينما مؤسسات النظام السياسي دون استثناء، تجاوزت عمرها القانوني، وباتت كلها تشكل امتداداً لصيغة الأمر الواقع؛ فالمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، أعلى سلطة تشريعية فلسطينية، أعلن عملياً حل نفسه، في دورته الأخيرة في ٣٠/٤/٢٠١٨، حيث اعتبر دورته هذه آخر دورة يعقدها، ودعا لانتخاب مجلس وطني جديد (من ٣٥٠ عضواً: ١٥٠ للداخل، و ٢٠٠ للخارج، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل بعتبة حسم ١,٥٪). وفي هذا الإطار قررت دورة المجلس الوطني أن المجلس المركزي يقوم بأعمال المجلس الوطني خارج أدوار انعقاده، أي - بكلام آخر- بات المجلس المركزي، من الناحية العلمية، يتمتع بصلاحيات المجلس الوطني.

أما المجلس التشريعي الثاني، الذي انتخب في ٩/١/٢٠٠٦، فقد تعطلت أعماله، وأصابه الشلل التام، بعد انقلاب حماس في ١٤/٦/٢٠٠٧. ثم ما لبث الرئيس عباس أن أصدر في ٢٢/١٢/٢٠١٨ مرسوماً بطله، مستنداً إلى رأي استشاري للمحكمة الدستورية العليا (٢٠١٨/١٢/١٢). [راجع بهذا الصدد الفصل بعنوان: «حل المجلس التشريعي - ٢٢/١٢/٢٠١٨»، ص ١٤١-١٥٩ من كتاب «في مواجهة صفقة القرن...»، الكتاب الرقم ٣٥ من سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»، إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩].

■ مرسوم حل المجلس التشريعي أثار، في حينه، ردود فعل وتعليقات، أدت إلى تعميق الخلافات الفلسطينية الداخلية؛ وقد بقي الخلاف محتدماً حول مرسوم الحل، خاصة وأن المجلس التشريعي الأول في جلسته الأخيرة في ١٣/٢/٢٠٠٦، أي قبل

تتصيب (تولية) المجلس التشريعي الثاني، صادق على قرار ينص على انتهاء ولايته عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري. وهو ما شكل بحد ذاته سلاحاً قوياً بيد الأطراف الفلسطينية التي التقت على رفض حل المجلس لعدم انتخاب مجلس جديد أصلاً، ناهيك عن تنصيبه. ومع ذلك، يمكن القول إن الباب بقي موارباً لاستعادة صيغة المجلس التشريعي، حيث دعا مرسوم الحل نفسه إلى إعادة انتخاب مجلس تشريعي جديد خلال ستة أشهر من تاريخه، أي منتصف العام ٢٠١٩، الأمر الذي لم يحصل كما هو معروف ■

(٢)

الدعوة للانتخابات

■ الإعلان عن الدعوة للانتخابات، أثارت نقاشاً حول أية انتخابات نريد؟ حيث تراوحت الاقتراحات بين: الإكتفاء بإعادة انتخاب مجلس تشريعي، يعيد للسلطة الفلسطينية اعتبارها الشرعي - القانوني، خاصة لدى البرلمانات العالمية، مثل البرلمان الأوروبي الذي يعترف بالمجلس التشريعي لأنه منتخب؛ أو الربط بين انتخاب التشريعي ورئيس السلطة في عملية اقتراع واحدة، في صندوقين منفصلين؛ أو الجمع بين انتخاب التشريعي ورئاسة السلطة، والمجلس الوطني، على اعتبار أن أعضاء التشريعي هم أعضاء في «الوطني»، وأن اقتصار الانتخابات على مناطق السلطة الفلسطينية واستثناء الشتات، بات يلحق الأذى بالمصلحة الوطنية.

■ في السياق نفسه، وفي ظل إجماع على مبدأ الانتخابات، دعت فصائل العمل الوطني، وبشكل خاص الجبهة الديمقراطية، والشعبية، وحماس إلى عقد حوار وطني على أعلى المستويات، يترأسه محمود عباس، للإتفاق على آليات تنظيم الانتخابات، وإزالة العراقيل من أمامها في ظل الإنقسام القائم، فالإنتخابات يجب أن تجري بالنزاهة والشفافية المطلوبة، في الضفة، بما فيه القدس، وقطاع غزة، في ظل أجواء من التوافق الوطني بعيداً عن كل أشكال التوتير والمناكفة.

■ غير أن الرئيس محمود عباس، متجاوزاً دعوات الحوار الوطني، كلف، برسالة رسمية (٢٠١٩/١١/٤)، د. حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية، باستئناف الإتصالات والمشاورات مع القوى السياسية والجهات المعنية كافة، للتضير لإجراء

الانتخابات التشريعية، على أن تتبعها بعد بضعة أشهر الانتخابات الرئاسية، وفق القوانين والأنظمة المعمول بها. وفيما يلي النص الحرفي لهذه الرسالة:

الأخ الدكتور حنا ناصر المحترم
رئيس لجنة الانتخابات المركزية
تحية طيبة، وبعد..

إستناداً إلى نقاشاتنا معكم وتصميماً منا على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وحرصاً منا على العودة إلى إرادة الشعب وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، لتكريس الديمقراطية وإنهاء الانقسام والسير قدماً نحو الشراكة الوطنية الكاملة.

أؤكد على النقاط التالية:

- ١ - إصدار مرسوم رئاسي واحد لإجراء الانتخابات التشريعية تتبعها الانتخابات الرئاسية ضمن تواريخ محددة.
 - ٢ - تجري الانتخابات استناداً إلى القانون الأساس.
 - ٣ - تجري الانتخابات التشريعية على أساس قانون النسبية الكاملة.
 - ٤ - احترام نتائج الانتخابات والالتزام بها.
 - ٥ - لتأكيد النزاهة والشفافية للانتخابات الحرة، سوف يتم دعوة هيئات عربية ودولية ومؤسسات تشريعية، للمراقبة والإشراف الدولي على عملية الانتخابات، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية.
 - ٦ - بعد إصدار المرسوم الرئاسي لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بمواعيدها المحددة، فإني أطلب من جميع الفصائل والقوى والفعاليات الفلسطينية فتح حوار بينها لإنجاح الانتخابات والسير قدماً نحو الشراكة الوطنية الكاملة.
 - ٧ - بانتظار الرد الخطي بالموافقة على النقاط أعلاه من جميع الأطراف المعنية.
- رام الله في: ٢٠١٩/١١/٤ م

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

نسخة إلى:

- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- المكتب السياسي لحركة حماس.

(٣)

أية انتخابات؟

■ ليست هي المرة الأولى التي يُدعى فيها للإنتخابات بعد الإنقسام في ١٤/٦/٢٠٠٧. فملف الحوارات الفلسطينية التي انعقدت منذ ذلك الحين، تتضح بهذه الدعوات التي لم تنفذ. هذا ما أكدت عليه وثيقة الوفاق الوطني المقدمة من مصر تلخيصاً لنتائج الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، والذي صدر في إثره مرسوم رئاسي في العام ٢٠٠٩ تضمن الدعوة إلى إجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٠...، غير أن الإنتخابات لم تجر، حيث صدر مرسوم بإلغائها نتيجة عدم الإتفاق بين طرفي الإنقسام. وبنفس الوجهة أتى اتفاق المصالحة في أيار (مايو) ٢٠١١، وإعلان الدوحة ٢٠١٢، واتفاق القاهرة بين فتح وحماس ٢٠١٢، وبيان الشاطيء بين المنظمة وحماس في ٢٣/٤/٢٠١٤، الذي أعقبه تفاهم فتح وحماس (القاهرة، ٢٥/٨/٢٠١٤)،.. وآخرها البيان الصادر عن اجتماع فصائل العمل الوطني في القاهرة في ٢٢/١١/٢٠١٧، الذي نص في بند «خامساً - الإنتخابات العامة» على مايلي: «دعوة لجنة الإنتخابات المركزية والجهات المعنية لإنجاز كافة أعمالها التحضيرية لإجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني المتزامنة في موعد أقصاه نهاية ٢٠١٨ وتخويل الرئيس محمود عباس لتحديد موعد الإنتخابات بعد التشاور مع كافة القوى والفعاليات الوطنية والسياسية».

■ كان واضحاً أن الحوار الحقيقي سيكون مع حركة حماس بشكل رئيسي باعتبارها أحد طرفي الإنقسام، دون التقليل من أهمية الحوار مع الأطراف الأخرى. إذ باتت الدعوة للإنتخابات الشاملة مطلباً دائماً لدى معظم القوى الوطنية، حتى قبل صدور إعلان الرئيس عباس وتكليفه د. حنا ناصر إجراء مشاورات مع الأطراف الفلسطينية. فالثغرة الكبرى في الحالة الفلسطينية كانت الإنقسام بين فتح وحماس، وتجارب الإنتخابات المحلية، وتجربة الدعوات المتكررة للإنتخابات التي تم إلغاؤها، كلها تؤكد مكن المعضلة ■

(٤)

موقف الجبهة الديمقراطية

■ في هذا الإطار تقدم د. حنا ناصر بعدة أسئلة إلى القوى الفلسطينية، وتولى توزيعها بشكل رسمي عضو اللجنتين التنفيذية للمنظمة والمركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، باعتبارها تمثل موقف الرئيس عباس، متمنياً على القوى المعنية الرد عليها خطياً بكتاب تتوجه به إلى رئيس السلطة. وقد أبدت الجبهة الديمقراطية (ج.د) إمتعاضها الشديد أمام عزام الأحمد من هذه الطريقة البيروقراطية في التعامل مع قضايا يُفترض أن تُحل باللقاء المباشر والحوار بين الجميع. ولكن مع ذلك لم تُرد ج.د أن يُتخذ موقفها حجة من أجل تعطيل أو «شوشرة» عملية السير نحو الإنتخابات، ولذلك قررت ج.د أن تحيب خطياً على رسالة الرئيس أبو مازن رغم عدم القناعة بذلك. وقد سلمت هذه الرسالة إلى عزام الأحمد بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١، متأخرة ٩ أيام عن تاريخ صياغتها (في ٢٠١٩/١١/٢١) تعبيراً عن امتعاضها. وقد ورد بشكل واضح في الرسالة «أن الجبهة الديمقراطية لا تجد مغزى للربط ما بين بدء الحوار وبين إصدار المرسوم الرئاسي بالدعوة للإنتخابات..». وفيما يلي النص الحرفي للرسالة:

الأخ الرئيس محمود عباس حفظه الله

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تحية الوطن وبعد..

تجدد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ترحيبها بالدعوة إلى إنتخابات عامة طالما طالبنا بها على مدى السنوات الماضية كونها استحقاقاً دستورياً ملحاً وحقاً أصيلاً للمواطن وضرورة للخروج من دوامة عملية إنهاء الإنقسام.

وترى الجبهة الديمقراطية أن الإنتخابات يجب أن تكون شاملة لجميع مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، الرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني. وقد سبق للجبهة أن أبدت موافقتها على ما انعقد عليه الإجماع الوطني بشأن إجراء الإنتخابات التشريعية أولاً تليها الإنتخابات الرئاسية بفواصل زمني محدد لا يتجاوز ثلاثة شهور. وما تزال الجبهة ترى أن اللجنة التنفيذية ومكتب رئاسة المجلس الوطني يجب أن يتخذا قراراً بشأن الجدول الزمني لاستكمال الإنتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بحيث يكتمل شمول العملية الإنتخابية. وتؤكد الجبهة أن الإنتخابات الرئاسية والتشريعية يجب أن تجري على أساس القانون

الأساسي ووفق نظام التمثيل النسبي الكامل، الذي بات موضع إجماع وطني مؤخراً. ومن الضروري التوافق وطنياً على الإجراءات والترتيبات التي تضمن حرية ونزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها وتوقيع ميثاق شرف لاحترام هذه الإجراءات واحترام نتائج الانتخابات والالتزام بها.

ومن أجل ذلك ترى الجبهة ضرورة البدء فوراً بالحوار الوطني بين جميع القوى الفلسطينية على أعلى مستوى قيادي للتوافق على سبل إنجاح العملية الانتخابية وضماناتها. ورغم أن الجبهة لا تجد معزى للربط بين بدء الحوار وبين إصدار المرسوم الرئاسي بالدعوة للانتخابات، فإنها تؤكد أن هذه المسألة لا ينبغي أن تكون عقبة تعطل السير نحو الإستحقاق الانتخابي.

مع فائق الاحترام والتقدير

٢٠١٩/١١/٢١

المكتب السياسي

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

(٥)

موقف حركة حماس

أرسلت حركة حماس ردها بالموافقة المشروطة على تنظيم الانتخابات، وفيما يلي النص الحرفي لهذه الرسالة:

الأخ الدكتور/ حنا ناصر حفظه الله،

رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

نتمنى لكم كل توفيق وسداد ونقدر عالياً جهودكم المستمرة في إنجاح الانتخابات وتحقيق الوحدة الوطنية..

فإننا في قيادة حركة حماس وبعد زيارتك الأخيرة بتاريخ ٥/١١ إلى غزة وما أطلعنا عليه من رؤية الرئيس أبو مازن بخصوص عملية الانتخابات، فقد أجرينا خلال الأيام الماضية سلسلة من المشاورات الداخلية في قيادة الحركة، وعلى مستوى فصائل العمل الوطني والإسلامي وقوى المقاومة ومنظمات المجتمع المدني وشرائح مجتمعية مختلفة،

وفي ظل كل تلك المشاورات نود أن نؤكد على مواقفنا التالية:
أولاً- إننا نعتقد أن الإنتخابات هي حق لجماهير شعبنا، لتحدد من خلال صناديق الإقتراع من يقود مسيرتها، وإننا نرحب بالإنتخابات وسيلة حضارية يعبر فيها الشعب عن إرادته، وينظم من خلالها اختلافاته، وتتداول بها أحزابه وقواه السلطة بصورة سلمية حضارية.

ثانياً- نعتقد أن انتخابات المجلس الوطني هي الشكل الأفضل لترتيب البيت الفلسطيني بأفضل صورة، تحشد فيها كل عوامل القوة الداخلية على طريق تحقيق أهداف شعبنا في التحرير والعودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وهي استكمال للمجهودات والإتفاقيات التي وقعت وآخرها لقاء بيروت التحضيري في يناير ٢٠١٧، ومن تحت مظلة المجلس الوطني، الجامع لكل الفلسطينيين ننظم خلافاتنا، ونحدد سياساتنا، وخطط وبرامج عملنا لتحقيق أهدافنا الوطنية.. أو حتى بالذهاب لانتخابات شاملة ومتزامنة لكل من المجلس الوطني والمجلس التشريعي والرئاسة.

ثالثاً- حرصاً منا على تذليل العقبات أمام عملية الإنتخابات التي رأينا فيها فرصة للخروج بالقضية الفلسطينية من المأزق الراهن، فقد أعلننا موافقتنا على البدء بإجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية المتزامنة كخطوة على طريق استكمال الإنتخابات للمجلس الوطني في أقرب وقت.

رابعاً- أمام الإصرار على البدء بالانتخابات التشريعية، وتأخير الإنتخابات الرئاسية، وتذليلاً لهذه العقبة ولئلا يتم تعطيل هذا المسار الهام، فقد وافقنا على إجرائها بصورة متتالية تبدأ بالتشريعية، ثم تتبعها الرئاسية ويمرسوم رئاسي واحد بتاريخين متتابعين يفصلهما ثلاثة أشهر على أن يتم استكمال العملية الإنتخابية لاحقاً للمجلس الوطني الفلسطيني.

خامساً- إن موقفنا وموقف الغالبية العظمى لفصائل شعبنا وقواه ونخبه أكدت على ضرورة أن يتم الشروع في عقد لقاء عاجل للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية للبحث في التحديات التي تواجه قضيتنا، وفي سبل تذليل العقبات أمام العملية الإنتخابية والإتفاق على كل التفاصيل المتعلقة بإجرائها، وأمام الرفض المتكرر وافقنا على اجتماع بديل للأمناء العاميين للفصائل والقوى الوطنية والإسلامية لتحقيق تلك الأهداف، وأن هذا اللقاء يجب أن يسبق إصدار المرسوم الرئاسي، ليصدر المرسوم على بنية وهدى ووضوح، وأمام الإصرار على ضرورة إصدار المرسوم الرئاسي قبل عقد هذا اللقاء، فقد اجتهدنا وبالتشاور مع فصائل وقوى شعبنا ومنظمات المجتمع المدني أن نبلور ورقة

مبادئ تكون أساسا للقاء الوطني المطلوب.

ونحن نؤكد أننا لن نجعل هذه النقطة سببا في تفجير وهدم ما بنيناه على طريق إنجاز مشروع الانتخابات، ولن تكون سببا لإضاعة هذه الفرصة التاريخية ليقول شعبنا فيها كلمته ويحدد من خلالها خياراته.

سادسا- وفقا لقانون الانتخابات فإن الانتخابات تتم وفقا للنظام المختلط النسبي والدوائر %٥٠ - %٥٠، وفي الحوارات الوطنية، ومرونة منا فقد وافقنا على التغيير %٧٥ نسبي، %٢٥ دوائر، ونحن نعتقد أنه النظام الأمثل لواقعنا الفلسطيني، حيث أنه يحافظ على فرصة معقولة لتمثيل الشخصيات المستقلة، ويمكن أن يمثل مخرجا لبعض المرشحين أمام حملات الإعتقال والملاحقة من قوات الإحتلال في الضفة الغربية، إلا أننا اعتبرنا هذه النقطة أيضا يجب ألا تمثل حجر عثرة أمام الانتخابات.

سابعا- في ذات الوقت فإننا نتمسك جميعا كفلسطينيين وبمساندة كل العرب والمسلمين، وأحرار العالم بغرض حقنا في إجراء الانتخابات في القدس وألا نقر للإحتلال بالحقائق التي يريد فرضها على الأرض بإعلان القدس عاصمة له، بل يجب علينا أن نتفق على خطة عمل وطنية هدفها جعل عملية الانتخابات في القدس معركة سياسية لتثبيت حقنا في المدينة المقدسة، وتحويل الانتخابات في القدس إلى رافعة لتحقيق ذلك من خلال حالة اشتباك سياسي وإعلامي وميداني على كل صندوق اقتراع، وعلى كل بطاقة انتخابية، لنثبت للعالم أجمع أننا لم نتنازل عن قدسنا، ولن نسمح للإحتلال بأن يعطل المسيرة الانتخابية الديمقراطية لشعبنا.

ثامنا- نرى أن ضمان تحقيق الحريات الكاملة في الضفة وغزة شرط أساس لنجاح الانتخابات وأنه بدون ضمان الحريات فإن الانتخابات تفقد شرط صحتها الأهم وتتحول إلى ملهاة لا قيمة لها وبما يشمل:

- ١- تكريس مبدأ سيادة القانون الأساس وتطبيقه بدقة.
- ٢- التوافق بين القوى على تشكيل محكمة الانتخابات من قضاة مشهود لهم بالنزاهة والإستقلالية السياسية الكاملة وتحييد أي محكمة أخرى عن التدخل في الانتخابات ونتائجها، بما في ذلك المحكمة الدستورية في رام الله.
- ٣- نؤكد على ضرورة احترام نتائج الانتخابات، وضرورة التوقيع من الجميع على ميثاق شرف لاحترام نتائج الانتخابات مهما كانت، وأن نقف جميعا صفا واحدا لنقنع العالم للإعتراف بالنتائج والتعاطي معها بإيجابية، ومن أهم أدوات ضمان احترام نتائج الانتخابات

هو الإتفاق على تحييد المحكمة الدستورية التي تشكلت في ظل الإنقسام وجاءت كأحد إفرزاته، واتخذت قرارات جعلتها جزءا من الإختلاف، وحتى لا تأتي في لحظة ما لتتسلف ما قرره الشعب من خلال صناديق الإقتراع بجرة قلم لعدد محدود من القضاة لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، ومن أهم المؤشرات على احترام نتائج الإنتخابات المزمعة هو احترام النتائج السابقة بتوفير الحد الأدنى من متطلبات ذلك بضمان كرامة وحقوق وحصانة أعضاء المجلس التشريعي الثاني.

٤- الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين والمحتجزين لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بحرية الرأي، ووقف أي شكل من الإستدعاءات لأسباب سياسية، أو لأمر تتعلق بالإنتماء الحزبي والسياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥- ضمان توفر الحرية الكاملة للدعاية السياسية والنشر والطباعة وعقد الإجتماعات السياسية والإنتخابية دون مضايقة، ودون الحاجة لإذن مسبق في الضفة والقطاع.

٦- ضمان حيادية الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع وعدم تدخلها في الإنتخابات أو في الدعاية لأي طرف سياسي.

٧- التعهد بتوفير فرص متكافئة في أجهزة الإعلام الرسمي دون تمييز ونؤكد على ضرورة ضمان نزاهة وشفافية العملية الإنتخابية بصورة كاملة، وضرورة أن توقع كل الفصائل والقوى وثيقة شرف لضمان ذلك وأن نحشد لتحقيق هذا الهدف كل المنظمات والمؤسسات الدولية والأممية والإسلامية والعربية ووسائل الإعلام المختلفة ليشهد العالم أجمع على مستوى نزاهة وشفافية انتخابات الشعب الفلسطيني.

وفي ضوء ما سبق فإن حركة حماس تؤكد موقفها على النحو التالي:

١- تتمسك الحركة بضرورة إجراء الإنتخابات الشاملة (التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني) وتؤكد الحركة على أهمية وضرورة عقد اللجنة التحضيرية لاستكمال الحوار بشأن ترتيب المجلس الوطني الفلسطيني بما يشمل تمثيل شعبنا في كافة أماكن تواجده.

٢- لا تمنع الحركة من إجراء الانتخابات التشريعية يتبعها الإنتخابات الرئاسية من خلال مرسوم رئاسي واحد وضمن تواريخ محددة بحيث لا تزيد المدة بينهما عن ثلاثة أشهر.

٣- لا تمنع الحركة من إجراء الإنتخابات على أساس النظام النسبي الكامل.

٤- تؤكد الحركة على إجراء الإنتخابات استنادا إلى قانون الإنتخابات مع عدم إلزام القوائم الإنتخابية أو المرشحين بالتوقيع على أية اشتراطات سياسية مسبقة ومن حقها تبني

البرامج السياسية التي تراها مناسبة وتعبّر عن قناعاتها .

٥- بعد إصدار المرسوم يتم عقد لقاء وطني مقرر للبحث في آليات وضوابط إنجاح الانتخابات والسير قدماً نحو الشراكة الوطنية الكاملة والإتفاق على المبادئ العامة للمحافظة على المشروع الوطني ومواجهة التحديات والأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية .

٦- تؤكد الحركة على ضرورة إجراء الانتخابات في ظل المتطلبات التالية:

أ) تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة .

ب) ضمان الحريات العامة بما في ذلك عدم ملاحقة الحملات الانتخابية ونشطاءها وتمويلها .

ج) ضمان النزاهة والشفافية .

د) احترام نتائج الانتخابات .

هـ) حل موضوع حقوق نواب المجلس التشريعي وفق القانون الأساسي .

و) تشكيل محكمة الانتخابات بالتوافق من قضاة مشهود لهم بالنزاهة والإستقلالية الكاملة وتحييد المحكمة الدستورية وأي محكمة أخرى عن التدخل في الانتخابات ونتائجها .

٧- لتأكيد النزاهة والشفافية للانتخابات الحرة يتم دعوة هيئات عربية ودولية ومؤسسات تشريعية وقانونية للمراقبة والإشراف على عملية الانتخابات إضافة لمؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية .

وفي الختام فإننا نؤكد على أن هذه المتطلبات هي الأسس الضرورية لإجراء أي عملية انتخابية عندنا كفلسطينيين أو في أي بقعة من الأرض وهي شروط نجاح أية انتخابات مهما كانت، ومستندين بذلك للإتفاقيات التي تم الإتفاق عليها في عام ٢٠١١م وعام ٢٠١٧م والتي ستظل الإطار الذي نحتكم إليه في ترتيب أوضاعنا الفلسطينية في المراحل القادمة .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أخوكم/ إسماعيل هنية

رئيس المكتب السياسي

حركة المقاومة الإسلامية حماس

(٦)

موقف الفصائل الأخرى

■ باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي أكدت في بيان موقفها المبدئي في عدم المشاركة في انتخابات مؤسسات السلطة الفلسطينية (التشريعي + الرئاسي)؛ والجهة الشعبية التي أكدت أنها لا ترى أي داع لأن تحدد موقفها من المشاركة أو عدمها في الانتخابات «قبل إصدار المرسوم الرئاسي»، مرحبة في الوقت نفسه بالانتخابات؛ فقد أعلنت سائر المنظمات الفلسطينية موافقتها على إجراء الانتخابات (راجع الملحق)، ما جعل د. حنا ناصر يتوجه بالرسالة التالية نصها إلى الرئيس أبو مازن:

٩ كانون الأول ٢٠١٩

الرقم م.ت/٢٠١٩/ص(١٢٤)

سيادة الرئيس محمود عباس «أبو مازن» حفظه الله

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دولة فلسطين

الموضوع: الانتخابات العامة

تحية طيبة وبعد،،

أرجو إعلام سيادتكم أنه في ضوء الردود التي وردتكم من الفصائل المختلفة والتي أجمعت فيها على الموافقة على إجراء الانتخابات العامة (التشريعية والرئاسية) وفق الأسس الواردة في كتابكم الموجه لي بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤ والمتضمن رؤية سيادتكم لإجراء الانتخابات العامة. وفي ضوء اللقاءات والمشاورات التي أجرتها اللجنة مع قيادة حركة حماس وتسليمها رداً خطياً يتضمن موافقة الحركة على إجراء الانتخابات والمشاركة فيها ضمن رؤية سيادتكم، فإنني أرجو أن أعلم سيادتكم أنه بإمكانكم الآن - إذا رغبتم - إصدار المرسوم الرئاسي الداعي للانتخابات التشريعية والرئاسية، على أن يسبقه قرار بقانون بشأن التعديلات الخاصة بالقرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ ونشره في الجريدة الرسمية.

هذا وأرجو الإشارة إلى أن المدة المطلوبة لإجراء الانتخابات الرئاسية من تاريخ إصدار

المرسوم نفسه. وبطبيعة الحال فإن اللجنة على استعداد لاقتراح مواعيد تأخذ بعين الاعتبار عدم التعارض مع شهر رمضان المبارك وامتحانات الثانوية العامة (التوجيهي).

أخيراً أرجو العلم أن لجنة الانتخابات المركزية على استعداد لبدء إجراءاتها الميدانية حال صدور المرسوم الرئاسي.

مع فائق الاحترام والتقدير،،

د. حنا ناصر

رئيس اللجنة

مرفق: نسخة للفصائل مرتبة حسب تاريخ ردودها على كتاب سيادة الرئيس: حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح؛ جبهة التحرير العربية؛ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ جبهة التحرير الفلسطينية؛ الجبهة العربية الفلسطينية؛ الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا؛ حزب الشعب الفلسطيني؛ المبادرة الوطنية الفلسطينية؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ حركة المقاومة الإسلامية - حماس.

(٧)

المرسوم الرئاسي وقضية القدس

■ ربط الرئيس عباس بين إجراء الإنتخابات وبين ضرورة تنظيمها أيضاً في القدس، ورهن إصدار المرسوم بتحديد موعد الإنتخابات بموافقة الجانب الإسرائيلي على إجراءها في المدينة المقدسة، رافضاً في السياق نفسه أن تجري عبر مراكز البريد كما حصل في الإنتخابات السابقة، وأكد على ضرورة أن تجري في مراكز اقتراع يدلي فيها المقدسيون بأصواتهم. كما رفض أن تجري في إحدى البلدات العربية المجاورة للقدس، وأصر على أن تكون في «قلب مدينة القدس».

تحولت قضية القدس إلى معركة سياسية، لكن تباينت وجهات النظر في كيفية إدارتها: بعض الأطراف، كالجبهة الديمقراطية أكدت ضرورة إجراء الإنتخابات في القدس باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، ودعت إلى خوض معركة القدس في المحافل الدولية، لكنها في الوقت نفسه دعت إلى إصدار مرسوم «الإنتخابات» باعتباره يشكل دليلاً على إصرار السلطة على تنظيم الإنتخابات، وبحيث يشكل المرسوم أداة ضغط

على المجتمع الدولي لإزاحة الغيتو الإسرائيلي وعراقيل سلطات الإحتلال.

وكانت القوى التي من بينها الجبهة الديمقراطية تطالب بإصدار مرسوم الإنتخابات، حتى لا تشكل القدس ذريعة لاحقاً يتم عبرها التخلي عن تنظيم الإنتخابات. خاصة وأن السلطة الفلسطينية في حوض «معركة القدس»، اكتفت بتقديم طلب رسمي إلى إسرائيل بطلب السماح لسكان القدس الشرقية المشاركة في الانتخابات ترشحاً وانتخاباً، وذلك وفق الإتفاقات الموقعة بين م.ت.ف وإسرائيل (أوسلو) وأعلنت السلطة الفلسطينية أنها بانتظار الرد الإسرائيلي على طلبها.

ردت الفصائل الفلسطينية على موقف السلطة بالقول إنها ترى أن المرسوم الرئاسي للإنتخابات، يجب أن يكون ثمرة اجتماعات الحوار الوطني الشامل. لكن الغريب في الأمر أن القيادة الفلسطينية رفضت الحوار وقبلت تأجيل إصدار المرسوم انتظارا للموقف الإسرائيلي من الإنتخابات، وهو رد لم يأت. هذا مع العلم أن الرئيس أبو مازن، في رسالته إلى د. حنا ناصر، تعهد بإصدار مرسوم الإنتخابات، بعد تسلم ردود الفصائل المختلفة، كما تعهد بتنظيم إجراء الحوار الوطني وفقاً للشرط نفسه، غير أنه عاد وربط مسألة إصدار مرسوم الإنتخابات بالموافقة الإسرائيلية على طلب تنظيمها في «قلب القدس».

■ الرئيس عباس، بقى مصراً على أنه «دون أن ينتخب أهل القدس في القدس، وليس في ضواحيها فلا انتخابات مهما كانت الضغوط التي ستمارس علينا». ورداً على موقف الرئيس عباس أكدت القوى الوطنية مجدداً أن «لا انتخابات بدون القدس»، وأن فرض إجراءها في المدينة «يجب أن يكون معركتنا جميعاً، وأن لا تترك لحسن نوايا الإحتلال»، في إشارة إلى أن السلطة الفلسطينية وهي ترهن إصدار مرسوم الإنتخابات، بقبول الإحتلال إجراءها في القدس، دون أن تضع خطة استراتيجية للمواجهة، أصبحت في موقع من يناور بحثاً عن ذريعة لإفشال الإنتخابات والتلطي، في الوقت نفسه وراء ذريعة اسمها القدس، في وقت تدرك فيه السلطة أن إسرائيل لن تسمح بإجرائها في المدينة، خاصة بعد أن اعترفت بها إدارة ترامب في ٦/١٢/٢٠١٧، عاصمة لدولة إسرائيل ■

(٨)

ماذا بعد؟

■ بقيت إسرائيل على موقفها في رفض إجراء الإنتخابات في القدس، باعتبارها «موحدة والعاصمة الأبدية للدولة». وتدحرجت الأوضاع بعد ذلك، على ضوء تطورات صفقة القرن، حيث تم الإعلان في ٢٠٢٠/١/٢٨ عن الشق السياسي لصفقة القرن، ثم تلا ذلك اجتياح وباء كورونا للمناطق المحتلة، التي بدأت تخضع لإجراءات حجر ووقاية، شكلت قيدا على الحركة الجماهيرية وحرية تحركها.

ودخلت القضية الوطنية في ٢٠٢٠/٥/١٧ مرحلة جديدة، حيث ولدت حكومة إسرائيلية جديدة، أعلنت أن برنامجها يتمحور حول نقطتين: تعزيز قانون «إسرائيل، دولة قومية للشعب اليهودي» + تطبيق خطة الضم، بموجب صفقة القرن.

بتعبير آخر أصبحت قضية الإنتخابات، وتجديد شرعية المؤسسات الفلسطينية، وفي ظل الأوضاع الراهنة، معلقة حتى إشعار آخر، بكل ما يعنيه هذا الأمر من تشويه وإضعاف للنظام السياسي الفلسطيني، وقدرته على مقاومة الهجمة الاميركية - الإسرائيلية، الأمر الذي بات مطلوباً فيه البحث عن بدائل تفتح الأفق لإصلاح أوضاع المؤسسة الوطنية في السلطة وفي م.ت.ف، في ظل أوضاع تؤكد أن القضية الوطنية دخلت مرحلة الحسم، ما يتطلب الخروج من دائرة المراوحة في المكان، والتخلي عن السياسة الإنتزارية، والإلتفات بجدية إلى ترتيب البيت الفلسطيني، باعتبار ذلك أحد أهم الشروط لمواجهة صفقة القرن بتداعياتها ■

أيار (مايو) ٢٠٢٠

ملحق

الرسائل الموجهة من الأمناء العامين لفصائل م.ت.ف إلى الرئيس أبو مازن

١- حزب الشعب الفلسطيني

سيادة الأخ الرئيس محمود عباس «أبو مازن» حفظه الله
تحية رفاقية وبعد،

بحث المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني رسالة سيادتكم الخاصة بالانتخابات وما تضمنته من محددات لإجرائها في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وباعتبارها استحقاقاً وطنياً وديمقراطياً يؤمن وحدة أرض الدولة الفلسطينية، وصيانة الحقوق الديمقراطية لشعبنا، والتقدم نحو إنهاء الإنقسام واستعادة وحدة النظام السياسي وتحقيق الشراكة الوطنية. وقد أكد المكتب السياسي على احترام حقكم الدستوري والقانوني الأصيل بإصدار المرسوم الرئاسي بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وعلى تقديره لما ورد فيها من نقاط، كما أكد في ذات الوقت على ضرورة تعاون كافة القوى من خلال حوار صريح ومفتوح لضمان إنجاح هذه الانتخابات وسلامة العملية الانتخابية والديمقراطية في كل مراحلها، وبما يضمن إجراءها انتخاباً وترشيحاً في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، كما أكد على استعداد حزبنا لمواصلة جهوده في هذا الإتجاه.

إن حزب الشعب الفلسطيني ينظر إلى هذه الانتخابات باعتبارها جزءاً من معركة شعبنا السياسية والوطنية على القدس وعلى وحدة أرض الدولة الفلسطينية، وكذلك باعتبارها مدخلاً لإنهاء الإنقسام، وأنه على أساس ذلك ينبغي العمل من أجل ضمان وحدة موقف القوى الفلسطينية كافة في هذا الإتجاه، ومن أجل ضمان تحقيق أوسع مساندة عربية ودولية لإجراء الانتخابات في القدس، وباعتبار هذه العملية برمتها جزءاً من تحسين أدوات شعبنا في نضاله من أجل الحرية والإستقلال ومن أجل إنهاء الإنقسام المدمر. ودمتم ذخراً لشعبكم

بسام الصالحي

الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني

٢٠١٩/١١/١١

٢- الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»

سيادة الأخ الرئيس محمود عباس (أبو مازن) المحترم

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تحية طيبة وبعد،

يعبر الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» عن تقديره لكم وموافقته على ما جاء في رسالتكم إلى الأخ الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية بشأن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وندعوكم للإسراع في إصدار مرسوم رئاسي واحد لإجراء الانتخابات التشريعية تتبعها الانتخابات الرئاسية ضمن تواريخ محددة، حتى تباشر لجنة الانتخابات المركزية في التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وحتى تباشر الفصائل والقوى والفعاليات الفلسطينية فتح حوار بينها لإنجاح هذه الانتخابات وتحقيق الشراكة الوطنية الكاملة.

صالح رأفت

الأمين العام للإتحاد الديمقراطي

الفلسطيني «فدا»

٣- الجبهة العربية الفلسطينية

الأخ الرئيس القائد الأعلى / أبو مازن حفظه الله

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تحية الوطن..

تهديكم الجبهة العربية الفلسطينية أطيب تحياتها النضالية وتمنياتها لكم بموفور الصحة لخدمة قضايا شعبنا.

بداية لا بد من التعبير عن ثقنا واعتزازنا بقيادتكم ودوركم بالدفاع عن المشروع الوطني، وقيادة شعبنا باتجاه تحقيق أهدافه الوطنية بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

لقد تسلمنا رسالتكم الكريمة والمتعلقة بإجراء عملية الانتخابات ، وبهذا الصدد نعلمكم بما يلي:

١- لقد أعلننا موقفنا المؤيد لإجراء الانتخابات من اللحظة التي أعلنتم فيها عزمكم على إجراء الانتخابات أثناء خطابكم من على منبر الأمم المتحدة.

٢- أكدنا بموقفنا على ضرورة إجراء الانتخابات في الضفة وغزة والقدس، وعلى قاعدة التمثيل النسبي الكامل، والمنصوص عليها في قانون الانتخابات العامة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧.

وهو ما تضمنته رسالتكم الموجهة للدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية، والموجهة من خلاله إلى جميع الفصائل والفعاليات الفلسطينية.

٣- لقد أكدنا على موقفنا المؤيد من الانتخابات المشار إليه سابقاً أمام حركة حماس، وكذا الدكتور حنا ناصر في الاجتماع الذي تم عقده في غزة، وكذلك في رام الله.

وقد انسحب ممثل الجبهة العربية الفلسطينية في غزة من المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد انتهاء الاجتماع، معترضاً على فقرة إجراء حوار وطني شامل قبل صدور المرسوم، لقناعتنا بأن إجراء مثل هكذا حوار سيجرنا إلى متاهات وحوارات عقيمة قد تؤدي إلى عدم إجراء الانتخابات وتحقيق الهدف المرجو منها، وهو تجديد الشرعيات وإنهاء الانقسام.

الأخ الرئيس

وفي المقابل لا بد أن نسجل عدم استحساننا من عقد الأخ حنا ناصر اجتماعاته في مقر حماس، وكان من الأجدر به أن يعقدها في مقر اللجنة المركزية للانتخابات في غزة كما فعل في رام الله، وكذلك من حضور أطر غير شرعية وغير معترف بها لهذه الاجتماعات. أما الملاحظة الأخرى فهي أنه تم توزيع رسالتكم الموقرة على الفصائل في غزة قبل أن تقوم اللجنة التنفيذية بتوزيع الرسالة على فصائل م.ت.ف في رام الله.

مع الشكر والتقدير

ومعاً سوياً من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية

سليم البرديني

الأمين العام للجبهة العربية الفلسطينية

٤- جبهة التحرير الفلسطينية

سيادة الأخ الرئيس محمود عباس (أبو مازن) حفظه الله
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
تحية الدولة والبناء:

يهديك المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية أسمى تحياته النضالية، ويود التأكيد على ما جاء برسالتكم الموجهة إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية وما ورد فيها من آليات حول إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق مواعيد محددة على أساس نظام التمثيل النسبي الكامل ووفق القانون الأساسي الفلسطيني. وفي هذا الصدد، فإننا نرى الدعوات التي تصدر من هنا وهناك من أجل حوارات مسبقة ستعطينا إلى مربع المماثلة والمحاصصة وبالتالي تعطل العملية الانتخابية وإبقاء حالة الإنقسام البغيض التي أعادت المشروع الوطني إلى مناهات تصيلية لا يستفيد من ورائها سوى أعداء قضيتنا، وبهذه المناسبة تثنم الجبهة دور السيد الرئيس على جهوده الإستثنائية لطي صفحة الإنقسام ومواجهة المخططات الأميركية الصهيونية الهادفة إلى شطب قضيتنا الوطنية. وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام

د. واصل أبو يوسف

الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

٥- جبهة التحرير العربية

سيادة الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله ورعاه
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية
تحية الوطن:

عطفًا على رسالتكم الموجهة للأخ الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية ولأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمكاتب السياسية للقوى

والفصائل.

أولاً- تؤكد اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية موقفها السابق في أن إجراء الانتخابات ضرورة لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز مؤسساتنا في مواجهة المؤامرة الدولية المتمثلة بصفقة ترامب.

ثانياً- تثنى اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية عالياً مبادرتكم المسؤولة من أجل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ شعبنا الفلسطيني لتعزيز الديمقراطية في مواجهة ما يتعرض له من مؤامرات تستهدف إنهاء حقه في إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

ثالثاً- تؤيد اللجنة المركزية لجبهة التحرير العربية ما تضمنته رسالتكم من رؤية حكيمة لآلية وشروط إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وشمولها لكافة الأراضي المحتلة في القدس وال الضفة الغربية وغزة لما لها من مردود إيجابي على كافة الصعد داخلياً وعربياً ودولياً.

رابعاً- نؤيد استمرار عمل لجنة الانتخابات المركزية في الحوار مع كافة القوى والفصائل الفلسطينية من أجل ضمان مشاركة الكل الفلسطيني في الانتخابات ولحين صدور المرسوم الرئاسي.

خامساً- بعدها نؤيد استمرار الحوار برؤاستكم مع كافة القوى السياسية من أجل ضمان إجراء العملية الانتخابية بحرية ونزاهة وشفافية وتكافؤ الفرص للجميع والالتزام بنتائجها. مرة أخرى نقدر عالياً ما جاء في رسالتكم ونؤيد توجهاتكم في إجراء الانتخابات كخطوة على طريق تحقيق أهداف شعبنا في إقامة دولته على ترابه الوطني بعاصمتها القدس. مع خالص التحيات والتقدير

أخوكم

ركاد سالم أبو محمود

الأمين العام لجبهة التحرير العربية

٦- حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

سيادة الرئيس محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حفظه الله

تحية طيبة وبعد،

نشكركم على رسالتكم التي وصلتنا عبر الأخ عزلم الأحمدي رئيس الدائرة العربية والبرلمانية في منظمة التحرير الفلسطينية والموجهة للدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية.

ويسرنا أن نعرب لكم عن ترحيبنا بقراركم إصدار مرسوم رئاسي لإجراء الانتخابات التشريعية تتبعها الرئاسية ضمن تواريخ محددة، وآملين أن يتم إجراء هذه الانتخابات الحرة والنزيهة لتكريس الديمقراطية وإنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة الوطنية الراسخة. ونرفق لإطلاع سيادتكم نسخة من المقترحات التي قدمتها حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية والتي نأمل أن يتم نقاشها والتوافق عليه كمخرجات للحوار الوطني الذي سيعقد بعد إصدار المرسوم الرئاسي لإجراء الانتخابات.

آملين أن تحظى باهتمامكم وموافقتكم
مع أطيب التمنيات

د. مصطفى البرغوثي

الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

٢٠١٩/١١/١٦

٧- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

سيادة /الرئيس محمود عباس/ حفظه الله

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف.

تحية الوطن وبعد...

عطفًا على رسالتكم الموجهة للأخ الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية ولأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمكاتب السياسية للقوى والفصائل بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤ م.

فإننا بالمكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وبعد اطلاعنا على الرسالة وما تضمنته من رؤية سديدة ناقشنا موضوع الانتخابات بعمق وخلصنا إلى :

أولاً- يثمن المكتب السياسي للجبهة عاليًا مبادراتكم المسؤولة من أجل إجراء الانتخابات (التشريعية والرئاسية) معتبرين ذلك حقًا دستوريًا وقانونيًا، علاوة على كونه استحقاقًا وطنيًا وديمقراطيًا صاحب الصلاحية والإرادة فيه شعبنا الفلسطيني الذي يستحق منا التقدير

والإحترام.

ثانياً - نحن في الجبهة نرى أن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، تشكل مدخلاً وحيداً نحو إنهاء الإنقسام غير المسبوق والذي طال أجله ناهيك عن كونه يشكل مدخلاً أصيلاً لتصليب وتعزيز بنية النظام السياسي الفلسطيني، من خلال تعزيز مكانة السلطات الثلاث "التنفيذية والتشريعية والقضائية".

ثالثاً - أما بشأن ما احتوته وتضمنته رسالتكم من رؤية سديدة لآلية وشروط إجراء الانتخابات (التشريعية والرئاسية) فإننا في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني لا يسعنا سوى التأكيد عليها جملة وتفصيلاً، باعتبارها تشكل أساساً واضحاً وصريحاً لردم الهوة بين مختلف القوى والفصائل، وتعزيز الثقة مع المجتمع المدني.

رابعاً - ونحن إذ نؤكد على ضرورة إجراء الانتخابات لتشمل القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، نؤكد على ضرورة التمسك برؤية جديدة لإجرائها بالقدس تختلف عن الاتفاقات السابقة وتحديدًا عدم إجرائها بمراكز البريد التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.

خامساً - كما نأمل ومن خلالكم ومن لجنة الانتخابات متابعة عملها ومواصلة مشاوراتها مع الكل الوطني وصولاً للحظة إصدار المرسوم الرئاسي بالتتابع للانتخابات التشريعية والرئاسية.

سادساً - بعد صدور المرسوم الرئاسي من جانبكم وهو حق دستوري لكم ودون غيركم وليس خاضعاً لأية اعتبارات، نفتح حواراً مع كافة القوى السياسية برئاستكم لضمان إجراء العملية الانتخابية بحرية ونزاهة وشفافية وتكافؤ فرص للجميع والتعهد باحترام نتائجها. مرة أخرى نشمن ما جاء بخطابكم ودعواتكم لإجراء الانتخابات وندعم خطواتكم بهذا الإتجاه.

مع أسمى التحيات

ودمت للنضال

أخوكم

د. أحمد مجدلاني

الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

٢٠١٩/١١/٧

في الإنتخابات والمسار السياسي^(١)

[٠.]

(١)

الإنتخابات

■ رَحَّبَ المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية بالدعوة للإنتخابات، ودعا لأن تكون إنتخابات شاملة، للرئاسة والتشريعي وللمجلس الوطني، على أن تجري في مواعيد محددة متفق عليها، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، عملاً بقرارات الإجماع الوطني. وأكد المكتب السياسي أن الإنتخابات الشاملة هي استحقاق وطني ودستوري من الطراز الأول، وهي حق من الحقوق الأساسية لشعبنا باختيار ممثليه في المؤسسات الوطنية، خاصة وأنها كلها تجاوزت مدة ولايتها القانونية، ما تلم شرعيتها التمثيلية، وألحق الضرر بالنظام السياسي الفلسطيني، الذي تحوّل، بفعل سياسة الإستفراد بالقرار، من نظام برلماني ديمقراطي، يشكل تعبيراً عن الائتلاف الوطني، ويعكس الشراكة الوطنية للقوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني في مرحلة التحرر الوطني، إلى نظام رئاسي فردي، تدار شؤونه بالمراسيم الفوقية، مستقوية بتشريعات قضائية وقانونية مازالت موضع خلاف سياسي بين مكونات الحياة السياسية والمدنية.

■ دعا المكتب السياسي إلى اغتنام فرصة الدعوة للإنتخابات، من أجل العودة إلى طاولة الحوار الوطني، بحضور ممثلين عن الفصائل كافة، وعن المجتمع المدني، بمستوى مقرر، للتوافق على مجريات الإنتخابات، وضمان الإعتراف بنتائجها، في ظل أجواء من الحرية والديمقراطية والشفافية والنزاهة، بحيث تشكل خطوة نحو إنهاء الإنقسام، وإعادة تشكيل وتوحيد المؤسسات الوطنية على أسس ديمقراطية، والعمل، بموجب التفاهات التناثنية بين طرفي الإنقسام، فتح وحماس، وبموجب التفاهات الوطنية، للتقدم نحو إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، بما يوفر لشعبنا العناصر الضرورية لمواصلة النضال، في مواجهة المشاريع الأميركية - الصهيونية، وفي

(١) البلاغ السياسي الصادر عن دورة المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩.

مقدمها صفقة «ترامب - نتياهو»، ولأجل الفوز بحقوقه الوطنية المشروعة في العودة والإستقلال والسيادة، في إطار حق تقرير المصير.

■ إنطلاقاً من تقديره لأهمية الإنتخابات الشاملة في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، على طريق استنهاض الأوضاع الوطنية، أكد المكتب السياسي على ضرورة أن يتم تجاوز العقبات من أمام طريق إنتخابات ناجحة وديمقراطية ونزيهة، كلها وفق نظام التمثيل النسبي الكامل باعتباره من أرقى الأنظمة الإنتخابية الكافلة للمشاركة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني، ومنعاً لتكرار النتائج الإنقسامية المأسوية لإنتخابات المجلس التشريعي في ٢٥/١/٢٠٠٦، والتي جرت بموجب نظام إنتخابي غير مناسب ومختل التوازن (نصفه أكثرى إقصائي، والنصف الآخر نسبي تشاركي)، نظام قاد إلى رفع حدة التجاذب الثنائي، فالإنقسام المدمر، الذي أسد الحياة السياسية الوطنية، والذي مازال شعبنا يدفع ضريبته الغالية من مصالحه الوطنية ■

(٢)

المسار السياسي للقضية الفلسطينية

■ أكد المكتب السياسي أن صفقة «ترامب - نتياهو» («صفقة القرن») هي الخطر الرئيس الذي يهدد المصالح والحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني، وشعوب المنطقة العربية، وأن التباطؤ في الكشف عن شقها السياسي، إلى حين تشكيل حكومة جديدة لدولة الإستعمار الإستيطاني، لا يعني أن «الصفقة» قد وضعت على الرف من قبل أصحابها، أو أن الإدارة الأميركية تراجعت عنها، فمفاعيل «الصفقة» مازالت سارية في الإجراءات اليومية لسلطات الإحتلال، في بناء أمر واقع، هدفه قطع الطريق على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، في إطار سياسة إسرائيلية عدوانية سافرة، مدعومة بإسناد أميركي غير محدود، يعبر عنه بكل وضوح سفير إدارة ترامب في تل أبيب، ديفيد فريدمان، وفي سلسلة الخطوات التي أفشلها شعبنا، كدعوة سفارة الولايات المتحدة في القدس لمؤتمر شبابي فلسطيني، ومؤتمر مماثل للمتقنين والصحفيين ورجال الإعلام والمال والأعمال، في محاولة مكشوفة لاختراق المجتمع الفلسطيني والعبث بمكوناته، وزرع البلبلة في صفوفه، من خلال زرع الأوهام بالرخاء الإقتصادي المزعوم الذي سيحمله لشعبنا «السلام الأميركي - الإسرائيلي»، ولكن دوماً على حساب الحقوق الوطنية المشروعة، ودوماً لصالح مشروع «دولة إسرائيل الكبرى».

■ في هذا السياق يؤكد المكتب السياسي على ضرورة أن تنتقل السلطة وقيادتها من دائرة الرفض الإعلامي دون خطوات عملية ملموسة على الأرض في مواجهة صفقة «ترامب - نتنياهو»، إلى دائرة الرفض العملي، من خلال تطبيق قرارات المجلس الوطني (الدورة ٢٣-٢٠١٨)، ودورتي المجلس المركزي (الـ ٢٧-٢٠١٥، والـ ٢٨-٢٠١٨)، خاصة القرارات التي لا تحتاج إلى آليات وخطط وخطوات متدرجة لإنجازها، بل تقتصر على إعلانات سياسية رسمية، بمثال تعليق الإعراف بدولة الإحتلال إلى أن تعترف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، ووقف كل أشكال التهويد والإستيطان الإستعماري وفقاً تاماً، ووقف التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال، الذي سبق اللجنة التنفيذية في م.ت.ف أن اتخذت قراراً مؤقتاً بشأنه، دون تخطيط مسبق في تموز (يوليو) ٢٠١٧ إبّان هبة «بوابات الأقصى».

■ دعا المكتب السياسي السلطة الفلسطينية وقيادتها إلى الإسراع في الكشف عن نتائج أعمال لجنة وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة الذي اتخذته الاجتماع القيادي الفلسطيني في رام الله، وأعلنه رئيس اللجنة التنفيذية في ٢٥/٧/٢٠١٩، ومازالت نتائج أعمالها مجهولة لدى الرأي العام الفلسطيني، هذا إن كان ثمة نتائج قد خرجت بها.

■ في السياق نفسه، أكد المكتب السياسي أن إتفاق أوسلو ومشروعه السياسي قد حقق أهداف الإحتلال الإسرائيلي في بناء وقائع ميدانية مازالت تلحق أفدح الأضرار بمصالح شعبنا وحقوقه وحياته اليومية، وإن ما يتم بناؤه الآن، تحت السقف المزعوم لاتفاق أوسلو، وبروتوكولاته، هو تطبيق من جانب واحد، هو الجانب الإسرائيلي، في وقت نفقت فيه العملية السياسية للإتفاق ولفظت أنفاسها الأخيرة، بعد أن اتضح أن سقف ما يمكن أن يقدمه الجانب الإسرائيلي لن يتجاوز حدود «الحكم الإداري الذاتي» للسكان، في ظل السيادة الشاملة والتبعية الإقتصادية والأمنية التامة لدولة الإحتلال؛ ما يتطلب، على الصعيد الوطني طي صفحة الدعوات لاستئناف المفاوضات الثنائية، علنية كانت أم سرية، والتوقف عن اللهاث وراء سراب إستئناف هذه المفاوضات، من أي جهة كانت، والعمل لتنفيذ قرار المجلس الوطني في دورته الـ ٢٣، من أجل الدعوة لمؤتمر دولي، ترعاه الأمم المتحدة بموجب قراراتها ذات الصلة، وبإشراف مباشر من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بقرارات ملزمة، وسقف زمني محدد، يكفل لشعبنا الفوز بحقوقه كاملة، في رحيل الإحتلال، وتفكيك الإستيطان، وقيام الدولة

الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ ■

(٢)

الإنفكاك الاقتصادي عن دولة الإحتلال

■ توقف المكتب السياسي أمام خطوات حكومة السلطة الفلسطينية الهادفة إلى الإنفكاك الإقتصادي عن دولة الإحتلال، ولاحظ أنها تعثرت أكثر من مرة، بما يهدد بإفشال تنفيذ القرار بكل ما يحمله من أهمية استراتيجية ووطنية كبرى، إن في معالجة حكومة السلطة لأموال المقاصة أو مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ومنها استيراد اللحم الحي من دولة الإحتلال، والتهديد الإسرائيلي بإجراءات من شأنها أن تترك الأسواق الفلسطينية والحركة التجارية فيها، وأن تعود على المنتج الفلسطيني بنتائج عكسية في حال لجأت سلطات الإحتلال إلى عرقلة تصديره إلى الخارج.

ورأى المكتب السياسي أن من أسباب التعثر هو سياسة الإرتجال التي تتبعها حكومة السلطة وافقارها إلى استراتيجية وطنية، تمكنها من تعبئة المجتمع الفلسطيني بفئاته المختلفة، وتسليحه بقرارات عملية ملموسة توجع دولة الإحتلال.

■ إن السبيل للإنفكاك الإقتصادي عن الكيان الإسرائيلي لن يكون بالمشاورات والمناشآت، بل بخوض المعركة السياسية أولاً، لوضع دولة الإحتلال في مكانها الصحيح باعتبارها دولة عدوان واستعمار إستيطاني كولونيالي، وتمييز عنصري، الأمر الذي يتطلب، كخطوة أولى وأساسية إعادة تحديد العلاقة مع إسرائيل، عبر سحب الإعتراف بها، ووقف التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال، بما يُخرج الحالة الوطنية الفلسطينية، سياسياً، من تحت سقف أوسلو وشروطه واستحقاقاته، ويحررها من قيوده، وينقل في الوقت نفسه العلاقة مع دولة الإحتلال من علاقة تعايش يومي مع السلطة الفلسطينية، عبر مسارات مختلفة، إلى علاقة تصادم سياسي على المستويات المحلية والإقليمية، والدولية، وينقل سياسة الإنفكاك الإقتصادي، من كونها مجرد قرارات وخطط إدارية، إلى معركة سياسية تخوضها السلطة الفلسطينية، ومؤسساتها، كما يخوضها إلى جانبها شعبنا بكل فئاته الإجتماعية، من المواطنين العاديين إلى رجال المال والأعمال وكبار التجار والمصدرين والمستوردين.

وحذر المكتب السياسي من أن يقود الفشل، تلو الفشل، في ملف الإنفكاك الاقتصادي، في ظل غياب الخطط والخطوات المدروسة على الأرض وفي الميدان والرؤية السياسية الصائبة إلى زرع الإحباط في صفوف الشعب، بما يوفر للفئات المستفيدة من الواقع الحالي، والتي بنت مصالحها على أساسه، أن تروج لمفاهيم إستراتيجية تدّعي باستحالة الخروج من أوصلو، والتحرر من قيوده، بما فيه قيود بروتوكول باريس الاقتصادي ■

(٤)

اللاجئون ووكالة الغوث وحق العودة

■ استعرض المكتب السياسي أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والشتات، وأدان بشدة الحملة الشعواء التي يشنها التحالف الأميركي - الإسرائيلي ضد الحقوق الوطنية المشروعة للاجئين، في مقدمها حق العودة إلى الديار والممتلكات، وضمن استمرار خدمات وكالة الغوث (الأونروا) إلزاماً بالقرارين ٣٠٢ و١٩٤، والحق في العيش الكريم في الدول المضيفة، وبما يكفل لهم حقوقهم المدنية والاجتماعية، في العمل، والتملك، وتلقي العلم، والصحة، والإستشفاء، وسلامة البيئة، وغيرها من الضرورات الحياتية والإنسانية.

وأشار المكتب السياسي إلى خطورة المحاولات المحمومة للمس بحق العودة من خلال محاولات نزع الصفة القانونية عن ملايين اللاجئين لحرمانهم من حق العودة وخدمات الوكالة في آن، كما حذر من خطورة المحاولات للمس بوكالة الغوث، من خلال إستغلال تهم الفساد، أو فرض الحصار على الوكالة وقطع مصادرها المالية، لنقل خدماتها إلى الدول المضيفة.

■ دعا المكتب السياسي دائرة شؤون اللاجئين في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف إلى تحمل مسؤولياتها الوطنية، بالقدر الذي تتطلبه مسألة حماية اللاجئين وحقوقهم، من خلال برامج تنمية وخدمات يملي الواجب الوطني على الدائرة تبنيها، وتوفير الموازنات اللازمة لإنجازها في كافة المخيمات، خاصة التي ما زالت تعاني آثار الأزمة السياسية والإقتصادية، كما في سوريا، أو تعاني من سياسة الحصار القانوني والأمني، كما في لبنان.

ودعا المكتب السياسي، في هذا السياق، منظمات الجبهة الديمقراطية، الحزبية

والجماهيرية، النقابية والمهنية وفي صفوف المثقفين والمرأة والشباب، في كافة أماكن تواجدها، لتعزيز إنخراطها المنظم في حركة اللاجئين، واستنهاض قواها، والمساهمة بتسليحها بالبرامج والخطط والمبادرات، دفاعاً عن حقها في العودة إلى الديار والممتلكات، وعن حقوقها المدنية والإجتماعية، وإدامة خدمات وكالة الغوث وتطويرها.

كما دعا منظمات الجبهة الديمقراطية في الدول الأوروبية، والأميركيتين، إلى تحمل مسؤولياتها الوطنية في تطوير دورها في ما تقدمه لمخيمات اللاجئين من دعم وإسناد مادي وسياسي ■

(5)

الجاليات الفلسطينية في بلدان الهجرة واللجوء

■ استعرض المكتب السياسي أوضاع الجاليات الفلسطينية في بلدان الهجرة واللجوء، بما في ذلك في أوروبا، والأميركيتين، ووجه التحية لدورها في دعم صمود شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين، وتقديم القضية العادلة لشعبنا إلى الرأي العام المحلي، إلى الأحزاب والنقابات والهيئات الرسمية والتصدي لأكاذيب الدعاية الصهيونية، وكشف جرائم الحرب التي يرتكبها الإحتلال، وتعزيز العلاقة مع القوى اليسارية والديمقراطية والليبرالية، والقوى المحبة للسلام، ومؤسسات حقوق الإنسان، وأطر «حملة المقاطعة» (B.D.S).

■ ودعا المكتب السياسي منظمات الجبهة الديمقراطية في بلدان الهجرة واللجوء إلى تعزيز انخراطها في الأطر النضالية الفلسطينية والمحلية، وتعزيز دور الجاليات الفلسطينية في أطر جماهيرية وديمقراطية، بما يخدم المصالح والحقوق الوطنية لشعبنا، خاصة أطر «حملة المقاطعة» وأطر الدفاع عن الأسرى وعموم الحركة الأسيرة، التي أثبتت جدارتها، باعتبارها أحد المحاور الكبرى في مواجهة الإحتلال والاستيطان الاستعماري، وإحدى أدوات النضال الفاعل في كشف الحقائق الاستعمارية لدولة الإحتلال وارتكباتها.

وفي السياق نفسه تم التأكيد على الحرص الشديد على وحدة حركة الجاليات الفلسطينية، في أطر ديمقراطية وائتلافية، بعيداً عن كل أشكال الهيمنة والتفرد والاستفراد والتسلط على الحركة الشعبية، وعلى قاعدة التمييز بين الوحدة الوطنية التي تصون

لشعبنا حقوقه ومصالحه على أسس الديمقراطية والائتلاف الوطني والشراكة الوطنية والمساواة والندية في الحقوق والواجبات، وبين دعوات الوحدة الشكلية الهادفة إلى فرض الهيمنة على الآخرين، ومصادرة إرادة الحركة الشعبية، والتسلط عليها بهيكل بيروقراطية وإلحاقية ■

(٦)

العلاقات الوطنية والأوضاع في م.ت.ف

■ توقف المكتب السياسي أمام حالة العلاقات الوطنية، وسجل قلقه من طبيعة الأوضاع التي تسود م.ت.ف، ومؤسساتها. فقد تراجع الدور القيادي للجنة التنفيذية، التي تم إنتخابها في الدورة ٢٣ للمجلس الوطني (٢٠١٨/٤/٣٠)، وتكاد، بقرار منفرد، أن تتحول إلى مجرد هيئة استشارية، لا يؤخذ حتى بأرائها واقتراحاتها، مما أضعف دورها القيادي وصولاً به إلى حد التلاشي، وجوّف مسؤولياتها، وجعل منها مجرد هيكل لا يملك سلطة القرار المصادر على سياسة الإستفراد باتخاذ القرار، وسياسة اللجوء إلى المراسيم الفوقية في معالجة الشأن العام. ولعل الدعوة للإنتخابات، من على منبر الأمم المتحدة (٢٠١٩/٩/٢٦)، دون البحث المسبق لمثل هذا القرار الإستراتيجي في اللجنة التنفيذية دليل كاف لتظهير مدى التهميش الذي باتت تتعرض له اللجنة التنفيذية في م.ت.ف، بما هي العنوان المفترض للائتلاف الوطني وللشراكة الوطنية، وبما هي الرأس القيادي لمنظمة يفترض أن تشكل جبهة وطنية متحدة لشعبنا وقواه السياسية ومؤسساته المجتمعية.

■ كما سجل المكتب السياسي نقده الحاد لمحاولات تهميش الإتحادات الشعبية، في بعض الفروع والأقاليم، وتعطيل مؤتمراتها، لصالح صفقات فوقية، تؤدي إلى حرمان القواعد الشعبية من ممارسة حقها المشروع في اختيار قياداتها النقابية والمجتمعية، وفقاً لنظام التمثيل النسبي، الأمر الذي من شأنه أن يكفل للبعض إستمرار الهيمنة والتسلط الفوقي، وإفراغ هذه المؤسسات من مضمونها وتعطيل برامجها النضالية، وشل قدراتها على الفعل السياسي والمجتمعي، في إطار سياسة عامة هدفها إحتواء الحركة الشعبية، وتعطيل دورها في صناعة القرار السياسي الوطني، وفي معركة الخلاص من الإحتلال والإستيطان، والدفاع عن حقوقها ومصالحها النقابية والإجتماعية، ومكافحة مظاهر الفساد وهدر المال العام في دوائر م.ت.ف، والسلطة الفلسطينية ووزراتها ومؤسساتها

المختلفة.

■ دعا المكتب السياسي منظمات الجبهة الديمقراطية إلى تعزيز إنخراطها في صفوف الحركة الشعبية، والنضال من أجل تطوير تنظيماتها، والإرتقاء بدورها، عبر بث الديمقراطية في صفوفها، ومكافحة كل مظاهر البيروقراطية ومحاولات التهميش والإقصاء.

كما دعا المكتب السياسي اللجنة التنفيذية إلى استعادة دورها القيادي على رأس م.ت.ف، وإعادة تنظيم أوضاعها، وانتظام إجتماعاتها الدورية، واستعادة ما نزع منها من دوائر في مقدمها الدائرة السياسية، ودوائر: الثقافة، والإعلام، والتربية والتعليم، وشؤون المغتربين، فضلاً عن الصندوق القومي الذي مازال يفتقد إلى رئيس ومجلس إدارة. وأضحى المطلوب بشكل ملح تفعيل هذه الدوائر، بخطط عمل من شأنها أن تعزز دور منظمة التحرير وموقعها التمثيلي، وتقيم بينها وبين تجمعات شعبنا، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ والشتات، صلات التفاعل عبر برامج عمل، تستنهض عناصر القوة في الحركة الشعبية الفلسطينية، وفي مؤسسات م.ت.ف، بعيداً عن سياسات الهيمنة والبيروقراطية والتسلط والتهميش والإقصاء.

■ في السياق نفسه، تم التوقف أمام سياسة الحصار التي تقرضها القيادة المتنفذة في م.ت.ف، على الجبهتين الديمقراطية والشعبية، بما في ذلك حرمان الجبهتين، بقرار تعسفي، من حقوقهما المالية المشروعة في الصندوق القومي، ما يشكل إنتهاكاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ولقواعد العلاقات الوطنية الائتلافية، ومبادئ الشراكة الوطنية النديّة لقوى مؤتلفة في إطار حركة تحرر وطني لشعب تحت الاحتلال.

وأكد المكتب السياسي فشل محاولات إستخدام المال السياسي أداة للضغط على الجبهة، أو إضعافها، أو الدفع بها نحو تعديل سياساتها الوطنية، وتمسكها بالبرنامج الوطني ل م.ت.ف، وأعلن أن الجبهة الديمقراطية تعرضت لأكثر من مرة لمثل هذه المحاولات الفاشلة عبر تاريخها النضالي، ما يوجب على أصحاب القرار التراجع عن قرارهم، والتوقف عن سياسة توتير العلاقات الوطنية، وإزالة كل العراقيل والعقبات، التي مازال تعطل إمكانية أن تستعيد م.ت.ف، موقعها التمثيلي بما يليق بها، إطاراً وطنياً متماسكاً، يشكل القيادة اليومية لشعبنا في نضاله ومسيرته الكفاحية ضد الإحتلال والإستيطان، وعلى طريق إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة ■

(٧)

الأزمة الإسرائيلية وأداء «القائمة المشتركة»

■ توقف المكتب السياسي أمام الأزمة السياسية في إسرائيل وفشل الأحزاب الصهيونية، في الإنتخابات الثانية على التوالي خلال العام ٢٠١٩ (في نيسان/ إبريل، وأيلول/ سبتمبر)، تشكيل حكومة جديدة، ما يؤشر بوضوح إلى حجم المشكلة التي يعاني منها النظام السياسي الإسرائيلي، في ظل التحولات الإجتماعية والإقتصادية المتسارعة التي تشهدها دولة الاستعمار الاستيطاني، بما في ذلك تأثير القضية الفلسطينية على الأوضاع الداخلية والحزبية فيها. ورأى المكتب السياسي أن حالة الجمود وهبوط الفعالية التي تمر بها القيادة السياسية لمنظمة التحرير فوّتت على شعبنا الفلسطيني فرصة تاريخية للإفادة من أزمة النظام السياسي الإسرائيلي، بما يخدم المسيرة النضالية لشعبنا، وتحقيق أهدافه الوطنية.

كما توقف المكتب السياسي أمام السياسة الصائبة التي تتبعها «القائمة المشتركة» في تكتيكاتها اليومية، بما عزز ويعزز دور العامل السياسي لشعبنا في إسرائيل، بالتأثير في الأوضاع العامة، وتقديم القضية القومية لشعبنا في إسرائيل إلى الرأي العام، وما يعانيه على يد منظومة القوانين الصهيونية من تمييز عنصري.

■ ثَمَّن المكتب السياسي ووعي «القائمة المشتركة» للضرورة التاريخية لصون وحدة شعبنا عبر صون وحدة حقوقه الوطنية، حين ربطت في شروطها لأي إئتلاف سياسي محلي، بين الحقوق السياسية والمجتمعية لأبناء شعبنا داخل إسرائيل، وبين الحقوق الوطنية لأبناء شعبنا في المناطق المحتلة في الضفة ومن ضمنها القدس، وقطاع غزة، بما في ذلك رحيل الإحتلال، والإعتراف بالحق المشروع لشعبنا في دولة فلسطينية مستقلة وعودة اللاجئين.

وأكد المكتب السياسي ضرورة النضال والعمل من أجل توفير الصيغة الوطنية تحت سقف إستراتيجية عليا، تلبى متطلبات الإرتقاء بمستوى التنسيق والتعاون السياسي بين القوى الفلسطينية من مناطق الـ ٤٨، وبين القوى الفلسطينية، خارجها، بما يعزز ويصون وحدة شعبنا، وفي الوقت نفسه يراعي الخصوصية القانونية والسياسية لأهلنا في دولة إسرائيل ■

(٨)

الحراك الديمقراطي للشعوب العربية

■ على الصعيد العربي أكد المكتب السياسي ووقوف شعبنا الفلسطيني إلى جانب شعوب الجزائر، وتونس، ولبنان، والسودان، والعراق، في حراكها الديمقراطي والسلمي، من أجل حريتها وأمنها وازدهارها و بناء مستقبلها الآمن، من خلال أنظمة سياسية ديمقراطية، تستند إلى قوانين عصرية، تكفل لشعوبها الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة، والمساواة التامة بين الرجل والمرأة، وتعزيز دور الشباب، والنساء، وتوفير العدالة الإجتماعية، ومكافحة البيروقراطية والفساد، وهدر المال العام، وتسييس القضاء، والزج بالأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والقضاء على المحاصصة الحزبية المذهبية والطائفية.

■ كما أكد المكتب السياسي أن مثل هذه التطورات، على تفاوت نضوجها وظروفها، بين قطر عربي وآخر، إنما تصب في خدمة إنتقال عالمنا العربي إلى رحاب الدولة المدنية، والتخلص من مرحلة التخلف والإنسداد الإجتماعي، إلى مراحل التطور الحداثي، والإجتماعي، وتطوير أنظمة التعليم، والتشجيع على التفكير والبحث الحر، وبناء إقتصاد وطني منتج، متحرر من طابعه الريعي الغالب، والتبعية لاقتصاد الغرب، واشترطات صندوق النقد الدولي، وتعليمات البنك الدولي.

ورأى المكتب السياسي أن كل هذا من شأنه أن يعزز إنتماء المواطن العربي لوطنه، وأن يعزز في الوقت نفسه إنتماءه لقضايا الشعوب الشقيقة، وفي مقدمها قضية شعبنا الفلسطيني ■

[..]

٢٠١٩/١١/١١

في العلاقات الوطنية.. إما مشاركة حقيقية، أو معارضة مسنولة

■ الهجوم الأميركي - الإسرائيلي المنسق ضد الشعب الفلسطيني دخل مرحلة خطيرة بإعلان إدارة ترامب إقرارها بشرعية المستوطنات (٢٠١٩/١١/١٨)، الذي اعتبره نتنياهو، بدعم أغلبية الطيف السياسي الصهيوني، بما في ذلك حزب كحول لاغان، بمثابة ضوء أخضر للبدء في ضم الأغوار كخطوة على طريق ضم الضفة الغربية وإقامة إسرائيل الكبرى، ومن هنا تصريحه: «إن القرار التاريخي من الإدارة الأميركية يتيح لنا فرصة فريدة لتحديد الحدود الشرقية لإسرائيل وضم غور الأردن».

في مواجهة هذا الخطر المحدق تستمر سياسة التردد والانتظار والرهانات الخاسرة هي الموجه لسلوك القيادة الرسمية الفلسطينية. وكان آخر تجليات هذه السياسة إمتناع السلطة عن اتخاذ أية خطوات عملية رداً على هذا العدوان الأميركي الجديد، إستجابة لنداء أوسع القوى الفلسطينية بضرورة قطع علاقة التنسيق الأمني مع الـ (CIA)، وانضمام دولة فلسطين إلى الوكالات الدولية التي لا تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ تهديدها بالإنسحاب منها دون إلحاق ضرر جسيم بالمصالح الأميركية، على غرار الوكالة الدولية لحماية الملكية الفكرية، والمنظمة الدولية للطيران المدني. ومرة أخرى تقاعست السلطة عن الإقدام على مثل هذه الخطوات الملموسة، واكتفت بالدعوة إلى احتجاج شعبي كان لا بد منه، لكنه لا يمكن أن يأخذ مده الشامل، بمعنى المشاركة الأوسع، ما لم تتخذ خطوات رسمية تخلق لدى الشارع يقينا، بأن المعركة التي نخوض، هي معركة حاسمة يُحظى الإنخراط فيها بإجماع وطني شامل.

■ هذه السياسة، وما يترتب عليها من تبعات على الصعيد الداخلي الفلسطيني، كانت موضع بحث معمق في الحوار بين وفدين قياديين يمثلان الجبهة الديمقراطية وحركة فتح في ١٩ و ٢٠/١١/٢٠١٩، إنعقد بهدف إزالة مظاهر التوتر في العلاقة الثنائية بين الطرفين. وقد حركة فتح أشاد بدور الجبهة الديمقراطية وبتاريخ الشراكة

النضالية بين الفصيلين، وأعرب عن الرغبة في وضع حد للتوتر بينهما. وفد الجبهة الديمقراطية أوضح، من جانبه، أن سبب التوتر هو سلسلة الخطوات العدائية التي اتخذت ضد الجبهة، خاصة بعد دورة المجلس الوطني الـ ٢٣ في أيار (مايو) ٢٠١٨، والتي كان من بينها الاستيلاء على دائرة شؤون المغتربين، والهجوم الإعلامي الحاد ضد الجبهة ورموزها في الإعلام الرسمي الفلسطيني، والقرار الفردي غير القانوني بمصادرة حقوقها من الصندوق القومي.

وأكد وفد الجبهة الديمقراطية، أن المبادرة لتصويب العلاقات يجب أن تأتي من جانب فتح بخطوات ملموسة، موضحاً أن علاقة الشراكة النضالية بين الفصيلين كانت، وستبقى، تستند إلى قواسم مشتركة أبرزها التمسك بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والتمسك باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وبالبرنامج الوطني القائم على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ + ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي يكفله القرار الأممي الرقم ١٩٤.

■ على هذه الخلفية، يُسجل أنه في العديد من المحطات كانت رؤية كل من الفريقين تختلف وتتباين إزاء كيفية صون هذه الثوابت أو السبل للتوصل إلى هذه الأهداف. وفي جميع المحطات كانت الجبهة الديمقراطية تمارس حقها، وواجبها، في التعبير عن هذا التباين وفي معارضة السياسة التي تنتهجها حركة فتح. ولكن هذا لم يكن يؤثر على أجواء الشراكة والتحالف النضالي، إلا عندما كانت تمارس ضد الجبهة وسائل ضغط وابتزاز لحملها على تغيير موقفها، أو على الإمتناع عن ممارسة حقها في التعبير عن هذا الموقف (وهي محاولات لم تكن تجدي نفعا على كل حال). ولذلك فإن المفتاح لإعادة الأمور إلى طبيعتها في العلاقة بين الطرفين، هو في الإعتراف بمشروعية التعددية والحق في الاختلاف، وفي التعبير عن الاختلاف، وقبول الجبهة الديمقراطية كما هي، كحزب معارضة، إنما معارضة واقعية ومسؤولة وحريصة على استمرار الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف.

■ كما أوضح وفد الجبهة الديمقراطية أن ثمة اليوم خلافا جوهريا حول قضيتين: الأولى، هي سياسة المماثلة في تنفيذ قرارات المجلس الوطني بشأن الخروج من متاهة

أوسلو، بما في ذلك سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، والتحرر من قيود بروتوكول باريس الإقتصادي. والثانية، هي السبيل إلى إنهاء الإنقسام والسياسة المعتمدة في معالجة الوضع في قطاع غزة، بما في ذلك الموقف من استئناف الحوار الوطني الشامل في إطار لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير. وعليه، يجب أن نُخضع هذا الخلاف لحوار معمق، فإذا وصلنا إلى اتفاق فهذا بلا شك سيعزز الشراكة بيننا، وإذا لم نصل فيجب أن تحترم حركة فتح حق الجبهة الديمقراطية في التعبير عن الإختلاف وفي معارضة السياسة الرسمية المعتمدة.

■ غني عن القول، إنه ليست لدى الجبهة الديمقراطية أوهام بأن الحوار الثنائي، لوحده، يمكن أن يفضي إلى تصويب السياسة التي تنتهجها القيادة الرسمية، بدعم من حركة فتح أو بصمت منها. فهذه السياسة هي تعبير عن المصالح المادية الملموسة لشريحة إجتماعية مهيمنة على مركز القرار في السلطة، ترتبط مصالحها بتفادي المواجهة الحاسمة مع إسرائيل وحماها الأميركيين، حفاظا على الامتيازات التي تجنيها من الوضع القائم. والعامل الحاسم في إنهاء هيمنة هذه الشريحة وتسلطها على القرار الوطني، يكمن في نهوض الحركة الجماهيرية وارتقاءها إلى مستوى الإنتفاضة الشاملة، من جهة؛ وفي تصويب الوضع الداخلي للحركة الوطنية الفلسطينية بإنهاء الإنقسام وإعادة بناء مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير على أسس ديمقراطية، من جهة أخرى.

من هذه الزاوية تولي الجبهة الديمقراطية أهمية كبرى للدعوة إلى انتخابات عامة، شاملة، كسبيل لتصويب الوضع الداخلي الفلسطيني. لقد كانت الجبهة، منذ سنوات، السبّاقة في المطالبة بالإنتخابات باعتبارها المخرج من دوامة تعثر عملية إنهاء الإنقسام، فضلا عن كونها إستحقاقا دستوريا ووطنيا وحقا أصيلا للمواطن تمت مصادرتة على مدى عقد من السنين، وأن الأوان كي يعود إلى أصحابه.

■ لذلك، رحبت الجبهة الديمقراطية بالدعوة إلى الانتخابات العامة، وهي دعوة جاءت تحت تأثير ضغوط، أو نصائح دولية، وبضغط من الرأي العام الفلسطيني، الذي بات يضيق ذرعا بالواقع المتردي الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني. وأكدت الجبهة الديمقراطية أن الانتخابات العامة يجب أن تكون شاملة لجميع مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، رئاسة السلطة والمجلسين التشريعي والوطني؛ وأنها يجب أن تجري

في جميع أرجاء الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وقطاع غزة، وبمشاركة جميع القوى الفلسطينية الراحبة في ذلك، ووفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل. ومن أجل ذلك أبرزت الجبهة الديمقراطية أهمية البدء فوراً بحوار وطني شامل، على أعلى المستويات القيادية، بهدف التوصل إلى توافق وطني حول شروط إجراء الانتخابات، وسُبل توفير الضمانات لحريتها ونزاهتها واحترام نتائجها من قبل الكل الفلسطيني.

■ مركز القرار الرسمي في السلطة، بدعم من حركة فتح، أصر على رفض الحوار الوطني، والاستعاضة عنه بمشاورات تجريها مع القوى لجنة الانتخابات المركزية لتسوية الخلافات في الرؤية إلى طبيعة العملية الانتخابية. كما طرح الاكتفاء بانتخابات تشريعية، دون الرئاسة، بحجة تقادي الفراغ في السلطة (!!)، وتجاهل موضوع إنتخابات المجلس الوطني.

لجنة الانتخابات المركزية، بقيادة رئيسها د. حنا ناصر، قامت بدور إيجابي في إدارة هذه المشاورات بحيث تصل إلى توافقات هامة. من جانبها، مارست الجبهة الديمقراطية دورها في إنجاح هذه المشاورات، أيضاً مع حركة حماس، بالعمل بمرونة على تسوية نقاط الخلاف وعدم السماح لها بأن تتحول إلى عقبات تعترض طريق السير نحو الاستحقاق الانتخابي. وبالفعل تم التوصل إلى توافق بشأن إجراء الانتخابات التشريعية أولاً، تليها الرئاسة بفاصل زمني لا يتجاوز ثلاثة شهور. هذا إلى جانب قيام اللجنة التنفيذية ومكتب رئاسة المجلس الوطني بوضع جدول زمني محدد لاستكمال العملية الانتخابية، بحيث تشمل أيضاً المجلس الوطني الفلسطيني. كما تم التوافق على اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل، وأن يبدأ الحوار الوطني فور صدور المرسوم الرئاسي، للإتفاق على توفير ضمانات حرية ونزاهة العملية الانتخابية واحترام نتائجها.

هذه النتائج باتت تضع إمكانية إجراء الانتخابات كمهمة ملموسة على جدول الأعمال الوطني. وهو ما يتطلب استمرار تعبئة الضغط الشعبي من أجل حسم الموضوع بإصدار المرسوم الرئاسي بالدعوة للإنتخابات، وبدء الحوار الوطني المنشود، من أجل التحضير لخوض المعركة الانتخابية بما يجعل منها مدخلاً يُمهّد لتغيير حقيقي، وتجديد ديمقراطي في بنية حركتنا الوطنية ■

٢٠١٩/١٢/٧

في المشهد السياسي الفلسطيني.. الانتخابات، النظام السياسي، استراتيجية المواجهة

(١)

في الانتخابات الشاملة

■ التوافق الوطني على تنظيم الانتخابات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية، يبعث على الإرتياح، فقد كانت الجبهة الديمقراطية، باستمرار، تعتبر أن اللجوء إلى الانتخابات الشاملة، التشريعية والرئاسية في السلطة الفلسطينية، وللمجلس الوطني في م.ت.ف، يشكل أحد المفاتيح الرئيسية للخروج من الأزمة البنوية التي تواجه المشروع الوطني، ومعظم الحالة الوطنية الفلسطينية، إن تحت الوطأة الثقيلة لاستحقاقات أوصلو والتزاماته بما فيه بروتوكول باريس وقيوده، أو تحت وطأة الإنقسام المستمر بين حركتي فتح وحماس، أو في ظل الإنسداد الحقيقي للعملية السياسية، وفشل استراتيجية القيادة الرسمية في تجاوز هذا الإنسداد من خلال الخروج من أوصلو.

في هذا الإطار، وفي ظل هذه الأوضاع المعقدة، يُمكن أن تشكل الانتخابات، خطوة مهمة على طريق إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية. وقد لا تكون الوحدة بتلك الصيغة المُثلى التي نطمح جميعاً لتحقيقها، لكن الانتخابات تضع أقدامنا على الطريق الصعب المفضي إلى استعادة الوحدة الداخلية، كهدف سام من أهدافنا الوطنية المباشرة؛ فالإنقسام لعب، ومازال، دوراً شديداً السلبية في الوضع الفلسطيني، إنعكس بوطأته على أوضاع السلطة المنقسمة على نفسها، بين السلطة الفلسطينية في رام الله، وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة؛ فأضعف الحركة الشعبية، وشوّه المفاهيم والقيم الكفاحية، والصورة النضالية لشعبنا، وفتح الباب لكل أشكال العبث والتدخل الإقليمي في الشأن الفلسطيني الداخلي، حتى أن دولة الإحتلال والإستعمار الاستيطاني رأت في الإنقسام مصلحة لها، دعت حكومة نتياهو للعمل على إدامته بكل الوسائل والسبل المتاحة.

■ فضلاً عن ذلك، أُلحق الإنقسام ضرراً شديداً بأوضاع شعبنا في قطاع غزة ومصالحه، حيث بات أي مشروع يمكن أن يُقدم من الجهات المانحة، لخدمة المجتمع في القطاع، موضع شبهة تفتح الباب لمزيد من الإحتراب الإعلامي بين حركتي فتح وحماس، ولعل ما نشهده الآن من حملة إعلامية موضوعها المستشفى الأميركي، والرصيف العائم، يشكل دليلاً على ذلك، حتى أن هذه المشاريع باتت توصف بأنها تتدرج في إطار تطبيقات صفقة القرن وفي امتدادها ورشة البحرين، التي يرفضها الفلسطينيون جميعاً دون استثناء. ونعتقد لو أن هذه المشاريع جاءت إلى القطاع عن الطريق الرسمي، أي عن طريق السلطة الفلسطينية في رام الله، لما أثير حولها كل هذا الغبار، ولعل بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف في ٦/١٢/٢٠١٩ كان واضحاً، حين سجل اعتراضه على هذه المشاريع، كونها لم تمر عبر بوابة الشرعية الفلسطينية، ممثلة بحكومة السلطة.

■ من جهة أخرى، تشكل هذه الإنتخابات خطوة مهمة على طريق إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، الذي انتُكَب مرتين: الأولى باتفاقات أوسلو، والثانية بالإنقسام؛ فمازالت هذه الإتفاقات تشكل عائقاً رئيسياً أمام إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، كما أنها تشكل عقبة في طريق إخراج النظام السياسي الفلسطيني من أزمته المستحقة، متمثلة - بأحد أوجهها الرئيسية - في كون مؤسساته المُشرَّعة والمقررة باتت قائمة بقوة الأمر الواقع، بعد انقضاء ولايتها القانونية منذ سنوات، الأمر الذي نال من صورة هذا النظام في أعين الرأي العام والمجتمع الدولي، ووفر الفرصة لدولة الإحتلال للطعن بجدارة الشعب الفلسطيني وقدرته على بناء مؤسساته الوطنية المستقلة وإدارة شؤونه بنفسه.

■ مازالت إتفاقيات أوسلو موضع خلاف عميق في الوضع الفلسطيني، ومازالت قرارات الخروج من أوسلو كما اتخذتها المؤسسة الفلسطينية الوطنية معطلة، بفعل الخلل الذي أصاب النظام السياسي الفلسطيني، وقد أخذ ينحرف، ليدور في فلك التفرّد والإستفراد، وغياب المؤسسات التشريعية والرقابية النظامية على أداء السلطة التنفيذية، ولينتقل من نظام ديمقراطي رئاسي - برلماني، كما هو مفترض، إلى نظام رئاسي محض، يُدار الشأن العام فيه بسلطة المرسوم، بكل ما يحمله هذا النظام من إحتتمالات إرتكاب الخطأ - وهي ليست قليلة -، وما ينطوي عليه من مخاطر جسيمة على أسس

الإنتلاف والشراكة الوطنية، وتجاوز للقانون الأساسي للسلطة، على غرار مرسوم حل المجلس التشريعي، الذي استند إلى فتوى قضائية أجمعت الآراء على افتقادها للشرعيتين القانونية والسياسية معاً.

■ لكن، علينا أن نستدرك في الوقت نفسه، أنه حتى ولو جرت إنتخابات للسلطة الفلسطينية على أكمل وجه، فإنها ستبقى - رغم أهميتها - خطوة منقوصة، ما لم تُستكمل بانتخاب مجلس وطني جديد لم.ت.ف؛ فالمجلس الحالي عقد آخر دوراته في أيار (مايو) ٢٠١٨، وقرر أن يكون المجلس القادم منتخباً بنظام التمثيل النسبي الكامل.

إن أهمية إعادة إنتخاب مجلس وطني جديد تتدرج في عملية إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية، خارج نظام التعيين أو التنسيب، الذي يُجبر في العادة لصالح طرف سياسي بعينه. إن الإنتخابات تفتح الباب على أوسع مشاركة في المؤسسة الوطنية، من قوى وفعاليات ومكونات مجتمع مدني، بما يعزز طابع التمثيل السياسي للمؤسسة، ويرسخ موقعها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

■ إن مشاركة الخارج في إنتخابات المجلس الوطني، تمنح المؤسسة أبعاداً وطنية جديدة، جامعة لكل التمثيل السياسي والمجتمعي، خاصة وأن إنتخاب مؤسسات السلطة يقتصر على أبناء المناطق المحتلة. إن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تعزز تمثيل الشتات ديمقراطياً، بحيث تبقى قضايا اللاجئين بنداً دائماً على جدول أعمال المؤسسة، وفق ضوابط سياسية، تكفلها أمانة العملية الديمقراطية وصدقها في التمثيل السياسي، ما يعكس نفسه على برنامج عمل المنظمة وموقفها من قضايا اللاجئين، وما يمنح لجنة اللاجئين في المجلس الوطني، ودائرة شؤون اللاجئين في اللجنة التنفيذية، المزيد من الأبعاد العملية، ويمدها بعناصر القوة من خلال جدية تفاعلها مع تجمعات اللاجئين في كل مكان.

كما أن من شأن تشكيل مجلس وطني بالإنتخاب أن يعزز العملية الديمقراطية، وأن يصوب العلاقات الداخلية، وفقاً لميزان قوى يعكسه صندوق الإقتراع، بعيداً عن سياسات الهيمنة والتفرد، وتغييب المؤسسة لصالح الفرد، وبعيداً عن سياسات تحويل عضوية المجلس، بالتعيين أو التنسيب بفحوى التعيين، إلى شكل من أشكال الرشاوى والمحسوبيات، ما يعطل دور أعضاء المجلس، ويجعل منهم مجرد أرقام، تفتقر إلى

ما يجب أن يتوفر لدى عضو المجلس من شجاعة ورجاحة في القول، وإبداء الرأي المستقل، وتحكيم الضمير الوطني في التصويت والإقتراع.

إن انتخاب المجلس الوطني، إستكمالاً للإنتخابات الشاملة، يعيد للخارج بعضاً من ثقله السياسي، ويعزز وحدة الشعب، من خلال تعزيز وحدة مؤسساته التمثيلية وتأكيد وحدة برنامجه، ووحدة كامل حقوقه، بعيداً عن سياسات المقايضة أو المناقصة على هذه الحقوق، أو التلويح بالتنازل عن بعضها، في رهان عقيم على كسب البعض الآخر عبر مفاوضات أثبتت التجربة فشلها وتهافت الأسس التي قامت عليها.

■ في السياق نفسه، يتوجب التأكيد أن الإيجابيات المتوخاة، على الصعيد الوطني، من العملية الإنتخابية تتعاضد، بقدر ما تتسع المشاركة فيها، ترشياً واقتراعاً، من قبل أوسع القوى والفعاليات السياسية والمجتمعية، ومن قبل الناخبين أنفسهم. الأمر الذي يفترض عدم الإحجام عن المشاركة، من أي طرف من أطراف الحالة الوطنية، وعدم رهن هذه المشاركة على حل خلافات سياسية شبه مزمنة لم تجد - حتى الآن - حلاً لها، لا بالحوارات، ولا بغيرها من الأساليب. وستكون المؤسسة الوطنية، بحلتها الجديدة، مدخلاً من مداخل البحث عن توافقات قد تؤدي بالتدريج إلى نزع فتيل الخلافات الكبرى، مع استمرار التباينات المشروعة في وجهات النظر، والتي يشكل الشارع، أي الحركة الجماهيرية؛ كما تشكل المؤسسة ميدانها الصحيح للتوافق حولها بالأساليب الديمقراطية، أي من خلال الحوار وصندوق الإقتراع معاً.

■ كل هذا لن يلغي واقع إصطدام العملية الإنتخابية ببعض العقبات، ما يوجب على القوى الوطنية دون استثناء أن تسهم بإزالة هذه العقبات، مدركين في الوقت نفسه أن مصدرها سيكون الإحتلال الإسرائيلي ولا أحد سواه، إن في محاولته تعطيل الإنتخابات في القدس المحتلة بذريعة أنها عاصمة دولة الإحتلال(!)، أو في محاولته عرقلة حرية حركة المرشحين، أو الناخبين، والفصل بين المناطق، وزرع الحواجز، وهذا واحد من الإحتمالات التي يجب ألا تغيب عن حساباتنا. لذلك نقول، إن على القوى الفلسطينية، وبالذات حركتي فتح وحماس، الإبتعاد عن خلق الأجواء السلبية التي تؤدي إلى تسميم الأجواء بينهما، وفي البيئة الناخبة عموماً، وصولاً إلى احتمال قطع الطريق على الإنتخابات، وتعطيلها، حتى ولو كان الأمر يتعلق بقضايا ذات أهمية واضحة كقضايا

التسهيلات الإنسانية في قطاع غزة، والتي يمكن أن تنزلق - في إطار ما يسمى بـ «التفاهات» - إلى الإندراج في المسار الإقتصادي لصفقة القرن.

■ أما إذا لجأت سلطات الإحتلال بشكل مباشر إلى تعطيل الإنتخابات، فهذا من شأنه أن يلزمننا بالدخول معها، في أوسع إشتباك سياسي وميداني، لفضح أهدافها ونواياها، ودفاعاً عن حقنا في بناء مؤسساتنا الوطنية، بوجهة تصعيد المقاومة الشعبية الشاملة، والإنتقال بها إلى محطة جديدة، تطور من أدائها وتوفر لها الغطاء السياسي الموحد.

إن تعطيل سلطات الإحتلال للإنتخابات يجب ألا يدفع الحالة الوطنية للإستسلام، فالحاجة الملحة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية تملي اللجوء إلى صيغة توافقية وطنية بديلة - بمشاركة جميع القوى - تتيح إعادة بناء المؤسسات الوطنية، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وفي المقدمة م.ت.ف، فالحاجة إلى هذه العملية باتت شديدة الإلحاح، ولم يعد ممكناً أن تُترك للتأجيل، أو تبقى مفتوحة على الإحتمالات ■

(٢)

«صفقة القرن» (صفقة «ترامب - نتنياهو»)

■ «صفقة القرن» تسير على مسارين متوازيين، إقليمي وفلسطيني، مع تغليب المسار الإقليمي على المسار الفلسطيني. وهي مستوحاة من رؤية وأفكار ومشاريع عبر عنها رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو، في محطات مختلفة، منها على سبيل المثال مداخلته الشهيرة في مؤتمر هرتسليا-٢٠٠٨، وتصريحاته المختلفة للصحافة الإسرائيلية عام ٢٠١٤ (أي بعد توقف المفاوضات، إعلاننا عن فشلها، أثناء ولاية أوباما ووزير خارجيته كيري)، حين أكد من جديد، أن الوصول إلى حل للصراع مع الفلسطينيين أمر شديد التعقيد ودونه صعوبات، في ظل الخلاف حول القضايا الكبرى، المسماة «قضايا الحل الدائم»، أي القدس، والمستوطنات، والأمن، والأسرى، وقضية اللاجئين، والحدود، والمياه، وفي السياق الصيغة السياسية للكيان الفلسطيني.

يُقدّم نتنياهو «الحل، أو السلام الإقتصادي»، ويعطيه أولوية على «الحل، أو السلام السياسي» بضمون إقامة حكم إداري ذاتي محدود على الشعب دون الأرض، في ظل الهيمنة الإسرائيلية الكاملة، مقابل سلسلة من المشاريع التنموية التي تسهم

في رفع المستوى المعيشي للفلسطينيين، محولاً القضية الفلسطينية من قضية سياسية يتوجب حلها بموجب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والتي تنص على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، إلى مجرد قضية معيشية، أو تحسين ظروف معيشية، تعالج بمشاريع إقتصادية وتنموية، تحت سقف أمن إسرائيل، وبالتعريف الإسرائيلي للأمن بطبيعة الحال.

■ كما رأى نتتياهو في الإنقسام الفلسطيني فرصة تاريخية، يُفترض إستغلالها إلى الحد الأقصى، بما هي عامل إضعاف للحالة الفلسطينية، وإشغال لها، وتشويه لمشهدتها السياسي، وبما يتيح له إطلاق الرصاص على أي مشروع تفاوضي، بادعاء غياب الشريك الفلسطيني. لذلك دعا إلى العمل على إدامة الإنقسام، عبر اعتبار وجود سلطة حماس في القطاع أمراً واقعاً، يتوجب الإنفتاح بحدود عليها، والتعاون مع أطراف إقليمية على مدها بالمشاريع «الإنسانية»، بما يؤكد سلطة الأمر الواقع، ويعمق الخلافات بين طرفي الإنقسام، ويزرع العوائق في طريق إستعادة الفلسطينيين للوحدة الداخلية دون أن ينهي حصاره لقطاع غزة، أو يُسقط حماس وأطراف المقاومة من لائحة الإرهاب، أو يتخلى عن سياسته العدوانية ضد القطاع، بما في ذلك سياسة الإغتيالات لقيادات المقاومة وكوادرها، أي سياسة أدواتها العصا وبموازاتها الجزرة.

■ في السياق نفسه، كان نتتياهو السبّاق، على الصعيد الإقليمي، إلى الدعوة لإعادة صياغة المفاهيم والمعايير في العلاقات الإقليمية في المنطقة، بادعاء وجود مصالح مشتركة بين إسرائيل والأنظمة العربية، خاصة دول الخليج، تتمثل في درء الخطر الذي تمثله الجمهورية الإسلامية في إيران، ودعمها «للإرهاب» (!) في لبنان، وفلسطين، وسوريا، واليمن، والعراق، وأن ما يُقرّب بين إسرائيل، وبين الأنظمة العربية أوسع بكثير من قضايا الخلاف المتمثلة خاصة في القضية الفلسطينية.

ولعله من المفيد أن نُذكر في هذا السياق أن «المسار الإقليمي» هو المصطلح الذي أطلقه نتتياهو رسمياً لأول مرة في مؤتمر صحفي جمعه مع ترامب، وينطوي على تغيير في الترتيب الزمني لعملية السلام، بحيث تبدأ بإقامة علاقات عربية - إسرائيلية في سياق ما سماه مواجهة «الخطر الإيراني المشترك» (!)، وتساعد هذه العلاقات لاحقاً في إنجاح مفاوضات، ومن ثم إتفاقات سلام فلسطينية - إسرائيلية.

■ لقد لعبت مفاعيل الصراع الإقليمي، خاصة الصراع الإيراني - السعودي، دوراً في التقريب بين إسرائيل وعدد من الأنظمة العربية، كعمان، وقطر، والبحرين، والإمارات، وكلها تستند إلى ما يسمى إتقاء المصالح في مجابهة النفوذ الإيراني في المنطقة.

لذلك، ليس مستغرباً أن تولد «صفقة القرن» في مؤتمر الرياض (أيار/مايو ٢٠١٧) الذي دعت له الحكومة السعودية بمشاركة الرئيس الأميركي ترامب وبحضور أكثر من خمسين دولة عربية ومسلمة، وأن تقوم «الصفقة» على الدعوة لقيام حلف إقليمي يُعيد صياغة المعايير في المنطقة، ليصبح الخطر الذي يتهدها هو الخطر من جانب إيران، وتتحول دولة الإحتلال والإستعمار الاستيطاني إلى عضو فاعل ورئيس في التصدي لهذا الخطر، ما يفتح الباب لمزيد من ترسيم العلاقات العربية - الإسرائيلية على حساب القضية الفلسطينية.

■ القضية الفلسطينية في حسابات الحلف الإقليمي، تحوّلت من قضية شعب تحت الإحتلال، يناضل من أجل حقوقه الوطنية بموجب قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، إلى مجرد «عقبة» تقف في طريق تقدم الحلف الإقليمي، عقبة دعت إدارة ترامب إلى إزالتها عبر استراتيجية جديدة تقوم على مبدأ نسف قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين، للإعتراف بالأمر الواقع، الذي تكرر عبر أكثر من نصف قرن من الإحتلال والإستعمار الاستيطاني، باعتباره مع ما نتج عنه، «حقائق» لا مفر من التسليم بها؛ ف «التسوية، على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يتفاوضوا عليها. والقانون الدولي لا يلزم بتسوية محددة(!)، ولا يشكل عائقاً قانونياً لتسوية عبر مفاوضات... الحقيقة القاسية هي أنه لن يكون أبداً أي حل قانوني للنزاع(!)، والإدعاءات في كل ما يتعلق بمن محق ومن مخطيء في سياق القانون الدولي لن تؤدي إلى سلام» (بومبيو، ٢٠١٩/١١/١٨).

■ إذن، نحن أمام إدارة أميركية ذات استراتيجية جديدة في المنطقة وإزاء القضية الفلسطينية، أنهت بقرارات منفردة، وخارج الإطار الدولي، وعلى الضد من قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، البحث بالقضايا الجوهرية المسماة «قضايا الحل الدائم»:

• فالقدس باتت باعتراف إدارة ترامب عاصمة لإسرائيل، ونقلت سفارة بلدها إليها.

• والمستوطنات لم تعد مخالفة للقانون الدولي، ويات بإمكان دولة الإحتلال أن توسع مشاريعها الإستعمارية الإستيطانية في أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس، ما دعا ننتياهو إلى وصف الأرض الفلسطينية المحتلة بأنها «بلادنا، ولنا الحق في أن نبني فيها».

• أما قضية اللاجئين فيجري العمل على تفكيكها، من أكثر من مدخل، منها: إعادة تعريف اللاجئ لإسقاط الصفة القانونية عن ملايين اللاجئين وحصرها بمواليد فلسطين دون ذريتهم؛ ومنها أيضاً: فرض الحصار المالي على وكالة الغوث بدعوى أنها عقبة في طريق السلام، لأنها تؤبد قضية اللاجئين، والدعوة لتقليص تفويضها من ثلاث سنوات كل مرة إلى سنة واحدة، مما يبقيها تحت تهديد الحل. هذا فضلاً عن التشهير بها، إن لم يكن شيطنتها، بادعاء أنها مؤسسة يسودها الفساد.

• أما الكيان الفلسطيني فلا يتجاوز حكومة تدير حكماً ذاتياً للفلسطينيين تحت الهيمنة الكاملة لدولة إسرائيل.

• أما على الصعيد الإقليمي، فقد اعترفت إدارة ترامب بضم إسرائيل للجولان العربي السوري.

■ ما سبق، يعني في الخلاصة، أن سياسة إدارة ترامب، في الوضع الفلسطيني، إذ اصطفت على نسق سياسة الحكومة الإسرائيلية برئاسة الليكود، باتت مطابقة لهذه السياسة، مادام مصدرها، أي مركز وحيها هو مشروع الحل الإقليمي الذي يحمله ننتياهو، بما هو تطبيع العلاقات مع الأنظمة العربية أولاً، ثم حل إقتصادي للضفة الفلسطينية في ظل حكم إداري ذاتي محدود الصلاحيات.

وبالتالي، فإن صفقة القرن التي يتوجب توحيد كل الجهود الوطنية وتعبئتها في مواجهتها، ليست إطاراً للتفاوض، بل هي للإملاءات أقرب، فهي تعتبر أن الواقع الإستيطاني، حقائق ينبغي التسليم بها، وهي ليست مشروعاً للتفاوض، بل للبحث في آليات تطبيق هذه الإملاءات. وذلك بعد أن تكون صفقة القرن قد جردت القضية الفلسطينية من خصوصيتها، وعزلتها عن عمقها العربي، وبعد أن تكون قد خطت خطوات كبرى في مسارها الإقليمي، في إنجاز التسوية بمضمونها التطبيقي، الإقتصادي، الأمني. من هنا، الإحجام عن كشف المسار السياسي للصفقة بانتظار تهيئة الظروف

الإسرائيلي الداخلي، أي النجاح في تشكيل حكومة جديدة منبثقة عن إنتخابات الكنيست، إلى جانب استكمال الشرط الإقليمي الأنف ذكره ■

(٣)

وهم استئناف المفاوضات

■ إن مواصلة الرهان على إمكانية استئناف المفاوضات لا تعدو كونها رهاناً على الوهم، وهدر الوقت، وإرباك الحالة الداخلية، وإعاقة نهوض الحركة الجماهيرية، وتشتيت الجهد الوطني؛ كما أن الإستراتيجية الإنتظارية الحائرة، إلى حين توفر الظروف لاستئناف المفاوضات، باعتبارها الخيار الوحيد، من شأنها أن تزيد حالة الوهن في الجسم الفلسطيني، وأن تمنح الطرف الإسرائيلي المزيد من الوقت لاستكمال مشروعه الإستعماري الإستيطاني.

فالأفق يعيش حالة إنسداد سياسي، ولا تلوح فيه أية فرصة لعملية تفاوضية تتوفر عناصر استئنافها، والسياسة الأميركية - الإسرائيلية الواحدة، لا تُفْرَج عن أي هامش يُذكر لإطلاق مفاوضات ذات مغزى، فالمفاوضات تقف الآن بين شاقوفين:

• خلل فادح بنسبة القوى في الميدان، لصالح الإحتلال. من أهم أسبابه الإنقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس من جهة، وغياب الإجماع الوطني على استراتيجية وطنية موحدة، من جهة أخرى.

• إختلال فاضح في الشروط التي تتعقد المفاوضات على أساسها، يشكل أوصلو وتجربته البائسة نموذجها الفاقع.

لذلك من العبث إطلاق مبادرات لاستئناف المفاوضات، لا على منبر الأمم المتحدة ولا على أي منبر آخر، محلي أو إقليمي أو دولي، فالمفاوضات سُحبت منذ زمن طويل من التداول، والعرض الوحيد في المدينة هو صفقة «ترامب - نتنياهو» التي لا يمكن لأي فلسطيني القبول بعنوانها، فما بالك بمضمونها.

■ ولعل أخطر ما في الكلام عن احتمالية استئناف المفاوضات، المتوقفة أصلاً منذ نيسان (إبريل) ٢٠١٤، أنه كلامٌ للإستهلاك وللإيحاء بأن ثمة ما يتحرك، أو يمكن أن يتحرك على هذا المستوى. فضلاً عن كونه يخفي قناعة باتت راسخة لدى مركز القرار

الرسمي الفلسطيني، أنه ليس بالإمكان الخروج من واقع الحكم الإداري الذاتي المحدود على السكان، وعلى جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة بعدوان ٦٧.

لذا يتوجب علينا أن نتوقف عن مثل هذه السياسات، وأن نتوقف عن زرع الوهم في النفوس، والتبرع بالإستعداد المجاني للذهاب إلى المفاوضات، علنية كانت أم سرية، ثنائية كانت أم غير ذلك، وأن نعيد النظر بكل هذا، وأن نتفق على أن الحل لن يكون إلا باستعادة الوحدة الداخلية، وبالمواجهة الشاملة في الميدان، ضد الإحتلال وضد الإستيطان، وضد الضم والإلحاق، والمواجهة في المحافل الدولية، وبالبناء على انحياز المجتمع الدولي لقضيتنا وحقوقنا في مواقفه.

■ في هذا الإطار نشير إلى واقعتين ذات دلالة، تؤكدان المكانة الراسخة التي مازالت تتمتع بها الحقوق الوطنية، على الرغم من شراسة الهجمة التي يتعرض لها شعبنا، والمخاطر التي تتهدد قضيته الوطنية:

• **الأولى** تمثلت بتصويت الأمم المتحدة مؤخراً (في ٣ و ١٣/١٢/٢٠١٩) على ١١ قراراً لصالح القضية الفلسطينية: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي الإستقلال، وقيام دولته الوطنية، وحق اللاجئين في العودة، وتجديد تفويض وكالة الغوث وتمويلها، واعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، والتأكيد على أن الإستيطان باطل ولاغ وغير قانوني، والتأكيد على الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني تحت الإحتلال، وإدانة السياسات الإسرائيلية.. هذا، إلى جانب قرار آخر، لصالح الجولان العربي المحتل، وبطلان قرار الضم الإسرائيلي.

• **والثانية**، وقوف العالم معنا في مواجهة وزير خارجية الولايات المتحدة بومبيو، في الموقف الذي أعلن فيه (١٨/١١/٢٠١٩)، أن إدارة ترامب ترى في أن المستوطنات في الضفة الغربية لا تتعارض والقانون الدولي؛ وحتى الكونغرس وقف فيه ١٣٥ عضواً ضد موقف بومبيو في موضوع المستوطنات ■

(٤)

استراتيجية المواجهة

■ الرهان على دور الإنتخابات في إنتاج واقع تسوده مصالحة تقرب من إدراك هدف استعادة الوحدة الداخلية، له ما يبرره، كما له أيضاً ما يناقضه؛ لكنه يبقى في محله، لأنه يرسم الطريق الأقصر، والوحيد المتاح في الظرف الحالي لخوض رهان إستعادة الحالة الفلسطينية قدرتها على المبادرة، على تجديد امتلاكها بشكل أفضل لعناصر القوة، في الصراع الدائر.

وبغض النظر عما سوف تقول إليه الأوضاع، وما سوف ترسو عليه الجهود المبذولة لإنجاح العملية الإنتخابية، فإن المثابرة على خط إعادة بناء الوحدة الداخلية، يبقى له ما يبرره. وهو ما يستوجب أن نجعل منه قضية استراتيجية، ومدخلاً رئيسياً، في حساباتنا، لإحداث النقلة النوعية في مسار العملية الوطنية، إن في إعادة بناء نظامنا السياسي، وإعادة بناء وإصلاح مؤسساتنا الوطنية على أسس ديمقراطية، بموجب مبادئ الائتلاف والشاركة الوطنية، أو إعادة بناء وتصويب مسار الحركة الوطنية الفلسطينية ببرنامجها وآلياتها وأساليبها ووسائلها النضالية وأطرها، لمزيد من التنظيم والتفعيل لدور الحركة الجماهيرية في معركة الخلاص الوطني.

■ على هذه الخلفية، فإن استراتيجية المواجهة، تساوي مراكمة قوى، أي توفير شروط تسمح بخوض الصراع مع الإستعمار الإستيطاني من خلال أمرين: إستنهاض المواجهة في الميدان + الخروج من أوصلو، ومغادرة استراتيجية الإكتفاء بالواجهة الإعلامية واللفظية المجانية، في سياق استهلاك الوقت، والبناء على وهم توفر الظروف لاستعادة العملية التفاوضية.

المواجهة في الميدان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ بما فيه القدس، تشهد منذ الربع الأخير لعام ٢٠١٥، نهوضاً تمثل بعديد الهبات، بدءاً من إنتفاضة الشباب، إلى هبات القدس، ومسيرات العودة وكسر الحصار، واعتصامات الخان الأحمر، وتواتر العمليات الفردية ضد المستوطنين وجيش الإحتلال، إلى إضرابات الحركة الأسيرة في سجون الإحتلال..

هذه المواجهات تعبر عن اعتمال عناصر النهوض الثوري في المجتمع الفلسطيني،

التي يمكن أن ترقى بفعاليتها إذا ما توفرت لها شروط أفضل في الإدارة التنظيمية والتشيدية، التي يوفرها لها مركز قيادي موحد ينشط على أساس من إدامة برنامج إشتباك مدروس وبشعارات محددة مع الإحتلال. وهذا ما يعيدنا مرة أخرى إلى مركزية موضوع التقدم نحو استعادة الوحدة الداخلية.

■ من جهة أخرى، لا بد من ملاحظة النهوض الجماهيري الواقع في أقطار اللجوء وبلدان الإغتراب بمثال الحركة الجماهيرية الكاسحة التي وقعت في مخيمات لبنان في شهر تموز (يوليو) ٢٠١٩، إثر قرار وزير العمل الخاص بالعمالة الفلسطينية في لبنان، من بوابة فرض إجازة العمل التي تنزع مكانة اللاجئ عن الفلسطيني في لبنان، وتساويه بالعامل الأجنبي.

كما علينا أن نلاحظ الميل المتزايد للإنخراط في العمل المنظم في أطر جالوية وغيرها، وسط التجمعات الفلسطينية في أوروبا المتزايدة حجماً ونشاطاً. علماً أن هذه الجاليات، لحدائثة عهدا في الهجرة، مازالت تحتفظ بعلاقات حيّة ومباشرة مع مجتمعات الجهات والبلدان التي نزحت عنها. والأمر نفسه ينطبق، ضمن الخصوصيات المعروفة، على الجاليات الفلسطينية في الأمريكيتين.

كل هذا يجري، على الرغم من السياسة الخاطئة التي تتبعها دائرة شئون المغتربين في م.ت.ف بقيادةها البيروقراطية فاقدة الرؤية، والعاجزة عن إدراك ما يعتمل في صفوف الجاليات الفلسطينية الساعية إلى الإضطلاع بدور نضالي ملموس، بعيداً عن الأفكار، لا بل ضد البرامج، والسياسات الفاشلة التي مازالت تغشى أبصار العاملين في هذه الدائرة.

■ في الجانب الآخر، تقوم استراتيجية المواجهة على الإقدام على مجموعة من الخطوات السياسية والعملية، التي تؤدي إلى فك الإرتباط بأوسلو، الأمر الذي سبق لدورات متتالية للمجلس المركزي أن توقف أمامها منذ الدورة الـ ٢٧-٢٠١٥، فأنت الدورة ٢٣ للمجلس الوطني - ٢٠١٨، لكي تُعبر عنها بمجموعة مترابطة من القرارات، نلخصها كما وردت نصاً، بـ ٥ عناوين:

١- إعلان إنتهاء المرحلة الإنتقالية التي نصّت عليها الإتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، بما انطوت عليه من إلتزامات؛ ٢- تعليق الإعتراف بدولة إسرائيل إلى

حين إعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وإلغاء ضم القدس الشرقية، ووقف الإستيطان؛ ٣- وقف التنسيق الأمني بكل أشكاله؛ ٤- التحرر من علاقات التبعية الإقتصادية التي نصّ عليها بروتوكول باريس الإقتصادي، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية؛ ٥- تبني حركة الـ B.D.S، أي مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات ودعوة دول العالم إلى فرض عقوبات عليها.

■ إن مثل هذه الخطوات من شأنها أن تُحدث التحول السياسي المطلوب في الحالة الفلسطينية، بحيث تؤدي إلى:

١- إعادة بناء علاقات الثقة بين الحركة الجماهيرية، والمؤسسة الوطنية بديلاً لحالة إنعدام اليقين، في ظل إلتزام المؤسسة إتفاق أوسلو والخضوع لقيوده.

٢- فتح أوسع الآفاق لإعادة الإعتبار للبرنامج الوطني، ما يُعيد أيضاً الإعتبار للموقع التمثيلي لـ م.ت.ف، ويغلق الطريق على محاولات تجاوز هذا الموقع من مداخل مختلفة.

٣- إعادة تقديم الحالة الفلسطينية من كونها سلطة لحكم إداري ذاتي محدود، يعتنش على توسل المبادرات السياسية وتسول المساعدات المالية، إلى حركة تحرر وطني لشعب تحت الإحتلال، يكافح تحت سقف الشرعية الدولية، من أجل الفوز بحقوقه الوطنية المشروعة.

٤- إعادة تموضع دولة الإحتلال في المكان الذي يعود إليها، باعتبارها دولة إستعمار استيطاني، يقوم نظامها على التمييز، وصولاً إلى الفصل العنصري والبطش الدموي وانتهاك الشرعية الدولية وحقوق الإنسان؛ دولة مارقة متمردة على المجتمع الدولي وقيمه.

٥- إعادة بناء العلاقات مع الأحزاب والقوى الشعبية العربية والدولية، على أسس نضالية، باعتبارها رأس الحربة في مقاومة الإحتلال والإستعمار في المنطقة.

٦- قطع الطريق على صفقة القرن، ووضع الحالة العربية الرسمية أمام استحقاقات قومية ذات تداعيات محلية، ما يملي عليها بالضرورة إعادة تقييم مواقفها من القضية الفلسطينية ومسارها السياسي، والسيناريوهات والمشاريع التصفوية المطروحة بشأنها.

ويبقى أن يُقال، إن كل هذا يبقى مشروطاً بأن تُعيد القيادة الرسمية النظر بأمرين: الأداء السياسي، بما فيه العلاقات الوطنية + أسلوب إدارة الشأن العام من خلال المؤسسات المعنية ■

(5)

أداء القيادة الرسمية.. ضعف الإرادة السياسية

[لا نبالغ في القول إذا ما وصفنا أداء القيادة الرسمية - موضوعياً - بأنه يتسم بأمرين متلازمين هما: ضعف الإرادة السياسية + الإرتجال:]

■ في النقطة الأولى، رغم التأكيد المتواصل على ضرورة تنفيذ القرارات الخاصة بالخروج من الدائرة الجهنمية لأوسلو، ما زالت القيادة الرسمية حائرة في هذا الأمر. والأمثلة كثيرة على ذلك، ومن بينها، إذا ما اقتصر الأمر على الشهور القليلة الماضية، مايلي:

في ٢٥/٧/٢٠١٩، وإثر إقدام إسرائيل في ٧/٢٢ على خطوة إستيطانية بالغة الصلابة في «وادي الحمص» ببلدة صور باهر، أدت إلى نسف مئة منزل لمواطنين فلسطينيين لتقييم عليها مشروعاً استيطانياً، إتخذت القيادة الرسمية قراراً، أتى بالنص الحرفي كما يلي: «وقف العمل بالإتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وتشكيل لجنة لتنفيذ ذلك، عملاً بقرار المجلس المركزي».

وعليه، تشكلت لجنة لتطبيق هذا القرار بالآليات المناسبة، إنبتقت عنها لجان متخصصة إقتصادية وأمنية وغيرها. غير أن شيئاً من كل هذا لم يتحقق، لا بل لم يصدر بيان عن هذه اللجنة واللجان المنبتقة عنها، يشرح للرأي العام الفلسطيني ما الذي قامت به منذ لحظة تشكيلها؛ علماً أن هذه اللجنة هي اللجنة الثامنة منذ العام ٢٠١٥، التي تتشكل على التوالي لدراسة قرار وقف العمل بالإتفاقيات، ووضع الآليات التنفيذية لذلك، دون أن يتم العمل بأي من نتائج أعمال هذه اللجان، التي اندثرت في واقع الحال، وأودعت قراراتها وتوصياتها الأدرج، وما زالت سياسة السلطة تقوم على الإلتزام باتفاق أوسلو.

■ في ١٨/١١/٢٠١٩، وبعد أن كانت الإدارة الأميركية قد توقفت عن الإشارة

إلى الضفة الغربية باعتبارها محتلة، أعلن وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أن إدارة ترامب ستراجع عن موقفها الأسبق حيال المستوطنات الإسرائيلية، وهي ترفض الرأي القانوني الذي سبق صدوره عن الخارجية الأميركية عام ١٩٧٨ (أثناء ولاية الرئيس جيمي كارتر)، الذي يصف بشكل قاطع المستوطنات في الضفة الغربية، بأنها «تعارض مع القانون الدولي».

وعلى بومبيو هذا الموقف كما يلي: «في ضوء الوضع الخاص الذي تتطوي عليه الحقائق، والتاريخ والظروف الناشئة في إقامة مستوطنات مدنية في الضفة الغربية، نحن لن نرى بعد اليوم في المستوطنات الإسرائيلية بحد ذاتها موضوعاً لا ينسجم مع القانون الدولي».

■ أتى هذا الموقف الأميركي كما عبّر عنه بومبيو، خطوة متقدمة نحو الإلتقاء مع ما سبق أن أعلنه نتتياهو في أكثر من مناسبة، ومنها ما طرحه قبل خمسة أسابيع من إعلان بومبيو، أمام مؤتمر «مصدر أول»، في ٨/١٠/٢٠١٩: «لقد حان الوقت لفرض سيادة إسرائيل على غور الأردن، وأيضاً شرعنة كل المستوطنات في يهودا والسامرة، سواء التي توجد داخل الكتل أو التي توجد خارجها. جميعها ستكون جزءاً من دولة إسرائيل». وأضاف: «أنا أريد إقرار أميركي بسيادتنا على الغور، هذا أمر مهم».

■ في ١٩/١١/٢٠١٩، أي بعد يوم من إعلان بومبيو، تَرَجَّع صداه على لسان نتتياهو بالتصريح التالي: «إن القرار التاريخي من الإدارة الأميركية يتيح لنا فرصة فريدة لتحديد الحدود الشرقية لإسرائيل وضم غور الأردن»، وأعطى موافقته على تفعيل مشروع القانون حول ضم غور الأردن لإسرائيل الذي سبق أن قدمته إلى اللجنة التنظيمية في الكنيست شارين هاسكل، عضو الكنيست عن الليكود.

أمام هذا الموقف لم يعد بوسع غانتس رئيس «كاحول - لاغان»، الحركة السياسية المعارضة لنتتياهو، سوى أن يواكب هذا التصعيد، قائلاً: «الغور سيكون جزءاً من إسرائيل في أي اتفاق مستقبلي»، فأكمل بذلك - عملياً - نصاب «إجماع قومي إسرائيلي» على موضوع التوسع والاستيطان والضم، بما فيه توسيع الاستيطان في قلب الخليل.

■ أمام هذا المشهد بوقائعه المتواترة تنسيقاً بين واشنطن وتل أبيب، حيث الأولى

ترفع الكرة، والثانية «تكبس»؛ كما وبين الليكود وكاحول- لافان، كنا نتوقع أن يُدعى لاجتماع عاجل للجنة التنفيذية في م.ت.ف باعتبارها القيادة اليومية العليا للشعب، ولكن بخيبة أمل نقول، عقدت «التنفيذية» إجتماعاً تشاورياً، لم يصدر عنه سوى بيان لا قيمة عملية له، بدلاً من الرد على هذه الخطوة العدوانية، بوقف التنسيق الأمني للأجهزة الفلسطينية مع الأجهزة الأميركية المناظرة في موضوع مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي مازالت فيه واشنطن - للمفارقة - تصمّ منظمة التحرير بالإرهاب(!).

بعدها عقدت «التنفيذية» إجتماعاً نظامياً مقررّاً بكامل أعضائها، أصدرت فيه بياناً لم يتجاوز ما جاء فيه سوى التهديد اللفظي بوقف العمل بالإتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، واعتبارها لاغية إن استمرت دولة الإحتلال في التوسع الإستيطاني، وكأن كل ما يجري لا يستحق من القيادة الرسمية أكثر من بضعة أسطر، بلا تداعيات عملية، حتى أن حكومة الإحتلال لم ترَ نفسها معنية بالتعليق عليها.

■ في الوقت نفسه تمّوه القيادة الرسمية على حقيقة، لا بل تتجاهل أن موضوع الخروج من أوسلو بالقضايا المتعلقة في الجانب السياسي بأقله، لا تحتاج إلى آليات وخطوات متدرجة وما شاكل ذلك، فكل ما تحتاجه هو اتخاذ قرار سياسي؛ إذ، كما تم الإعتراف بدولة الإحتلال في ١٩٩٣/٩/٩ برسالة وجهت إلى رئيس حكومة تل أبيب آنذاك إسحق رابين، وأخذت المنظمة الدولية للأمم المتحدة علماً بها، يُمكن سحب أو تجميد وتعليق هذا الإعتراف برسالة مماثلة وفق آلية الإعتراف نفسها.

أما بشأن وقف التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال، فعلياً أن نتذكر أن اللجنة التنفيذية سبق لها وأن اتخذت قراراً مماثلاً في تموز (يوليو) ٢٠١٧ إبّان هبة القدس رداً على المس ببوابات الأقصى، دام لمدة ثلاثة أشهر، دون خطط متدرجة وآليات مسبقة، إستأنفت بعدها السلطة التنسيق الأمني مع قوات الإحتلال.

وبالتالي، فإن اللجوء إلى تشكيل اللجان، تتلوها لجان، وحجز نتائج أعمالها في الإدراج، دون التقدم خطوة واحدة إلى الأمام، إن عبّر عن شيء، فهو يعبر عن تردد في غير مكانه، وعن ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة الرسمية، وإلى تغليب المصالح الفئوية والطبقية التي تراكمت على مدى ربع قرن من عمر أوسلو، على المصالح الوطنية لعموم الشعب الفلسطيني، وتغليب قرار مركز القرار الفعلي، على

قرارات المؤسسة الوطنية، ما يقود بالتدرج، إلى تهميش هذه المؤسسة، وإفقادها موقعها في أعين الرأي العام، وكذلك في أعين الجانب الإسرائيلي، الذي بدوره، يزداد إستهتاراً بقرارات السلطة الفلسطينية وقيادتها، فينزح إلى مواجهتها بلامبالاة فاقعة ■

(٦)

أداء القيادة الرسمية .. الإرتجال

[أما الإرتجال، فقد تمثل بعدد من القرارات غير المدروسة التي تم اتخاذها من قبل حكومة السلطة ، في سياق العمل على الإنفكاك من التبعية للإقتصاد الإسرائيلي، ثم ما لبثت أن تراجعت عنها تحت ضغط سلطات الإحتلال وإجراءاتها، وبفعل غياب التخطيط المسبق لمواجهة ردود فعل حكومة إسرائيل:]

■ في شهر شباط (فبراير) ٢٠١٩، أعلنت السلطة توقفها عن استلام أموال المقاصة من الجانب الإسرائيلي إحتجاجاً على اقتطاعه ما يقابل رواتب عائلات الشهداء والجرحي والأسرى (أي ما يساوي ١٤٤ مليون دولار سنوياً) بداعي أنها دعم للإرهاب. علماً أن إيرادات أموال المقاصة التي تجبها سلطات الإحتلال من الضرائب على المواد المستوردة لصالح السلطة، ثم تعيد توريدها لها باقتطاع ٣٪ مقابل الخدمات، تساوي ٦٠٪ من إيرادات السلطة، وتغطي حوالي ٨٥٪ من رواتب العاملين فيها.

إعتقدت السلطة أن إجماعها عن استلام أموال المقاصة من شأنه أن يضغط على دولة الإحتلال، وعلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لإعادة كامل المبالغ، خوفاً من انهيار السلطة إذا ما توقفت عن تسديد رواتب موظفيها والعاملين فيها. كما اعتقدت السلطة أنها بلجوتها إلى الدول العربية يمكن لها الحصول على شبكة أمان مالية تحميها من خطر الإختناق المالي.

لكن ما حصل هو أن إسرائيل لم تنال بقرار السلطة، وأن الدول العربية لم توفر لها شبكة الأمان، وأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يضغطا على إسرائيل؛ ما أرغم السلطة على دفع أجزاء من رواتب الموظفين، وما أحدث في السوق الفلسطينية، وفي القطاع المصرفي الفلسطيني، أزمة سيولة وأزمة إقتصادية ومالية خانقة هددت بانهيار المنظومة، فوجدت السلطة نفسها بعد سبعة أشهر من الفوضى المالية والإقتراض من البنوك المحلية، مضطرة للعودة عن قرارها المرتجل، والرضوخ للقرار الإسرائيلي ومعاودة

استلام أموال المقاصة منقوصة.

وبذلك بدت السلطة هزيلة أمام الجانب الإسرائيلي، كما تلم قرارها غير المدروس مصداقية سلاح المقاطعة، وقدمت مشهداً يكاد أن يوحي باستحالة الخروج من عباءة أوسلو وبروتوكول باريس الإقتصادي.

■ أما التجربة الثانية فكانت مع قرار حكومة السلطة التوقف عن استيراد اللحم الحي (العجول) من إسرائيل. فمنذ العام ٢٠١٦ توقفت السلطة عن تنويع وارداتها من اللحم الحي، وحصرته بالتجار الإسرائيليين، علماً أن إسرائيل تنتج فقط ١٠٪ من كمية العجول التي تصدرها إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، وتستورد الباقي (٩٠٪) من الخارج، لتعيد تصديره إلى الجانب الفلسطيني.

مع قرار السلطة، أصرب المزارعون وتجار اللحوم الإسرائيليون وضغطوا على حكومتهم، التي ردت على الموقف الفلسطيني بتعطيل وعرقله عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمناطق الفلسطينية، بما فيه الحجز على العجول التي استوردها تجار فلسطينيون من خارج إسرائيل؛ ما أحدث أزمة تجارية في مناطق السلطة طالت تجارة اللحوم، فارتفعت أسعارها مضاعفة، وأصيبت الزراعة الفلسطينية بأضرار. ولما لم توفر حكومة السلطة الحلول والمخارج لمثل هذه الأزمة عادت، بعد ثلاثة أشهر من الفوضى، إلى سياسة استيراد اللحم الحي (العجول) من إسرائيل، وتراجعت عن قرارها السابق.

■ لقد كان بالإمكان التعاطي مع كلا الأمرين بطريقة مختلفة، لو أن السلطة تحوّطت مسبقاً للردود الإسرائيلية المتوقعة بالتشاور مع الدائرة الوطنية الأوسع، وبالإعتماد على وعي الحالة الجماهيرية، بعد التحضير اللازم. وكان بالإمكان الرد على قرار التلاعب بأموال المقاصة، الذي هو في الجوهر قرار سياسي يرمي أيضاً إلى النيل من الرمزية الوطنية العليا للشهادة ومغزاها، وللحركة الأسيرة ومثالها، كان بالإمكان الرد بقرار سياسي مقابل، كسحب الإعراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني معها، فمن شأن هذين القرارين أن يؤلما الجانب الإسرائيلي، وأن يلحقا الأذى السياسي بسمعته ومواقفه في أعين الرأي العام، كما أن التنسيق الأمني من شأنه أن يربك الخطط الأمنية الإسرائيلية. وهذا ما يدركه تماماً، كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية وأجهزتها

الأمنية.

■ على خلفية هذه التجارب المؤلمة وغيرها، يجدر التأكيد على مايلي: إن القرار السياسي في سياق عملية الإعتاق من أوسلو ينبغي أن يسبق القرار الإقتصادي، فالقرار السياسي المتمثل بمجموعة من الخطوات المترابطة، بدءاً من إعلان إنتهاء المرحلة الإنتقالية وما ترتب عليها من إلتزامات، مرفقاً بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧ إستناداً إلى القرار الأممي الرقم ٦٧/١٩، ومد ولاية القضاء الفلسطيني على كافة المقيمين على أراضيها، مروراً بسحب الإعتراف بدولة إسرائيل، وإنتهاءً بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، الخ..

■ إن القرار السياسي هو المظلة التي يجري بحمايتها تطبيق آليات الخروج من أوسلو - الإقتصادي (بروتوكول باريس)، ما يسرى مفعوله على أموال المقاصة، والعملة الرسمية المعتمدة، وقضايا الإستيراد والتصدير، الخ.. علماً أن المظلة السياسية آنفة الذكر، تزداد مفاعيلها الحمائية بقدر ما تستند إلى وحدة داخلية، وتوعية شعبية، وخطوات إنتقالية جدية تستهدف إمتلاك المزيد من مقومات الإقتصاد المنتج، بدلاً من الإقتصاد الريعي التابع، المتحكم بأوضاعنا (مع بداية الحكم الإداري الذاتي عام ١٩٩٤ كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ١٢٪، وانخفضت إلى ٣٪ في العام ٢٠١٨).

■ إن خطوة ما تُقدّم عليه السلطة من خطوات غير مدروسة، تراكم لدى الرأي العام الفلسطيني إنطباعاً بالصعوبات الجمة التي تعترض طريق التحرر من إملاءات بروتوكول باريس الإقتصادي، ما من شأنه أن يشوّه قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وأن يحطّ من قدرها، ويعزز الإنطباع الخاطيء بعدم القدرة على تطبيقها في الوضع الراهن؛ فيكون المخرج - والحال هكذا - وكما تروّج له أوساط معينة في السلطة، هو اللجوء إلى التحكيم الدولي للحسم بأسلوب تطبيق أوسلو - الإقتصادي، أو اللجوء إلى تدخل الدولة المضيفة والراعية لبروتوكول باريس، أي فرنسا، أو حتى تعليق الحل على سياق المفاوضات الثنائية، ما أن يُستأنف مسارها(!).

إن هذه المفاعيل والتداعيات ليست مقصودة من السلطة، لكنها قائمة موضوعياً، أي بمعزل عن إرادة أي كان. ومع ذلك فإنها تُقدّم للسلطة ما يبرر لها سياستها الانتظرية

الحائرة، ويبرر لها سياسة الإكتفاء بالإعتراض والرفض الإعلامي بانتظار غودو الذي لا يحضر، والمفاوضات التي لا تأتي، وتطور ما في المعطيات الخارجية التي لا تملك السلطة أصلاً القدرة على التأثير الفعلي فيها ■

(٧)

من أجل إعادة بناء الحركة الوطنية،

وإصلاح النظام السياسي

■ كل ما يتحقق على الأرض يؤكد أن دولة الاحتلال، تحت سقف صفقة القرن إمتداداً لأوسلو، والاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة، مازالت تدير العلاقة مع سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، وكأن المرحلة الانتقالية هي السائدة، لكنها، في الوقت نفسه تعمل في الميدان، على بناء وقائع متراكمة، تؤدي إلى تحويل أي مفاوضات - إن انعقدت - إلى مجرد إملاءات على الجانب الفلسطيني.

وبذلك يمكن التأكيد أن اتفاق أوسلو، الأصل الذي تحدرت منه صفقة القرن، أوسلو تحول إلى مجرد غطاء سياسي للخطوات الإسرائيلية الأحادية، ولإجراءات فرض الحل الدائم من جانب واحد، باعتباره بات أمراً واقعاً. وبالتالي، فإن الرهان على استئناف المفاوضات في الوضع الحالي خارج صفقة القرن، ما هو إلا وهم سياسي وإنكار للحقائق وللواقع.

■ إن النظام السياسي الفلسطيني، الذي أعاد بناء نفسه بشكل خاص بعد إنتهاء الإنتفاضة الثانية، ليعايش بخطوطه العريضة مع استراتيجية أوسلو، بما فيه تبني المفاوضات خياراً سياسياً معتمداً للحل مع دولة الإحتلال، وإن دون الخضوع لشروط إسرائيل؛ هذا النظام باتت تظهر علامات التآكل على بناه، وأضحى تنعكس على أدائه اليومي أكثر من أي وقت مضى.

إن النظام السياسي الفلسطيني يعيش حالة إنقسام ألحقت بالقضية الوطنية أضراراً فادحة، في ظل فشل الطرفين الرئيسيين، فتح وحماس، وفشل باقي القوى الفلسطينية، والتدخلات الإقليمية في إنهاؤها، فتحول الإنقسام إلى واقع مفروض على الشعب الفلسطيني وعلى قضيته الوطنية، وأعاد صياغة معادلاتها باعتبارها صراعاً بين

سلطتين، تكيّفت أوضاعهما، في ظل إحتلال واستعمار استيطاني لا يقيم أي اعتبار لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، ونجح إلى حد كبير في استغلال حالة الإنقسام لصالحه، من أجل تهميش القضية الوطنية.

■ كما أن المؤسسات الوطنية باتت مُعَيَّبة، إما بفعل حلها، كالمجلس التشريعي، أو إنتهاء ولايتها كالمجلس الوطني، أو تحت وطأة سياسة التهميش المتعمّد، كاللجنة التنفيذية، التي تحوّلت إلى مجرد هيئة تشاورية، على هامش مركز إتخاذ القرار، الذي يقع في مكان آخر.

وبالتالي بات من الملح، صوناً للقضية وانتصاراً للحقوق الوطنية، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، ما يجعل تنظيم الإنتخابات الشاملة في السلطة و م.ت.ف، أحد المداخل الديمقراطية الرئيسية لإخراج الوضع الفلسطيني من مأزقه، وفك إرتباطه بأوسلو، لصالح إعادة تبني استراتيجية التحرر الوطني بقيادة جبهة وطنية متحدة (أي م.ت.ف ذات التمثيل الوطني الشامل)، مسلحة ببرنامج سياسي مشترك.

■ لا بد من التأكيد، على ضرورة إعادة بناء الحركة الوطنية نفسها، التي تجاوزت في معادلة تداخل وصراع، لأكثر من ربع قرن مع إتفاق أوسلو، ومع نظام سياسي فرضت وجوده - إلى حدود لا يمكن إنكارها - آليات الاتفاق، كما فرضت آليات عمل النظام السياسي المتكّيف - إضطراراً - مع قيود والتزامات أوسلو. ولا مبالغة في القول، إن معظم أطراف ومكونات الحركة الفلسطينية، تأقلمت أوضاعها مع ضرورات أوسلو، والتزاماته. ولم يخرج عن سياقها - نسبياً، وبالحد الأدنى من الأضرار - سوى القوى المعارضة بشكل جدي لمنظومة أوسلو، التي لم تتخرط بشكل جدي في هذه المنظومة، وإن تأثرت بتداعياتها.

■ إن إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، عملية تطال البرنامج الوطني، وطبيعة المؤسسات الوطنية المكوّنة لهذا النظام، وآليات عملها، وآلية العلاقات الداخلية بين فصائل العمل الوطني، وبينها وبين النظام السياسي من جهة، والحركة الجماهيرية، من جهة أخرى.

هذه عملية ذات مضمون تاريخي، يفترض أن تشكل منعطفاً في المسيرة الكفاحية للشعب الفلسطيني، وبدون وعي هذه العملية وضرورتها، وأبعادها، وتداعياتها، والبدائل

التي ستفرض وجودها ميدانياً، ستبقى الخطوة ناقصة، وستبقى حالة الدوران مستمرة في الحلقة المفرغة، ونتيجتها المزيد من التآكل في النظام السياسي، دون أن يعني ذلك تآكلاً في المشروع الوطني، الذي وإن شكل النظام السياسي حامله، ومن هنا تأثيره، فإنه لا يلغي واقع تأصل هذا المشروع في قلب حركة الشعب، التي بوسعها دائماً، وإن بمشقة، أن تنتج النظام السياسي الأكثر إنسجاماً مع متطلبات المشروع الوطني، والأكثر تلبية لاحتياجاته؛ فحركة الشعب، كما كانت، ستبقى دائماً ولادة.

■ إن كلمة السر في هذا كله، هي في إحداث النقطة التاريخية، البرنامجية، والمؤسسية للخروج من أوسلو، وبالتالي من دائرة الخطر التي تمثلها صفقة القرن، نحو تبني استراتيجية المواجهة بكل أشكالها في الميدان، وفي المحافل الدولية. إن المواجهة التي ندعو لها، تكون بدايتها الإلتزام بما قرره دورات المجلس المركزي والدورة ٢٣ للمجلس الوطني، كما وتصعيد المواجهة في الميدان إنسجاماً مع النهوض الوطني المتجدد منذ خريف ٢٠١٥، الذي افتتحت فصوله المتعاقبة إنتفاضة الشباب.

إن إنجاز هذا كله يعيد تقديم قضيتنا الوطنية باعتبارها قضية شعب يريزح تحت الإستعمار الإستيطاني، ويناضل من أجل حقه في تقرير المصير، بقيادة حركته الوطنية، من أجل الاستقلال والحرية والعودة، ما من شأنه أن يستنهض الحركة الجماهيرية، في المقاومة الشعبية الشاملة، ويحاصر السياسة الإسرائيلية، وأن يستعيد لصالح القضية الوطنية التأييد الواسع للحركة الشعبية العربية، والقوى التقدمية والمحبة للسلام في العالم ■

٢٠١٩/١٢/١٨

الفصل الثاني

ما بعد ٢٨/١/٢٠٢٠

- ١- «صفقة القرن».. صفقة لتصفية القضية الوطنية
- ٢- «صفقة القرن»... المعركة الفاصلة
مع المشروع الصهيوني
- ٣- الضم.. أعلى مراحل الإحتلال الإسرائيلي
- ٤- المواجهة الوطنية لإفشال مشروع ترامب
وإسقاط مخطط الضم
- ٥- انعكاسات خطة الضم على الإقتصاد الفلسطيني
- ٦- انتخابات الكنيست الـ ٢٣ .. ٢٠٢٠/٢/٢

صفقة القرن

صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية القضية الوطنية^(١)

[■ بعد حوالي ثلاث سنوات من صعود ترامب إلى السلطة، أقدمت إدارته على نشر خطتها الأحادية التي كانت قد روجت وسرّبت عناصرها الرئيسية فيما يتعلق بالقدس واللجئين والمستوطنات، بعد أن وضعتها موضع التنفيذ العملي وفقاً لمبدأ فرض السلام بالقوة وفرض الحلول والإملاءات. وحاولت - كشريكتها سلطة الاحتلال - تغيير الحقائق وتزييف التاريخ واختلاق رواية أيديولوجية تفرضها على العالم بما يتوافق مع مصالح إسرائيل، ويضمن تفوقها الأمني والاستراتيجي عسكرياً واقتصادياً ليس على فلسطين فحسب، بل على المنطقة برمتها، متجاهلة بذلك قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصالح إتفاق أحادي يتم تنفيذه بين الوسيط وأحد طرفي الصراع من خلال لجان مشتركة بين ثنائي الصفقة ترامب ونتنياهو.

تقدم هذه الورقة أبرز مكامن التواطؤ السياسي بين ترامب ونتنياهو لتصفية القضية والوجود الوطني للشعب الفلسطيني لصالح استكمال المشروع الصهيوني الهادف إلى بناء «إسرائيل الكبرى»:]

(١)

رؤية ترامب- نتيناهو: التطبيق العملي

١- استمرار الاحتلال الإستعماري بموافقة فلسطينية

■ أوردت الخطة أنه (لدى توقيع إتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي ستحتفظ دولة إسرائيل بالمسؤولية الأمنية العليا في دولة فلسطين مع التطلع أن يكون

(١) من إعداد «دائرة شؤون المفاوضات في م.ت.ف.»، تاريخ ٢٠٢٠/٢/١١. مصدر ترجمة نصوص الإتفاق الواردة باللون الأسود الداكن بين الأقواس، من إعداد: «مركز الدراسات السياسية والتنمية».

الفلسطينيون مسؤولين عن أكبر قدر ممكن عن أمنهم الداخلي وفقاً لشروط هذه الرؤية)، وأنه (...إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع أو أي من معايير الأمن في أي وقت، فإن دولة إسرائيل سيكون لها الحق في زيادة حضورها الأمني في جميع أو أجزاء من دولة فلسطين كنتيجة لتأكيد دولة إسرائيل على تلبية حاجاتها الأمنية المتسعة).

■ يعني ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي تحت عنوان إحتفاظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية المطلقة على جميع الأراضي غربي نهر الأردن وحتى البحر الأبيض المتوسط. علماً أنه وفقاً للتجربة، فإن من يسيطر على الأمن يسيطر على كل شيء، فمنح إسرائيل الحق في الحكم على الأداء الأمني للسلطة الوطنية الفلسطينية يعني بقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية إلى الأبد. والمطلوب اليوم هو ترسيخ هذا الإحتلال الاستعماري لدولة فلسطين برضا وموافقة فلسطينية.

٢ - القدس

■ أوردت الخطة أن القدس هي (العاصمة الموحدة غير المقسمة لدولة إسرائيل). وأنه (سوف تكون العاصمة السيادية لدولة فلسطين في ذلك الجزء من القدس الشرقية الذي يقع شرق وشمال الجدار القائم بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس). ومنحت الخطة ثلاث خيارات للسكان المقدسيين تتمثل في أن (يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، أو أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين، أو الإحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل). علماً أن أبو ديس ليست جزءاً من مدينة القدس، وكفر عقب ومخيم شعفاط هما أصلاً خارج الجدار، وقد توقفت بلدية الإحتلال «بلدية القدس» عن التعامل معهما كأحياء في المدينة منذ زمن طويل.

■ شرعت الخطة رؤية إسرائيل، سلطة الإحتلال، في تقسيم المسجد الأقصى المبارك مكانياً وزمانياً، ودعت إلى تغيير الوضع الراهن بشكل فعلي عندما سمحت في النص (للناس من جميع الأديان بالصلاة في جبل الهيكل/الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم، مع الأخذ بعين الإعتبار أوقات الصلوات والأعياد). وهذه الفقرة تتناقض مع التي سبقتها في الخطة، والتي تتحدث عن الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

٣- ضم الأغوار، ومناطق المستوطنات والمناطق الحرام في القدس ومنطقة اللطرون

■ تشير الخارطة المفاهيمية المرفقة مع الخطة إلى أن إسرائيل ستحتفظ بالسيادة على شمال البحر الميت والأغوار كجزء من مشروع إسرائيل الكبرى. بالإضافة إلى كل المناطق التي بُنيت عليها المستوطنات ويشمل ذلك القدس الشرقية المحتلة. وقد أكد البيت الأبيض في أكثر من تصريح موافقته من حيث المبدأ على أن تباشر إسرائيل بضم الغور بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية مباشرة، حيث قال جاريد كوشنر إن الإدارة الأميركية تأمل أن يجري ضم المستوطنات بالضفة المحتلة بعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة مطلع شهر آذار (مارس) ٢٠٢٠ .

٤- تطبيق السيادة الإسرائيلية على المستوطنات

■ تتصور الخطة تطبيق السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق ونفوذ المستوطنات القائمة في الضفة الغربية مع تواصل جغرافي يربط ما بين معظم هذه المستوطنات بما يشمل ٩٧٪ من المستوطنين، وأن المستوطنات المعزولة التي تأتي الـ ٣٪ الباقين ستكون مرتبطة بشبكة مواصلات من الأنفاق والجسور يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي حصراً. سوف تنقرر مساحة المستوطنات والطرق المؤدية إليها نتيجة مفاوضات تجريها لجنة مشتركة إسرائيلية - أميركية دون مشاورة أو حضور الجانب الفلسطيني. وسيكون بإمكان إسرائيل تطبيق السيادة عليها فور إنتهاء هذه اللجنة من أعمالها.

■ تم التوافق بين عاقدَي الصفقة على تشكيل لجنة أميركية - إسرائيلية مشتركة لدراسة الضم وإعداد الخرائط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يتم أيضاً مع رؤساء مجالس الإستهيطان في الضفة الغربية المحتلة «لضمان إدراج جميع مناطق المستوطنات في القرار وفقاً للخطة..» كما وصفتها الصحيفة العبرية «يسرائيل هيوم» من مصادر إسرائيلية مطلعة.

٥- مساحة وجغرافية الدولة الفلسطينية المزعومة

■ صُممت الخريطة المفاهيمية بحيث تستجيب مع المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل حيث تبقى السيطرة الأمنية العليا بيد إسرائيل مع السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي

والبحري بالكامل. تضع الخطة تصوراً لدولة فلسطينية ناقصة السيادة، مقسمة لمناطق عدّة، وتكون مناطق معزولة غير متواصلة جغرافياً، تربطها شبكة مواصلات من خلال الجسور والأنفاق، ويخضع بناؤها للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية، مع مواءمة جدار الضم والتوسع لينسجم مع الحدود الجديدة. وحسب الخطة لا تشارك دولة فلسطين بحدود دولية شرقية مع الأردن، وتبقى السيطرة الأمنية على المعابر كافة من ضمنها المعابر مع جمهورية مصر العربية.

■ تزعم الخطة أن مساحة الدولة الفلسطينية ستكون مساوية تقريباً للمساحة التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، وذلك إذا قام الفلسطينيون بتحقيق مختلف الشروط المتعلقة بالأمن ومناهضة التحريض وحسن السلوك حسب الاملاءات الإسرائيلية. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار ضم الغور والمستوطنات، فإن المساحة ستكون أقل من ذلك بكثير، ولن تتجاوز ٥٠٪ من المناطق التي سيجري ضمّها من الضفة الغربية، مستثنى منها مشروع «القدس الكبرى». أما الربط الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الممر الآمن هو مقترح ضبابي لتواصل مشروع يقع تحت السيادة الإسرائيلية.

■ أما المساحات التعويضية فهي أولاً صحراء قاحلة جنوب قطاع غزة وجنوب الخليل، أو عملية «ترانسفير» لأراضي وسكان المثلث في دولة إسرائيل، علماً أن الجوهر في عملية نقل السكان هو حرمانهم من أي حقوق، وتجريدهم من الجنسية الإسرائيلية. إن رفض مواطني المثلث لحملة «الترانسفير» هذه هو ليس تنكراً للهوية الفلسطينية وإنما رفض لتجريدهم من أي حقوق سياسية ومدنية في ظل ضمهم إلى دولة تفتقر لأي معالم السيادة.

٦- طبيعة ومفهوم الدولة الفلسطينية

■ تضع الخطة معايير معينة تعتبرها شرطاً لقيام دولة فلسطينية، وتعتبر أن إسرائيل والولايات المتحدة بالشراكة تقرران ما إذا كانت قد استوفيت هذه الشروط، من بين هذه الشروط: دستور يقرّ بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وإدارة مالية شفافة، وإصلاح مناهج التعليم، وتنقيتها من التحريض أو الكراهية أو العداء للجيران أو التشجيع على العنف، وسيطرة السلطة الفلسطينية على جميع أراضيها ونزع السلاح من السكان. والإنصاف لكافة المعايير التي حدّدت لقطاع غزة.

■ عندما يتم إنجاز هذه الإجراءات (ستشجع الولايات المتحدة باقي الدول بالترحيب بدولة فلسطين كعضو كامل في المنظمات الدولية)، ولكن دولة فلسطين لا يمكن أن تنضم إلى أية منظمة دولية إذا كانت العضوية تتناقض مع التزاماتها بنزع السلاح، وبالتوقف عن الحرب السياسية والقانونية ضد دولة إسرائيل.

■ عملياً، يعني ذلك تشكيل دولة فلسطينية وفقاً للمعايير الإسرائيلية - الأمريكية مع الحق لهما بمراقبة وتقييم الأداء الفلسطيني، أي دولة مفصلة وفقاً للمعايير الإسرائيلية - الأمريكية حتى في تكوينها الداخلي ومناهجها الدراسية، وإسرائيل والولايات المتحدة هما اللتان تحكمان على مدى إستيفائها لهذه المعايير. ليس فقط دولة فلسطينية ناقصة السيادة على الأرض، وإنما ناقصة السيادة على حياتها الداخلية.

■ الحديث عن أن السيادة هي أمر ملتبس (هيولي amorphous)، كما ورد في النص، ينطبق على الجانب الفلسطيني فقط، أما سيادة إسرائيل فهي مطلقة ليست فقط على أرضها وشؤونها الداخلية، وإنما أيضاً على جيرانها بحجة الأمن.

٧- اللاجئين

■ تورد الخطة أن (ينص اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي على إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللاجئين أو الهجرة)، و(أن لا يكون هناك حق عودة أو استيعاب أي لاجيء فلسطيني في دولة إسرائيل)، وأن (ولاية الأونروا وتعريفها متعدد الأجيال لمن يكون لاجيء بالفعل أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين).

■ (الأفراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم يكونون مؤهلين لإعادة التوطين ومؤهلين فقط للحصول على تعويض) وفق ما هو موضح في بند الخيارات والتعويضات. وأنه (لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، سيتم إنهاء المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين..(..)) وإنهاء الأونروا..(..)) وسيتم إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة).

ماذا يعني ذلك؟ نورد أدناه شرحاً تفصيلياً حول ماذا تعني بعض نصوص اللاجئين حسب الخطة ■

(٢)

فلسفة الصفقة: تزوير التاريخ وتشويه الحاضر والمستقبل

تستند فلسفة الخطة إلى أربع نقاط جوهرية:

■ إن أرض فلسطين التاريخية «أرض إسرائيل» هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وأن تطلعات إسرائيل بهذا الشأن تطلعات مشروعة تماماً، والوجود البشري الفلسطيني على هذه الأرض هو وجود طارئ له تطلعات ولكن لهذه التطلعات سقفاً وحدوداً لا يجب أن تمس أو تنتقص من الحق التاريخي لليهود.

■ إن أي تسليم من جانب إسرائيل بأي حق من حقوق الفلسطينيين المكفولة بقرارات الشرعية الدولية هو تنازل إسرائيلي.

■ إن حرب عام ١٩٦٧ كانت حرباً دفاعية وأن من حق الدول التي تستولي على أراضٍ في حرب دفاعية أن تستحوذ عليها، خلافاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة.

■ إن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا يُحل بالقرارات الدولية، وإنما فقط بالتفاوض والاتفاق بين الطرفين. وهنا تكمن الخديعة لأن الصراع نشأ بقرار دولي بقرار ١٨١، وفي كل الصراعات الدولية هدف التفاوض هو تنفيذ القرارات الدولية والقانون الدولي هو الحكم الذي يوجه عمليات التفاوض ■

(٣)

تنفيذ الأساطير وتشويه الوقائع الرئيسية الواردة في الخطة

أولاً- ■ ادّعت الخطة أنه (في حين لم يكن للفلسطينيين أية دولة، فإن لديهم رغبة في حكم أنفسهم وتقرير مصيرهم)، وأن (الرؤية تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من تقرير المصير...)، وأن دولة فلسطين هي (دولة في المستقبل ليست موجودة حالياً، ولن يتم الاعتراف بها من طرف الولايات المتحدة الأميركية إلا إذا تم تنفيذ المعايير الواردة في هذه الرؤية).

■ إن حقيقة الوجود الوطني لشعب فلسطين على كامل أرض فلسطين التاريخية

يعود إلى آلاف السنين، وقد تم الاعتراف بفلسطين من قبل عصبة الأمم ككيان دولي قائم في ذاته، له حكومة خاصة به، تديرها بريطانيا مؤقتاً إلى أن يتمكن شعب البلاد - وفقاً لـ «وثيقة صك الانتداب» لعام ١٩٢٢ - من إدارة شؤونه بنفسه. وعلى الرغم من عنصرية الوثيقة إلا أن البند السابع فيها نصّ على أن «تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سنّ قانون للجنسية، ويجب أن يشمل ذلك القانون على نصوص تُسهّل إكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم».

■ إن إسرائيل هي التي لم تكن دولة إلا بعد أن أعلنت قيامها عام ١٩٤٨، ولم يتم الاعتراف بها إلا بشرطين من قبل المجتمع الدولي، لم تستوفهما حتى اللحظة.

■ إن الاعتراف الأميركي بمشروعية الإدعاء الإسرائيلي بأن الضفة الغربية هي جزء من الوطن التاريخي للشعب اليهودي يتناقض تماماً مع كل المعايير الدولية والحقائق التاريخية، وهو مستمد من رؤية توراتية دينية لا علاقة لها بمعايير العصر الحديث.

■ إن قرار التقسيم للأمم المتحدة اعتبر منذ البداية هذه المناطق (الضفة الغربية) جزءاً من دولة فلسطين العربية. وبالتالي لا يعترف بأي مشروعية لأية ادّعاءات إسرائيلية فيها.

■ إن دولة فلسطين قائمة بالفعل، حيث اعترفت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بفلسطين كدولة غير عضو في قرار ٦٧/١٩، وهي تحوز على إعتراف ١٣٩ دولة من دول العالم.

■ إن حق تقرير المصير ليس طموحاً أو آمالاً، لأن طموحات وآمال الشعب الفلسطيني تفوق الحدود، بل هو حق غير قابل للتصرف، معترف به من قبل الأمم المتحدة بقرارات يجرى التصويت إلى جانبها من قبل ١٧٥ دولة من مجموع ١٩٣ دولة كل عام، وهو حق مطلق لكل الشعوب وفقاً لشرعة حقوق الانسان، وهو المبدأ المنشئ لحقوق الإنسان الأخرى جميعاً.

■ في حالة النزاعات القومية على الأرض، فإن الحدود الإقليمية لحق كل شعب في تقرير مصيره تتحدد إما بالتوافق فيما بينها أو بالإرادة الدولية المعبر عنها بقرارات الأمم المتحدة أو القانون الدولي، كما هو الحال في يوغسلافيا السابقة وفي العديد من مناطق

أفريقيا، وفي بلدان الإتحاد السوفييتي السابق.. إلخ.

ثانياً- نصّت الخطة على شرعية (الحقائق الحالية) وطالبت بالاعتراف بالواقع البديل أي الحقائق الحالية التي فرضها واقع الاحتلال العسكري دون ذكر الأسباب الحقيقية التي جعلت منه إسرائيل واقعاً مكرساً على الأرض.

■ إن الحديث عن الاعتراف بالواقع كأساس للحل ينطوي على تناقض، لأن الوقائع الذي يُراد الاعتراف بها وتكريسها هي التي تخدم مصلحة إسرائيل. أما الوقائع التي لا تخدمها فالخطة تدعو إلى تغييرها، بما في ذلك على سبيل المثال إبقاء الجدار في القدس (أن يكون حدوداً بين عواصم الطرفين) وإزاحته في المناطق الأخرى، والأمر الواقع الخاص بحقوق الصلاة في المسجد الأقصى الذي تدعو الخطة إلى تغييره ليشمل الديانات والصلوات في أوقات وأماكن معينة، وتغيير الوضع التاريخي القائم، وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً.

ادّعت الخطة أن إسرائيل (انسحبت من أراض تمت السيطرة عليها في حروب دفاعية أمر نادر في التاريخ. يجب الإقرار أن إسرائيل انسحبت من ٨٨٪ من الأرض التي احتلتها وسيطرت عليها عام ١٩٦٧).

■ إن ذلك تزوير متعمّد من قبل إسرائيل وإدارة ترامب لأن الأراضي التي انسحبت منها إسرائيل هي أراضي سيناء المصرية، وذلك وفقاً لمعاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية لعام ١٩٧٩. إن الأمر النادر في التاريخ أن تقوم الولايات المتحدة من خلال هذه الخطة بالاعتراف بضم أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة.

■ تم إحتلال العديد من الدول من قبل دول أخرى دون أن يتم ضمها أو ضم أجزاء من أرضها. إن مفهوم الحرب الدفاعية مفهوم ملتبس، وليس هناك ما يشير إلى أن الحرب التي شنتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ ضد سورية ومصر والأردن كانت بالفعل حرباً دفاعية إستباقية درءاً لهجوم عربي وشيك.

ادّعت الخطة أن (الصراع أصبح قديماً، وأصبحت الحجج واهية، وفشلت الأطراف في تحقيق السلام...) يجب على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة ومحددة لتحقيق مكاسب أكبر).

■ تجاهل هذا البند الكشف عن الطرف المسؤول عن الفشل في تحقيق السلام، وتاريخ الرفض الإسرائيلي لخطط السلام وإفشالها بما فيها تحفظات حكومة أريئيل شارون الـ ١٤ على خطة خارطة الطريق، والتي تفرغ النص الأصلي للخارطة من كل مضمون إيجابي، وتُقي على ما هو ملزم للجانب الفلسطيني من إلتزامات أمنية وأخرى إصلاحية؛ ثم خطة شارون «الإنفصال من جانب واحد»؛ ثم لاءات نتنياهو الـ ٧ عام ٢٠٠٩، والتي بموجب إعداد مدروس، تتكرر نفسها في هذا الخطة بعد أكثر من عشر سنوات، وهي: لا لوقف الإستيطان، ولا لقدس عربية، ولا لعودة اللاجئين، ولا مرجعيات دولية أو عربية أو حتى أميركية، لا لدولة فلسطينية لا تعترف بيهودية دولة إسرائيل، لا لدولة فلسطينية ذات سيادة، ولا لعقد اتفاقيات خارجية من أجل ضمان «أمن إسرائيل»؛ إنتهاءً بوعود نتنياهو وفريق حكومته الإستيطاني بأنه لا دولة فلسطينية في عهده، وغيرها الكثير.

■ ذلك عدا عن الشروط التعجيزية المُسبقة التي كانت تضعها إسرائيل قبل البدء بالمحادثات مثل مساواة الإستيطان الإستعماري بما يُسمى أعمال العنف والتحريض، والإعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وجعل الجانب الفلسطيني يتبنى الرواية الصهيونية، وغيرها. في الواقع، يتحمل الجانب الإسرائيلي وحده مسؤولية فشل العملية السياسية كونه غير ناضج ليكون شريكاً حقيقياً للسلام، وليس جاهزاً لإنجاز مصالحه التاريخية.

■ كما تجاهل البند الكشف عن التنازلات المؤلمة والتاريخية التي قدمها الجانب الفلسطيني بما في ذلك مجازفته الكبرى بقبول فكرة الحل الوسط المستند إلى حل الدولتين، واعترافه بحق إسرائيل بالوجود وتنازله عن ٧٨٪ من أرضه التاريخية من أجل أن يعيش في دولته بسلام دون أن يتلقى عرضاً واحداً لا من الجانب الإسرائيلي، ولا من الجانب الأميركي يستجيب لهذا الحد الأدنى الذي قبل به رغم ما يلحقه به من ظلم تاريخي، مروراً بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وإلغاء معظم بنوده، وغيرها، إضافة إلى المرونة التي رافقت جميع جولات التفاوض منذ مدريد وأوسلو وكامب ديفيد وأنابوليس حتى جولة محادثات جون كيري التي انتهت عام ٢٠١٤ بنسف إسرائيل لها مثلها مثل غيرها من الجولات بسبب ممارساتها وسياساتها العنصرية على الأرض وفرض سياسة الأمر الواقع خلال هذه المفاوضات، وتكررها لتعهداتها. فمثلاً، منذ استئناف الجولة الأخيرة لجون كيري حتى نهايتها ٢٠١٣-٢٠١٤ قامت إسرائيل «بزيادة

النشاط الاستيطاني بنسبة ١٢٣٪، وقتلت ٥٦ فلسطينياً، وجرحت ٨٩٧ آخرين، ونفذ مستوطنوها ٥٥٠ اعتداءً ضد الفلسطينيين الأبرياء وممتلكاتهم»، كما رفضت الإفراج عن الدفعة الأخيرة من الأسرى، وغيرها من الإنتهاكات التي لا تحصى.

أكدت الخطة أن (هناك أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن، وبالتالي يسعون لمنع التغيير الذي سيفيد الطرفين).

■ هذا بالضبط ما يعنيه إستغلال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوضع الراهن لأكثر من ٢٥ عاماً، وتغذيته بوقائع غير شرعية جديدة على الأرض جعلت في نهاية المطاف من التسوية النهائية أمراً واقعاً أيضاً يقبل بالمستوطنات وضمها، ويجدار الضم والتوسع كحدود نهائية، وبضم وتهويد القدس واعتبارها عاصمة موحدة، وضم الأغوار وإستكمال سيطرتها على المناطق المسماة «ج» وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وحصاره. ذلك تماماً ما يعنيه إستغلال إسرائيل لعملية المفاوضات وإفراجها من مضمونها واستخدامها كستار أمام المجتمع الدولي للتستر على إنتهاكاتها على الأرض.

■ لم يستند طرف من الوضع الراهن كما استقادت منه سلطة الاحتلال، وبالفعل سعت لمنع التغيير الإيجابي الذي يعود على الشعبين بالنفع عندما قوّضت حل الدولتين القائم على حدود ١٩٦٧ بشكل عظيم.

ثالثاً- تنص الخطة فيما يتعلق بالأمم المتحدة على أن (... هذه الرؤية ليست تلاوة للجمعية العامة ومجلس الأمن وقرارات دولية أخرى بشأن هذا الموضوع لأن هذه القرارات لم تحل ولن تحل النزاع).

■ إذا كان صحيحاً أن قرارات الأمم المتحدة لا تحل الصراع، فإن هذا يلقي جانباً كبيراً من الشك على مشروعية القرار ١٨١، والذي قُدم باعتباره حلاً للصراع اليهودي - العربي، وهو الذي اعتمد كأساس لكل الوقائع التي فرضت منذ ذلك الحين. وبالتالي، إذا كانت قرارات الأمم المتحدة ليست هي الحل المشروع فهذا ينبغي أن يبدأ من القرار الأول في هذا الشأن.

■ فضلاً عن أن الإعتراف بدولة إسرائيل كان مبنياً على احترام إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة ومشروطاً بتطبيق القرارين الأمميين ١٨١ و١٩٤ في أسرع وقت، ولكنها

لم تستوفهما كما ذكرنا أعلاه.

■ إن جميع الخطط والمبادرات التي قُدمت حتى الآن لحل الصراع اعتمدت بدرجة أو بأخرى على المبادئ التي بلورتها قرارات الأمم المتحدة، وهذا ليس سر فشلها، بل السبب في ذلك هو: أولاً رفض إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وثانياً محاولة الراعي الأميركي للإنقاص من ما تضمنه قرارات الأمم المتحدة من حقوق للشعب الفلسطيني لصالح إسرائيل، وثالثاً عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات لفرض قراراته ومحاسبة الطرف الذي ينتهكها.

■ ستكون هذه الخطة - في حال تعامل المجتمع الدولي معها - بداية نهاية النظام الدولي وتفكيك منظماته الدولية القائمة على أسس وسيادة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصالح قانون القوة والأحادية.

تنصّ الخطة بشكل مهين ووقح أن (الانتقال إلى الدولة معقدة ومحفوفة بالمخاطر، لا يمكن للمنطقة إستيعاب دولة أخرى فاشلة أو دولة أخرى غير ملتزمة بحقوق الإنسان أو بسيادة القانون...).

■ بانتقاء مليء بالتناقض هدفه التحايل على أعضاء المجتمع الدولي، تطلب الخطة من فلسطين كأحد شروط قيامها بالالتزام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون (!)، فعندما يتعلق الأمر بدولة فلسطين والتزاماتها داخلياً أو مع محيطها العربي والإقليمي، فإن مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي وإجبة الإتياع، أما عندما يتعلق الأمر بإسرائيل فيمكن إستيعاب دولة خارجة عن القانون وضاربة بقرارات الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان بعرض الحائط تحت ذريعة أمنها المزعوم.

■ لكن الخطة تدعو بعبثية واستخفاف بأعضاء المجتمع الدولي في بند نهاية المطالبات إلى المصادقة على إتفاق السلام النهائي بقرار من مجلس الأمن والجمعية العامة. (سيتم اقتراح ما تقدم في ١- كقرار جديد لمجلس الأمن، و٢- كقرار جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة). على إدارة ترامب التوضيح على أي أساس تريد تمرير هذه الصفقة.

رابعاً- تنصّ الخطة فيما يتعلق بالأمن أن (تكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين

في الهجرة إلى دولة فلسطين محدودة وفقاً للترتيبات الأمنية)، وأن (لا يتجاوز معدل الدخل قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو تزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل) من ضمن نصوص كثيرة أخرى.

■ تتبنى الخطة بشكل كامل مفهوم الأمن الإسرائيلي، والذي هو مفهوم عريض وواسع جداً، لا يشمل التهديدات التي تواجهها إسرائيل مما يسمى بالإرهاب الداخلي، أو «المقاومة التي يبديها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال» فحسب، وليس الأخطار العسكرية التي تواجهها إسرائيل من خارج الأراضي المحتلة فحسب، ولكن أيضاً كل تهديد تعتبره إسرائيل خطراً على وجودها «كدولة يهودية»، بما في ذلك ما يسمى بالتهديد الديموغرافي.

■ وأبرز مثال على ذلك، ما تتضمنه الخطة بشأن ما تسميه (هجرة الفلسطينيين إلى دولة فلسطين)، حيث تعتبر تجاوز سقف معين لعدد السكان الفلسطينيين حتى في دولة فلسطين هو تهديد للأمن الإسرائيلي. وهذا السقف تحدده إسرائيل لوحدها دون أي طرف آخر.

■ بفعل هذا المفهوم المعومّ للأمن يجري كذلك تبرير حاجة إسرائيل المزعومة كي تحمي أمنها إلى السيطرة الكاملة على المنطقة غرب نهر الأردن، وعلى المجال الجوي والكهرومغناطيسي والمعابر والحدود والمياه الإقليمية للدولة الفلسطينية المزعومة. (عند التوقيع على إتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي ستحافظ دولة إسرائيل على المسؤولية الأمنية العليا لدولة فلسطين).

■ دون تحديد ملموس للخطر القادم من الشرق، تستجيب الخطة لإسرائيل بإبقاء محطات إنذار مبكر على جبال الضفة الغربية من المشكوك بأن قدرتها على الإنذار تتجاوز الحدود الشرقية للمملكة الأردنية الهاشمية التي تعقد معاهدة سلام مع إسرائيل، وبالتالي لا تشكل أي خطر عسكري عليها. (تحتفظ دولة إسرائيل بمحطة واحدة على الأقل للإنذار المبكر في دولة فلسطين ..) والتي ستديرها قوات الأمن الإسرائيلية).

خامساً- تورد الخطة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، بأن (الصراع العربي - الإسرائيلي تسبب بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء).

■ تمارس الخطة تحايلاً على المجتمع الدولي والتفافاً إسرائيلياً - أميركياً على فعل التشريد القسري الذي مارسه العصابات الصهيونية على شعب فلسطين المستقر في أرضه منذ آلاف السنين، وذلك بمساواتها بين حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا بطريقة منهجية من ديارهم بالقوة، أو بارتكاب المجازر الترويعية، أو التهديد باستخدام القوة وبين حالة اليهود من البلدان العربية التي قامت الحركة الصهيونية بحملة منظمة من أجل إجلائهم وتوطينهم في إسرائيل شبيهة بالحملة التي نُظمت من أجل استقطاب المهاجرين من سائر أنحاء العالم إلى إسرائيل، والتي اعتبرت إحدى الركائز الرئيسية للصهيونية. وقد سنت إسرائيل من أجل قوننتها ما سُمي «بقانون العودة» الذي يعطي لكل يهودي حق اكتساب الجنسية الإسرائيلية فور أن تطأ قدميه البلاد.

■ إن المجتمع الدولي، ممثلاً بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، لم يعلن عن حالات لاجئين يهود، على العكس من ذلك، أصدر على ضوء نكبة الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨ قراراً هاماً جداً للاجئين الفلسطينيين، هو قرار ١٩٤، والذي تنص الفقرة (١١) منه صراحة على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وقراهم الأصلية التي هُجروا منها، باعتبارهم شعباً وليس مجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة. [وهذا يرد أيضاً على التسمية الصفيقة التي أطلقتها خطة ترامب لدى وصفها للشعب الفلسطيني بالفلسطينيين]. ولم يكتفِ قرار الأمم المتحدة المذكور بتأكيد حق العودة، بل تعدى ذلك إلى ايجاد آلية عمل متكاملة لتطبيق هذا الحق وعودة هؤلاء اللاجئين.

■ رفضت الدول العربية في معظمها تهجير مواطنيها اليهود، وبعضها اضطر الى الموافقة عليه بفعل الضغوط والعمليات الإرهابية التي نظمتها الحركة الصهيونية، وهي حملة إرهابية موثقة بشهادات العديد من الشهود اليهود الذين هُجروا خلافاً لإرادتهم، أو بضغط من دول كبرى كالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

■ لم تتخذ الدول العربية أية إجراءات ضد المهاجرين اليهود من مواطنيها، سوى ما تسمح به قوانينها ضمن الحدود الطبيعية للإجراءات، مثل إسقاط الجنسية عن المهاجرين - وهذا أمر طبيعي - أو تجميد ممتلكاتهم لحين الوصول إلى حل، وهذا أيضاً إجراء تلجأ إليه الكثير من الدول في حالات شبيهة.

■ بالمقابل، إتخذت إسرائيل إجراءات ساحقة لمصادرة جميع أملاك اللاجئين الفلسطينيين المهجرين ووضعتها تحت تصرف الدولة كأملك غائبين. وقد تم بالواقع التصرف بها دونما اعتبار لمصالح مالكيها، وكأن مالكيها لم يعودوا موجودين. وحتى عندما إحتلت إسرائيل الضفة الغربية وأصبح بعض مواطني الضفة الغربية يعتبرون مقيمين دائمين في القدس الشرقية على سبيل المثال أو اكتسبوا الجنسية الإسرائيلية وانفتحت عنهم بالتالي صفة الملاك الغائبين، فإن إسرائيل لم تعترف بحقهم في أملاكهم التي صودرت في عام ١٩٤٨.

■ لقد أبدت دول عربية استعدادها وترحيبها بعودة المهاجرين من مواطنيها اليهود إليها مثل العراق والمغرب، ووعدت بإعادة ممتلكاتهم لدى عودتهم.

سادساً- تورد الخطة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، أيضاً: (كان الفلسطينيون بشكل جماعي محتجزين بقسوة في حالة من الغموض لإبقاء النزاع حياً، ويتحمل إخوانهم العرب المسؤولية الأخلاقية لعدم إدماجهم في بلادهم كما تم دمج اليهود في دولة إسرائيل).

■ الإدعاء بأن الدول العربية تحتجز اللاجئين الفلسطينيين قسراً هو إدعاء باطل. في معظم الدول العربية، يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها مواطنو الدول المعنية، باستثناء حق اكتساب جنسية الدولة، والهدف من هذا الإستثناء هو الحفاظ على صفتهم كلاجئين فلسطينيين، وبالتالي صون حقهم في العودة و/أو التعويض الذي كفله لهم القرار الأممي ١٩٤. وبالتالي، فإن هذا الإجراء ينسجم تماماً مع الشرعية الدولية، وهو إجراء مؤقت بانتظار تطبيق حق العودة الذي إلتزمت بتطبيقه إسرائيل ثم نكثت تعهدها. إن المقارنة مع توطين اليهود في إسرائيل في هذا المجال غير ذات صلة.

■ تدعو الرؤية إلى التخلي عن تعريف اللاجئي وصفته فور إصدارها، وذلك بحجة أن تعريف «الأونروا» للاجئين بما يشمل نسلهم أدى إلى تفاقم الأزمة، ولكن هذا هو الأمر الطبيعي الذي يسري على حالات كل اللاجئين من جميع أنحاء العالم. فعندما تعالج مشكلة اللاجئي يشمل هذا العلاج بصورة طبيعية أفراد عائلته كما نصت عليه الأعراف الدولية. المشكلة في الحالة الفلسطينية، والتي سببها إستمرا الاحتلال

الإسرائيلي، أن صفة اللجوء استمرت أكثر من سبعين عاماً، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة عدد اللاجئين بفعل النمو الطبيعي.

■ تتخلى الخطة عن حق التعويض كالتزام دولي وتُحيله إلى صندوق إئتماني يتم السعي لجمع الأموال له بصورة طوعية. ويتم توزيع التعويضات ضمن سقف المبلغ الإجمالي للأموال التي يتم جمعها.

■ لا تكتفي الخطة بصرف النظر عن عودة اللاجئين إلى الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، بل تضع قيوداً على عودة اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية المزعومة، وتربط ذلك بموافقة إسرائيل وفقاً لاعتباراتها الأمنية. (يتم الاتفاق على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين «الفلسطيني والإسرائيلي» بحيث لا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو يزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل). ووصفت بشكل متعمد واستفزازي عودة اللاجئين إلى وطنه بالهجرة للأسباب المذكورة في (البند السابق رابعاً/الأمن).

■ نصت الخطة أنه عند توقيع اتفاق السلام فإن كلاً من وضع اللاجئين الفلسطيني ووجود «الأونروا» ووجود المخيمات سيتم إلغاؤها.

سابعاً- تنص الخطة فيما يتعلق بالأسرى على (إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية باستثناء ١- المدانون بالقتل والشروع بالقتل، و ٢- المدانون بتهمة التآمر لارتكاب القتل، و ٣- المواطنون الإسرائيليون).

■ إن المبدأ الأساسي في كل النزاعات هو تحرير الأسرى لدى إنتهاء النزاع وتوقيع الاتفاق، وهنا تطبق الخطة هذا المبدأ على الأسرى الإسرائيليين بأيدي المقاومة الفلسطينية. أمّا بشأن الأسرى الفلسطينيين فهي تستثني منهم ثلاث فئات (المدانين بالقتل والشروع بالقتل، والمدانين بتهمة التآمر بالقتل، وحملة الجنسية الإسرائيلية).

■ من المهم الإشارة إلى أن الإدانات المذكورة تمت بفعل محاكمات عسكرية إسرائيلية لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من المعايير المتعارف عليها دولياً للمحاكمة

العادلة. فضلاً عن كونها خالفت القانون الدولي بإجرائها في دولة إسرائيل وليس في المناطق المحتلة.

■ الإدانات لا تميّز في طبيعة ضحاياها بين العسكريين المنخرطين في جيش الإحتلال وبين المدنيين، وهو تمييز مهم من وجهة نظر القانون الدولي.

■ أما باقي الأسرى، فلن يتم الإفراج عنهم حتى إعادة الجنود الإسرائيليين أو رفاتهم إلى دولة إسرائيل، وستتم عملية الإفراج ليس فور توقيع إتفاق السلام كما هو معمول به عادة، بل على أكثر من مرحلة.

■ تتحكم إسرائيل بعملية الإفراج عن الأسرى بما في ذلك التوقيت. بالإضافة إلى ذلك، ترتكب الخطة مخالفة جوهرية لمبادئ حقوق الإنسان عندما تشترط على كل سجين يفرج عنه التوقيع على تعهد بصيغة أيولوجية غامضة تتحدث عن تعزيز فرص التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن يتصرفوا بطريقة تعطي نموذجاً للتعايش، وتتص على أن السجناء الذين يرفضون التوقيع سيقون في السجن. (سيطلب من كل سجين يفرج عنه أن يوقع على تعهد بتعزيز فرص التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل مجتمعهم..). سيظل السجناء الذين يرفضون التوقيع على هذا التعهد مسجونين).

ثامناً- تنص الخطة فيما يتعلق بالمياه على منح إسرائيل السيادة على غور الأردن والبحر الميت، والذي يحرم الفلسطينيين من حق المشاطئة وما ينص عليه القانون الدولي من التخصيص العادل والعادل للمياه في المجاري الدولية العابرة للحدود.

■ إن ذلك يُجحف بالحق الفلسطيني بالحصة في النهر والتي تُقدر بأكثر من ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه، عدا عن فقدان المشاطئة في البحر الميت، والذي يُجحف بالحقوق الفلسطينية في ثرواتهم الطبيعية وينافي القرارات الأممية التي تؤكد سيادة الشعب الفلسطيني على مصادره وثرواته الطبيعية. كما تجحف الخطة بمنحها السيادة لإسرائيل فوق المنطقة الحرام في اللطرون بحقوق الفلسطينيين بالمياه، وهي المنطقة الأغنى بالمياه، في الحوض الغربي.

تاسعاً- تدعو الخطة فيما يتعلق بالتطبيع مع الدول العربية الدول التي لم تحقق بعد

السلام مع دولة إسرائيل (إلى البدء في تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتفاوض معها على اتفاقات سلام دائمة).

■ وهي بذلك تسعى إلى إيجاد غطاء إقليمي وعربي لتنفيذ الخطة من جانب واحد، من قبل إسرائيل، وباعتراف الولايات المتحدة، وبصرف النظر عن رأي الجانب الفلسطيني، أي فرض الخطة على الجانب الفلسطيني بالأمر الواقع. إن ذلك يتناقض مع مبادرة السلام العربية التي تربط التطبيع بإنجاز إسرائيل الانسحاب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وإستقلال دولة فلسطين وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً ومنتقاً عليه وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤.

■ تشترط الخطة على الدول العربية بشكل استفزازي (بالتوقف عن المبادرات التفتيحية التي تشكك في جذور الشعب اليهودي الأصلية في دولة إسرائيل) أي أنه على العرب ليس فقط إقامة سلام مع إسرائيل، بل أيضاً تبني الأيدولوجية الصهيونية والرواية الزائفة التي تستند إليها.

■ تدعو الخطة أيضاً الدول العربية بما في ذلك مجلس دول التعاون الخليجي إلى (تشكيل منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط) والتي تضم إسرائيل. أي أن فرض الإستسلام لن يكون على الفلسطينيين فحسب، بل على العرب أيضاً، وذلك لضمان هيمنة إسرائيل على المنطقة العربية.

عاشراً- تدعي الخطة في بند الأماكن المقدسة في القدس أنه (على عكس العديد من القوى السابقة التي حكمت القدس، ودمرت الأماكن المقدسة للأديان الأخرى، فإن دولة إسرائيل جديرة بالثناء لقيامها بحماية المواقع الدينية للجميع والحفاظ على الوضع القائم).

■ إن الوقائع على الأرض تشهد عكس ذلك تماماً، حيث أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تكن «حامياً» جيداً للأماكن المقدسة وانتهكت جميع الشرائع والقوانين الدولية التي كفلت حرية العبادة والوصول لأماكن العبادة. ناهيك عن الإتهام المبطن للمملكة الأردنية الهاشمية بعدم صلاحيتها في حماية الأماكن المقدسة في القدس.

■ تتجلى هذه الإنتهاكات في العديد من البراهين الموثقة جيداً في سجل مؤسسات

حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية والفلسطينية. وأولها تقسيم الحرم الإبراهيمي بالقوة، مروراً بمواصلة إسرائيل عدوانها ضد الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية. وفقاً لتقرير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية فقد نفذت إسرائيل أكثر من ٣٤٠ مخالفة واعتداء على المسجد الأقصى في العام ٢٠١٩ وحده، وأصدرت ما لا يقل عن ١٧٠ أمر إبعاد ضد شخصيات دينية فلسطينية بارزة، والعديد من الحراس والمصلين المقيمين في المسجد، ناهيك على الاعتداءات المتكررة على «باب الرحمة» ومحاولة إغلاقه، وخلال الأعياد اليهودية بين شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) من نفس العام. بالإضافة إلى عدم إحترام إسرائيل لأعياد المسلمين الذي تجلى باقتحام المسجد الأقصى في اليوم الأول من عيد الأضحى المبارك في ١١ آب (أغسطس) ٢٠١٩، والهجوم على المصلين بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، والضرب بالهراوات مما أسفر عن إصابة ٣٧ شخصاً على الأقل، وإغلاق جميع البوابات المؤدية إلى المسجد. هذا عدا عن إعتداءات المستوطنين وخط الشعارات التحريضية على الأماكن المقدسة.

■ كما تواصل إسرائيل فرض القيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة المسيحية، بما في ذلك كنيسة القيامة، وخاصة خلال عيد الفصح وعيد الميلاد المجيد. إضافة إلى سجل حافل في الإعتداءات على الأماكن المسيحية المقدسة والمؤمنين المسيحيين، بما في ذلك «قيام سلطات الاحتلال بالإعتداء على المؤمنين المسيحيين المشاركين في مسيرة أحد الشعانين في القدس، وإقدام عصابة «تدفيع الثمن» على إحراق كنيسة «جبل صهيون» في القدس المحتلة، وخط عبارات مسيئة للديانة المسيحية على جدرانها، والإعتداء على مقبرة دير جمال للرهبان الساليزيان غرب مدينة القدس، واقتحام شاب يهودي كنيسة القيامة بالحي المسيحي للبلدة القديمة في القدس المحتلة وهو يحمل سكيناً كبيراً في ذروة إحتفالات عيد الميلاد المجيد، بالإضافة إلى شروع سلطات الاحتلال بإصدار قانون ضريبة أملاك على الكنائس والأملاك التابعة لها بشكل غير قانوني، وسعيها الإستيلاء على أملاك تابعة للكنائس خاصة البطريركية الأرثوذكسية في باب الخليل بتشريع من محكمة الاحتلال العليا لصالح جمعيات استيطانية». هذا غيض من فيض إنتهاكات سلطة الإحتلال للأماكن الدينية المقدسة ■

(٤)

مفهوم الإملاءات والشروط

■ على النمط الإسرائيلي الذي اعتاد وضع الشروط والإملاءات قبل البدء بأية جولة مفاوضات، فرضت الصفقة بين ترامب وتنتباهو على الجانب الفلسطيني شروطاً تدخل في إطار لعبة إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في تضييع الفرصة التي لا تعتبر فرصة، حيث تترك الولايات المتحدة وإسرائيل أنه لا يمكن لأية قيادة فلسطينية أن تقبلها، وهذه الشروط من مرحلتين:]

■ تضع المرحلة الأولى شروطاً للبدء في المفاوضات والإستمرار فيها، من بينها أن تمتنع فلسطين عن محاولة الإنضمام إلى أية منظمة دولية دون موافقة إسرائيل، وعن (اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو أميركي لدى الإنتربول أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أميركي(.))، وأن (توقف على الفور دفع الرواتب للشهداء والأسرى والجرحى، وتغيير القوانين المعمول بها بما يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة). ومن ضمن الشروط استبعاد حركتي حماس والجهاد الإسلامي من أية حكومة فلسطينية ما لم تعترف المنظمتان بإسرائيل، وكل عضو من أعضائهما في الحكومة شخصياً بإسرائيل ونبذ العنف وقبول الإنفاقات المبرمة التي نقضتها دولة إسرائيل أصلاً.

■ أما المرحلة الثانية، فهي الشروط المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق سلام وعلى رأسها، الإعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والإعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، والموافقة على الضم وعلى إستمرار الاحتلال لدولة فلسطين، وإنهاء «المطالب»، بما في ذلك الموافقة على إنهاء المركز القانوني للاجئين وتصفية حقوقهم.

■ من ضمن التنازلات الإسرائيلية، تعد الخطة بامتناع إسرائيل عن هدم المباني خلال مفاوضات السلام، ولكنها عملياً تشرّح الهدم بموافقة فلسطينية بحجة الاستثناءات الثلاثة التي تستخدمها الآن لتبرير الهدم. (هذا الطرح لا يحول دون هدم أي بناء غير قانوني،....هدم أي هيكل يشكل خطراً على السلامة على النحو الذي تحدده دولة إسرائيل، أو عمليات الهدم العقابية التي تعقب أعمال الإرهاب) ■

(٥)

الخاتمة

■ كما يتضح في أبرز المفاهيم التي تناولتها هذه الورقة، والتي تحاول فيها إدارة ترامب وإسرائيل تضليل المجتمع الدولي بشكل مدروس، فإن هذه الصفقة الثنائية اخترعت تاريخاً جديداً مزيفاً ينسجم مع المستقبل الذي تلمي فيه إدارة ترامب أحلام وطموحات إسرائيل بإلغاء الوجود الفلسطيني وهويته الوطنية لصالح ضمان وجودها وهيمتها على فلسطين والمنطقة برمتها. إن ما ورد في الخطة المنشورة، بما في ذلك اللغة الإستعلائية والعنصرية المتعجرفة التي تحط من شأن وتاريخ الشعب الفلسطيني، يظهر اليوم وبشكل قاطع أن الجانب الفلسطيني إتخذ الموقف الصحيح ببصيرة نافذة وتجربة عميقة برفضه العبث بمستقبل شعبنا ووجوده الوطني على أرضه.

■ إن موقف الشعب الفلسطيني وقيادته لا يعترفان بكل ما جاء في هذه الوثيقة المزورة التي تعتبر امتداداً لوعد بلفور ووليد «قانون القومية» العنصري، بما في ذلك الإعراف بالاحتلال والقبول باستمراره، مروراً بضم القدس والأغوار والمستوطنات، وترسيم نظام الفصل العنصري، وابتناص السيادة الفلسطينية، وانتهاءً برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها قسراً. ويؤكد الموقف الفلسطيني على وحدة أرض دولة فلسطين، ويرفض أية تقسيمات، أو وقائع مفروضة تتعارض مع ذلك، بما فيها الحلول المنقوصة والمُجتزأة.

■ إن معايير ومحددات السلام واضحة للقاصي والداني، ويدركها المجتمع الدولي إدراكاً تاماً، فإمّا نظام الفصل العنصري «الأبارتهايد» في العصر الحديث، أو سلام حقيقي يستند إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأسس والمرجعية لأي حل سياسي عادل وشامل لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وضمان حقوق اللاجئين، وعقد مؤتمر دولي متعدد الأطراف يضمن هذا الحل نحو جلاء الإحتلال إلى الأبد، وتجسيد السيادة الكاملة على دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الإطار، تدعو فلسطين جميع دول العالم إلى التصدي لمنتهكي القانون الدولي وإنفاذه، ومحاسبة الإحتلال وتداعيات وجوده المطول في أرضنا منذ ٥٣ عاماً،

وتوفير الحماية الدولية، ودعم الحق الفلسطيني في المنابر والمنظمات الدولية بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

■ إن شعب فلسطين الراسخ في جذور هذه الأرض سيواصل نضاله الوطني المشروع الذي استمر لأكثر من مائة عام، وهو لا يأبه بالمارقين، ولن يكفّ أو يتوانى قيد أنملة عن إنجاز حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه الأصيل والتاريخي المشروع في تقرير مصيره على أرضه والحرية والاستقلال والعودة، طال الزمن أو قصر ■

٢٠٢٠/٢/١١

«صفقة القرن» ... المعركة الفاصلة

مع المشروع الصهيوني

■ لا شك في أن التاريخ سوف يعتبر تاريخ ٢٨/١/٢٠٢٠، يوم الإعلان الرسمي عن «صفقة القرن»، يوماً يتجاوز حدوده كمجرد «يوم مفصلي»، كأى يوم مفصلي آخر، في مسار القضية الوطنية الفلسطينية، والأوضاع في إقليمنا. وسوف ينظر إليه، بالمقابل، باعتباره إعلاناً لمرحلة جديدة، في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، سيحاول فيها التحالف الأميركي - الإسرائيلي حسم المعركة مع الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه بالضربة القاضية، من خلال الكشف عن الشق السياسي لصفقة القرن (صفقة «ترامب - نتياهو») باعتبارها هي الحل السياسي الوحيد المعروض في الساحة الدولية، وباعتبارها الخيار الفلسطيني الوحيد، الذي لا خيار سواه، وأن كل المعايير السابقة القائمة على مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، لم تعد قائمة. وأنها وحدها، معايير «رؤية ترامب» للحل، هي التي ستفرض نفسها، سلماً، أم حرباً، من خلال كل أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية، ومن خلال فرض الوقائع الميدانية، بقوة البطش الدموي، وعبر قوانين تقوم على مبادئ التمييز العنصري والتطهير العرقي، وعلى روايات خرافية توراتية، لا ترى في فلسطين إلا أرض إسرائيل، ولا ترى في المقيمين فيها، سوى شعب الله المختار، أما الآخرون، وبعد أن كانوا رقماً صعباً، لا بد من تحويلهم إلى مجرد رقم زائد، تدار شؤونهم بعقلية إستعمارية كولونيالية متعالية، لا ترى فيهم إلا أتباعاً وخداماً للمشروع الصهيوني.

■ في السياق ذاته، لا بد من توسيع دائرة النظر إلى «صفقة القرن» لنقرأ جيداً كيف تنداح بعدوانيتها ووحشتها على فلسطين وعموم المنطقة في آن. هي صفقة ذات بعدين متلازمين من الصعب التعامل مع أي منهما، بمعزل عن الآخر: البعد الفلسطيني، من جهة، والبعد العربي والإقليمي، من جهة أخرى؛ ما يفترض أن تكون المواجهة للصفقة في المحورين معاً، محور المجابهة الوطنية الفلسطينية، ومحور مجابهة الصفقة على الصعيد العربي والإقليمي، بكل ما يستدعيه هذا الأمر من تقاعلات، وتحالفات

وتقاطعات، وبكل ما يحمله هذا الأمر في طياته من تداعيات، يصعب على أي مراقب أن يحصرها في عجالة:]

(١)

في البعد الفلسطيني: معازل في إسرائيل الكبرى

١- ■ الصفقة المزعومة ليست بالطبع صيغة للحل الوطني، كما أنها بالتأكيد لا تشكل إطاراً صالحاً للتفاوض، بل هي مجموعة من الإملاءات، عرض هابط للإستسلام، بألية جهنمية مفتوحة الآجال زمنياً، ترمي إلى تأييد بقاء الشعب الفلسطيني أسيراً، لرباعية المشروع الصهيوني: الإحتلال + الإستيطان + التطهير العرقي والفصل العنصري + إعدام الهوية السياسية.

■ الصفقة، أجندة واضحة، محددة المعالم، بدأت إدارة ترامب قبل إعلان نصها الرسمي الكامل (٢٠٢٠/١/٢٨)، بالإفراج عن عدد من فصولها الرئيسية في وقت مبكر، إفتتحها الرئيس الأميركي بالإعلان عن الإعتراف بالقدس، عاصمة لدولة إسرائيل (٢٠١٧/١٢/٦)، ونقل سفارة بلاده إليها، لتتبعها مجموعة من القرارات الأخرى، أهمها ما يتصل بشطب ملف اللاجئين وحق العودة؛ واعتبار المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي (٢٠١٩/١١/١٨)، ما يعني القبول بها، وعدم الإعتراض على نشرها وتوسيعها؛ فضلاً عن قرار تنفيذي، يعتبر اليهودية قومية رسمية، وليست ديناً فحسب (٢٠١٩/١٢/١١)، ما يساوي الموافقة على قانون يهودية الدولة الإسرائيلي. هذا دون أن ننسى، ورشة البحرين الإقتصادية (٢٠١٩/٦/٢٦-٢٥)، التي طرح فيها الجانب الإقتصادي من صفقة القرن.

٢- ■ صفقة القرن إذن، تستكمل ما سبقها وبتصميم أشد على فرضها، بموافقة فلسطينية أو بدونها، من خلال مفاوضات أو بدونها، وذلك بخطوات متفق عليها، منسقة - من حيث التوقيت - وبقدر المستطاع (أي بما يعطي إسرائيل، وحدها، هامشاً للإجتهد) بين تل أبيب وواشنطن، وبهدف مُشهر: تصفية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وابتلاع نصف مساحة الضفة الغربية إستيطاناً، وضماً، وإلحاقاً.

■ في هذا الإطار، يتحرك المشروع الأميركي - الإسرائيلي، على خطين:

(أ) **الأول، إطاري مرجعي**، وهو ما تقدم به الرئيس الأميركي في ١/٢٨، ومضمونه ليس أقل من إعلان حرب استئصال للشعب الفلسطيني، بما هي أعلى درجات التطهير العرقي.

(ب) **والثاني، تنفيذي مباشر**، من خلال لجنة أميركية - إسرائيلية، ترسم خطوط الكيان الفلسطيني، أي تُرسم مناطق الضم السيادي لدولة إسرائيل في الغور، وشمال البحر الميت، والحدود الشرقية لإسرائيل، والمستوطنات، والمحميات الطبيعية، والمنطقة الحرام، والقدس الكبرى، الخ.. نقول «خطوط» وليس «حدود»، فالكيان الفلسطيني - بحسب الصفقة - لا يملك حدوداً، بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي.

■ العرض المقدم، ولا عرض سواه، وفي امتداد ما سبق من خطوات، هو كيان فلسطيني مستأنس، بمثابة أرخبيل متصل الأجزاء (contiguous) بواسطة مرافق البنية التحتية؛ لكنه غير متواصل المساحة (continuous)، كيان على أقل من ١٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وبدون حدود خارجية، بل معايير تحت السيادة الإسرائيلية؛ كيان فاقد السيادة، والعاصمة التاريخية، وحق العودة للاجئين، فضلاً عن كونه منقوص الصلاحيات والسيادة الداخلية، التي تبقى بيد المرجعية العليا لإسرائيل.

٣- ■ إضافة إلى ما سبق، يسعى المشروع الأميركي - الإسرائيلي لفرض أساطير الرواية التوراتية، كحقائق مسلم بها، أسوة بوقائع الإستيطان والتهويد وسائر أدوات السيطرة الصهيونية. وبالمقابل، فهو يطالبنا بالتخلي عن روايتنا التاريخية، العلمية بكل المقاييس، في موضوع نشأة الشعوب والأمم، حيث «على أرض فلسطين، ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ»، كما ورد في مطلع «إعلان الإستقلال».

■ أما مطالبتنا بالإعتراف بـ «يهودية الدولة» بنتيجة قانون «قومية الدولة»، الذي ينص على حق اليهود وحدهم في تقرير المصير من النهر إلى البحر، فإنه لا يعني سوى أنهم الأصلاء، ونحن الدخلاء؛ هم المتجذرون في الأرض بعمق التاريخ والمشية العليا، ونحن العابرون، الرُّحَّل فاقدو الجذور، ومعدومي التاريخ؛ .. والحديث يطول.

٤- ■ صفقة القرن، بكلمات، هي مشروع الدولة الواحدة بالصيغة الإسرائيلية، دولة إسرائيل الكبرى، بمعازل فلسطينية محاصرة للحكم الإداري الذاتي المحدود، بالمرجعية

الأمنية والإقتصادية والسياسية العليا للإحتلال، الذي يلتف حولها بأدواته، كما السوار حول المعصم، ليخترقها طولاً وعرضاً، كلما عن على باله.

■ وحتى يمر هذا المشروع، لا بد من كي الوعي الفلسطيني، وإعادة برمجته على قاعدة أن شعبنا هو الشعب الطارئ على أرض الغير، الدخيل على شعب «مختار»، يتكرم عليه بقبوله نزيلاً، ويتفضل عليه بما يتيسر من حقوق مدنية مقيّدة، قد تكون قابلة للزيادة، إنما بسقف معين، وتبعاً لمدى مطواعيته، واستعداده للإستسلام. هذا ما ينبغي أن تأخذ به المناهج التربوية في مؤسساتنا التعليمية، كما وسائل وأدوات «القوة الناعمة» المتداولة، كي يستقر عميقاً في وعي النشء الصاعد، ويشيع ويتأكد في ثقافة المجتمع ■

(٢)

في البعد العربي: التطبيع هو العنوان

١- ■ صفقة القرن لا تستهدف الحالة الفلسطينية وحدها، بل الوضع في الإقليم العربي بنفس المقدار، فهي تعتبر أن اصطفاً هذا الوضع على نسق المشروع الأميركي - الإسرائيلي، هو المدخل الأهم لاحتواء الرقم الفلسطيني الصعب، الذي لا بد أن يكون من أصلب المتصددين لمشروع تصفوي بين الملامح للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

■ من هذه الزاوية، وعلى خلاف المشاريع السياسية التي انطلقت منذ عملية مدريد - واشنطن (١٩٩١-١٩٩٣)، مروراً بمسلسل إتفاقات أوسلو (١٩٩٣-٢٠٠٠)، وانتهاءً بخطة «خارطة الطريق» (٢٠٠٣)، التي كانت تعتبر المسار الثنائي الفلسطيني - الإسرائيلي هو الأساس في التسوية، والمسار الإقليمي تابعاً له، أتت صفقة القرن لتلحظ موقعية المسار الإقليمي بالتوازي مع المسار الثنائي، بل يتقدمه في حال تعثره، ليفتح الطريق أمام الثنائي، بممارسة الضغط عليه.

■ التطبيع عنوان صفقة القرن في الإقليم. التطبيع ليس بمعناه الدارج، بما هو علاقات عادية متكافئة، أو شبه متكافئة بين دول، بل بواقع ووظيفة تلبية المصالح الإستراتيجية العليا، الأمنية والإقتصادية والسياسية، للولايات المتحدة وإسرائيل. في هذا الإطار، وبحجة أولوية مواجهة مخاطر تمدد نفوذ إيران في الإقليم، إدعاءً؛ ومن أجل ضمان استقرار الأنظمة السياسية القائمة، حقيقة؛ تقع منطقة الخليج في مهداف صفقة

القرن، حيث ترتفع في بعض دولها - على نحو ملفت - وتيرة التطبيع الزاحف مع إسرائيل.

٢- ■ الموقف العربي الرسمي المُجمَع على رفض صفقة القرن، كما عبّر عنه البيان الصادر عن إجتماع الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، وإن عكس موقف غالبية دول الجامعة، فإنه لا يعبر عن موقف دول أخرى، أو استعدادها للثبات عليه، وهي الدول التي لم يبخل بعضها عن إسداء «نصحاها» للفلسطينيين بالتعاطي البراغماتي (!) مع المشروع الأميركي - الإسرائيلي، باعتباره آلية للتفاوض، وليس سقفاً للحل؛ أو بالدخول عليه في اشتباك تفاوضي بغرض تقريبه من الرؤية الفلسطينية، الخ...

■ أما أسباب هذا الإجماع الرسمي العربي الظاهري، فنعيدها إلى تضافر عاملين:

أ) الموقف الدولي المتقدم، بصيغ وأشكال مختلفة، في رفض الصفقة، أو عدم قبول الأسس التي قامت عليها، لأنها تتجاوز على نسق المعايير والقوانين الدولية في حل القضايا، وإحلال الرؤية الأميركية بديلاً في حل المشاكل على صعيد دولي (الإتحاد الأوروبي على لسان وزير خارجيته، ودول رئيسية في إطاره؛ روسيا، الصين، ١٤ دولة في مجلس الأمن، أمين عام الأمم المتحدة؛ منظمة التعاون الإسلامي، الإتحاد الإفريقي؛ وحتى داخل الكونجرس نفسه، حيث وقع ١٠٧ من أعضائه على وثيقة ترفض المشروع).

ب) ضغط الشارع العربي في عدد مهم من الدول، الذي عبّر من خلال حركته الجماهيرية عن رفضه للمشروع الأميركي - الإسرائيلي، ولعملية التطبيع.

٣- ■ قد تكون حركة الشارع العربي، مع إستثناءات محدودة، ليست بعد، بمستوى يرقى إلى صد العدوان والحروب التي تجتاح الإقليم، لكنها حركة تنطوي تراكمياً على إمكانية النهوض الحقيقي، في ضوء المخاطر التي تتهدد استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدولة الوطنية في عدد من الأقطار العربية، التي بدأت نُذرها تتجمع في سياق حرب الخليج (١٩٩١)، وتؤكد منحها بعد احتلال العراق (٢٠٠٣)، لتتسارع وتيرتها بعد العام ٢٠١١.

■ ومن شأن هذه المخاطر، بما فيه تلك الناجمة عن صفقة القرن، التي تتهدد الكيانات الوطنية في الإقليم، وفي السياق الدولة الوطنية، أن توسع القاعدة الإجتماعية المنخرطة في الدفاع عنها، وعن مضمونها الديمقراطي، السياسي والإجتماعي.

لقد بدأت هذه التطورات تدفع باتجاه إستعادة وتجديد موقع التحرر الوطني في برنامج القوى السياسية في عديد البلدان العربية، ما يشكل دعماً حقيقياً لنضال الحركة الوطنية الفلسطينية ضد صفقة تصفية الحقوق الوطنية لشعبنا. وطالما أن صفقة القرن تهدد - إلى جانب فلسطين - دول الإقليم وشعوبها، وهذا هو الأساس، فإن القاعدة السياسية لمناهضة الصفقة، سوف تتسع باضطراد في المدى الإقليمي، بفعل جدلية العدوان المتماذي، والرد الذي يستدعيه ■

(٣)

رفض الصفقة يستدعي الوحدة في المواجهة

1- ■ من خلال صفقة القرن، تتعاطى الولايات المتحدة وإسرائيل مع الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وكأنه تلقى هزيمة ساحقة، على غرار تلك التي لحقت بألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية. غير ذلك، لا يوجد تفسير لرداءة «عرض السلام» (!) الذي تقدمه الصفقة، والذي لم تتحدر إليه حتى إتفاقيات الإستسلام (Capitulation) التي فرضها معسكر الحلفاء المنتصر بكل المقاييس، على ركني دول المحور في حينه: ألمانيا واليابان.

■ واشنطن وتل أبيب تدركان بالعمق، أن الحالة الفلسطينية لم تهزم، بل على العكس تماماً، فهي الرقم المتميز في معادلة الإقليم، وهي مازالت قادرة على تعطيل مشروع الهيمنة عليه، من بوابة الإطاحة بصفقة القرن. وأغلب الظن، أن ما جعل واشنطن وتل أبيب تقدمان على إطلاق مشروعهما، هو محاولة إستغلال حالة الضعف الفلسطيني العابر، جراء الإنقسام، والإرتباك الشديد في الأداء السياسي الرسمي بتأثيراته السلبية على جراك الميدان، وعلى خلفية تقدير بإمكانية تحقيق المزيد من الإختراق للحالة الرسمية العربية، بما يؤدي إلى إسقاط الوضع الفلسطيني في أحضان الحل التصفوي.

هنا يكمن أحد أسباب جعل صفقة القرن تتحرك في إطار مسارين متوازيين، متساويين بأهميتهما، يجري توظيف أحدهما (الإقليمي)، للضغط على الآخر (الفلسطيني).

٢- ■ على الحالة الفلسطينية أن تسارع لاستجماع وتفعيل عناصر القوة المباشرة التي تملك، وعدم الإكتفاء (وأحياناً التعني) بإبراز أهمية عناصر القوة الأخرى ذات العمق الاستراتيجي، على غرار: الوجود الفلسطيني الراسخ على أرض فلسطين التاريخية + الهوية الوطنية الفلسطينية المتبلورة والمعززة بالرواية التاريخية + الكيان الوطني، أي م.ت.ف بمؤسساتها، بما فيه مؤسسات السلطة الفلسطينية، المدنية والأمنية، والعسكرية، في الضفة والقطاع.

■ إن التحدي الفعلي الذي تواجهه الحركة الفلسطينية حالياً، لا يدور حول الإقرار بأهمية عناصر القوة المذكورة، فثمة إجماع على قيمتها الإستراتيجية، بل حول كيفية الحفاظ عليها وتعزيز مكانتها، كيلا يتراجع تأثيرها في معادلة الصراع، ما يفترض، لا بل يفرض، تفعيل عناصر القوة المباشرة التي تملك: فالكيان الوطني لا يتحول إلى عنصر قوة فاعل (بالبعدين المباشر والإستراتيجي) ما لم يتوحد؛ ومؤسسات السلطة الفلسطينية لا تصون الكيان، ما لم تطور وتعديل وظائفها؛ والوجود الفلسطيني على أرض فلسطين لا يترسخ، ما لم تتوفر شروط صموده سياسياً، ومادياً، الخ..؛ وكذا الأمر بالنسبة للهوية الوطنية..

■ ولكن، قبل الانتقال إلى أسلوب إستعادة عناصر القوة المباشرة، لا بد من الإشارة السريعة إلى أمرين: تقديرنا لمنحى السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية + المستجد على موقف القوى الفلسطينية بعد صفقة القرن.

٣- ■ صفقة القرن، هي مشروع لتصفية الحقوق الوطنية لشعبنا، محطة فاصلة بين مرحلتين. والمطلوب من الحركة الفلسطينية أن تحدد توجهاتها وتعتمد خطة عملها، في ضوء معطيات المرحلة الجديدة، التي تحتل فيها السياسة الأميركية موقعاً مهماً، لا بل شديد التأثير، آخذين بالإعتبار أن التغيير الذي طرأ على سياسة واشنطن حيال الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ليس ظرفياً. وحتى لو تغيرت الإدارة الأميركية بعد الإنتخابات الرئاسية القادمة، ومع كل التعديل والتنقيح على المشروع، الذي قد يستتبعه حلول إدارة مكان أخرى، فإن هوامش الحركة المتاحة، تعديلاً وتنقيحاً، تبقى محدودة، ما لم تُقَدِّم الحالة الفلسطينية نفسها، وهي مالكة بثقة وثبات، لعناصر القوة المتاحة: وحدة داخلية، مواجهة ميدانية، ثوابت وطنية، سند إقليمي، علاقات دولية مع الكبار، الخ..؛ الأمر

الذي، بدوره، يستدرج سؤالين:

هل بالإمكان بلوغ هذا المستوى؟ بلا تردد، نجيب: نعم شرط امتلاك الإرادة السياسية المستندة إلى الوحدة الداخلية.

هل نقف وحدنا في التصدي للصفقة؟ أيضاً بلا تردد، نجيب: في هذا الموضوع بالتحديد، نلتقي مع شارع عربي ناهض نسبياً، ومتحفز لمزيد من النهوض؛ كما نلتقي مع تصدي المجتمع الدولي للاستراتيجية الأميركية القائمة دولياً على «حل» المشاكل بنسف الشرعية الدولية بمعاييرها ونصوصها، وإدارة الظاهر للقانون الدولي والمؤسسات الدولية. إذن، في هذا الموقف، لسنا وحدنا، وإن كان علينا أن نتقدم الصفوف، ولا نطالب الآخرين أن ينوبوا عنا.

■ منذ افتتاح العملية السياسية التفاوضية، قبل حوالي ثلاثة عقود - في مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١/١٠/٣٠)-، مرورا بجميع محطاتها، وحتى يومنا، وبصرف النظر عن الصعوبات التي واجهتها، والعقبات التي اعترضتها، والنتائج التي تمخضت عنها، نشب خلاف سياسي عميق حول العملية السياسية بين مختلف القوى الفلسطينية، وفي صفوف الحركة الجماهيرية. علماً أن المعارضة التي تشكلت على قاعدة هذا الخلاف، لم تكن موحدة فيما بين مختلف مكوناتها، بل كانت - بدورها- تشهد خلافات سياسية ذات شأن، وأحياناً عاصفة، طاولت الخطاب السياسي، أسس التسوية، أسلوب إدارة الخلافات الداخلية، استراتيجية العمل الوطني، الممارسة الديمقراطية بشقيها السياسي والإجتماعي، ..

■ غير أن هذا الوضع تغير بعد صفقة القرن، حيث التقت جميع القوى السياسية على قاعدة المعارضة الكاملة للمشروع التصفيوي، لكنها لم تتفق بعد على البرنامج البديل، برنامج المواجهة السياسية والعملية المباشرة، وما يترتب عليه من نتائج، لا سيما على مستوى بناء الوحدة الداخلية.

إن التلاقي على معارضة الصفقة، دون التوصل إلى اتفاق على البرنامج البديل، وعلى المواجهة بخطة مشتركة، يضعف بلا شك المفاعيل الإيجابية التي طال انتظارها منذ مؤتمر مدريد؛ لكن التلاقي على معارضة الصفقة - مع ذلك - يُبقي على رأس جسر لا يُستهان بأهميته، يفتح، إنما فقط بجهد مثابر، على مراكمة شروط بناء الوحدة الداخلية ■

(٤)

في المواجهة الشاملة لصفقة القرن:

بناء الوحدة الداخلية + الخروج من أوسلو + التعبئة العامة

■ تنتمي صفقة القرن، إلى ذلك النوع من المشاريع السياسية، التي يستحيل تطويرها من داخلها، ولا يمكن التقاطع معها في منتصف الطريق. الموقف منها يكون، إما مع أو ضد، ولا حل وسط بين الحدين. إن التصدي للمشروع التصفوي المعلن للحقوق الوطنية يستدعي المواجهة الشاملة، لإلحاق الهزيمة به. وهذا أمر - على صعوبته - ممكن التحقيق، بحكم إنكشاف المشروع دولياً، وضعف وعدم استقرار مرتكزاته عربياً، مؤكداً امتلاك الجانب الفلسطيني، ما يكفي من عناصر القوة، شرط تفعيلها، للانخراط في مواجهة شاملة، تفتح الطريق أمام استعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف، فبإسقاط صفقة القرن، نكون قد قطعنا معظم المسافة التي مازالت تفصلنا عن إدراك هذه الحقوق.

■ في مجال العمل الوطني المحض الفلسطيني، تقوم المواجهة الشاملة لصفقة القرن على ثلاثة مرتكزات، متكاملة ومتفاعلة فيما بينها: إستعادة الوحدة الداخلية + الخروج من أوسلو + تعبئة الطاقات الفلسطينية في كل مكان. هذه الركائز تشكل مجتمعة، قاعدة صلبة لمقاومة فعّالة، تُحدث التغيير اللازم في المعادلة الخارجية، وترغم الإحتلال على الرحيل.

■ الأدبيات السياسية للجبهة الديمقراطية تناولت هذه الأمور، بالتحديد والإسهاب الضروريين، لذلك سنكتفي بإيراد بعض أهمها، لأولويتها، من جهة، ولأنها - من جهة أخرى - مازالت موضع خلاف وتباين، أكثر من غيرها، بين القوى الفلسطينية. نوردها، فيما يلي، مع بعض التذييلات بالطبع، التي يستدعيها المستجد الكبير، المتمثل بصفقة القرن:

١- تعود الأولوية في المواجهة السياسية لصفقة القرن، إلى تنفيذ اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف، ما تقرر سياسياً في الدورة الـ ٢٣ - ٢٠١٨ للمجلس الوطني:

أ) إنتهاء المرحلة الإنتقالية التي نصّت عليها إتفاقات أوسلو، بما انطوت عليه من

التزامات؛

- ب) تعليق الإعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية، ووقف الإستيطان؛
- ج) إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها المحتلة عام ٦٧، بعاصمتها القدس.

٢- ■ إستعادة صيغة الحكومة الفلسطينية الواحدة، مع التدرج بتوحيد الوزارات والإدارات بجدول زمنية واقعية، وصولاً إلى توحيدها الكامل، مع مراعاة ضرورة الفصل ما بين الأجهزة المعنية بالمهام الأمنية الخاصة بالمجتمع، التي تعود مسؤوليتها إلى الحكومة وحدها؛ وبين أذرع العمل المقاوم التي تشكل غرفة العمليات المشتركة مرجعيتها.

٣- ■ توسيع عضوية المجلسين الوطني والمركزي لجهة توفير المشاركة السياسية بعضويته، لجميع القوى الفلسطينية بدون استثناء، وانتخاب لجنة تنفيذية ذات تمثيل شامل. إن الصلاحيات المكتسبة للمجلس المركزي بعد الدورة ٢٣ للمجلس الوطني، تمنحه سلطة القرار، وحق الإقدام على هذه الخطوات. وبهذا تتحول أطر المنظمة إلى أطر صالحة لإدارة حوار وطني شامل في جميع القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني العام: من استراتيجية المقاومة، مروراً بالتدويل، والانتخابات، وغيرها من القضايا، وانتهاءً بتوحيد الرؤى، وتنسيق البرامج وتكامل الجهود بين جميع مكونات الحركة الوطنية في كافة مناطق عملها (٤٨، ٦٧، شتات)، تحت مظلة م.ت.ف.

٤- ■ وقف التنسيق الأمني فوراً مع إسرائيل، في القضايا المتعلقة بملف مقاومة الإحتلال + الخروج المتدرج من بروتوكول باريس الإقتصادي، مع إيجاد البدائل التي تلبي الحد الأدنى من احتياجات المجتمع، لا سيما شرائحه الكادحة ■



■ صحيح أن «صفقة القرن» ليست أول مشروع يطرح من أجل تصفية القضية والحقوق الوطنية، والعيب بها؛ وصحيح أن الشعب الفلسطيني وخلال مئة عام من نضاله الميرير، أحبب العديد من المشاريع التصفية، حتى في أعسر الأوقات، وأنه

نهض، بعد النكبة، من تحت الركام، ليعيد بناء شخصيته وهويته وكيانته الوطنية، بعد أن مزقتها نكبة العام ١٩٤٨. لكن الصحيح أيضاً، أن «صفقة القرن» تختلف عن سابقاتها، أنها ليست معروضة على الشعب الفلسطيني، ليقبل بها أو يرفضها، وأنها ليست موضوعاً تفاوضياً، كما أسلفنا، بل هي مشروع أميركي - إسرائيلي للتنفيذ من جهة واحدة، ووضع الحالة الفلسطينية والعربية والإقليمية أمام الأمر الواقع.

■ لذلك يفترض أن تكون المواجهة الوطنية للصفقة، هذه المرة، مختلفة تماماً، فإسرائيل، بالتحالف مع الولايات المتحدة، تحاول أن تضع الحالة الفلسطينية أمام «الفرصة الأخيرة»، بمعنى أن إسرائيل لن تسمح لنفسها أن تفوت الفرصة التي أتاحتها لها «صفقة القرن». ونعتقد جازمين، أن على الحالة الوطنية أن تأخذ هذا الأمر بالجدية المطلوبة، بعيداً عن أية رهانات حول إمكانية إعادة التوازن إلى المنطقة، عبر مشاريع بديلة (!) قد تقدم في مواجهة صفقة القرن.

■ هذه هي «الفرصة الأخيرة»، بالنسبة للمشروع الصهيوني لإقامة دولة إسرائيل الكبرى. هي الأخيرة بمعنى أنها ستكون الحاسمة في الصراع المفتوح بين الشعب الفلسطيني، وبين إسرائيل. وعلى الفلسطينيين أن يجعلوا من هذه الفرصة فرصتهم الذهبية، لكسر الصفقة، وإلحاق الهزيمة بها، وبالتحالف الأميركي - الإسرائيلي. إن من شأن ذلك أن يلحق الهزيمة الحاسمة بالمشروع الصهيوني، ليس على الصعيد الوطني الفلسطيني الداخلي فحسب، بل حتى على الصعيد العربي الإقليمي، ما يفتح أمام تاريخ القضية الوطنية، مساراً جديداً، يُتَوَجَّحُ حتماً بالانتصار والفوز بالحقوق الوطنية المشروعة ■

الضم.. أعلى مراحل الإحتلال الإسرائيلي

(١)

تمهيد، لا بد منه

■ عند الحديث عن فلسطين، كقضية وطنية، قائمة بذاتها، لا يمكن لنا أن نُغَيِّب العلاقات التاريخية والسياسية التي تربط، بين فلسطين ومحيطها العربي، خاصة ما يسمى بـ «دول الطوق»، ولا نستطيع في السياق نفسه أن نتجاهل أن المخططات الأميركية- الإسرائيلية، وهي ترسم وتحاك لفلسطين، فأنها في الوقت نفسه ترسم وتحاك لعموم المنطقة العربية، وأن أية خطوة معادية قد تتال من شعب ما في هذه المنطقة، فإنها تتال من باقي شعوبها.

هناك وحدة عضوية بين فلسطين وعدد من الأقطار العربية، تفرضها علينا بالقوة، فضلاً عن التاريخ واللغة والثقافة..، الجغرافيا السياسية والنسيج الاجتماعي المتواصل عبر الحدود، والمصالح، وكذلك المخاطر المشتركة التي يشكلها الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، وكل من يحاول أن يفصم عرى هذا الترابط فإنه في الواقع يعاند الحقيقة والوقائع الدامغة.

■ وعندما تُطرح قضايا التسوية السياسية بشكل جدي على الطاولة، الأمر الذي لم يحصل حتى الآن، ولا يُمكن أن يحصل طالما ميزان القوى مازال مائلاً لمصلحة إسرائيل، فهناك أكثر من عامل يربط بين القضية الفلسطينية، وبين قضايا شعوبنا العربية، وبين فلسطين والدول العربية الأخرى، لعل واحدة منها هي قضية اللاجئين، والحدود، والمياه، والأمن القومي المشترك، وهي كلها قضايا لا يستطيع طرف عربي أن يعالجها منفرداً دون أن يأخذ بالاعتبار، وأن يقيم وزناً، للأطراف العربية الأخرى، من موقع الأخوة العربية، كما من موقع المصالح المشتركة.

وحتى ولو حاول بعضنا، كما نرى في بعض الأوساط العربية الانعزالية، أن يتجاهل

هذا الواقع، فإن التحالف الأميركي - الصهيوني، يأبى إلا أن يؤكد هذه الحقيقة، وهذا الواقع، ولعلها ليست صدفة أن تعلن إدارة ترامب اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاستعمار الاستيطاني، وتنقل سفارتها إليها، وبعد فترة وجيزة، تعلن اعترافها بالضم الإسرائيلي للجولان العربي السوري، في خطوتين، أرادت من خلالهما أن تربط بين القضية الفلسطينية وحلها، وبين الحالة الإقليمية، وما يجب أن تكون عليه، تحت سطوة الحل الأميركي للقضية الوطنية الفلسطينية، ولحسم الصراع الإقليمي والدولي على النفوذ في المنطقة لصالح الإمبريالية الأمريكية، بكل ما يعنيه هذا من تداعيات على المصالح العربية، وتداعيات على الخيارات السياسية للدولة الوطنية العربية ولشعبونا المكافحة ■

(٢)

بين النكبة ومساراتها وصولاً إلى «الصفحة»

■ شكلت النكبة الوطنية الكبرى، في العام ١٩٤٨ ذروة المشروع الصهيوني، لكنها لم تكن خاتمتها، فقد شكلت إسرائيل قاعدة للعدوان الإمبريالي على الدول العربية الشقيقة وشعوبها، ما يؤكد مرة أخرى أن خطر المشروع الصهيوني لا يقتصر على إبطال القضية الفلسطينية فحسب، بل يفيض في خطره على الإقليم بأسره، انطلاقاً من ارتباطه بالمشروع الإمبريالي، للهيمنة على المنطقة وشعوبها ونهب ثرواتها.

وبالتالي، لم يقتصر الصراع يوماً على حدوده الفلسطينية - الإسرائيلية، بل هو صراع عربي - إسرائيلي، تمثل القضية الفلسطينية محوره الرئيس. ولعل الدعوة إلى مؤتمر مدريد، التي لم تقتصر على الطرف الفلسطيني، بل شملت الأردن وسوريا ولبنان، وبحضور مصري واضح، تشكل مثلاً إضافياً على أن حل القضية الفلسطينية، لا بد أن يتوافق مع حل قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى أن وصلنا، إلى «صفحة القرن» الهادفة، هذه المرة، إلى حسم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لصالح المشروع الصهيوني، ومن خلال ذلك حسم الصراع العربي - الإسرائيلي بإعلان نصر إسرائيل، وتحقيق هدفها الاستراتيجي الأكبر في أن تجعل من الإقليم كله مسرحاً لنشاطها الأمني والسياسي والاقتصادي ■

(٣)

«صفقة القرن» ومحورها الإقليمي

■ تستهدف «صفقة القرن» شعوب المنطقة بأسرها. فالصفقة تتحرك، إلى جانب محورها الفلسطيني، على محور إقليمي، تحت عناوين متعددة، أحد هذه العناوين ومن أشدها خطورة ما يطلق عليه التطبيع، الذي هو الاسم الكودي لاستتباع المنطقة وشعوبها، وخيراتها للتحالف الأميركي - الإسرائيلي، بما يشمل البعد الاقتصادي، والمالي، والأمني، أي في المجمل، الأبعاد الاستراتيجية، بما فيه بناء تحالفات أمنية لم تكن قائمة فيما مضى، من شأنها أن تعيد صياغة معادلات العلاقات الإقليمية في المنطقة، ما يجعل، من إسرائيل دولة حليفة، في مواجهة ما يسمى الارهاب بتعريفه الأميركي - الإسرائيلي، أي قوى المقاومة في الميدان، وكل القوى العربية الوطنية والقومية واليسارية والديمقراطية.

لذلك، فإن الحالة العربية، دولاً وشعوباً، مدعوة لأن تخوض النضال في مواجهة «الصفقة»، باعتبارها تستهدف المنطقة كلها، وتشكل خطراً على الحالة العربية جمعاء، وليس على الشعب الفلسطيني وحده، وهو الأمر الذي يتطلب من القوى الوطنية والقومية والديمقراطية والإسلامية، أن تبلور، في أقطارها، وعلى مستوى المنطقة، الأطر، والآليات التحالفية والتنسيقية لمجابهة مشروع التحالف الأميركي - الإسرائيلي بالمستوى الساخن الذي يتحرك عليه، وليس بما هو دونه ■

(٤)

«الصفقة» ومحورها الفلسطيني: الضم

■ من الضروري أن نشير إلى التطور الذي شهدته استراتيجية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وفي القلب منها القدس. وهو تطور تساوq مع الإعلان عن «صفقة القرن».

الجديد في استراتيجية الاحتلال أنه انتقل من احتلال استيطاني لأجزاء من الضفة (بسقف ١٠٪ من مساحتها)، إلى استعمار استيطاني يقوم مشروعه على ضم ما لا يقل عن ثلث مساحة الضفة، في إطار قيام «دولة إسرائيل الكبرى»، وفي القلب منها

بقع متناثرة، تشكل في مجموعها كياناً فلسطينياً بصيغة الحكم الذاتي على السكان، دون الأرض، تتبع في كافة الميادين، لدولة الاحتلال.

هنا، تجدر الإشارة إلى خطأ القول بأن القرار الإسرائيلي في ضم الأراضي الفلسطينية لا يغير في جوهر الأمور شيئاً، أو القول أنه ما دام الفلسطينيون يرفضون الصفقة ويرفضون الضم، فإن خطر أن يُقدم التحالف الأميركي - الإسرائيلي على الضم سيبقى محدوداً؛ بل من الضروري التأكيد أننا بنتنا أمام واقع جديد، دخلت فيه القضية الفلسطينية مرحلة الضم الفعلي والحقيقي، فالشق السياسي لصفقة ترامب يتبنى الضم كأحد الأسس الرئيسية للحل، والمشروع الانتخابي لنتنياهو نص عليه كما نص عليه مشروع كاحول - لافان، ثم أصبح الضم أحد الأسس الرئيسية لحكومة التحالف اليميني بين الليكود وكاحول - لافان، وعلى أساسه نالت الحكومة الإسرائيلية الجديدة ثقة الكنيست بـ ٧٣ صوتاً، أي بأكثرية مريحة، فضلاً عن تشكيل لجنة مشتركة إسرائيلية - أميركية لرسم مخطط الضم وخطوطه، في ظل تأكيدات أميركي رسمي أن واشنطن ستعترف بالضم الإسرائيلي للضفة الفلسطينية، بعد أسبوعين كحد أقصى، على إعلانه.

وبالتالي، أصبح الضم سياسة إسرائيلية رسمية، أحدثت هزة في المجتمع الدولي، بحيث انشغل بها مجلس الأمن الدولي، فرفضها بالإجماع ما عدا المندوب الأميركي، كما رفضها الإتحاد الأوروبي بإجماع أعضائه، وأندرت إسرائيل باتخاذ إجراءات بحقها في حال نفذت خطتها، فضلاً عن رفض الدول العربية والمسلمة، وباقي أطراف المجتمع الدولي: الصين، روسيا، الإتحاد الأوروبي..، ما يُمكننا أن نقول إن المجتمع الدولي بالإتجاه العام يقف إلى جانب شعبنا في رفض الضم ■

(٥)

الضم ومخاطره ومعانيه وتداعياته

■ الضم لا يساوي الإحتلال، بل هو أعلى مراحل الإحتلال، وأكثرها خطورة. وهذا ما يمكن أن نقرأه في المتغيرات التالية:

• الأمر الأول: سوف يضم ما لا يقل عن ثلث مساحة الضفة (ماعدًا مساحة القدس الكبرى) وبالتالي تصبح هذه المساحة جزءاً من السيادة الإسرائيلية الخالصة، ما يعني تغييراً في مكانة المستوطن، ومكانة الأرض سياسياً وقانونياً، ما يترتب عليه أن علاقة

المستوطنين والمستوطنات ستنتقل من الإدارة المدنية للإحتلال إلى الوزارات المعنية في حكومة إسرائيل. وبالتالي يصبح البناء الإستيطاني في هذه المساحة مباحاً قانونياً، لأنه سيتم في أرض تقع تحت السيادة الإسرائيلية(!)، وسوف تنزع عنه الصفة القانونية للإستيطان، أي سيتحول من جريمة، حرب إلى عمل سيادي إسرائيلي(!).

• **الأمر الثاني:** سوف تتحسر مساحة السلطة الفلسطينية القائمة الآن، كما سوف تختزل صلاحياتها، وسوف تتحول إلى إدارة لا تتجاوز في سقفها مجالس البلدية، في أفضل الحالات، خاصة وأن التطبيق سوف يتم في أجواء إنتصارات إسرائيلية ستعكس نفسها على طبيعة السطوة الإسرائيلية على النظام الإداري الفلسطيني الجديد.

وهذا من شأنه أن ينسف، من الأساس، كل الإدعاءات عن أن السلطة ووزاراتها ومؤسساتها، بعد أن تم الإعلان (إعلامياً) عن انتهاء المرحلة الإنتقالية لاتفاق أوسلو، والانتقال إلى مرحلة بناء الدولة. هذا التطور يضع مجمل الحالة الفلسطينية أمام واقع جديد، يقول إن اتفاق أوسلو، كما تبنته م.ت.ف مشروعاً سياسياً بديلاً للمشروع الوطني (البرنامج المرهلي) قد فشل، وسقط، وحل محله مشروع الضم الإسرائيلي، وأن السلطة الفلسطينية التي تم الترويج لها أنها نواة الدولة قد سقطت هي الأخرى، ما يعني واقعاً جديداً من شأنه أن يضع مصير م.ت.ف، ومصير السلطة على بساط البحث والنقاش الوطني الفلسطيني، وسيقف الفلسطينيون أمام واقع صعب ملخصه: المؤسسة الأم، أي م.ت.ف، قد هُمتت على يد السلطة الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية، أي المؤسسة البديلة، قد هُمتت على يد إسرائيل، فهل نقف أمام الفراغ السياسي، أم نبادر إلى إعادة بناء المؤسسة الوطنية على أسس برنامجية كفاحية ونضالية جديدة بكل ما يليق ذلك علينا من تحديات واستحقاقات جديدة؟

• **الأمر الثالث:** عندما تقدم إسرائيل على الضم بالمعنى السيادي للكلمة، سوف تحدث تغييرات ذات انعكاس، على وضع الكيانات السياسية للدول العربية المجاورة، بالمقام الأول الأردن، وسوف تكون لقرار الضم تداعيات سياسية سلبية كبرى على الجوار العربي، ما سيجعل الحالة العربية تصطف على نسقين: البعض سوف يعمق نظرتة إلى إسرائيل طرفاً معادياً للحالة العربية، والبعض الآخر قد يُسرع إلى تطبيع

العلاقات معها، بذريعة أن الشرط قد انعقد لإقفال ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ما قد يعرض جامعة الدول العربية إلى هزات لا ندري إلى أين ستقودها ■

(٦)

أمام هذه المخاطر الكبرى: ما العمل؟

■ بداية يجب أن نؤكد أن الخطاب الرسمي الفلسطيني، الذي يرهن رده على الضم والتصدي لمشروعه، بالتوقيت الإسرائيلي للإقدام العملي على الضم، هو خطاب، برأينا، دون المستوى المطلوب، ويخط الأمور بطريقة تعفي أصحابه من مسؤولية الرد المباشر والعملي على مخطط الضم، ويوحى في السياق نفسه، أننا لم ندخل بعد مرحلة الضم، ما يقود عملياً إلى تغييب الدور الوطني الفلسطيني ويعطله، ويتجاهل أن الضم قادم عملياً، بغض النظر عن التوقيت الرسمي للإعلان عن المباشرة به.

هذه المراوحة في المكان، للخطاب الرسمي الفلسطيني، والتردد بل والإحجام عن اتخاذ خطوات عملية ضد مخطط الضم، والإكتفاء بالرفض اللفظي، إنما يتجاهل أننا دخلنا فعلياً مرحلة الضم بغطاء كامل من الجانب الأميركي، وأننا، كفلسطينيين، تأخرنا كثيراً في رسم وتنفيذ الخطوات العملية. وما فوز حكومة نتياهو - غانتس بـ ٧٣ صوتاً في الكنيست، إلا أمر عمليات للحكومة الجديدة، للشروع بتطبيق خطة الضم. هنا، لم يعد التوقيت ذا أهمية، بل بات مجرد قضية تقنية تنتظر اللحظة المناسبة للإنقضاض على الأرض الفلسطينية، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، ووضع العالم كله أمام أمر واقع، يجد فيه إسرائيل وقد تمددت فوق مساحات من الضفة الفلسطينية، ويجد فيه السلطة الفلسطينية قد انخفضت مكانتها، وموقعها، وموقع م.ت.ف في المعادلة السياسية، في الصراع مع العدو الإسرائيلي، وفي إطار موازين القوى الإقليمية ■

(٧)

مرتكزات الرد العملي

■ إن الرد العملي على مخطط الضم يتطلب برنامجاً للمجابهة الوطنية الشاملة، يقوم على مايلي:

١- الخروج من إتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس الإقتصادي وتطبيق قرارات المجلس

المركزي في دورته الـ ٢٨ - ٢٠١٨، والمجلس الوطني في دورته الـ ٢٣ - ٢٠١٨، بإعادة تحديد العلاقة مع إسرائيل من كونها شريكاً مزعوماً في عملية سياسية، نفتت منذ كامب ديفيد الثانية (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، إلى كونها دولة معادية تستعمر أرضنا، وتعطل تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعبنا حقوقه الوطنية كاملة في العودة وتقرير المصير والإستقلال الوطني.

٢- مدّ الولاية القانونية لدولة فلسطين وسيادتها على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ٦٧، ما يضعنا في حالة تصادم مع دولة الإحتلال، الأمر الذي يفتح الباب لتدويل الصراع عبر نقله، مرة أخرى، إلى الأمم المتحدة حيث تستظل قضيتنا وحقوقنا الوطنية برزمة واسعة من قرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة القرار ٦٧/١٩ الذي يعترف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة للاجئين إلى الأراضي التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨. وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ الذي أدان الإستيطان ودعا إلى تفكيكه، في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران (يونيو) ٦٧، وفي القلب منها مدينة القدس.

٣- على الصعيد الوطني الداخلي، نقف أمام واجب صون موقع م.ت.ف، وإخراجه من دائرة التهميش، كما علينا أن نعرز دور السلطة الفلسطينية كمكسب وطني فلسطيني من خلال تعديل وظائفها ودورها في خدمة المجتمع الفلسطيني، وتوفير عناصر صموده وعناصر إستحقاقات خوض معركة الإستقلال ضد الإحتلال والضم والإستعمار الإستيطاني.

هذا يتطلب إعادة بناء وتنظيم الصف الوطني الفلسطيني، وإنهاء الإنقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، وإعادة بناء وتطوير واستنهاض جميع المؤسسات الوطنية، بما يعزز الموقع التمثيلي لمنظمة التحرير، ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا؛ حاضنة لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، بفصائله وشخصياته المستقلة، وفعاليات المجتمع المدني.

٤- إعادة الإعتبار للبعد الإقليمي والعربي للقضية الوطنية الفلسطينية، بحيث تقوم هذه العلاقات على برامج وقواسم ومساحات نضال مشتركة، على قاعدة الإلتزامات

المتبادلة، بحيث تتسع مساحات المقاومة العربية بكل أشكالها السياسية والشعبية والإقتصادية والثقافية، لسياسات الهيمنة الأميركية والعدوانية الصهيونية.

نحن، كشعب فلسطيني، كنا ونبقى في مقدمة الصفوف، وطرف أصيل ومؤسس لجبهة المقاومة العربية الشاملة، موقع أفرزه لنا التاريخ، والتطورات الإقليمية، وخصوصية قضيتنا الوطنية ■

٢٠٢٠/٥/١٨

المواجهة الوطنية لإفشال مشروع ترامب وإسقاط مخطط الضم^(١)

(١)

الضم وثغرات المواجهة الاستراتيجية

■ مع ولادة حكومة الثنائي الإسرائيلي اليميني نتنياهو - غانتس، في ١٧/٥/٢٠٢٠، دخلت صفقة القرن أخطر مراحلها، في ضم - إلى جانب القدس العاصمة الكبرى - ما يعادل ثلث الضفة الغربية، وحسم الصراع من جانب واحد، بقيام دولة إسرائيل الكبرى، وتصفية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، لصالح حكم إداري ذاتي محدود على السكان، تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة.

لقد جرى التمهيد لذلك بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بشرعية الإستيطان، و«حق إسرائيل في السيادة» على أراضي الضفة الغربية، ونزع المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين، والدعوة إلى حل وكالة الأونروا عبر توقيف تمويلها ورفض تجديد تفويضها، وشطب حق العودة، ما يعني أنه تم حل قضايا الوضع الدائم كما نص عليها اتفاق أوسلو، من جانب واحد، ما يقود إلى إفراغ العملية التفاوضية من مضمونها.

■ رد الفعل الرسمي الفلسطيني تمثل بقرار القيادة في ١٩/٥/٢٠٢٠ بالتحلل من الإتفاقيات والمعاهدات والإلتزامات مع الجانبين الإسرائيلي والأميركي، أعقبه خطوات محددة بوقف التنسيق الأمني، العسكري والمدني، مع سلطات الإحتلال، ووقف العمل بالإتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، دون قطع الإتصالات معها بشكل تام، حيث بقيت تسير على خطين، مباشر وغير مباشر.

(١) التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - آب (أغسطس) ٢٠٢٠.

إن اللجنة المركزية ترى في هذه الإجراءات خطوة إلى الأمام على طريق تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، من شأنها أن توسع مساحة القواسم المشتركة التي يمكن على أساسها إعادة بناء الإجماع الوطني، ما يتطلب دعمها وتطويرها. غير أن هذه الخطوة، على أهميتها، تشكو من ثغرتين رئيسيتين:

• **الأولى**، أنها جاءت كرد فعل تكتيكي ضاغط من أجل التراجع عن مخطط الضم، ورهن العودة عن قرار «التحلل» من الجانب الفلسطيني بالعودة عن مخطط الضم من الجانب الإسرائيلي - الأميركي؛ أي أن خطوات ٥/١٩ المحددة، على أهميتها، لا تتطوي على تبني استراتيجية وطنية جديدة بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلسين الوطني والمركزي، بل هي تأتي في إطار تمسك السلطة الفلسطينية باستراتيجيتها القائمة على انتظار الظروف التي تسمح باستئناف المفاوضات في إطار الرباعية الدولية، أو مؤتمر إفتتاحي على غرار مؤتمر أنابوليس - ٢٠١٧، لا يغير في مرجعية وآليات جولات المفاوضات السابقة التي قادت إلى الفشل الذريع، وشكلت غطاء لمشروع الإستيطان الذي تطور في صفقة ترامب - نتياهو إلى مشروع للضم. وفي إطار هذه الإستراتيجية، فإن التشبث بالسقف السلمي للمقاومة (بما في ذلك استمرار قمع خلايا المقاومة) من شأنه أن يضعف تأثير القرار بوقف التنسيق الأمني، وإن لم يكن يلغي أهميته السياسية.

• **أما الثغرة الثانية**، فتتمثل في أن الحديث عن تطبيق قرار ٥/١٩ وفق مفهوم «الرزمة الكاملة»، لا يعبر عن «السقف العالي للقرار»، كما تحاول السلطة الفلسطينية أن توحي به، بقدر ما ينسجم مع الوظيفة التكتيكية للقرار، لأنه تحاشى التحديد الواضح للأولويات عند التطبيق، والتميز بين الإجراءات التي تلحق الضرر بمصالح الإحتلال وتشكل ضغطاً عليه، والتي ينبغي أن تُعطى الأولوية، وبين تلك التي يقتصر ضررها على الجانب الفلسطيني والتي ينبغي أن تعالج وفق مفهوم الإنفكاك التدريجي.

إن أحد التبعات الهامة لهذا الإرباك في الأولويات هو الموقف من موضوع أموال المقاصة. فليس صحيحاً الإدعاء أن أموال المقاصة هي ركيزة بروتوكول باريس الإقتصادي، إن جوهر البروتوكول هو «نظام الغلاف الجمركي الموحد» الذي يسمح باستباحة السوق الفلسطينية وإغراقها بالبضائع الإسرائيلية. وبالتالي، فإن التحلل من بروتوكول باريس يجب أن يُبنى على أولوية مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل

وطني، أو أجنبي.

■ إن اللجنة المركزية تؤكد أنه في الوقت الذي تدعم فيه قرار ٥/١٩ وتطبيقاته، وتدعو للبناء عليه لتوحيد الموقف الوطني، تدعو في الوقت نفسه إلى النضال من أجل تطويره إلى استراتيجية وطنية شاملة، قوامها استكمال تنفيذ سائر قرارات المجلس الوطني وتوفير مقومات نجاح هذه الإستراتيجية، من خلال إنهاء الإنقسام، وبناء الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف، ومن خلال تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني بسياسة إقتصادية - اجتماعية، من شأنها أن تحفز نمو الإنتاج الوطني، وأن توزع عبء المواجهة بشكل عادل بين طبقات المجتمع كلها.

(٢)

استئناف المفاوضات والرابعة الدولية

■ توقفت اللجنة المركزية أمام الدعوات المتعددة لاستئناف المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية، ورأت أن رسالة السلطة الفلسطينية إلى «الرابعة الدولية»، التي تعلن فيها استعدادها لاستئناف المفاوضات، شرط إلغاء مشروع الضم، كشفت سقف السياسة الفلسطينية الرسمية للرد على صفقة ترامب ومشروع الضم وتطبيقاته. فالرسالة بحد ذاتها، حملت تنازلات تفاوضية، بما في ذلك التنازل عن شرط وقف الإستيطان، والموافقة على «مبدأ» تبادل الأراضي الذي يعني ضم المستوطنات، والإعتراف بقسم من القدس عاصمة لإسرائيل، وشطب حق العودة عملاً بمبادرة السلام العربية، والقبول بدولة فلسطينية منقوصة السيادة، وترتيبات أمنية هي، امتداد لالتزامات أوصلو، فضلاً عن إحياء «رابعة دولية»، تشكلت في سياق سياسي، لتوفير الغطاء لخطة «خارطة الطريق» التي أفرغتها الولايات المتحدة، بالتواطؤ مع حكومة دولة الإحتلال، من مضمونها، وأبقت عليها ستاراً لمفاوضات، شكلت على الدوام غطاء لاستكمال المشروع الإستعماري الإستيطاني للصفحة الفلسطينية، واستكمال عمليات تهويد القدس وطمس هويتها الوطنية ■

(٣)

إصلاح النظام السياسي الفلسطيني

ضرورة من أجل تفعيل المواجهة

■ توقفت اللجنة المركزية مطولاً أمام واقع النظام السياسي الفلسطيني، وما يعانيه من علامات ضعف، وما يعتره من ثغرات تضعف القدرة على المواجهة الشاملة لصفقة ترامب - نتياهو، وخطة الضم وتطبيقاتها، فقد عجز النظام السياسي الفلسطيني، في وضعه الحالي، عن استنهاض الحالة الشعبية، وتوفير الغطاء الوطني لها، واستعادة ثقتها بجديته في مقاومة الإحتلال وخطة ترامب - نتياهو ومشروع الضم.

كما عجز النظام عن تثير الدعم الدولي الواسع، في رفضه مشروع الضم، وإدانتته للاستيطان، وتأييده للحقوق الفلسطينية بموجب الشرعية الدولية، والبناء على هذا الدعم، لخوض معركة المواجهة في المحافل الدولية، لنزع الشرعية عن الإحتلال الإستعماري الإستيطاني، وعزل دولة إسرائيل والسياسة الأميركية في المنطقة، وتوسيع دائرة الإعراف بالدولة الفلسطينية، وتوسيع دائرة تنسيبها إلى عضوية الوكالات والمؤسسات الدولية.

■ إذ تعيد التأكيد أن شروط المواجهة الوطنية الشاملة تتطلب التحرر من كل أوهام الحلول الوسط مع الإحتلال، فإن اللجنة المركزية تؤكد أن المواجهة الشاملة تتطلب:

١- التحرر من أوهام الإنتقال من السلطة إلى الدولة في ظل الإحتلال، وإعادة تعريف المرحلة بأنها مرحلة تحرر وطني للقضية الفلسطينية، بكل ما يقتضيه ذلك من سياسات وإجراءات عملية وبرنامجية.

٢- إلغاء اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس والتحرر من قيودهما سياسياً وأمنياً واقتصادياً، بموجب خطط واقعية وعملية ملموسة.

٣- إعادة تعريف العلاقة مع دولة الإحتلال الإستعماري الإستيطاني باعتبارها دولة معادية، دولة عدوان مستدام، والتخلص من أوهام الشراكة معها في السلام.

٤- إصلاح أوضاع النظام السياسي الفلسطيني مؤسساتياً، وتطويره برنامجياً، بما يوفر عناصر القيام بأعباء المواجهة الشاملة، الأمر الذي يتطلب بدوره، برنامجاً إصلاحياً، وإكساب البرنامج الوطني في المرحلة الراهنة المزيد من التحديد والملموسة ■

(٤)

تعريف المرحلة وسماتها.. من شروط المواجهة الناجعة للإحتلال

■ توقفت اللجنة المركزية أمام حالة البلبله والإرتباك في تعريف المرحلة وانعكاس ذلك بشكل واضح على برنامج المواجهة وآلياته وسقفه وأدواته، وأكدت إن الشرط الأول للإنتقال من السياسات التكتيكية محدودة الفعل، والتحرر من أوصلو وقيوده، إلى سياسة للمجابهة الوطنية الشاملة، هو في التوافق الوطني على تعريف المرحلة وسماتها، وبرنامجها، وأهدافها، ووسائلها النضالية. إن القضية الوطنية تمر في مرحلة التحرر الوطني في مواجهة احتلال إستعماري إستيطاني، فريد من نوعه، يطمع في الأرض الفلسطينية، ويخطط للاستيلاء عليها، عبر اعتماد كل الأساليب التي تحقق له هذه الأهداف.

■ تؤكد اللجنة المركزية أن مشروع الضم وتطبيقاته، هو الحلقة المركزية لصفقة القرن، بما هي إعلان حرب شاملة على القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، ما يفترض أن ننحي جانباً الأوهام عن احتمال تحول السلطة الفلسطينية إلى الدولة المستقلة في ظل الاحتلال، والأوهام عن امكانية التصدي لهذا المشروع بالإجراءات السلمية، والمفاوضات السياسية خياراً وحيداً، في ظل الالتزام بقيود إتفاق أوصلو وبروتوكول باريس والتزاماتهما.

إن البدائل، لمجابهة صفقة القرن ومشروع الضم، هي في المجابهة الشاملة في الميدان وفي المحافل الدولية، أما الرهان على سوى ذلك فهو رهان فاشل، أثبتت التجارب عجزه عن تلبية متطلبات المواجهة الوطنية، ولجم اندفاعة المشروع المعادي، ناهيك عن دحره.

كما تؤكد أن من ضرورات المجابهة، الإعلان رسمياً عن إلغاء إتفاق أوصلو، وبروتوكول باريس، والتحرر من قيودهما، في الميادين السياسية والأمنية والإقتصادية، التزاماً بما قرره المؤسسة الوطنية من خطوات وإجراءات وسياسات، مازالت تعطلها سياسة المراوحة في المكان، والرهان على الوقت واحتمالات التغيير في الولايات المتحدة وفي إسرائيل، علماً أن مشروع الضم وتطبيقاته بات موضع إجماع إسرائيلي، ولم يعد مشروع نتتياهو وحده، أو الليكود وحده، وإن اختلفت الأطراف الإسرائيلية على توقيت تنفيذ قرار الضم ومداه ■

(٥)

البرنامج المرحلي... الراهنية المتجددة

■ توقفت اللجنة المركزية أمام حالة التشتت والبلبلة التي أحدثتها صفقة ترامب - نتنياهو، في بعض الأوساط الفلسطينية، وخاصة بعد ثبوت فشل مشروع أوسلو، وانهيار الرهان على السلطة كحالة انتقالية إلى الدولة، وذهاب هذه الأوساط نحو مشاريع وحلول فاقدة الصلة بالواقع الراهن، ولا تمتلك شروط تطبيقها، كما توقفت أمام ما يتعرض له البرنامج الوطني (البرنامج المرحلي) من تشويه لتبرير الحلول الأخرى، وأكدت أن البرنامج المرحلي، كما أقرته المؤسسات الوطنية، ما زال هو برنامج الإجماع الوطني، الذي أثبت راهنيته، في ظل فشل مشروع أوسلو، وافتقار المشاريع البديلة إلى عناصرها وروافعها، في ظل شروط لم تتعد بعد للأرضية التي يمكن أن تقف عليها.

■ إن البرنامج المرحلي، يقوم في راهنيته على الموضوعات التالية:

• **الموضوعة الأولى:** إن الظفر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني يتطلب مرحلياً:

١- تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس، عليها.

٢- إقرار حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها منذ عام ١٩٤٨، واستعادة ممتلكاتهم.

٣- ضمان حق المساواة في حقوق المواطنة لجماهير الشعب الفلسطيني داخل حدود ١٩٤٨، والإعتراف بهويتها القومية كجزء من الشعب الفلسطيني الواحد.

• **الموضوعة الثانية:** إن إنجاز هذه الأهداف يفتح الطريق للنضال من أجل حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية، يحقق للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير على كامل ترابه الوطني، ويلبي كامل حقوقه القومية في وطنه، في ظل فلسطين ديمقراطية، موحدة، ومحررة من الصهيونية والنفوذ الإمبريالي، يتعايش فيها الشعبان على أساس من المساواة القومية، وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والاضطهاد القومي والعنصري والديني.

• **الموضوعة الثالثة:** البرنامج المرحلي كان وما زال، قبل كل شيء، برنامج الإعداد للإنفاضة الشعبية الشاملة، باعتبارها الشكل الفلسطيني المميز من أشكال حرب الشعب. وفي هذا لا تقل الإنفاضة الشعبية من شأن وتأثير أشكال النضال الأخرى، السياسية والدبلوماسية، وما تستتبعه من تضامن وتأييد وإسناد ملموس لنضال شعبنا من جهات ومصادر متعددة. وفي هذا الإطار يحتل العمل العسكري موقعه، إن بأشكاله التكتيكية عموماً، أو ضمن الإستراتيجية الدفاعية المعتمدة في قطاع غزة تخصيصاً (التي تواصل تطوير نفسها لبلوغ عتبة الردع)، بل تؤكد الإنفاضة على دور جميع هذه الأشكال، كروافع مهمة، وأحياناً فائقة الأهمية، لاستنهاض الإنفاضة الشعبية، واستنزاف الاحتلال.

• **الموضوعة الرابعة:** إن تسليط الضوء على الإنفاضة، باعتبارها الصيغة النضالية الفلسطينية لحرب الشعب، التي تؤكد الدور المقرر للحركة الجماهيرية وللمقاومة الشعبية بمختلف أشكالها، في إحداث التغيير اللازم في نسبة القوى للخلاص من الإستعمار الإستيطاني، إنما يرسخ فكرة الإعتماد على الذات، ويقود إلى إدراج مهمة تحشيد وتنظيم القوى الذاتية في مقدمة مهام واهتمامات الحركة الفلسطينية، بعيداً عن المواقف الإنتظارية التي تعتمد، أو تراهن، على تغيير في نسبة القوى يأتي من المحيط الاقليمي، مع التأييد الشديد لهذا التغيير في حال تشكله. إن البرنامج المرحلي هو برنامج تعبئة وتنظيم القوى الذاتية، والإعتماد على الذات، من موقع الثقة بطاقات الشعب وقدرات حركته الجماهيرية.

• **الموضوعة الخامسة:** من أجل تحقيق أهدافه، لا يفترض البرنامج المرحلي، ولا يعتمد على التسوية السياسية من خلال المفاوضات، لكنه لا يستبعدا، إذا وعندما تتولد نسبة قوى توفر شروطاً تكفل مخرجات تحقق أهداف النضال الوطني التحرري. ومن هذه الزاوية بالتحديد، فإن أوسلو، بما قاد إليه من كوارث، ليس ترجمة للبرنامج المرحلي، بل هو نقيضه تماماً، إنه النموذج الضد الذي ينبغي عدم مقارنته، وإدانتته، وإدارة الظاهر له. إن مسار أوسلو ليس مسار البرنامج المرحلي، بل هو مسار تصفية أهدافه.

■ إن اللجنة المركزية تؤكد على ما حققه البرنامج المرحلي من نجاحات في بلورة الكيانية الفلسطينية، واعتراف المجتمع الدولي بها، وبال حقوق الوطنية المشروعة لشعبنا

الفلسطيني، وأنه مازال في اللحظة الراهنة البديل الوحيد كما تقدمه الشرعية الدولية في مواجهة صفقة القرن ومشروع الضم وتطبيقاته. إن أي تراجع عن البرنامج المرحلي، بحثاً عن برنامج بديل، قد يبدو وكأن سقفه أعلى أو أنه يشكل خطوة إضافية إلى الأمام، ليس من شأنه سوى أن يهدر الوقت، وأن يفتح الباب لأطراف متواطئة، مازالت تطمح إلى تقديم اتفاق أو سلو، ومفاوضات قضايا الحل الدائم كما نص عليها الاتفاق ■

(٦)

م.ت.ف واستعادتها لمكانتها

■ ناقشت اللجنة المركزية أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وما يعترتها من مظاهر ضعف وتراجع في المكانة السياسية يفعل حالة الإنقسام، وتآكل مؤسساتها، وتراجع دور اللجنة التنفيذية، ورأت أن من ضرورات نجاح استراتيجية المجابهة وتطوير النظام السياسي الفلسطيني هي النضال والعمل من أجل أن تستعيد المنظمة مكانتها.

في هذا السياق تم التأكيد على مايلي: كخطوة ملازمة للإنقاذ حول البرنامج المرحلي (البرنامج الوطني) باعتباره البرنامج النضالي لعموم الشعب الفلسطيني، ينبغي العمل على استعادة م.ت.ف لدورها من خلال تعزيز مكانتها السياسية – القانونية في واقع تشكيلها الجامع، أي بشمولية التمثيل السياسي والمجتمعي، ومعه المشاركة الوطنية الحقيقية في عمل مؤسساتها، إذ هذا ما يعيد للمنظمة دورها ويحصن مكانتها.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا من شأنه أن يفتح ملف إصلاح أوضاع م.ت.ف كونه رهناً بنسبة القوى التي سوف تتشكل في سياق حوض معترك استعادة الوحدة والمكانة، والدور القيادي، ومعترك الإصلاح في الوقت نفسه، بما يقود إلى تفعيل الهيئات والمؤسسات القائمة؛ وتطويرها، أو إعادة بنائها.

■ أجمعت القوى الوطنية على أن الانتخابات الشاملة، هي الخيار الذي يتيح إعادة صياغة أوضاع الهيئات القيادية للمنظمة ديمقراطياً. غير أن الشروط لمثل هذا الخيار لم تتعقد بعد، وليس هناك ما يؤشر أنها سوف تتعقد قريباً، ما يضعنا أمام خيارين: إما الانتظار، والتعايش مع أوضاع تزداد تدهوراً في ظل تطورات سياسية متسارعة وشديدة الخطورة؛ وإما البحث عن خيار توافق وطني بديل، يعزز الطابع التمثيلي للمنظمة، وإن

بحده الأدنى، مدخلاً لإجراء عملية إصلاح ديمقراطي أوسع لسائر المؤسسات، ويستتبعي الخيار الأول إلى حين انعقاد شرطه، ما يعني دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي، اللجنة التنفيذية، واستعادة منظمة الصاعقة والجبهة الشعبية - القيادة العامة موقعهما فيها باعتبارهما من القوى المؤسسة للمنظمة، إلى جانب تفعيل موقع الجبهة الشعبية في اللجنة التنفيذية. إن هذه الإجراءات ليست بديلاً للإنتخابات، بل ستبقى الإنتخابات الشاملة هدفاً رئيسياً من أهدافنا النضالية وعلى جدول أعمال الحركة الوطنية، كمدخل للإصلاح الديمقراطي لأوضاع النظام السياسي الفلسطيني يتوجب علينا النضال من أجل التعجيل بتوفير شروطها.

■ في ضوء ما تقدم، تؤكد اللجنة المركزية أنه بات من الضرورة بمكان إحداث تغيير نوعي على أوضاع اللجنة التنفيذية، يشمل تشكيل دوائرها وفقاً لاختصاصات تستجيب لاحتياجات العمل، كما تقدم نفسها واقعياً، بعيداً عن عامل الافتراض؛ وتحدد أيضاً صلاحيات هذه الدوائر، وعلاقتها مع الدوائر الأخرى، وسائر المؤسسات، وبما يضرح حدّاً لللازدواجية ووزارات السلطة الفلسطينية التي أكلت من دور دوائر المنظمة وأضعفتها.

■ في القلب من كل هذا تدرج مسألتنا استعادة مؤسسة الصندوق القومي، والدائرة السياسية لدورهما:

أ) **مأسسة الصندوق القومي (ص. ق) من خلال:** إنتخاب المجلس المركزي (باعتباره يتمتع بصلاحيات المجلس الوطني خارج فترة إنعقاد أدواره) رئيساً لمجلس إدارة ص. ق، يتمتع في الوقت نفسه بعضوية اللجنة التنفيذية، ما يستتبع تشكيل مجلس إدارة الصندوق، واعتماد الموازنة العامة، تكون موازنة السلطة من ضمنها، إلى جانب موازنات الدوائر. ويقدم مجلس إدارة ص. ق تقريره السنوي إلى المجلس المركزي، بعد اطلاع اللجنة التنفيذية عليه، بما فيه قطع الحساب، ومشروع الموازنة العامة.

ب) **الدائرة السياسية:** إلى جانب الكفاح الميداني، تتطلب مواجهة «رؤية ترامب» برنامجاً نضالياً في المحافل الخارجية، يقوم على إعلاء الدعم العربي والدولي للقضية والحقوق الفلسطينية، ونزع الشرعية عن الإحتلال، وعزل دولة إسرائيل ومحاصرة قرارات الإدارة الأميركية المتعلقة بالشأن الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسة خارجية

وإعلامية نشطة بأدواتها المختلفة، وهي كثيرة ومتوفرة لدى م.ت.ف، ولدى الجاليات الفلسطينية في البلدان العربية وفي بقاع العالم، وهذا ما يمكن أن تضطلع به الدائرة السياسية، التي تعود إليها أيضاً المهام التي تضطلع بها حالياً وزارة الخارجية في الحكومة الفلسطينية، بالتعاون مع دائرة اللاجئين، ودائرة شؤون المغتربين ■

(٧)

الإتحادات الشعبية وضرورات الإستنهاض

■ في مراجعتها لأوضاع م.ت.ف، أفردت اللجنة المركزية للإتحادات الشعبية، مكاناً هاماً في نقاشاتها، ورأت في هذا السياق أنه بعد أوصلو، لم تُعدّ الأمانات العامة للإتحادات والمنظمات الشعبية والمهنية، ومعها دائرة التنظيم الشعبي في م.ت.ف، تولى اهتمامها لفروع الإتحادات خارج مناطق الحكم الإداري الذاتي، ما أثر سلباً على الحركة الجماهيرية المنظمة ودورها في تأطير نضالاتها وتوحيدها بشكل عام في الشتات.

■ بالمقابل، فقد أدى تغييب الإتحادات الشعبية إلى اعتماد أشكال تنظيمية جماهيرية خاصة بها، - كما في حال جالياتنا في أوروبا - على غرار اتحادات الجاليات، أو المؤسسات المختصة بمحور نضالي بعينه (حق العودة، إسناد الحركة الأسيرة، ملف الإستيطان والجدار، لجان المقاطعة، الخ..). لقد لعبت هذه الأطر الجماهيرية والمختصة دوراً مهماً - لا ريب - لكنها ليست معنية بالحلول مكان الإتحادات، فالعلاقة بين هذين المستويين في تنظيم الحركة الجماهيرية، هي علاقة تكامل، وليست إحلال.

■ عندما بدأ اهتمام الأمانات العامة (أو بقاياها) للإتحادات الشعبية يتجدد في استئناف ملف الإتحادات، استؤنف معه، إنما بدرجة أكثر تعوّلاً، نفس الأسلوب البيروقراطي الفوقي الإستثنائي، القائم على تحويل الإتحادات إلى واجهات للترجم الإستخدامي السياسي، بدلاً من تطويرها بوجهة التحول إلى مؤسسات ركنية في الحركة الوطنية، ذات دور حقيقي في تعبئة طاقات قطاعات بعينها في المعتزك الوطني... وليست نادرة هي الحالات التي تُسمى فيها لجان تحضيرية بقرارات فوقية بدعوى العمل لعقد مؤتمرات، فتهتول إلى هيئات إدارية بولاية دائمة؛ هذا فضلاً عن المؤتمرات العامة التي تتعقد بمشاركة منقوصة لفروع الشتات، أو حتى بدون مشاركتها أصلاً، الخ...

■ إن تعاطي الأمانات العامة مع الإتحادات ينبغي أن يتغيّر على نحو جذري، من

مدخل إعادة البناء على أسس ديمقراطية، وبالانتخابات من أدنى إلى أعلى بنظام التمثيل النسبي الكامل، إلى جانب إعادة النظر بهرمية هَرمة تغطي بالمركزية البيروقراطية على عدم تمتعها بالكفاءة المطلوبة، لصالح اعتماد صيغ أخرى ذات طابع فدرالي ديمقراطي جامع ■

(٨)

إعادة تعريف السلطة ودورها ووظائفها

■ رأَت اللجنة المركزية أن إصلاح أوضاع م.ت.ف، وفقاً لما ورد وربطاً بالبرنامج المرهلي، يتطلب إعادة النظر في دور السلطة الفلسطينية وحدوده ووظائفها في معركة المواجهة، ورأت أن المساحة التي تحتلها السلطة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في الضفة الغربية، إن بموجب الإتفاقيات الموقعة، أو بالواقع المعاش، لم تتعدَ منذ أن رأَت النور، حدود الحكم الإداري الذاتي المحدود، بما نص عليه من مسؤوليات وصلاحيات، مع ما يقابلها من التزامات تجاه سلطات الإحتلال. علماً أن هذه الصلاحيات، قد شهدت تراجعاً واضحاً في المجال الأمني، بعد اجتياح مناطق (أ) عام ٢٠٠٢؛ وكذا الأمر بالنسبة للصلاحيات المدنية، بقدر ما كانت الإدارة المدنية (الذراع المدني للإحتلال) التي أعيد تفعيل دورها في العام ٢٠١٠ وتوسيعه، ما عكسه في السنوات الأخيرة، زيادة عدد الموظفين العاملين فيها. وسوف تشهد السلطة الفلسطينية مزيداً من التراجع في دورها، بقدر ما يتوسع الإستيطان والتهويد، وتتقدم تطبيقات الضم.

■ تعريف السلطة عملياً، أي بحقيقة ما هي عليه، كبنية إدارية - تنموية - أمنية، معنية بإدارة الشأن الداخلي المعيشي للمجتمع، لا يفتقر البتة من أهميتها، إنما بحدود واقعها، وإمكاناتها، دونما تجاوز أو تزويق. لذلك حذرنا دوماً من سلبيات إطلاق تعريفات للسلطة، تقدمها بما ليست هي عليه، ولا سوف تؤول إليه، تعريفات على غرار: السلطة نواة الدولة، السلطة في الصيغة الإنتقالية إلى الدولة، السلطة هي الدولة في صيرورتها... لأن في هذا تضليلاً للرأي العام، وفي أفضل الحالات تزويجاً لأسلوب التفكير بالتمني، الذي يشوه الوعي، ولا يساعد على توطيد الثقة بين القيادة والجمهور. ■ ترى اللجنة المركزية أن تعرض السلطة الفلسطينية إلى ضغوط متزايدة من قبل

الإحتلال، لتقليص دورها، يملئ علينا حمايتها، وليس التهديد بلها بدعوى إخراج العدو، الذي - أصلاً - لا يقيم وزناً لهذا «التهديد»، ويخطط لإحلال «روابط مدن»، أو «روابط جهوية» مكان السلطة، لتضطلع بمهامها، إنما بتركيبة محلية، جهوية، تابعة، تتسجم ومخطط الضم، الذي سيقابله في الجانب الفلسطيني إقامة كيان مقطع الأوصال، غير متواصل جغرافياً، إنما - في أفضل الحالات - متصل، بواسطة البنية التحتية، بين أشلائه.

إن من مخاطر إضعاف السلطة ناهيك عن حلها، أو إحالة مسؤولياتها إلى العدو (ما تطلق عليه بعض الأوساط: تسليم مفاتيح السلطة!)، أن يلجأ الإحتلال إلى تقسيم الضفة الغربية إلى إدارات منفصلة عن بعضها البعض، على مستوى المدينة والمنطقة، وربطها مباشرة بالإدارة المدنية، الأمر الذي يساهم بإضعاف الوحدة الداخلية، وينمي النزعة الجهوية على حساب الإنتماء الوطني الجامع.

■ على قاعدة حصر دور السلطة بإدارة شؤون المجتمع، وتلبية احتياجاته، وتميمته بالحدود المتاحة، وصون أمنه الداخلي، إلخ... يفتح النقاش على وجهة تأمين متطلبات تعزيز دور السلطة ضمن دائرة اختصاصها، وينغلق - بالمقابل - عما يقع خارج هذه الدائرة، كالعلاقات الخارجية، والأمن الخارجي، والصندوق القومي لمنظمة التحرير، إلخ... كما يفتح النقاش على اعتماد الهيكلية الأنسب لممارسة السلطة لمسؤولياتها، بما يشمل - أيضاً - تقليص المحطات وإلغاء الزوائد البيروقراطية المبددة للمال، والمشتتة للجهد ■

(٩)

المجلس المركزي والمهام الجديدة

■ في سياق معالجتها لأوضاع م.ت.ف، رأت اللجنة المركزية أن الدورة الـ ٢٣ - ٢٠١٨ للمجلس الوطني التي قررت أن تكون آخر دوراته، بصيغته الحالية، بعد أن تجاوز مدة ولايته القانونية منذ فترة طويلة. وقد أحييت صلاحياته، بقرار من المجلس الوطني، إلى المجلس المركزي، الذي تحول عملياً، وحتى إشعار آخر، إلى البرلمان الفلسطيني. أمام هذا الواقع الجديد لا بد أن يطال الإصلاح أوضاع المجلس المركزي، من حيث تركيبته، وآلية انعقاده، وعلاقته باللجنة التنفيذية، كمرجعية لها، باعتبارها هي

الأخرى الحكومة الفلسطينية في المنفي.

■ إن ما يجب أن يطرأ على أوضاع م.ت.ف من إصلاح، في البنية والشاركة الوطنية، يستوجب أن يطرأ أيضاً على أوضاع المجلس المركزي الذي بات يشكل السلطة التشريعية الأعلى بالوكالة، إي إلى حين انتخاب مجلس وطني جديد، بموجب النظام الجديد، الأمر الذي يتطلب في إطار اللجنة التنفيذية، وبالتعاون مع مكتب رئاسة المجلس الوطني (التي هي في الوقت نفسه رئاسة المجلس المركزي) وفي إطار من التوافق الوطني، إعادة صياغة أوضاع ونظام عمل المجلس المركزي، بما يلبي إحتياجات النضال في المرحلة الراهنة، ويعكس بالتمثيل الشامل، المكانة السياسية والقانونية والوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية ■

(١٠)

في العلاقة مع الـ ٤٨

■ في العلاقة مع جماهير شعبنا في أراضي الـ ٤٨ وقواها السياسية، تؤكد اللجنة المركزية، أنه ثمة ضرورة لقراءة الوضع المستجد سياسياً، حيث ستشهد الأحزاب العربية الفلسطينية (أو ذات الأغلبية العربية الفلسطينية) خلف الخط الأخضر، وكذلك فصائل العمل الوطني في أراضي الـ ٦٧، واقعاً جديداً، لا يمكن في ظله، بعد اليوم، التهرب أو التقاعس عن واجب البحث عن آليات للعمل المشترك، تصب في مجرى توحيد الشعب الفلسطيني في نضالاته في جناحي الوطن (٦٧+٤٨) وفي الشتات، في ظل خطة عمل، تأخذ بالاعتبار التطورات الجارية في جوانبها المختلفة، ما يطرح على بساط البحث الحاجة إلى صيغ تمثيل جديدة، تكون منظمة التحرير، بما تمثل من ثقل إحدى ركائزها؛ وبما يسمح في الانتقال إلى نمط أرقى من آليات العمل المشترك في مختلف المجالات ■

(١١)

اللاجئون والمعركة المفتوحة

دفاعاً عن حق العودة

■ أمام ما تشهده قضية اللاجئين وحق العودة من تطورات متسارعة، خاصة في ظل جائحة كورونا التي لم تتجُ مخيمات اللاجئين من شرورها، أكدت اللجنة المركزية أن الثغرة الكبرى التي يحاول من خلالها التحالف الأميركي - الإسرائيلي اختراق الموقف الدولي لصالح قضية اللاجئين هي الضغوط المالية التي تتعرض لها وكالة الغوث، ما يهدد استمرارها في توفير خدماتها وإنجاز برامجها في أقاليم عملها الخمسة، وتوفير رواتب العاملين فيها دون تقطيع أو إرباك.

ودعت اللجنة المركزية الجهات والدول المانحة إلى الوفاء بتعهداتها المالية، وإدانة عمل وكالة الغوث، وتطوير خدماتها، بما في ذلك خططها ومشاريعها الإستثنائية والمستجدة في مكافحة جائحة كورونا، وما سوف تفرضه من إجراءات وآليات عمل جديدة تكفل استمرار عمل الوكالة، وفي الوقت نفسه توفير الحماية للطلاب في المدارس ولعموم اللاجئين في المخيمات.

■ كما توقفت اللجنة المركزية بشكل خاص أمام أوضاع مخيمات اللاجئين في لبنان، في ظل تداعيات الانفجار المروع الذي شهدته مرفأ العاصمة بيروت، وآثار ذلك على استقرار الحياة والأمن المعيشي والصحي للاجئين، باعتبارهم شركاء الشعب اللبناني في تحمل نتائج الكارثة المروعة. وأكدت اللجنة المركزية ضرورة تضافر جهود دائرة شؤون اللاجئين بالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية في السلطة الفلسطينية، ووكالة الغوث، لإطلاق مشاريع إغاثة إستثنائية في المخيمات في ظل الأوضاع الإقتصادية شديدة التعقيد التي يعيشها لبنان، تحت تأثير فاجعة الانفجار في المرفأ (٢٠٢٠/٨/٤)، وغلاء المعيشة، وتدهور سعر الليرة اللبنانية وانسداد فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة.

■ كما توقفت اللجنة المركزية أمام أوضاع اللاجئين في سوريا، وأكدت ضرورة الإسراع في الشروع بإعادة إعمار وترميم مخيم اليرموك، وباقي المخيمات المنكوبة في سوريا، وإفساح المجال أمام أبناء مخيم اليرموك للعودة إلى مخيمهم، خاصة العائلات التي مازلت منازلها صالحة للسكن، أو تحتاج إلى ترميم جزئي.

وفي السياق نفسه، كررت اللجنة المركزية إيدانتها للحصار الجائر الذي مازال جيش الإحتلال يفرضه على قطاع غزة ومخيماته، وأكدت ضرورة مواصلة النضال، على المستوى الوطني العام لكسر الحصار، واستعادة الحياة الطبيعية للقطاع، بعيداً عن أعمال العدوان الإسرائيلي الإستنزافية ■

(١٢)

الأسرى .. جبهة مقاومة رئيسية

■ ناقشت اللجنة المركزية أوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون دولة الإحتلال وزنازينها، وعبرت عن قلقها الشديد من الأنباء الواردة عن إصابة عدد من الأسرى بالكورونا، ولما يعانيه المرضى من الأسرى من معاناة في ظل تندي مستوى الخدمات الصحية لإدارات السجون الإسرائيلية. كذلك، ناقشت محاولات سلطات الإحتلال تضيق الحصار على الأسرى وعائلاتهم من خلال تهريب المصارف المحلية وتهديدها بالمصادرة والضغط عليها لإغلاق حسابات الأسرى وكافة الأرصدة ذات العلاقة بقضاياهم.

■ في هذا السياق تم التأكيد على ضرورة العمل مع المؤسسات الحقوقية الوطنية والعربية والدولية لتدويل قضية الأسرى، ونقلها إلى المحافل الدولية المعنية، لكشف حقيقة السياسات الإسرائيلية الفاشية، المتعارضة مع المواثيق والقوانين والأعراف الدولية، ومع أبسط حقوق الإنسان. والضغط على سلطات الإحتلال لإطلاق سراح الأسرى المرضى وكبار السن، والأطفال، والنساء، والمعتقلين الإداريين.

■ كذلك، أكدت اللجنة المركزية على الدور الواجب أن تقوم به منظمات الحزب، وأطره الديمقراطية ومؤسساته الصديقة في رفع سوية التضامن مع الأسرى والمعتقلين، بحيث تبقى قضيتهم أحد العناوين الرئيسية على جدول أعمال المقاومة الشعبية. وفي هذا السياق توجهت الجبهة بالتحيات النضالية إلى عموم الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الإحتلال وتَمَنَّت عالياً صمودهم وثباتهم، ودورهم المشرف في تقديم مظهر آخر ومتقدم من مظاهر المقاومة المفتوحة حتى دحر الإحتلال والفوز بالحرية والحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا ■

(١٣)

كورونا.. أكثر من جائحة

■ توقفت اللجنة المركزية أمام التقارير العديدة عن جائحة كورونا، في الوطن بجناحيه (٦٧+٤٨) وفي الشتات، وبشكل خاص في مخيمات اللاجئين وكذلك في العالم. وخلصت في نقاشاتها إلى التالي:

• تعتبر أن جائحة كورونا، تشكل فرصة تاريخية لتوحيد جهود الإنسانية في تطوير أبحاثها العلمية لصون حياة البشرية، عبر التعاون الوثيق بين الجهات العالمية المختصة تحت رعاية منظمة الصحة العالمية. وفي هذا السياق تدين اللجنة المركزية سياسة إدارة ترامب التي جعلت من كورونا فرصة لتصعيد الحرب الباردة ضد الصين وضد روسيا، كما جعلت من الجائحة فرصة للتنافس الرأسمالي الجشع، دون اعتبار لمصالح البشرية والإنسانية، بمن في ذلك مصالح الشعب الأميركي نفسه الذي وجد نفسه، في ظل السياسات الاجتماعية الجائرة لإدارة ترامب، مجرداً من الرعاية الصحية والاجتماعية.

• كشفت جائحة كورونا مدى النقص الفادح في توفير الضمانات الاجتماعية لأبناء شعبنا في مناطق السلطة الفلسطينية، في ظل سياسات الحجر الجماعي والتي تمتد لأسبوع أو أكثر في كل مرة، بما في ذلك من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، خاصة للحرثيين والعمال، وصغار التجار، وغيرهم من الفئات المماثلة، الذين يعتمدون على الدخل اليومي، ودعت اللجنة المركزية إلى مواصلة النضال، على الصعيد الوطني، من أجل إعادة إحياء مشروع قانون الضمان الاجتماعي، لضرورته الملحة، ومجابهة جائحة تشير التقدير إلى الإفتقار إلى الحلول الطبية لمكافحتها في الوقت القريب.

• كما توقفت اللجنة المركزية أمام تصاعد أرقام مرضى كورونا في القدس المحتلة، في ظل الإهمال المتعمد من قبل سلطات الإحتلال، وأدانته هذه السياسة ودعت ممثليها في المؤسسات الوطنية إلى إبقاء ملف القدس، كقضية سياسية كبرى، هي قضية عاصمة الدولة الفلسطينية، على جدول الأعمال، وصولاً إلى توفير كل وسائل وإجراءات ومقتضيات الدعم والإسناد لأهلنا، في مواجهة الإحتلال والحصار والتهميد

والإستيطان والخنق الإقتصادي والثقافي الإجتماعي، وهدم المنازل ومصادرتها وإقامة مشاريع تهويدية بذرائع سياحية أو تنمية مفضوحة.

• كذلك ناقشت اللجنة المركزية ارتفاع نسبة المصابين بكورونا في الأحياء والبلدات والقرى العربية في مناطق الـ ٤٨، وأدانت الإهمال المتعمد من قبل السلطات الإسرائيلية في توفير اللوازم الضرورية لمكافحة الجائحة، في إطار سياسة التمييز العنصري التي تتبناها ضد أهلنا في الـ ٤٨، ما يكشف مرة أخرى زيف إدعاءاتها الديمقراطية، وحقيقة سياساتها العنصرية. ودعت اللجنة المركزية منظمات الجبهة خاصة في أوروبا والأميركيتين إعلاء صوت التضامن والدعم والإسناد لأهلنا في الـ ٤٨، في إطار سياسات الإلتحام السياسي مع الوطن ■

[..]

آب (أغسطس) ٢٠٢٠

انعكاسات خطة الضم على الاقتصاد الفلسطيني^(١)

■ يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير ومتراكم بالعديد من الإجراءات والسياسات الإسرائيلية، في مقدمتها مصادرة الأراضي، الاستيطان، الحصار، الإغلاق، تقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي، وتعطيل الإصلاح الاقتصادي؛ حيث عاد الحديث عن مشروع الضم لمنطقة الأغوار مجدداً بالتزامن مع خطوات أميركية لتهيئة الأجواء لفرض رؤيتها لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في إطار ما بات يُعرف بـ «صفقة القرن».

تحاول الإدارة الأميركية الترويج لرؤيتها من خلال التركيز - بزعمها - على المنافع الاقتصادية التي ستجلبها للاقتصاد الفلسطيني كمدخل لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، متجاهلة الأبعاد السياسية للصراع. وفي الواقع، فإن تطبيق هذه الرؤية يؤدي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال حرمان الفلسطينيين من السيطرة على مفاتيح الإدارة الاقتصادية، وحصارهم في معازل، والسيطرة على المعابر وحركة البضائع والأشخاص: [

(١)

وعود خبيثة

■ اللافت أن ورشة البحرين الاقتصادية (حزيران/ يونيو ٢٠١٩) رصدت ٢٧ مليار دولار لتمويل الخطة الأميركية، جزء كبير منها هو كناية عن قروض، من أجل تحقيق عدة أهداف مدعاة، منها: مضاعفة الناتج المحلي، خلق مليون فرصة عمل، وخفض البطالة إلى أقل من ١٠٪ والفقر بنسبة ٥٠٪، فيما غض الجانب الأميركي البصر عن أن الناتج المحلي في الظروف الحالية الصعبة تضاعف من ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨

(١) بقلم أ.د. سمير أبو مدللة، عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر - غزة.

إلى ١٥,٨ مليار عام ٢٠١٩، علماً أن تقرير الأونكتاد يؤكد خسارة الاقتصاد الفلسطيني ٣٥٪ من الناتج المحلي نتيجة القيود الإسرائيلية، فيما معدل الدخل السنوي للفرد من الناتج المحلي ارتفع من ١٨٠٠ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣٦٥ دولار عام ٢٠١٩، موزعاً بين ٤٨٠٢ دولاراً بالضفة و١٤١٧ دولاراً بغزة. أما عن خلق مليون فرصة عمل فهو بحاجة إلى السيطرة على المعابر وحرية حركة البضائع والعمال؛ أما عن خفض الفقر بنسبة ٥٠٪ فهو من الأهداف الخيالية التي تحاول الإدارة الأميركية تقديمها في قالب جذاب لرأس المال العربي والعالمى.

■ شجعت الخطوات الأميركية الحكومة الإسرائيلية لتمرير أطماعها في تنفيذ مشروع الضم لمنطقة الأغوار، وخاصة مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة (٢٠٢٠/٥/١٧)، التي تضمن برنامجها المشروع في تطبيق الضم الفعلي لما نسبته ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية، بما فيها مستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل، وبما يشمل البؤر والجيوب الاستيطانية في قلب «الدولة الفلسطينية» المزعومة. وهذا يعني تقطيع التواصل الجغرافي للضفة الغربية ومصادرة الأراضي التي يمكن أن تستوعب الزيادة السكانية الفلسطينية مستقبلاً، فيما يتم الإتصال بين المدن والتجمعات السكانية التي هي أشبه بـ«معازل» مع بعضها عبر شبكة طرق تسيطر عليها سلطات الاحتلال، بدواع أمنية، إضافة إلى التحكم بحركة البضائع والأشخاص من وإلى «الدولة» الفلسطينية.

■ تشكّل مساحة المستوطنات نحو ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، يضاف إليها أكثر من مليون ونصف مليون دونم هي مناطق نفوذ المجالس الإقليمية للمستوطنات تشمل مناطق واسعة لا تدخل في منطقة عمران أي من المستوطنات، وتبلغ مساحة الأراضي الواقعة تحت السيطرة المباشرة لإسرائيل نحو ٦٣٪ من مساحة مناطق (ج)، وتحظر إسرائيل على الفلسطينيين دخول أو استغلال هذه المناطق الشاسعة دون تصاريح مسبقة من قوات الاحتلال. وعلى العكس من السياسة المتشددة التي تتبعها إسرائيل في تقييد بناء الفلسطينيين في هذه المناطق ومن أوامر الهدم على نطاق واسع، تُحظى المستوطنات بالدعم الحكومي الكامل وتستفيد من البنية التحتية المتطورة التي توفرها الحكومة الإسرائيلية، وذلك من أجل زيادة عدد المستوطنين على حساب السكان الفلسطينيين ■

(٢)

الأغوار بالأرقام

■ إن عملية الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (منطقة الأغوار ومستوطنات الضفة الغربية) تشمل ٤٣ قرية وتجمعاً فلسطينياً في عدة محافظات في الضفة الغربية، من الأغوار إلى شمال غرب القدس وغرب رام الله، يعيش في هذه المناطق ١٠٦ آلاف فلسطيني. تتمتع الأغوار بأهمية اقتصادية وسياسية فائقة بالنسبة للفلسطينيين، حيث تبلغ مساحة الأغوار ٧٢٠ ألف دونم، تمتد من بلدة بيسان جنوباً حتى صغد شمالاً، ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً، أما مساحة الأراضي الزراعية فهي ٢٨٠ ألف دونم، أي ٣٨,٩٪ من المساحة الكلية للأغوار، يسيطر المستوطنون على ٢٧ ألف دونم من الأراضي الزراعية فيها.

■ يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على ٤٠٠ ألف دونم في منطقة الأغوار بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة. تشكل هذه المناطق ما نسبته ٥٥,٥٪ من المساحة الكلية للأغوار، كما ويحظر الاحتلال الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين في هذه المناطق ممارسة أي نشاط زراعي، أو عمراني، أو أي نشاط آخر.

من المؤكد أن خطة الضم ستؤثر اقتصادياً على أوضاع الفلسطينيين، لأنها تتعلق بالأرض الفلسطينية وما يرتبط بها من موارد، وستكون له العديد من التبعات الاقتصادية والمالية أيضاً، حيث انقطاعات شاملة وعديدة ستؤثر بخطة الضم، أهمها مصادرة ٣٠٪ من الأرض في الأغوار، سلة فلسطين الغذائية، وتوسيع المستوطنات الكبرى بمساحات أخرى، ذات المياه الجوفية العذبة؛ وعلى الرغم من أن إسرائيل قد أقامت فوقها العديد من المستوطنات، إلا أن بسط سيادة إسرائيل عليها، يعني خسارة جديدة وتحكم جديد من قبل إسرائيل بمورد هام من الموارد الفلسطينية عامة، والأمن الغذائي للفلسطينيين خاصة ■

(٣)

أرباح وخسائر بالمليارات

■ إلى جانب ما سبق، تواصل إسرائيل سيطرتها المتدرجة على مصادر المياه الجوفية وحوض نهر الأردن الذي يعتبر مورد مائي هام للشعب الفلسطيني، والهيمنة على الموارد الطبيعية، وخنق الأمن الغذائي للضفة بالكامل، وسلب الشعب الفلسطيني نسبة كبيرة ومهمة من الأرض الزراعية والمراعي المنتجة والحاضنة للثروة النباتية والحيوانية والمائية التي تشكل بعدا حيويا للأمن الغذائي والاقتصادي في فلسطين، لذا فإن انتقال السيادة الكاملة إلى دولة الإحتلال سيضاعف العبء على المستهلك الفلسطيني.

■ من اللافت أن تهجير سكان ٥٠ ألف دونم من الفلسطينيين من أصل ٧٢٠ ألف دونم معظمها تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، وبيع ٣٥ مستوطنة بالأغوار بقرابة ١٠ مليار دولار وفقا لتقديرات مجلس المستوطنات في الاغوار، فإن عوائد استغلال المستوطنين للأغوار تصل سنويا الى ٦٥٠ - ٧٥٠ مليون دولار وهذا الرقم أعلى من مجمل الصادرات الفلسطينية الى الاسواق الاسرائيلية سنوياً.

■ فضلاً عن ذلك، فإن البحر الميت الذي يعتبر معلماً سياحياً ومورداً اقتصادياً وميزة استراتيجية للاستثمار، يحفل بالكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونات ضخمة من البوتاس والبرومين، وتحصل إسرائيل والأردن معاً على نحو ٤,٢ مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل ٦٪ من الإمدادات العالمية من البوتاس و٧٣٪ من إنتاج العالم من البرومين وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن الاقتصاد الفلسطيني بمقدوره أن يضيف ٩١٨ مليون دولار سنوياً، إذا أتاحت له الفرصة من استغلال المعادن الثمينة في البحر الميت.

■ تقيم إسرائيل على ٣٧ كم على شواطئ البحر الميت، ٣ منتجات سياحية تدر عليها عائدات كبيرة، وتحرم الفلسطينيين من القيام بأية استثمارات من أي نوع كان على البحر الميت. إن السياحة في البحر الميت من شأنها أن تدر ١٢٦ مليون دولار سنوياً إذا ما تم رفع القيود الإسرائيلية عن تلك المنطقة، وأتيح للفلسطينيين الاستثمار السياحي فيها.

■ أيضاً هناك مصادر طبيعية أخرى تتمتع بها منطقة الأغوار الفلسطينية حيث وجود مقالع للحجر والرخام وفق تقرير البنك الدولي ٢٠١٣، فإن مساحة الأراضي التي تصلح لاستخدامها كمقالع للحجر والرخام في تلك المنطقة تقدر بنحو ٢١ ألف دونم. وتظهر الإحصاءات الخاصة بصناعة الحجر في فلسطين أن الكسارات الإسرائيلية غير الشرعية التي تعمل في منطقة الأغوار تنتج ما يقارب ١٥,٥ مليون طن تقدر قيمتها بـ ١٠٥ ملايين دولار، فيما تبلغ الخسائر السنوية للفلسطينيين في الاغوار وفق تقديرات متطابقة، بما فيها تقديرات البنك الدولي نحو ٣,٤ مليار دولار سنوياً نتيجة سيطرة الاحتلال على مصادر الثروة في الاغوار، بما فيها مصادر الثروة في البحر الميت ومنع الفلسطينيين من الوصول الى هذه المصادر ■

(٤)

«دولة» بلا تنمية

■ إن مشروع الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار وفرض السيادة على المستوطنات المحيطة بمدينة القدس، يحرم الفلسطينيين من استغلال أرضهم ومواردهم الطبيعية ويحرمهم من حق العمل في أراضيهم، ما يشكل انتهاكاً صريحاً لجملة من الحقوق التي يحميها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أهمها: **الحق في التنمية**، ما يتمثل في عدم السماح للمزارعين الفلسطينيين والمستثمرين أيضاً باستخدام الأرض والعمل فيها والانتفاع منها، وهو العنصر الأساسي للتنمية، وعامل أساسي لضمان التمتع بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في العمل للفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المنطقة والذين يعتمدون على النشاط الزراعي في الأرض التي يملكونها. وعليه، فإن الضم الإسرائيلي لتلك المنطقة سيؤدي إلى مصادرة الأرض وتقييد أصحابها من الوصول إليها، وسيؤدي إلى عدم قدرة الفلسطينيين على العمل وكسب لقمة عيشهم من أراضيهم الزراعية.

■ لذا نؤكد رفضنا لجريمة الضم التي تعتبر تدميراً لحقوق الفلسطينيين، علماً أن عدم مساءلة ومحاکمة الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من الحماية يعني المزيد من القمع والظلم والتدمير في جميع مناحي الحياة المختلفة. إن جريمة الضم تتعدى الآثار الاقتصادية ولها أبعاد سياسية عديدة أهمها، أن أي دولة فلسطينية مستقبلية تتمتع

بمورد اقتصادية تدعم استمرارها وتقيم أود سكانها، ستجد نفسها بفعل تلك الجريمة أمام مشروع دولة ضيقة المساحة بكثافة سكانية عالية، ما سيقوّض مرتكزات إقامتها أصلاً ■

تموز (يوليو) ٢٠٢٠

انتخابات الكنيست الـ ٢٣ (١)

٢٠٢٠/٣/٢

■ للمرة الثانية، وعقب جولتي انتخابات متواليتين (الـ ٢١ و الـ ٢٢)، فشل كل من الليكود و«كاحول - لافان» («أزرق - أبيض»)، في تشكيل حكومة. وينص قانون أساس الكنيست على أنه في حال فشل أي عضو كنيست في تشكيل الحكومة خلال الفترات المعتمدة في القانون، فإن الكنيست يقوم بحل نفسه والإعلان عن موعد انتخابات جديدة. وهكذا وجدت إسرائيل نفسها أمام انتخابات جديدة، هي الثالثة خلال أقل من عام واحد.

■ بخصوص الجولتين الإنتخابيتين الـ ٢١ و الـ ٢٢، راجع مايلي: ١- «انتخابات الكنيست الـ ٢١ - ٢٠١٩/٤/٩»، ص ١٦١-١٧٦ في الكتاب الرقم ٣٥ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» بعنوان: «في مواجهة صفقة القرن..»، من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩؛ ٢- «انتخابات الكنيست الـ ٢٢ - ٢٠١٩/٩/١٧»، ص ١٤٥-١٥٧ في الكتاب الرقم ٣٧ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، بعنوان: «ملفات فلسطينية (٢/٢) - صفقة القرن في الميزان..»، من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠.

■ بالنسبة للإنتخابات الأسبق التي انبثقت عنها الكنيست الـ ٢٠، راجع: «الإنتخابات الإسرائيلية، ٢٠١٥/٣/١٧»، ص ١٩٩-٢٢٨ في الكتاب الرقم ٣١ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» بعنوان: «إنتفاضة الشباب»، من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط١: أيار (مايو) ٢٠١٦ [■]

(١) بقلم محمد السهلي، رئيس تحرير مجلة «الحرية».

(١)

استقطاب حاد

■ تجددت حالة الاستقطاب في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي مع تبلور قطبين متصارعين بنتيجة جولة انتخابات الكنيست الـ ٢١ في ٩/٤/٢٠١٩، وقد نجح غانتس بتحالفه مع يُئير لبيد وموشيه يعلون وغابي أشكنازي في تشكيل تحالف «كاحول - لافان» الذي حصل في أول انتخابات له على عدد مقاعد يساوي ما حصل عليه الليكود (٣٥ مقعداً). وتفاقت حالة الاستقطاب على وقع فشل الطرفين في تشكيل الحكومة مرتين، على الرغم من الأفضلية النسبية التي يتمتع بها الليكود على رأس معسكر يميني مستقر ومتماسك، وهو نفسه الذي يشكل الائتلاف الحكومي القائم برئاسة نتنياهو.

■ لعب هدف «إسقاط نتنياهو» من على رأس الحكومة دوراً أساسياً في فشل قيام حكومة وحدة، وعندما تدخل رئيس الدولة العبرية لقيامها، أصر «كاحول - لافان» على أن يتولى غانتس رئاستها في العامين الأولين من ولايتها مراناً على تداعيات ملف نتنياهو القضائي الكفيلة بإقصائه من المشهد السياسي (بحسب تقديراته). كما أن نتنياهو بدوره اشترط موافقته على قيام هذه الحكومة بأولويته في رئاستها؛ وفي مرمى تقديراته، نجاحه في الائتلاف على استحقاق محاكمته وهو على رأس الحكومة.

■ ومن خارج الصراع الصهيوني على السلطة، شكلت «القائمة المشتركة» بدورها ثقلاً سياسياً وبرلمانياً في مواجهة سياسات نتنياهو وحكومته. وقد تراكمت هذه المواجهة وتصاعدت بدءاً من عشية انتخابات الكنيست الـ ٢٠-٢٠١٥، مع تغول هذه السياسات ضد حقوق الشعب الفلسطيني عموماً مع شطبه لإمكانية قيام الدولة الفلسطينية بمفاوضات أو بدونها، وإفقال باب المفاوضات في نيسان (أبريل) ٢٠١٤، وتغول هذه السياسات في الوقت نفسه على حقوق وطموحات الفلسطينيين في أراضي الـ ٤٨، ومن تعبيراتها تشريع عدد واسع من القوانين الإقصائية العنصرية وفي مقدمتها «قانون القومية»، يضاف إلى ذلك التصريحات العنصرية التحريضية على القائمة المشتركة منذ تشكيلها، والحديث عن مخاطر قيامها واتساع التصويت لها كجزء من خطابه الانتخابي لتحريض جمهور الليكود وباقي أطراف اليمين للإقبال بكثافة على التصويت

في الانتخابات بدعوى درء مخاطر التصويت العربي الكثيف.

■ من جانبه، رأى نتنياهو أن الطريق الوحيد لتجديد آماله في ترؤس الحكومة يبدأ في تعزيز قوة الليكود وباقي أطراف معسكر اليمين، في محاولة للحصول بنتيجة الانتخابات على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة بمعزل عن خصومه. لذلك، عمل على خطين: ١- تنشيط الليكود في الحملة الانتخابية ليصل إلى كامل جمهوره وأوساط أخرى لم يصلها نشاطه في الحملات السابقة، وبالتالي رفع نسبة التصويت ضمن صفوف جمهور الليكود وأطراف معسكره؛ ٢- الضغط على الأحزاب اليمينية الصغيرة للاتحاد مع بعضها، وخوض الانتخابات في قائمة واحدة منعا لهدر أصوات جمهور معسكر اليمين، أو تسربها لصالح الخصوم.

■ يمكن القول إن المحطات الانتخابية المتعاقبة الثلاث (٩/٤ + ١٧/٩/٢٠١٩ + ٢٠٢٠/٣/٢) جاءت في نسق واحد من التطورات السياسية، لكن الإعلان عن الشق السياسي في «صفقة ترامب» (٢٠٢٠/١/٢٨)، أي قبل ٥ أسابيع تقريبا من الانتخابات جاء في مصلحة نتنياهو، وخاصة أنه تولى من على منصة الإعلان بجانب ترامب «شرح» تفاصيل هذه الصفقة، بما يؤكد أنه الشريك الرئيسي والأهم في صياغتها وبلورة أهدافها. على ذلك، أعلن نتنياهو شروع حكومته في إجراءات ضم الأغوار وشمال البحر الميت. وهذا أكسب الليكود المزيد من أصوات المستوطنين ومن جمهور أحزاب وجماعات يمينية متطرفة، رأت جميعها أن نتنياهو يمضي بلا عقبات نحو إقامة دولة «إسرائيلي الكبرى»، في الوقت الذي نظرت فيه إلى تأييد غانتس للضم كظل لسياسة نتنياهو ■

(٢)

المنافسة بين القوائم

■ خاضت الانتخابات ٢٩ قائمة انتخابية، وهو العدد الأقل منذ سنوات طويلة، انعكاسا للإضطراب إلى تكرار الانتخابات، على ضوء الفشل في تشكيل حكومة. ورأى محللون أن سبب تدني عدد القوائم هو إجراء ثلاث جولات انتخابية خلال ١١ شهرا، وهذا بحد ذاته يُعد تكلفة مالية، إذ لا تمويل رسميا لأية قائمة لا تتجاوز نسبة الحسم، وفي أحسن الأحوال، فإنها قد تحصل على ميزانية جزئية في حال اجتازت نسبة ١٪

من أصوات الناخبين. وبسبب أن التحالفات الانتخابية ضمت كتلا كانت قائمة في ولايات انتخابية سابقة، مثل آخر تحالف تشكل تمهيدا للانتخابات القريبة الماضية بين حزبي العمل وميرتس، ما قلص عدد القوائم المرشحة بالفوز بمقاعد برلمانية من ٩ قوائم في انتخابات ٢٠١٩/٩، إلى ٨ قوائم في هذه الانتخابات، وهي: ١- «الليكود»؛ ٢- تحالف «أزرق - أبيض»؛ ٣- تحالف «القائمة المشتركة»؛ ٤- «شاس»؛ ٥- «يهودوت هتورا»؛ ٦- تحالف «العمل - غيشر - ميرتس»؛ ٧- «إسرائيل بيتنا»؛ ٨- تحالف «يمينا».

■ ينضوي في إطار هذه القوائم ١٧ حزبا. فبالإضافة إلى القوائم الأربع المنفردة؛ «الليكود»، «إسرائيل بيتنا»، «شاس»، «يهودوت هتورا»، تضم التحالفات الأربعة المشاركة في الانتخابات المكونات الآتية:

• ينضوي في إطار تحالف «أزرق - أبيض» ٣ أحزاب: «يوجد مستقبل» برئاسة يئير لبيد وقد تأسس في العام ٢٠١٢، «مناعة لإسرائيل» بقيادة رئيس الأركان السابق بني غانتس، وقد تشكل قبيل انتخابات الكنيست ٢٠١٩-٢١، وكذلك حزب «تيلم» برئاسة موشيه يعالون.

• وتضم القائمة المشتركة ٤ أحزاب هي: «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، «حزب التجمع الوطني الديمقراطي»، «الحركة العربية للتغيير»، «القائمة العربية الموحدة». وقد تشكلت «المشتركة» للمرة الأولى قبيل انتخابات الكنيست الـ ٢٠-٢٠١٥.

• ويمثل تحالف «يمينا» التيار الديني الصهيوني، ويضم ٣ أحزاب: حزب «اليمين الجديد» بقيادة نفتالي بينيت، حزب «الاتحاد القومي» بقيادة بتسليئيل سموطريتش، و«البيت اليهودي» بقيادة رافي بيرتس.

■ نتائج الانتخابات: حصل الليكود على ٣٦ مقعدا؛ وكاحول - لاغان: ٣٣ مقعدا؛ القائمة المشتركة: ١٥؛ شاس: ٩ مقعدا؛ إسرائيل بيتنا: ٧ مقعدا؛ يهودوت هتورا: ٧ مقعدا؛ العمل - غيشر - ميرتس: ٧ مقعدا؛ يمينا: ٦ مقعدا؛ وبهذه النتائج يحصل معسكر نتياهو على ٥٨ مقعدا ■

النتائج الرسمية

(المصدر: الموقع الرسمي للكنيست)

الرقم	الحزب / القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١	الليكود	١,٣٥٢,٤٤٩	٣٦
٢	كاحول - لافان	١,٢٢٠,٣٨١	٣٣
٣	القائمة المشتركة	٥٨١,٥٠٧	١٥
٤	شاس	٣٥٢,٨٥٣	٩
٥	يهودوت هتורה	٢٧٤,٤٣٧	٧
٦	العمل - غيشر - ميرتس	٢٦٧,٤٨٠	٧
٧	إسرائيل بيتنا	٢٦٣,٣٦٥	٧
٨	يمينا	٢٤٠,٦٨٩	٦

■ أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أن عدد ذوي حق الاقتراع، في السجل الرسمي، تجاوز بقليل ٦ مليون و ٤٥٣ ألفاً؛ أي بزيادة نحو ٦٠ ألف مصوّتاً، من عدد ذوي حق الاقتراع الذي كان في انتخابات الكنيست ٢٢-٢٠١٩. واستناداً لما أورده مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، من المفترض أن يكون ٦٠٠ ألف من ذوي حق الاقتراع من المهاجرين أو من المقيمين بشكل دائم في الخارج، وهؤلاء يشكلون نسبة تزيد بقليل عن ٩٪، وهي النسبة الأقل منذ عقدين من الزمن، وهؤلاء لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات بحسب قانون الانتخابات الإسرائيلي.

وأعلنت لجنة الانتخابات، أن نسبة التصويت العامة في الانتخابات بلغت ٧١٪، حيث مارس ٤,٥٧٩,٩٣١ من أصل ٦,٤٥٣,٢٥٥ شخصاً، مسجلة ارتفاعاً يقدر بـ ١,٦٪ عن انتخابات الكنيست ٢٢-٢٠١٩. وتحتاج القائمة لتجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪) إلى الحصول على ١٤٧,٩٧٨ صوتاً. وبلغ «شمن» المقعد ٣٧,٩٤٣ صوتاً ■

(٣)

نسب التصويت العربي واتجاهاته

■ بلغت نسبة التصويت في البلدات العربية ٦٤,٨٪، وفقاً لمعهد استطلاعات «ستانت نت»، وارتفعت بذلك عن النسبة في الانتخابات السابقة، والتي بلغت ٥٩,٣٪. وحصلت القائمة المشتركة على ٨٧٪ من أصوات الناخبين العرب، بينما حصلت المشتركة في الانتخابات الماضية على ٨٠٪ من أصواتهم. وبحسب مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإن نسبة العرب من ذوي حق الاقتراع تصل إلى ١٦٪، ولكن في حسابات أدق، فإن نسبتهم هي ١٥,٨٪، ولكنهم ١٦٪ من الذين سيكونون في إسرائيل يوم الانتخابات. ويفعل فارق التصويت بين اليهود والعرب، الذي بلغ في انتخابات الكنيست ٢٢-٢٠١٩ ١٠٪ لصالح اليهود، مقابل فارق بنسبة ٢٢٪ في انتخابات الكنيست ٢٢-٢٠١٩، فإن نسبة المقترعين العرب كانت ١٣,٨٪ من إجمالي المقترعين، وبذلك خسر العرب ١,٩٪ من حجمهم في سجل الناخبين، وهي تعادل ٢,٢٨ مقعد.

■ انخفض عدد المصوتين العرب لتحالف «كاحول - لافان» من ٣٧,٢٢٢ مقارنة بجولة الانتخابات الأخيرة حيث حصل هذه المرة على ٢٥,٤١٨ وارتفع عدد المصوتين لحزب «الليكود» الذي حصل على ٩,٣٥٥ صوتاً عربياً مقابل ٦,٧٢٧ في الانتخابات السابقة، وحصل حزب شاس على ٣,٩٢٢ صوتاً عربياً مقابل ٦,٠٩٥ في الانتخابات الماضية، وحصل حزب «إسرائيل بيتنا» على ٧,٤٣٨ صوتاً عربياً. وقد كسبت القائمة المشتركة أكثر من ٦٥,٠٠٠ صوت زيادة عما حصلت عليه في الانتخابات الأخيرة.

■ تم انتخاب ٥ نساء عربيات، ٤ من القائمة المشتركة وامرأة واحدة من تحالف «كاحول - لافان». ويصل عدد النواب العرب في الكنيست الحالية إلى ١٧ عضواً بينهم ٣ أعضاء بأحزاب صهيونية: «كاحول - لافان»، «الليكود»، و«إسرائيل بيتنا»، و ١٤ من «القائمة المشتركة» (كون «المشتركة» تضم عضواً يهودياً) ■

اتجاهات التصويت العربي (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)

(المصدر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»)

الكنيست ٢٣ ٢٠٢٠/٣	الكنيست ٢٢ ٢٠١٩/٩	الكنيست ٢١ ٢٠١٩/٤ (٠)	الكنيست ٢٠ ٢٠١٥/٣	
٥٨١,٥٠٧	٤٧٠,٦١١	٣٣٧,١٠٨	٤٤٦,١٠٨	عدد الأصوات للمشتركة
١٥	١٣	١٠	١٣	عدد مقاعد المشتركة
%٨٧	%٨٠	%٧٠	%٨٢	نسبة المصوتين للمشتركة
%١٣	%٢٠	%٣٠	%١٨	نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية
%٣٥	%٤٠	%٥١	%٣٦	الامتناع عن التصويت

(٥) خاضت انتخابات الكنيست ٢١ قائمتان عربيتان بدل «المشتركة».

(٤)

ملاحظات حول النتائج

■ حصل الليكود على ٢٣٨,٨٦٢ صوتاً زيادة عما حصل عليه في الانتخابات السابقة، وكسب بذلك ٤ مقاعد إضافية في الكنيست، وأصبح فعليا الحزب الأكبر في إسرائيل، خاصة أن «كاحول - لافان» يمثل تحالف انتخابي بين ٣ أحزاب، إثنان منهما حديثا التشكيل. وهذا يعني أن الليكود نجح في حشد أنصاره وكسب مؤيدين جدد.

ولاحظ محللون أن تراجع قوة الحزب الكاهاني «عوتسما يهوديت»، في المستوطنات كان لصالح الليكود، وكان الحزب المذكور حصل على ١,٨٨٪ من الأصوات في الانتخابات السابقة، بينما حصل على ٠,٤٢٪ فقط في هذه الانتخابات.

ومع ذلك، لم يستطع الليكود وأطراف معسكر اليمين حسم المعركة الانتخابية بحصولهم على ٥٨ مقعدا في الكنيست، لتعود مسألة تشكيل حكومة وحدة إلى الواجهة كطريق وحيد لحل هذه المعضلة المستمرة منذ انتخابات الكنيست ٢١-٢٠١٩.

■ لم تتراجع قوة تحالف «كاحول - لاقان» في الكنيست، وحافظ على مقاعده الـ ٣٣. لكنه فشل على صعيد تحقيق شعاره المركزي: «إسقاط نتنياهو»، أو إضعافه. كما أن قوة «معسكره» في الكنيست تراجعت من ٤٤ مقعداً في الانتخابات السابقة إلى ٤٠ مقعداً في هذه الانتخابات.

وحصل التحالف في انتخابات الكنيست ٢٢-٢٠١٩ على ١,١٥١,٢١٤ صوتاً، بينما حصل في الانتخابات الحالية على ١,٢٢٠,٣٨١ صوتاً، أي بزيادة ٧٠ ألف صوت. ولم تكف هذه الزيادة من أجل تعزيز تمثيله البرلماني بسبب ارتفاع نسبة التصويت في هذه الدورة الانتخابية.

وأجمع المحللون على أن الارتباك وارتجال المواقف كانا السمة الأساسية لأداء «كاحول - لاقان» قبيل الانتخابات وبعدها، ولم يمتلك هذا التحالف موقفاً موحداً تجاه تشكيل حكومة وحدة مع الليكود في ظل وجود نتنياهو على رأسه.

■ حققت «القائمة المشتركة» نتيجة جيدة بحصولها على ١٥ مقعداً بزيادة مقعدين عما حصلت عليه في الانتخابات السابقة. وقد ساهم ارتفاع نسبة التصويت العربي في هذه النتيجة، وتراجعت نسبة تصويت العرب للأحزاب الصهيونية. وجاءت هذه النتيجة كرد مباشر على سياسات الإقصاء والتمييز، وفي مواجهة «رؤية ترامب» التي تتضمن نقل «المثلث» وأهله إلى «الدولة» الفلسطينية المستقبلية. وبهذه النتيجة تزايدت قدرة «المشتركة» على تظهير قضايا فلسطينيي الـ ٤٨ والضغط من أجل تحقيق مطالبهم، ربطاً بزيادة قدرتها على التأثير في المشهد الحزبي والسياسي في إسرائيل والاشتباك مع المشاريع والمخططات التي تعمل على تهميشهم.

■ شهدت قوة حزب العمل، الذي ينظر إليه باعتباره «الحزب الذي أقام دولة إسرائيل»، تراجعاً كبيراً خلال السنوات الخمس الماضية، فمن ١٩ مقعداً في انتخابات الكنيست ٢٠- آذار (مارس) ٢٠١٥ (ضمن تحالف «المعسكر الصهيوني») إلى ٦ مقاعد في انتخابات الكنيست ٢١- نيسان (إبريل) ٢٠١٩، و٥ مقاعد في انتخابات الكنيست ٢٢- أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩، و٣ مقاعد في انتخابات الكنيست ٢٣- آذار (مارس) ٢٠٢٠ ■

عدد مقاعد القوائم في ٤ جولات انتخابية (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)

(إعداد: مجلة «الحرية»)

الرقم	القائمة / الحزب	الكنيست ٢٠١٥/٣	الكنيست ٢٠١٩/٤ (٥)	الكنيست ٢٠١٩/٩	الكنيست ٢٠٢٠/٣
١	الليكود	٣٠	٣٥	٣١	٣٦
٢	كاحول - لافان	غير متشكل بعد	٣٥	٣٣	٣٣
٣	المعسكر الصهيوني	٢٤	بقي «العمل» لوحده		
٤	القائمة المشتركة	١٣	١٠	١٣	١٥
٥	يوجد مستقبل	١١	من ائتلاف كاحول - لافان		
٦	شاس	٧	٨	٩	٩
٧	يهودوت هتורה	٦	٨	٨	٧
٨	إسرائيل بيتنا	٦	٥	٨	٧
٩	كلنا	١٠	٤	دُمج مع الليكود
١٠	أحزاب اليمين	٨ / البيت اليهودي	٥ / اتحاد أحزاب اليمين	٧ / يمينا	٦ / يمينا
١١	العمل	المعسكر الصهيوني	٦	٦ / مع غيشر	٧ / مع غيشر وميرتس
١٢	ميرتس	٥	٤	٥ / مع حزب باراك	مع العمل وغيشر
	المجموع	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

(٥)

تبدلات في المشهد الحزبي عززت معسكر نتياهو

■ يمكن تشبيه استمرار معضلة تشكيل الحكومة في إسرائيل بالقبلة الموقوتة التي يهدد انفجارها الاستقرار الشكلي الذي يبدو عليه المشهد الحزبي الإسرائيلي. ومن الطبيعي القول إن أول أضرار هذا الانفجار وأشدّها ستلحق بالأطراف الأضعف في هذا المشهد. وبما أن تطورات مهمة وقعت في خريطة تشكيلة الكنيست الجديد قبل أن يمر شهر كامل على انتخابه، رأينا تغطية هذه التطورات لأنها تعكس حجم الأزمة الناشئة والمنكررة في نتائج الانتخابات السابقة على خلفية تفاقم حالة الاستقطاب ما بين الأحزاب الصهيونية، والتي جعلت من المحطات الانتخابية السابقة معارك «كسر عظم».

ومن الضروري الإشارة في السياق إلى أن نتياهو قد استثمر بقوة تداعيات انتشار فيروس كورونا، ليضغط على غانتس للالتحاق في «حكومة طواريء» بقيادته لمواجهة هذه التداعيات. وتسبب تفاقم انتشار الفيروس في إسرائيل إلى تعطيل عمل الكثير من المؤسسات ومن بينها، القضاء. وبذلك ارتفع هاجس الملاحقة القضائية، ولو مؤقتاً، عن كاهل نتياهو، الذي كان من المفترض أن تعقد محاكمته يوم ٢٠٢٠/٣/١٧، وأجلت إلى إشعار آخر.

■ وعلى صعيد تشكيل الحكومة وقع تطوران متعاكسان: فقد تمكن غانتس من الحصول على توصية ٦١ عضو كنيست رشحته لتشكيل الحكومة، وحصل هذا التطور بفعل قرار القائمة المشتركة دعم ترشيحة من زاوية الدفع نحو إقصاء نتياهو. لكن غانتس حصر تركيزه بعد التفويض على مفاوضات مضمّنة لتشكيل حكومة وحدة مع الليكود، الذي صعّد هجومه على غانتس واتهمه بتسويق الإرهاب، في إشارة عنصرية إلى دعم «المشتركة» تفويضه بتشكيل الحكومة.

■ وفيما كانت المهلة القانونية الأساسية على وشك النفاذ، فاجأ غانتس الجميع معلناً موافقته على تولي نتياهو رئاسة الحكومة في السنة ونصف السنة من بداية ولايتها (الاتفاق على ثلاث سنوات). وهذا انقلاب على مواقفه ومواقف تحالفه والأطراف

التي دعمته. وقد وقعت ارتدادات كثيرة لهذه الخطوة منها انشقاق «كاحول - لافان»، ووقعت بالتالي تبدلات كثيرة على خريطة القوائم والأحزاب في الكنيست الإسرائيلي التي أنتجتها انتخابات ٢٠٢٠/٣، ويمكن اعتبار معظمها بمثابة تداعيات لالتحاق غانتس بنتنياهو. وفي هذا السياق:

• صادقت اللجنة المنظمة للكنيست، (٣/٢٩) بالإجماع، على تقسيم قائمة «كاحول - لافان» البرلمانية إلى كتلتين منفصلتين؛ «يوجد مستقبل» برئاسة يئير لبيد، من جهة؛ وكتلة بيني غانتس التي تحتفظ باسم «كاحول - لافان».

• كما انفصل عضوا الكنيست يوعاز هندل وتسفي هاوزر، عن حزب «تيلم» بقيادة موشيه يعلون، وشكلا كتلة منفصلة باسم «ديرخ أرتس».

• وانضم موشيه يعلون إلى كتلة «يوجد مستقبل»، لتضم بذلك ١٦ عضو كنيست، بحيث تصبح أكبر كتلة في المعارضة. واقتصرت «كاحول - لافان» برئاسة غانتس على ١٥ عضو كنيست.

• وفي بيان مشترك، أوضحت كتلتا «كاحول - لافان» و«ديرخ أرتس» (طريق إسرائيل) المنشقة عن «تيلم» (نائبين) أنهما ستمعلان معًا ككتلة واحدة داخل الائتلاف الحكومي، ولفتت تقارير صحافية إلى أن الاتفاق بين نتنياهو وغانتس شمل تعيين هاوزر رئيسا للجنة الشؤون الخارجية والأمنية في الكنيست، وتعيين هندل في منصب وزير.

• وانفرد عقد تحالف «العمل - غيشر - ميرتس». فقد أعلنت أليكاسيس التحاقها بمعسكر اليمين، وفك «العمل» تحالفه مع «ميرتس»، ويخوض حاليا مفاوضات مع حزب غانتس لترتيب تعاون بين القائمتين وبين الحزبين، وقال بيان مشترك: «في المرحلة الأولى، ستحدّد القواعد المشتركة والمناسبة داخل الكنيست انطلاقاً من نية توحيد القائمتين».

• وانشقّ تحالف أحزاب اليمين المتطرف «يمينا» من كتلة اليمين، احتجاجاً على موافقة نتنياهو على منح حقيبة القضاء إلى حزب غانتس «حوسن ليسرائيل» (أي مناعة لاسرائيل)، وقال بيان عن التحالف إن «نتنياهو باع اليمين من أجل إنقاذ نفسه».

■ وبفعل هذه التطورات، أمسك نتنياهو بمصير الخيارين الممكنين في المشهد الإسرائيلي؛ تشكيل الحكومة أو انتخابات رابعة، بعد أن فقد غانتس الغطاء الذي توافر له مع توصية ٦١ عضو كنيست لتشكيل الحكومة بمعزل عن نتنياهو ومعسكره ■

الخريطة الحزبية الجديدة للكنيست (٢٠٢٠/٣/٢٩)

(إعداد: مجلة «الحرية»)

ملاحظات	عدد المقاعد	الحزب / القائمة	الرقم
	٣٦	الليكود	١
انضم يعلون إلى كتلته	١٦	يوجد مستقبل	٢
	١٥	القائمة المشتركة	٣
برئاسة غانتس	١٥	كاحول لافان	٤
	٩	شاس	٥
	٧	يهودوت هتורה	٦
	٧	إسرائيل بيتنا	٧
	٦	يمينا	٨
	٣	ميرتس	٩
	٣	العمل	١٠
انشق عن تيلم	٢	ديرخ أرتس	١١
	١	غيشر	١٢
	١٢٠		

(٦)

اتفاق بين نتنياهو وغانتس على تشكيل حكومة

■ وقع رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو، ورئيس الكنيست، بيني غانتس، مساء يوم ٢٠/٤/٢٠٢٠، اتفاقاً لتشكيل الحكومة، أبرز أنه يحق لرئيس الحكومة نتنياهو أن يشرع في فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيليّة» على المستوطنات ومناطق واسعة في الضفة الغربية، ابتداء من ٢٠٢٠/٧/١؛ كما نصّ إتفاق الحكومة الإئتلافية على عدم تعديل «قانون القومية».

وبموجب الاتفاق، حصل تحالف نتنياهو على رئاسة الكنيست، ورئاسة لجان المالية والاقتصاد وكورونا، ووزارات المواصلات، والمالية، والصحة، والداخلية، والطاقة، وجودة البيئة، والإسكان.

وبحسب الاتفاق، فإنّ ولاية الحكومة الإسرائيليّة لـ ٣١ أعوام، يرأس الحكومة في النصف الأول من ولايتها، نتنياهو، وفي النصف الثاني، غانتس. وتتشكل من ثلاثين وزيراً: غابي أشكنازي وزيراً للخارجية، بيني غانتس وزيراً للأمن، في حين تكون وزارة القضاء لوزير من «كاحول - لافان»، على أن يتمتع الليكود بحقّ نقض كل قرار يتعلّق بوزارة القضاء.

وسيحصل غانتس، خلال ولاية نتنياهو، على لقب «رئيس الحكومة البديل» ولا يحقّ لنتنياهو عزله من منصبه، على أن يتبادلا الألقاب بعد التناوب، وهو لقب جديد تصمّمه الاتفاق. وبموجب الاتفاق، لا تسمية لمستشار قضائي للحكومة الإسرائيليّة والمدعي العام دون مصادقة نتنياهو.

■ وقال الليكود و«كاحول - لافان» في بيان مشترك بعد التوقيع على الاتفاق إن الحكومة والمجلس الأمني والوزاري المصغّر (الكابينيت) سيكونان متكافئين. وتقرّر إنشاء «كابينيت كورونا» بقيادة مشتركة بين نتنياهو وغانتس، سيكون مسؤولاً عن معالجة الجائحة بمشاركة الوزراء المعنيين والمختصّين. ومن المقرر أن يتمّ التناوب في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١.

ووفقاً لنصّ الاتفاق «في حالة قرّر أحد الطرفين حلّ الكنيست أو عدم التصويت

لصالح الميزانية، فإنّ رئيس القائمة المنافسة يشغل رئاسة الحكومة فوراً»، على أن تكون الانتخابات بعد حلّ الكنيست بنصف عام. وتقرّر أن تُتصّب الحكومة بعد انتهاء التصويت على التشريعات اللازمة لتعديل مكانة «القائم بأعمال رئيس الحكومة» وإدخال نصّ التناوب إلى القانون، حسب الصيغة المتّفق عليها. ووفقاً للاتفاق، فإنّ تعريف الحكومة هو «حكومة طواريء وطنية» للأشهر الستة الأولى، على أن يتغيّر تعريفها بعد انقضاء هذه المدّة ■

(٧)

تعديل «القانون النرويجي»

تلبية لاحتياجات «كاحول - لافان»

■ يقضي نص «القانون النرويجي»، بصيغته الإسرائيلية، بحق كل وزير أن يستقيل من عضوية البرلمان، ويدخل نائب بديل عنه من حزبه، وفي حال استقال الوزير يعود إلى عضوية البرلمان، بدلا من النائب البديل. وفي الصيغة الإسرائيلية القائمة قبل التعديل الأخير، فإنه مسموح لوزير واحد أن يستقيل، شرط أن يكون من كتلة برلمانية لا تتعدى ١٢ نائبا. أما التعديل المطلوب، فهو أن يكون مسموحا باستقالة ٥ وزراء، لكتلة برلمانية فيها حتى ٢٠ نائبا، كي يدخل كتلة «كاحول - لافان»، لأن عدد نوابه لا يكفي عدد الحقائق الوزارية والمناصب البرلمانية المسنودة له.

■ وقد اتبعت هذه الطريقة في اسرائيل في الماضي كما هو منصوص عليه في القانون النرويجي، حيث أن وزراء قدموا استقالاتهم من الكنيست، واحتل مكانهم نشطاء من أحزابهم، ولكن دون توفر فرصة عودة هؤلاء الوزراء إلى الكنيست بعد استقالتهم من عضوية الحكومة.

وكان منحيم بيغن بادر حين كان عضوا في الكنيست إلى تعديل في بند رقم ٢١ (ب) لقانون أساس: الحكومة - ١٩٦٨، مفاده أن الإستقالة من عضوية الكنيست توقف عضوية المستقيل في الحكومة، إلا أن هذا البند قد ألغي من النص الجديد للقانون ذاته منذ العام ١٩٩٢.

وتبنى الائتلاف الحكومي في أعقاب انتخابات الدورة الـ (١٤) للكنيست - ١٩٩٦،

القانون النرويجي. إلا أن تجربة العمل وفق هذا القانون أثارت جدلاً واسعاً في أوساط مختلفة في الكنيست الإسرائيلي. فتم تجميد اقتراح تطبيق القانون في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦، ثم أوقفت الحكومة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ العمل في هذا القانون، وكان ذلك أثناء ولاية حكومة نتنياهو الأولى. ولما كُلف إيهود باراك بتشكيل حكومة جديدة في أعقاب انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩) وعد مرشحي قائمة حزبه (اسرائيل واحدة) بأن يسعى إلى إعادة تجديد العمل بالقانون النرويجي، ولكنه لم يفعل.

■ مؤيدو هذا القانون يرون أنه يعزز النظام السياسي البرلماني في إسرائيل، ويعمل على الفصل بين السلطة التشريعية (الكنيست) وبين السلطة التنفيذية (الحكومة). ويرى معارضوه أن الهدف من وراء تبنيه هو زيادة عدد السياسيين في المناصب الرسمية الحكومية، وبالتالي، زيادة تأثيرهم السياسي لصالح الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي. وقد صادق الكنيست الإسرائيلي الحالي (٢٠٢٠/٦/١٦) على تعديل «القانون النرويجي» وسط تغيب متعمد لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إثر خلافات مع «كاحول - لاغان»، حيال بنود وملفات في اتفاق الائتلاف الحكومي، وصادق على تعديل القانون بالقراءات الثلاث بدعم ٦٦ نائباً، ومعارضة ٤٣ من أعضاء الكنيست ■

(٨)

تشكيله الحكومة الإسرائيلية الخامسة والثلاثين

■ بأغلبية ٧٢ عضواً، صادقت الكنيست (٢٠٢٠/٥/١٧)، على الحكومة الإسرائيلية الجديدة، الخامسة والثلاثين، وهي الحكومة الأوسع بتاريخ الحكومات الإسرائيلية، وضمت ٣٤ وزيراً، و٧ نواب وزراء. وتوزع الوزراء كالتالي: ١٥ ليكود، ١٢ كاحول - لاغان، شاس ٢، العمل ٢، يهودوت هتورا ١، غيشر ١، البيت اليهودي ١. وتوزعت الحقايب الوزارية بحسب الكتل النيابية المؤتلفة كما يلي:

- أ) وزراء الليكود**
- ١- رئيس الوزراء: بنيامين نتنياهو
 - ٢- إسرائيل كاتس: وزير المالية
 - ٣- أمير أوحنا: وزير الأمن الداخلي
 - ٤- يوأف غالانت: وزير التعليم
 - ٥- ميرى ريغف: وزيرة المواصلات
 - ٦- يوفال شتاينتس: وزير الطاقة
 - ٧- يولي أدلشتاين: وزير الصحة
 - ٨- غيلا جمليئيل: وزيرة حماية البيئة
 - ٩- ايلي كوهن: وزير الاستخبارات
 - ١٠- بنينا تمنو شطه: وزيرة الهجرة والاستيعاب
 - ١١- تسيبي حوتوبيلي: وزيرة شؤون الاستيطان
 - ١٢- زئيف الكين: وزير التعليم العالي والمياه
 - ١٣- جلعاد أردان: وزير التعاون الاقليمي
 - ١٤- تساحي هنغبي: وزير بمكتب رئيس الوزراء
 - ١٥- داقيد امسال: وزير العلاقة مع الكنيس
- ب) وزراء كاحول - لافان**
- ١- بينى غانتس: رئيس الوزراء البديل ووزير الأمن
 - ٢- غابي اشكنازي: وزير الخارجية
 - ٣- آفي نيسكورن: وزير القضاء
- ٤- يزهار شاي: وزير العلوم والتكنولوجيا**
- ٥- حيلي تروبر: وزير الثقافة والرياضة
 - ٦- أوريت فرکش هكوهن: وزير الشؤون الاستراتيجية
 - ٧- آساف زمير: وزير السياحة
 - ٨- آلون شوستر: وزير الزراعة وتطوير القرية
 - ٩- يوعز هندل: وزير الاتصالات
 - ١٠- ميراف كوهن: وزيرة المساواة الاجتماعية
 - ١١- عوفر ينكلبيتش: وزيرة الشتات
 - ١٢- ميخائيل بيتان: وزير في وزارة الأمن
- ج) وزراء شاش**
- ١- آريه درعي: وزير الداخلية
 - ٢- يعقوب أفيتان: وزير الخدمات الدينية
- د) وزراء العمل**
- ١- ايتسيك شلومي: وزير العمل والرفاه
 - ٢- عمير بيرتس: وزير الاقتصاد والصناعة
- هـ) وزير يهودوت هتوراه**
- ١- يعقوب ليتسمان: وزير البناء والاسكان
- و) وزير غيشر**
- ١- أورلي ليقى أبكاسيس: وزيرة التعزيز والتطوير الأهلي
- ز) وزير البيت اليهودي**
- ١- رافي بيرتس: وزير شؤون القدس

حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

الفصل الثالث

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا واستهداف حق العودة^(١)

■ مقدمة

- ١- المشروع الوطني والعوامل الضاغطة عليه
- ٢- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.. واقع إنساني هش
- ٣- إختناق إقتصادي، نزيف عبر الهجرة، وقوانين الحرمان
- ٤- واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ودلالاته على المشروع الوطني
- ٥- الأونروا والتغيرات السياسية... دلالات الضغوط الأميركية على الأونروا

■ خاتمة

(١) ورقة بحثية قُدمت إلى ندوة «ماهية المشروع الوطني الفلسطيني»، التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في مدينة لارنكا القبرصية في ١٠-١١/٥/٢٠١٩.

مقدمة

■ شكل حق العودة إلى الديار الحافز الأساسي الذي تعلق به اللاجئون الفلسطينيون كهدف لبلوغه، فامتشقوا السلاح في بداية المرحلة المتسمة بالعمل الفدائي من الخارج، والتي انطلقت بإعلان بداية الكفاح المسلح في ١/١/١٩٦٥ الذي نما بقوة بعد هزيمة ١٩٦٧، ووقوع معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١) في وادي الأردن، مكرسه جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني. وكان التمسك بهذا الحق كفيلاً باستمرار دعمهم البرنامج الذي اعتمده منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، والذي قام على إنهاء احتلال الضفة الغربية بما فيه مدينة القدس، وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، وإنجاز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بحرية كاملة.

هذا التأييد الشعبي من الداخل والخارج للمنظمة، مترافقاً مع حراك الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ الذين اعتمدوا النضال للمساواة القومية وبحقوق المواطنة في جميع المجالات، رفضاً للتمييز وعدم المساواة وتصنيفهم رسمياً كمواطنين من الدرجة الثانية. كل هذا جعل م.ت.ف مقبولة فلسطينياً وعربياً ودولياً، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

■ بيد أن هذا المسار شهد عدة محطات ومخاضات تراجعية بسبب الضربات التي أصيبت بها حركة المقاومة الفلسطينية، سواء بإبعادها من الأردن (١٩٧٠-١٩٧١)، أو بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، وإخراج الجسم الرئيسي للمقاومة الفلسطينية منه (١٩٨٢)، ليعود الأمل بالنهوض مع الإنتفاضة الأولى (١٩٨٧/١٢/٨)، وما ألحقته بالإحتلال الإسرائيلي من خسائر وأضرار على جميع الأصعدة.

لكن التراجعات التي برزت في محطات أساسية أظهرت بداية خلط أوراق فلسطينية فيما يتعلق بالحقوق المشروعة التي تكرست في البرنامج الوطني، وبمدى الإلتزام الفلسطيني الرسمي بمندرجاته الثلاث: إستقلال، عودة، تقرير المصير؛

• **المحطة الأولى:** تمت في مفاوضات السلام التي انطلقت في مدريد/ إسبانيا ١٩٩١ والتي برز فيها:

- إجبار الطرف الفلسطيني على أن يتمثل بوفد فلسطيني-أردني مشترك، لا يضم

من الجانب الفلسطيني أعضاء من القدس ومن لاجئي الـ ٤٨، كي تُقبل مشاركته في المفاوضات، الأمر الذي أصاب الجمهور الفلسطيني بصدمة، إذ أظهر قابلية القيادة لغض النظر عن وحدانية التمثيل.

- وكذلك نقل موضوع حق اللاجئين في العودة إلى لجنة خاصة في إطار «المفاوضات متعددة الأطراف» تم إقرارها باسم «اللجنة العاملة للاجئين»، وعُيّن مسؤولاً لها المنسق الكندي للشرق الأوسط، وهو ما أظهر عدم التزام المجتمع الدولي والوفود المشاركة في المفاوضات بتطبيق القرار ١٩٤.

• **المحطة الثانية:** إتفاق أوسلو (١٩٩٣) وما تبعه من إتفاقات.

• **المحطة الثالثة:** تمثلت فيما عُرف بمشروع «صفقة العصر» للرئيس الاميركي دونالد ترامب، الذي يفرض على الفلسطينيين أخطر مواجهة لهم في نضالهم من أجل حقوقهم، إذ يمكن وصف هذا المشروع -بجانب رئيسي منه- بالحملة الأميركية-الإسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين وحق العودة.

■ لقد جرى تأجيل إعلان صفقة القرن بوضوح كوثيقة، لكنها بدأت بإجراءات عملية سياسية ومادية، واضحة في محاولتها القضاء على أسس الحقوق الفلسطينية كاملة، منها:

- تقدم إسرائيل بطلب للأمم المتحدة لإجراء تعديل على تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، بهدف إحداث تغيير جوهري بشأن أهداف عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونشاطاتها^(١)، وعندما لم تتجح في ذلك، تبنى الكونغرس الأميركي تعريفاً يحصر اللاجئين الفلسطينيين بما لا يزيد عن ستين ألف نسمة، وهذا التعريف استكملته إدارة ترامب بقرار وقف الدعم السنوي المقدم للأونروا وهو ٣٦٥ مليون دولار، لخلق ضغط هائل على الاحتياجات الإجتماعية والإقتصادية. ثم ألحق بقرار بوقف المساعدة السنوية للسلطة الفلسطينية (٢٠٠ مليون دولار)، وهو ما يزيد الاختناق. ولم تكف واشنطن بذلك، بل أوقفت أيضاً

(1) Ben Caspit: «Israel,US Seek to redefine Palestinian Refugees», Al-Monitor, 27/8/2018.

دفع مساعدة كانت تقدم بصورة متكررة إلى مستشفيات الضفة والقطاع التي كانت توفر خدمات صحية.

- إتخاذ الرئيس الأميركي قراراً جلياً بمخالفته القانون الدولي قضى بالإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وقرر نقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية إليها. كما أعلنت إدارة ترامب إغلاق مكتب التمثيل الدبلوماسي لم.ت.ف في واشنطن في ١٠/٩/٢٠١٨، وصممت على إطلاق التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، بينما برز إصرار اميركي على استمرار التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الضفة. لذلك عند وقف المساعدات الاميركية تم استثناء ٦٠ مليون دولار دُفعت إلى جهاز الأمن الفلسطيني لهذا الهدف، وتُجري الإدارة الاميركية البحث عن صيغ قانونية لديها تسمح لها بالإستمرار في الدفع بعد أن أغلق الكونغرس باب المساعدات للفلسطينيين.

- دعم أميركي واضح للتطرف الإسرائيلي الذي تجلى في قانون «إسرائيل، دولة للشعب اليهودي»، الذي يُرسم سياسة أبارتهايد إزاء الفلسطينيين من أبناء البلد الأصليين لدفعهم إلى الهجرة، وبدلاً من النضال من أجل حق عودة لاجئي عام ١٩٤٨، يصبح على الفلسطينيين العمل على توفير مقومات ثبات فلسطيني ١٩٤٨ وصمودهم في أماكنهم.

- يخضع حالياً نصف الشعب الفلسطيني للإحتلال بصيغتيه في مناطق الـ ٤٨ والـ ٦٧، بينما يتوزع النصف الآخر على سوريا، ولبنان، والأردن، ومصر، وسائر الدول العربية، فضلاً عن أوروبا والأمريكيتين، وفي دول أخرى من العالم^(١).

■ لقد جرى تغيير في بنود المشروع الوطني وأولوياته، من تحقيق العودة والتحرير، إلى الدولة الديمقراطية التي تضمن المساواة لجميع مواطنيها، إلى برنامج اقامة السلطة الوطنية على أي جزء يتم تحريره، إلى اقامة الدولة وتقرير المصير والعودة والاستقلال، إلى اقامة الدولة على حدود ٦٧ عبر المفاوضات وإثبات الجدارة وبناء المؤسسات، ومن ثم دولة مع تبادل للأراضي، وما يعنيه ذلك من تشريع الاستيطان عبر الموافقة على

(١) علا عوض: «تقرير عن سكان فلسطين سنة ٢٠١٩»، رام الله: «مركز الإحصاء الفلسطيني»، ٢٠١٩/٥/١٢.

ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة، وحل عادل متفق عليه (!) لقضية اللاجئين^(١).

الغموض العام في تعامل القيادة الفلسطينية الرسمية مع مسألة اللاجئين وحق عودتهم سيبقى لفترة طويلة قائماً، فالنظام السياسي الفلسطيني وهياكله التي نشأت لا يستطيعان فرض حل حق العودة، والأنظمة العربية لا تريد لهذا المطلب الفلسطيني أن يتطور إلى ما قد يؤدي إلى اشتباك عسكري بصورة خاصة على الحدود، أو إلى عراك داخلي بين اللاجئين وأجهزة الأمن المحلية، لكن تصريحات بعض القيادات الفلسطينية تعمدت إرسال إشارات إلى عدم التمسك بحق العودة، آخرها في لقاء نظمته «لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي» التابعة للسلطة الفلسطينية حضرته شخصيات إسرائيلية، إذ نقل عن الجانب الفلسطيني الرسمي قوله: «إنه لا يريد حق عودة اللاجئين (تجنباً) لإغراق الديموغرافيا في إسرائيل وتبديلها»^(٢) ■

(١)

المشروع الوطني والعوامل الضاغطة عليه

■ لا يرى اللاجئون الفلسطينيون الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية قريباً، بل ازداد ابتعاده بعد تطبيق سياسة الإدارة الأميركية في عهد ترامب، سواء إزاء القدس أو الجولان، كما أنهم لا يتلمسون نتائج إيجابية لاعتماد السلطة الفلسطينية سياسة الإستمرار في المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية. وبدلاً من الوصول إلى بدء تفكيك المستوطنات للتمهيد للإستقلال المأمول للدولة الفلسطينية، والتي ازداد الإعتراف الدبلوماسي بها دولياً، فإن مشاريع استيطان كثيرة أنشئت لتدحض هذا الأمل. وجراء الإحباط الناجم عن شبه الشلل في دور التنظيم الأكبر، لجأ شباب منفردون إلى عمليات ضد الإحتلال بعسكريه ومستوطنيه، دفعوا ثمنها غالياً.

ويجد اللاجئون الفلسطينيون الذين طالما طالبوا بتبديل السياسة الرسمية الفلسطينية، أنفسهم يتساءلون: هل مازالت م.ت.ف ممثلنا الشرعي والوحيد؟ ويضاف لهذا تأثير عوامل ذاتية أخرى بالغة الأهمية، كفقدان الوحدة الوطنية.

(١) هاني المصري: «حول الحلقة المركزية»، رام الله: «مسارات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية»، ٢٠١٩/٣/٦.

(2) Palestine Chronicle, 3/9/2018.

■ على الرغم من قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي بإجراء إنتخابات للهيئات القيادية الفلسطينية لتعبر ديمقراطياً عن إرادة الفلسطينيين، فإن ذلك لم يجر، ولا تزال م.ت.ف بهيئتها الأولى تأتي عملياً نتيجة قرارات التعيين، إستكمالاً لتوازنات المحاصصة السابقة في فترة النهوض في الكفاح المسلح. وزاد في شلل هيئات م.ت.ف، ميل واسع إلى مصادرة أدوارها ودوائرها لمصلحة وزارات السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تغييب مؤسساتها بشكل واسع، والتي تحولت إلى أغلبية رقمية لحركة فتح، بعد أن كانت تشكل هيكلًا - وإن اعتورته نواقص - للوحدة الوطنية.

وإزداد شلل مؤسسات المنظمة بعد ضم أعضاء جدد إلى المجلس الوطني في دورته الـ ٢٣ - ٢٠١٨، بأغلبية ساحقة من الداخل (من حركة فتح ومستقلين)، وإعطاء المجلس المركزي بتركيبته الجديدة صلاحيات المجلس الوطني. ومع القيود المستمرة التي يفرضها الاحتلال على الدخول إلى الضفة الغربية والخروج منها، باتت عدم المشاركة الفاعلة للاجئي لبنان وسوريا في مؤسسات المنظمة أوضح في نظر جمهور اللاجئين، بما يهشم دورهم في القرار الوطني.

وكانت قد برزت مخاوف عند إقرار برنامج إقامة دولة فلسطينية مستقلة للفلسطينيين في سبعينيات ق ٢٠، من أن تكون هذه الدولة، عملياً فقط لأبناء الضفة بما فيه القدس وقطاع غزة، وهو ما أحدث قلقاً في الشتات، إزاء مصير حق العودة. وفي ظل الإعتراف بالدولة وافتتاح سفارات تمثيلية لها، فإن اللاجئين في الخارج لم يتلمسوا فوائد واسعة ومباشرة، لقصور لدى السفراء والموظفين والهيئات الملحقة- بشكل عام - والتي لم تعبر عن الشعب الفلسطيني ككل.

هكذا وجد الفلسطينيون في لبنان وسورية الذين يواجهون الأوضاع الأكثر حدة، أن موضوع الدولة الفلسطينية والانتساب إليها قانونياً مؤجل إلى أمد متوسط أو بعيد، ولم يعد يُدرج في برامج الحوارات السياسية أو التعبئة اليومية، وحلت مكانه مسألة الحفاظ على الوجود الفلسطيني بحد ذاته، ونسج علاقات أفضل مع سلطات الدول المضيفة آنياً، مع التمسك بأهداف النضال الوطني العام خاصة حق العودة، وذلك لعدم قدرتهم على القيام بدور مباشر في تحقيق الإنسحاب الاسرائيلي وترسيخ الاستقلال الذي يطمحون له ■

(٢)

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان..

واقع إنساني هش

■ عندما يعيش عشرات آلاف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، منذ عام ١٩٤٨ دون أن تصدر الدولة سوى عدد قليل من القوانين والمراسيم المتعلقة بهم، فإن فراغاً قانونياً لا بد أن يقع، وخصوصاً أن الفلسطينيين شكلوا لفترات نحو ١٠٪ من مجموع السكان^(١).

والفراغ القانوني أمر مقصود، إذ جرت عدة محاولات لتحديد العلاقات الفلسطينية - اللبنانية رسمياً، ومثال ذلك إتفاقية القاهرة في عام ١٩٦٩، التي ألغيت لاحقاً (١٩٨٧) من جانب واحد، ونصّت في بندها الأول على منح الحقوق المدنية للفلسطينيين، كذلك محاولة تشكيل اللجنة الحكومية من الوزيرين شوقي فاخوري وعبد الله الأمين، التي تسلمت في ١٩٩١ مذكرة فلسطينية موحدة من القيادة المحلية بكل المطالب بالحقوق الإنسانية والمدنية للفلسطينيين في لبنان، لكن لم يول المسؤولين الرسميون هذا الأمر ما يستحقه من إهتمام، وفي المحصلة تسود الآن مشكلة كبيرة هي هيمنة فكرة الخوف من التوطين، بما يجعل أية محاولة لعقلنة العلاقات محكومة بارتباك وتشويش.

إن المبالغة في التخوف من التوطين لدى فئات في السلطة والشعب اللبناني، أدت إلى الإمتناع عن طرح حلول لمعضلات حرمان الفلسطينيين في لبنان من الحقوق الإنسانية والاجتماعية، وأوقعت مأس عديدة ومعضلات لا تجد لها حلاً. ولم تكتفِ السلطة اللبنانية بالإقتصار على منع حدود دنيا من الحقوق المدنية، بل اتخذت قرارات جديدة جعلت هذه الحقوق تتآكل باستمرار، مثل قانون حظر الملكية العقارية رقم ٢٩٦ بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٢.

■ تختلف المصادر بشأن تحديد أعداد الكتلة البشرية الفلسطينية في لبنان، فوكالة الأونروا تعلن تسجيلها ٥٥٥,٤٦٩ لاجئاً، وتوضح أنه وفقاً لتعريفها بأن اللاجئ هو

(١) شوقي خليفة: «لبنان بين الجيوبوليتيك الإسرائيلي والديمغرافيا الفلسطينية: التوطين أمر واقع» (كسروان: مؤسسة دكاش للطباعة، ط١: ٢٠٠٢)، ص ١٢٧.

من غادر بسبب حرب ١٩٤٧-١٩٤٩، يحتاج إلى المساعدة، فإنها لم تسجل الذين لم يرغبوا بتلقي المساعدات ولا أبناء العائلة المسافرين الخارج في البدايات. وهي لا تعطي أرقاماً دقيقة لانتقالات السفر للباقيين من وإلى أرض لبنان، إذ إن السلطات اللبنانية هي التي تملك الصلاحية لذلك. وبشأن أرقام الأونروا يلاحظ عدم دقتها الواقعية، والمواقف منها تخطأ الديموغرافيا، بالسياسة، بالخدمات، والأرقام تأثرت بعوامل عدة:

الأول، إن تسجيل اللاجئين قد بدأ، بما يشبه عملية إحصاء للأفراد وأسرهم وتوزعهم الواقعي، فانضم العديد من أبناء الجنوب اللبناني إلى اللوائح بهدف الحصول على المساعدات.

الثاني، قبول عمل الأونروا، وتبادل الرسائل الدبلوماسية للسماح لها بممارسة تكليفها الأممي، لكن من دون عقد إتفاق تفصيلي حول الصلاحيات والواجبات، وهو ما منح هامشاً واسعاً للأونروا كي تقرر بنفسها كإدارة شبيهة بوزارة في شؤون الإغاثة والتعليم والصحة، من دون تعاون و تنسيق مع نظيراتها من الهيئات المختصة اللبنانية.

■ لقد اتخذت الدولة اللبنانية منحى عاماً تمثل في صيغة التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بقرارات إدارية، كان أساسها مواجهة معضلات تبرز مباشرة في مجرى الحياة العادية، كما حدث مثلاً في وجوب استصدار إذن الإقامة لكل مقيم غير لبناني وفقاً للقانون. وأمام بروز عدم إمكان عودة اللاجئين سريعاً إلى وطنهم، أنشأت الدولة عام ١٩٥١ فرعاً في وزارة الداخلية خاصاً بشؤون اللاجئين الفلسطينيين يصدر لكل منهم بطاقة تعريف رسمية، يتم التعامل معها إدارياً كإثبات لإقامة شرعية مفتوحة حتى أوان العودة.

تمثل القرار المؤثر الثاني في إعادة توزيع اللاجئين، بعيداً عن الحدود مع فلسطين، وبالتعاون مع الأونروا وبعض البلديات، ثم إقامة مخيمات لإيوائهم في بيروت، البقاع والشمال اللبناني. ولاحقاً في ١٠/٧/١٩٦٢، صدر أول قانون لتنظيم إقامة الأجانب في لبنان، وأعيد صياغته في القانون رقم ٣١٩ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٢، نص في البند الأول منه علي تقسيم الأجانب لخمس فئات، خص الفلسطينيين في البندين ٣ و٤، ودعاهم إلى تسوية أوضاعهم القانونية لدى الأمن العام، وأضيف إلى هذا القانون لاحقاً في عام ١٩٧٥، أسماء الذين لم يكونوا قد أنجزوا أوراقهم، وبات كل فلسطيني من ذلك الوقت

قادرا على الحصول على وثيقة سفر تمكنه من مغادرة لبنان والعودة إليه.

■ أعداد الفلسطينيين في لبنان مسألة ذات حساسية سياسية داخلية، لذلك يكتنف الغموض الأرقام المعتمدة لدى الدولة اللبنانية؛ ففي كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ قامت الجامعة الأميركية بإجراء إحصاء بالعينّة خلصت فيه إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين ٢٥٠ ألف (منشورات كلية العلوم الاجتماعية - AUB)، وفي محاولة أخيرة جرى تعاون مع السلطة الفلسطينية عبر إدارات جهاز الإحصاء الفلسطيني، وأعلنت النتائج لتفاجيء الجميع، ففي احتفال في السرايا الحكومي وتحت مظلة لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني، أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري: «كان البعض يتحدث عن رقم هو ٥٠٠ ألف، أو ٦٠٠ ألف، أو ٤٠٠ ألف؛ ولكن اليوم أصبح العدد واضحا وهو ١٧٤ ألفا و٤٢٢ فرداً، وهذا هو الرقم الحقيقي، وعلينا واجبات يجب القيام بها كدولة، ضمن إطار المؤسسات وتحت سقف الحوار والتفاهم»^(١).

لكن هذا الرقم تسبب بنقاشات واسعة وقدمت ملاحظات كثيرة سلباً وإيجاباً عليه، وفي المحصلة تم إقرار ضمني أن عدد الفلسطينيين تتناقص بشكل كبير. ويذكر د. حسن كريم ملاحظة أن الفلسطينيين تحولوا إلى أقلية في بعض المخيمات المهمة مثل مخيم شاتيلا، حيث نسبة الفلسطينيين وصلت ٢٩,٧٪ مقابل ٥٧,٦٪ للسوريين، وفي مخيم مارالياس وصلت النسبة إلى ٤٢,٣٪ مقابل ٣٩٪ للسوريين، كذلك في مخيم ضبية ٤٢,٨٪ مقابل ٣٨,٩٪ للبنانيين، وفي مخيم برج البراجنة ٤٤,٨٪ مقابل ٤٧,٩٪ للسوريين^(٢). ولايزال هذا الرقم يتأثر بالتطورات، بما فيها الضغط السياسي الأمريكي والإسرائيلي على لبنان ليقبل مشروع صفقة العصر.

■ هذه الأوضاع الحياتية الصعبة أبرزت توجهاً عاماً لدى الأسر الفلسطينية إلى الاهتمام بتحسين ظروف حياة أفرادها، عبر التركيز على البحث عن فرص عمل للشبان، وتوجيه العمل الجماعي إلى قضايا مباشرة مؤثرة في حياتهم، مثل قضايا

(١) صحيفة «النهار»، «١٧٤ ألف فلسطيني في لبنان، و٢٨٪ غير فلسطيني في المخيمات»، ٢٠١٧/١٢/٢١.

(٢) د. حسن كريم، مدير مشاريع الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأستاذ محاضر في العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت: «إحصاء اللاجئين الفلسطينيين وتفسير الأساطير الزائفة» في ملحق: «بناء السلام في لبنان» لجريدة «الاخبار» اللبنانية، ٢٠١٨/٤/١٨.

سكن الشباب، وخصوصاً حديثي الزواج، وتوفير مستلزمات العلاج والأدوية، ولا سيما لكبار السن الذين يعانون جراء الأمراض الصعبة وغيرها، وقد أثر هذا نسبياً في جهود التهيئة للإنخراط في العمل السياسي الفلسطيني، الذي شهد تراجعاً، كما ساهم في انتشار مطلب الهجرة إلى البلاد الغربية، على الرغم من محدودية الفرص المتاحة، في حين ازدادت عملية التنافس لتجنيد عناصر من الشباب في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية.

ونتيجة الإنغماس في هموم الحياة اليومية، وتراخي الإهتمام بالمسألة الوطنية، بدأ كأن أمر المشروع الوطني الفلسطيني صار موكلاً إلى المناطق الفلسطينية في غزة و الضفة الغربية، كما أن غياب برامج لدى م.ت.ف لامتصاص طاقات اللاجئين جعل مطلب الهجرة أولوية بالنسبة لأوساط منهم، على الرغم من استمرار تمسكهم بشعارات البرنامج الوطني بالعودة والاستقلال، والتي باتت تبرز في المناسبات والإحتفالات أكثر من أن تدرج ضمن أساليب عمل نضالي، وهذا بدوره ترك آثاراً في التنظيمات نفسها التي غيرت برامجها لتركز في الأساس على حل المعضلات القانونية بما يتضمن تلبية الحقوق الإنسانية والإقتصادية لمجتمع اللاجئين في مواجهة الاستعصاءات اللبنانية السياسية والقانونية ■

(٣)

إختناق اقتصادي، نزيف عبر الهجرة،

واستمرار قوانين الحرمان

■ لم تمنح السلطات اللبنانية المتعاقبة اللاجئين الفلسطينيين سوى حق الإقامة منذ اللجوء في سنة ١٩٤٨، وحرمتهم من جميع الحقوق الأخرى، فلا حق بالتمثيل ولا مرجعية لهم في لبنان، بل تعاملهم كأجانب، ولا تشرکہم بأي قرار يتعلق بهم أو بالمناطق التي يعيشون فيها، ويزيد الأمر تعقيداً الحملات التعبوية ضد الوجود الفلسطيني، التي تتذرع بأن السلطة لا تمارس سيادتها كاملة في المخيمات، علماً بأن هذه المخيمات لا تحظى سوى باستقلالية نسبية في القضايا الإجتماعية والأمنية الشُرطية، التي تركت السلطة مسؤوليتها للأونروا من جهة، وللصائل من جهة أخرى. وعلى الرغم من مرور ٧١ عاماً من اللجوء فلا حق للفلسطينيين في حرية العمل

في لبنان، إذ يمنعون من ممارسة كثير من المهن تبدأ بمدير شركة لتصل إلى حارس المدرسة، وتشمل الأطباء، المهندسين، المحامين، الصحفيين، الخ... وهوما تسبب بتهميش دورهم الإقتصادي والإجتماعي. من جهة أخرى، لا يستفيد الفلسطينيون ومنهم الحاصلون على إجازة عمل من توفير الضمان الإجتماعي في لبنان، بينما هم يلتزمون بدفع الرسوم.

ولا يحق للفلسطينيين إنشاء الجمعيات والروابط ويُحرمون الرعاية الصحية على حساب وزارة الصحة اللبنانية، ويمنعون من امتلاك وسائل الإعلام، ولا يحق لهم المشاركة في مقاعد الدراسة في المدارس الرسمية سوى بالنسبة المقررة لجميع الاجانب، وهي ١٠٪ من المقاعد المتوفرة في المدارس الرسمية والمعاهد والجامعات، فضلاً عن قرارات أخيرة تمنع قبولهم في المدارس الثانوية الحكومية كلياً^(١).

■ لقد اتخذ تعامل السلطات اللبنانية مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين شكل سياسة مرسومة تأخذ بعين الاعتبار عوامل ديموغرافية، جغرافية وسياسية، تتجلى كالتالي^(٢):

أولاً، مخيمات الجنوب في صيدا وصور، وهي الرشيدية، البص، البرج الشمالي وعين الحلوة إضافة للمية ومية، وكلها تخضع لنظام حصر الدخول والخروج منها بمدخل محدودة، بإشراف حواجز الجيش اللبناني. وفي مخيمات صور الثلاث (الرشيدية، البص، برج الشمالي)، تمنع هذه الحواجز الفلسطينيين من إدخال مواد البناء والترميم، دون سبب معلن، منذ ١٤/٦/٢٠٠٥، بما يوحي أن الهدف ليس فقط إغلاق باب الرزق أمام عمال البناء من اللاجئين، بل أيضاً تحويل المنازل شيئاً فشيئاً إلى أماكن غير صالحة للسكن، وحمل أهاليها على المغادرة، وبحثهم خارجها عن أماكن بديلة، بما يؤدي إفراغها، أو تقليل سكانها من الفلسطينيين إلى الدرجة القصوى.

(1) Souheil Al-Natour: «The Legal Status of Palestinians in Lebanon», Journal of Refugee Studies, vol10, no3 (September 1997).

(2) ■ «Palestinians in Lebanon», News, Aljazeera.

■ Lorraine Charles: « Palestinian Refugees in Lebanon:

The Neglected Crisis», Forced Migration Forum, February 14, 2018.

■ UNHCR-the UN Refugee Agency, «The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon», February 2016.)

ثانياً، مخيمات بيروت الكبرى كبرج البراجنة، شاتيلا، وضبية، التي حظرت السلطة اللبنانية الإعمار فيها، وبلغت الأونروا وقف أي مشاريع جديدة لتحسين البنية التحتية فيها. وتشمل مشاريع إعادة إعمار لبنان بمخططاتها مناطق واسعة من هذه المخيمات، الأمر الذي يؤدي عملياً إلى إلغائها كمخيمات، بما يؤدي إلى المساس بمكانتها القانونية – السياسية، التي تعتبر من المرتكزات الأساس لحق العودة؛ وهذا قد تم تطبيقه سابقاً بمنع النازحين المهجرين من مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا والنبطية من العودة إليها، وإعادة إعمارها.

ثالثاً، مخيمات الشمال كالبدوي ونهر البارد، التي كانت السلطة اللبنانية تسمح بإقامة مشاريع تحسين البنية التحتية فيها، مثل مجاري النهر ومسكن للمهجرين في البدوي، لكن مخيم نهر البارد لا يزال يعاني بشدة بعد المعارك التي دمرته (٢٠٠٧). ويتضح بذلك أن المنحى العام هو «نزوح» اللاجئين من مخيمات الجنوب والعاصمة وكذلك الشمال وبعثرتهم في المدن والقرى أو قيامهم بالهجرة، بحثاً عن لقمة العيش أو الدراسة.

■ تتالت التحركات الفلسطينية للمطالبة بالحقوق الإنسانية للاجئين منهم في لبنان، وتقديم العرائض وإطلاق المناشدات، حتى بلغت أوجاً عالياً بتظاهرات الآلاف منهم، جرى أكبرها في بيروت أمام مبنى الإسكوا في ٧/٦/٢٠١٠، وكذلك في صور والبقاع والشمال، إذ طالب المشاركون فيها بإجراء التعديلات القانونية المناسبة^(١).

ورفع فيها ممثلو الفصائل الفلسطينية والمؤسسات الأهلية وجماهير المخيمات شعارات موحدة تطالب بالحق في العمل والضمان الإجتماعي والملكية العقارية وغيرها.

في الفترة الأخيرة، إزداد الإحباط من عدم تجاوب السلطة اللبنانية، كما زادت جماعات من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا الضغوط المادية والمعنوية على العديد من العائلات في المخيمات، وخصوصاً التي ترتبط بأواصر قرى مع النازحين.

شهدت مخيمات لبنان ظاهرة جديدة تمثلت في تجمعات شبابية تنظم تحركات متواصلة تطالب بالسماح بالهجرة إلى الخارج. وذكرت بعض الصحف أن مخيم البدوي

(١) صحيفة «النهار» اللبنانية، «إعتصام فلسطيني حاشد أمام مقر الإسكوا»، في ٨/٦/٢٠١٠.

شهد دعوات من ناشطين إلى الهجرة وسط حال من الإنقسام بين الفلسطينيين، إذ أيد بعض اللاجئين هذه الدعوات بينما رفضها آخرون. وذكرت صحيفة «السفير» أن الشبان «ساءهم التردّي الجاري في أوضاعهم المعيشية وغياب فرص العمل.. وقد رفعوا في مخيم النهر البارد عريضة كتب عليها «نعم للهجرة» وقعتها العشرات من أبناء المخيم، وتكررت في مخيم البداوي»^(١).

■ في سنة ٢٠١٩ يجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة معضلات ثقيلة يتمثل أهمها في فشل القيادة الرسمية باستعادة العلاقة بين الضفة وقطاع غزة، وهو ما يفسح في المجال أمام تجرّ نزاعات داخلية في صفوفهم، وازدياد التوتر بين الفصائل في لبنان، وتجميد إجتماعات قيادة فصائل المقاومة خلال ربيع سنة ٢٠١٩.

كذلك يساهم قطع الدعم المالي الاميركي عن وكالة الأونروا في تقليص الخدمات التي كانت توفرها للاجئين، سواء في التعليم أو الصحة، بعد وقف مشروع الإغاثة الداعم للأسر الفقيرة، ويخلق إفقار عائلات اللاجئين تحدياً جديداً، قد يولد إضطرابات إجتماعية في مخيمات لبنان إذا لم يتم تداركه بصورة ملائمة.

■ ويبقى فشل، أو إفشال المسؤولين اللبنانيين في ضمان حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين هو الأكثر مرارة، إذ بعد أن أصدر البرلمان قوانين لبنانية إيجابية نسبياً في هذا المجال، إمتنع الوزراء المتعاقبين على وزارة العمل عن تطبيقها، الأمر الذي عزز قناعة «مجتمع» اللاجئين، بأن هناك إستهتاراً في تقديم الخدمات المتوجبة لهم كإيصال الكهرباء والماء للمخيمات، إذ توصلها البلديات إلى أطرف المخيم، ثم تمتنع من القيام بالتمديدات السليمة داخله، وهو ما أدى إلى حدوث كوارث للعائلات، فخلال عام ونصف العام، فقد أكثر من أربعة عشر شخصاً حياتهم صعقاً بالكهرباء بسبب مرورهم بمحاذاة الشبكات المتداخلة لأشرطة الكهرباء وأنابيب المياه في أزقة مخيم برج البراجنة الضيقة^(٢).

(١) جريدة «السفير» اللبنانية، عمر ابراهيم، «هجرة الفلسطينيين في البداوي بعد البارد»، في ٢٠١٤/٣/٤.

(٢) «مساهمة في تحسين أوضاع مخيم برج البراجنة»، مجلة «القدس» الصادرة عن حركة فتح، العدد ٣٤٩، آب (أغسطس) ٢٠١٨، جريدة «السفير» اللبنانية، «مخيم برج البراجنة: الموت صعقاً يحصد الاهالي تباعاً»، ٢٠١٥/٨/١٧.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من الأموال والتبرعات الكبيرة نسبياً (١٢٥ مليون دولار تقريباً) لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، الذي دمره الجيش اللبناني في حربه ضد المجموعات الأصولية الإسلامية المسلحة التي تسللت للمخيم في ٢٠٠٧، فقد جرى تباطؤ في الإعمار^(١)، ولم يعد ترميم سوى ٥٣٪ من منازل المخيم حتى نهاية ٢٠١٨^(٢).

تزداد التضيقات اللبنانية على المخيمات كلما طرحت اشارات إلى اعتماد حلول ما لمسألة اللاجئين، ففي الجنوب اللبناني، قرب صيدا عمدت السلطات اللبنانية إلى بناء سور يفصل مخيم عين الحلوة عن جواره، وذلك بالترافق مع إغلاق المخيم بالحواجز العسكرية بتحديد مداخل ومخارج يتم التدقيق فيها بالهويات ومقتنيات الراغبين بالعبور. وهذا أدى لشلل الحياة الاقتصادية، وامتناع الكثير من زيارة المخيم الذي كان يعتبر أكبر سوق بأسعار رخيصة، وعند التفتيش يتم تأخير الطلاب عن المدارس، وهو ما أدى لاحتكاكات واستتفارات تم التقاهم بعدها على تخفيف الإجراءات ووقف بناء السور العازل، لكنه استكمل لاحقاً^(٣).

■ مع ازدياد البطالة خصوصاً في صفوف الشباب الفلسطيني، وبعد ضغوط إجتماعية لبنانية وفلسطينية تصدى البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠ لمناقشة تعديلات تتعلق بقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي^(٤) وقرارها، لكن السياسة في لبنان وبنائها على التوزيعات الطائفية والمذهبية، فرضت عدم تطبيق للتعديلات التي سمحت للفلسطينيين بحق العمل في المهن الإدارية والعادية، مع حرمانهم من الأعمال في المهن ذات النقابات الخاصة بها كالمهندسين، الأطباء، المحامين الخ..

(١) جريدة «النهار» في ١٤/٤/٢٠٠٨: صرح جبران باسيل المسؤول عن العلاقات السياسية في التيار الوطني الحر آنذاك «أن سكان مخيم نهر البارد يتم استيعابهم وامتصاصهم في الاماكن المجاورة له في عكار و طرابلس وصولاً إلى الكورة و زغرتا».

(٢) نشرت الصحف اللبنانية نقلاً عن media@palembassy-lb.net، مؤتمر صحافي في سفارة فلسطين في بيروت، تحدث فيه السفير أشرف دبور بمناسبة مرور ١٠ سنوات على نكبة البارد، ٢٠١٧/٥/١٨.

(٣) نشرة «طريق الوطن» الصادرة في بيروت- العدد ٤٨٤، تموز (يوليو) ٢٠١٨، ص ٥.

(٤) هما القانون الرقم ١٢٨ لتعديل المادة ٩ من قانون الضمان الاجتماعي، والقانون الرقم ١٢٩ لتعديل المادة ٥٩ من قانون العمل اللبناني الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٣.

أما فيما يتعلق قانون الضمان الإجتماعي، فقد جرى إقرار يقضي بدفع العامل الفلسطيني رسوم اشتراكه، لكن من دون فرصة الإستفادة من خدماته. وهو ما أدى عملياً إلى ترسيخ فكرة أن العمل المتاح للفلسطينيين هو الأقل إيراداً، والأقل ضماناً، أي أنه في أسفل درجات السلم الإجتماعي. لذلك شكلت هجرة الكفاءات المتعلمة والمؤهلة الفلسطينية إلى خارج لبنان بحثاً عن فرص أفضل، نزفاً دائماً، وتعمق اليأس من تطبيق القوانين المعدلة بعد أكثر من عشر سنوات على صدورها.

■ في سبعينيات ق ٢٠ وثمانينياته، إنطلقت هجرة عدد من فلسطينيين لبنان بحثاً عن فرص العمل، أو للدراسة في الخارج، واتسعت بعدد أكبر في اعقاب مجزرة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢)، وقد تعاملت الدول الغربية مع حالات فردية، إذ كانت تمنح الإقامة لأسباب إنسانية، لكن نجاح بعض المهاجرين في الحصول على الجنسية، شكل نماذج جذابة أمام اللاجئين الذين يعانون التضييق في فرص العمل، والذين باتوا يطمحون إلى الحصول على هوية رسمية من بلد غربي، وخصوصاً بعد إجراء سعودي فرض قيوداً شديدة على زيارة الفلسطينيين البالغين أو إقامتهم إذا لم تكن طلباً للعلم، أو لم يحصلوا على إجازة عمل هناك.

توسعت محاولات الهجرة بعدها مع هجرة فلسطينيين من سورية، وانتقالهم فيما بعد، من لبنان إلى أوروبا لطلب اللجوء الذي يؤمل منه نيل بطاقة هوية، وذلك هرباً من الواقع الإقتصادي والقانوني في لبنان، ومن الإرياقات الأمنية في المخيمات أيضاً^(١)، والتي اشتدت مؤخراً في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبنسبة أعلى من كل المراحل الماضية بين فلسطينيين سوريا.

■ إذا كان إعلان الإستقلال الفلسطيني الصادر عن المجلس الوطني في الجزائر (١٩٨٨)، قد اعتبر جميع الفلسطينيين رعايا دولة فلسطين، فإن السلطة الفلسطينية التي أقيمت بعد اتفاق أوسلو، ومنحت صلاحية إعطاء هوية للمواطنين إقتصراً على سكان الضفة وغزة، واستنتى منها اللاجئين في الشتات، قد خلقت إرباكاً في هذا المضمار.

لبنان يقبل إقامة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديه من دون منحهم الحقوق

(١) حسين على شعبان: «اللاجئون الفلسطينيون: أوهام الهجرة»، جريدة «النهار»، ٢٠١٤/٤/١.

المدنية، بينما يعامل المقيمين العرب لديه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. وهذا الاختلاف هو أحد أسباب التذرع بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم، لذا كان الحصول على بطاقة هوية دولة فلسطين في وسعه أن يتجاوز إحدى العقد التي تحول دون ضمان الحقوق المدنية، وهو ما لم يحدث.

فاللاجئون الذين أملوا بأن تكون سلطة الحكم الذاتي خطوة نحو الدولة الفلسطينية المستقلة، وأملوا بالتالي بأن يحصلوا على بطاقة هوية هذه الدولة الفلسطينية لاحقاً، استمروا في معارضة إتفاق أوسلو، ثم قدم مشروع الدستور في رام الله وأكد حق كل فلسطيني في اكتساب جنسية الدولة (الموعودة آنذاك) بغض النظر عن مكان إقامته، ولكن فقط إذا رغب في ذلك. وهو ما بيّن أن اكتساب الجنسية الفلسطينية ليس تلقائياً، وليس مشروطاً بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية والإقامة فيها.

■ ثم جاءت موافقة القيادة الفلسطينية على «خارطة الطريق» (٢٠٠٣) التي أرجأت مسألة البحث في الجنسية في المرحلة الثالثة من تطبيقها، بحيث تكون بين إسرائيل والدولة الفلسطينية وليس م.ت.ف، الأمر الذي جعلها مسألة إقليمية، وجعل التعامل مع اللاجئين على أنهم مجرد تجمعات بشرية، لا وطن لها ولا التزام بعودتها إليه، وهو ما حفز بعض الأنظمة العربية خوفاً من التوطين فيها، على العمل على تهجيرهم، أو دفعهم إلى اليأس من البقاء. وبشأن رفض منح وضع قانوني وحقوق للاجئي، برزت في لبنان مشكلة نحو ٦٠٠٠ فلسطيني من فاقد الأوراق الثبوتية (NID) مازالوا عالقين في البلد من دون اعتراف قانوني بهم^(١)، وهم ثلاث فئات:

- الفلسطينيون الذين انتهت صلاحية أوراقهم الثبوتية ويقومون في لبنان.
- الفلسطينيون الذين يملكون أوراقاً تعريفية لا تعترف بها الدولة اللبنانية (وثائق من م.ت.ف).
- الفلسطينيون الذين يفتقرون إلى تحديد الهوية، ويقدر عددهم الاجمالي بـ ٥ آلاف لاجئي^(٢).

(1) Jaber Suleiman: Undocumented Palestinians in Lebanon(Non ID Refugees) (Beirut: Aidun Institution Publication, 2014).

(٢) لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، فاقدو الاوراق الثبوتية، ٣٠/١٢/٢٠٠٢.

وكان هناك وضع شبيه قد واجهه لسنوات الفلسطينيين المطرودين من العراق والكويت^(١)، الذين وصلوا إلى الأردن ولم يُقبل تسجيلهم، لأنهم يحملون أوراقاً ثبوتية خاصة بقطاع غزة، كانت قد أصدرتها السلطات المصرية، ورفضت تجديدها.

■ أمام شعور الأنظمة المعنية بتهديد دائم من أن الغرب يحاول فرض التوطين، اتخذ الأردن في ٢٠١٨/١٢/٣ قوانين تخفف القيود القانونية التي تحرم أبناء غزة المقيمين به التمتع بكل الحقوق الانسانية^(٢) ومنحهم وثائق سفر تسهياً لمغادرتهم. أما في لبنان، فقد استمر في الحرمان واشترط حتى إنه لا يحق للمرأة اللبنانية التي سبق وتزوجت من فلسطيني منح هويتها لأولادها بادعاء أن ذلك يساهم في التوطين^(٣).

وقد لجأ فاقدوا الأوراق الثبوتية بعد تعرضهم لحوادث مؤلمة عند حواجز التفتيش إلى القيام بتحركات واسعة، بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني، حملت السلطات في لبنان على منح بعضهم أوراقاً ثبوتية - لم تعتمد في سجلات وزارة الداخلية للاجئين الفلسطينيين - لمدة سنة واحدة، ولم تجدد صلاحيتها، وأوقفت بعد ذلك.

■ في إطار ردات الفعل، طرح البعض فكرة أن تتمكن فلسطين كدولة معترف بها رسمياً من لبنان من التمتع بحق منح الجنسية للاجئين. وهي فكرة رآها اللاجئون غير مجدية، لأنها قد تعقد حياتهم أكثر، إذ سيصبحون حينها زائرين في لبنان يتوجب عليهم إصدار إقامة سنوية، ومن ترفض إقامته لن يتاح له إمكان دخول أراضي السلطة الفلسطينية بسبب سيطرة إسرائيل على نقاط العبور للضفة الغربية.

في ظل الإنغلاق الإقتصادي، الذي يواجهه أبناء المخيمات وعدم تكريس هيئات تابعة ل م.ت.ف لإدارة شؤونهم بكافة جوانبها، وعلى الرغم من تنافس الفصائل في التعبئة الوطنية تحت شعار التمسك بحق العودة، فإن آفات إجتماعية إنتشرت في

(١) محمد شينش: «فلسطينيو العراق في سوريا.. من شتات إلى شتات»، مجلة «العودة»، العدد ٦٤، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣.

(2) Osama Al-Sharif: «Jordan moves to improve lives of Gaza Refugees» Al-Monitor, December 13, 2018.

(٣) جريدة «السفير»، زينب ياغي: «حق الجنسية لاوولاد اللبنانيات في مجلس النواب»، ٢٠١٩/١/٢٩.

المخيمات. كذلك برزت مخاوف من تداعيات الخلاف بين فتح وحماس، وهو ما دفع برئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، إلى رعاية إتصالات واسعة بين حركتي حماس وفتح، ثم مع التنظيمات الأخرى، حملت الجميع على صوغ ورقة عمل مشترك بين جميع القوى الفلسطينية لتنظيم علاقاتهم في لبنان، وقد أطلق على الهيئة الجديدة اسم «هيئة العمل الفلسطيني المشترك»، بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤^(١) ■

(٤)

واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، ودلالاته على المشروع الوطني

■ كانت دمشق تضم ٦٧٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين البالغ تعدادهم ٥٢٨,٧١١ نسمة حتى ٢٠١٣/١/١ (الأونروا)، تقطن كتلة رئيسية منهم في مخيم اليرموك. أما على صعيد الحقوق المدنية والإقتصادية، فيحق للفلسطينيين ولوج مختلف مجالات العمل والتعلم والمعالجة الصحية مثل المواطنين السوريين.

- أقر القانون ٤٥٠ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٥ إنشاء مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب التي ترتبط بدورها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية السورية، ومن مهماتها تقييد السجلات العائلية للاجئين، وأحوالهم الشخصية، والأعمال التي يمارسونها.

- ونص القانون ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٠ على أن «يُعدّ الفلسطينيون المقيمون بالأراضي السورية كالسوريين في جميع مناصب عليه القوانين الناظمة المتعلقة بحق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم، وذلك مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية».

- ويقضي القانون ٨٩ في سنة ١٩٦٦ بمنح اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وثائق سفر بناء على طلبهم.

■ تركت الأزمة الداخلية في سوريا تداعياتها على الحالة الفلسطينية هناك، وشملت المخيمات والتجمعات الفلسطينية والفلسطينيين على حد سواء. ولم يشفع الموقف

(١) «الديمقراطية تقدم ورقة عمل بشأن تطور العمل المشترك»، نشرة «طريق الوطن»، بيروت، العدد ٤٨٥، أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨.

الفلسطيني المتخذ على المستويين الوطني والمحلي، ولا الموقف الرسمي للدولة السورية بتحييد المخيمات والفلسطينيين عن هذه الأزمة^(١).

وفي هذا السياق، إجتاحت المجموعات المسلحة المخيمات والتجمعات السكنية الفلسطينية في اليرموك ودرعا وحذرات وسبينة والحسينية وحجيرة، بالإضافة إلى بلدات سورية كان يقطنها عشرات الآلاف من الفلسطينيين في دوما والقابون وبرزة وشبعا وبلدات أخرى في الغوطة الشرقية، الأمر الذي أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين عن مساكنهم، وانتشارهم في مناطق أخرى داخل الأراضي السورية، وفي لبنان ومصر والجزائر وتركيا، وهجرة آلاف منهم إلى الدول الأوروبية بصورة خاصة، فضلاً عن تعرض المكانة السياسية الإعتبارية للمخيمات للإهتزاز.

■ إن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين الذي بدأ مندمجاً إجتماعياً واقتصادياً في المجتمع السوري، لكنه يتميز في إطار إلتزامه بأهداف البرنامج الوطني؛ هذا المجتمع، تزعزع استقراره، ودمر بعض مخيماته، وطغت عمليات النزوح الداخلي والتهجير إلى الخارج على نشاطاته، حفاظاً على الذات وبحثاً عن حلول مباشرة للمعضلات الحياتية اليومية، ومحاولات توفير مصادر الدعم عربياً وإقليمياً ودولياً. لذا باتت مشكلة العودة إلى المخيمات كاليرموك وإعادة إعمارها، واستعادة النسيج المجتمعي الفلسطيني كجزء فاعل في حركة اللاجئين وعموم الحركة الوطنية، ذات أولوية كبرى.

لقد خلق التهجير مأساة ومعاناة، إذ لم تكن القيادة الرسمية الفلسطينية جاهزة لتقديم خدمات تملئها حال الطوارئ، لا بل كانت مقصرة في واقع الحال، فقامت بتوزيع دعم مالي مرتين خلال سنوات الحرب، كذلك جددت إتصالاتها برسالة^(٢) من الرئيس عباس إلى الرئيس الأسد للتعاون في التخفيف من معاناة النازحين واللاجئين. لكن الدعم الحقيقي وفرته الأنروا في سد حاجات المأوى، والصحة والمعالجة، والتعليم وتأمين الطعام لأفراد الأسر، هذا فضلاً عما قدمته الحكومة السورية.

(١) نشرة «طريق العودة»، دمشق ٢٠١٥/١١/٣.

(٢) جريدة «النهار»، ابراهيم بيرم: «إنعكاسات رسالة عباس إلى الأسد على أوضاع الفلسطينيين»، ٢٠١٨/٩/٢٥.

■ عانى النازحون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان جراء تعقيدات قبول دخولهم البلد وبعضهم أعيد إلى سوريا. لقد دخل هؤلاء في معظمهم بصورة قانونية ودفعوا رسوم أذونات السماح لهم بالدخول إلى لبنان^(١). لكن عدداً منهم حاول الدخول إلى لبنان بصورة غير قانونية، وعند اعتقالهم كانوا يمنحون أسبوعين لتسوية وضعهم القانوني سواء للإقامة أو المغادرة، وهي الوجهة الأكثر تطبيقاً. وفي سبيل خفض عددهم منعت السلطات اللبنانية دخولهم، ثم اتخذت وزارة الداخلية اللبنانية في ٢٠١٩/٣/١٢، قراراً إدارياً بتسهيل منحهم الأوراق الثبوتية لهم جميعاً، بما فيها معاملات الزواج والولادات الحديثة بهدف تمكينهم من العودة إلى سوريا وتحفيزهم على المغادرة.

إن اضطراب بعض العائلات إلى اللجوء إلى الدول المجاورة (لبنان، الأردن) أظهرت وجود تعقيدات قانونية شديدة عقبت الدخول إلى بلد اللجوء الجديد والحصول على حق الإقامة. وزاد في الضغوط أن أسراً من أقرباء هؤلاء اللاجئين التي استقبلتهم في مخيمات الجوار صارت تعاني جراء طول قامتهم، الأمر الذي حفز بعضهم على المغادرة إلى تركيا ومنها إلى الدول الأوروبية.

إن استعادة الأوضاع التي كان يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات سوريا هي المهمة ذات الأولوية. وفي هذا السياق قامت السلطة الفلسطينية بإقرار منحة بمبلغ الف دولار لكل عائلة تريد العودة^(٢)، إلى المخيمات في ظل دمار كثير من المصالح وانتشار البطالة وتأزم الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، سواء بالنسبة إلى السوريين أو إلى فلسطينيي سوريا... وهكذا، فإن توفير الإقامة للعائلات ومقومات العيش فرض نفسه على جدول حياة اللاجئين الفلسطينيين أكثر من أي هم وطني آخر ■

(١) «الأوضاع القانونية والانسانية للاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان»، كتيب من إصدار مركز التنمية الانسانية في بيروت، ٢٠١٥.

(٢) جريدة «الأخبار» اللبنانية، وسام سباعنة: «فلسطينيو سوريا، العودة إلى مخيماتهم حاجة وضرورة»، ٢٠١٨/٩/١٧.

(٥)

الأونروا والتغيرات السياسية..

دلالات الضغوط الأميركية الجديدة على الأونروا

■ عقب اتفاق أوسلو أطلقت وكالة الغوث في ٦/١٠/١٩٩٣ «برنامجاً لتطبيق السلام» في إطار توجيهات لجنة اللاجئين العاملة في المفاوضات المتعددة، التي قاطعها لبنان، ورصدت ٢٠٠ مليون دولار لجميع مناطق عملياتها. وفي مقابل ذلك سجلت الأونروا نقصاً في التبرعات في تمويل موازنتها العادية، قدر بـ ٩٠ مليون دولار، الأمر الذي أدى لتراجع برامجها العادية وخدماتها في الأردن وسوريا، ولبنان بصورة خاصة، حيث الحاجة ماسة بحكم تفاقم المعيشة الصعبة. وأعلنت الأونروا تكراراً أنها تعمل على مواءمة خدماتها مع الدول المضيفة، تمهيداً لتسليمها.

في لبنان جرى تجميد مخصصات العاملين في الوكالة، وتم فرض رسوم على اللاجئين المستفيدين من خدماتها وتقديماتها، على أن تدفع الأونروا أجرة الليالي السريرية للمريض فقط، بينما تبقى تكاليف العلاج عليه. لقد مسّت هذه التخفيضات الجانب الصحي، ولاسيما تأمين الاستشفاء للمرضى، كما شمل التحفيض المدارس والمستوى التعليمي والتوظيف.

■ كان مشروع كلينتون في العام ٢٠٠٠ هو أول توضيح للهدف الرامي إلى تحويل دور الأونروا باتجاه إلغائها، إذ طرح ان حق العودة يمكن التعامل معه وفقاً للتالي:

- لم شمل بعض العائلات، عودة قسم من اللاجئين إلى الضفة والقطاع، الانتقال إلى التوطين في بلد ثالث من أي بلد يرفض توطين اللاجئين المقيمين به، إقامة صندوق تعويضات مالي عن الأملاك والمعاناة لأجيال من الفلسطينيين؛ وهكذا يجري عملياً تحويل دور الأونروا من تقديم الخدمات كمسؤولية دولية عن النكبة إلى صندوق تعويضات يُلغى بعد دفعها.

■ أعاد الكونغرس الأميركي تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني بهدف دعم جهود إسرائيل للتخلص من موضوع اللاجئين وحق عودتهم إلى ديارهم: فقد أعلن رسمياً بأن اللاجئ هو من غادر فلسطين في حرب ١٩٤٩، ولا تشمل هذه الصفة أولادهم

وأحقادهم، وهو ما يعني أن عدد اللاجئين ليس كما هو مسجل رسمياً في سجلات الأونروا، بل فقط ٦٠ ألف نسمة، وبالتالي يمكن ترتيب حلول التوطين والتعويض لهم وإسقاط حق العودة عن بقية اللاجئين وإلغاء القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة^(١).

■ أوقفت إدارة ترامب الدعم المالي للأونروا سنة ٢٠١٩، بعد أن كانت قد دفعت فقط ٦٠ مليون دولار، من أصل ٣٦٥ مليون دولار كانت تساهم فيها سنوياً. وقد أثار هذا الموقف قلق السلطة الفلسطينية والدول المضيفة للاجئين، وخصوصاً الأردن ولبنان اللذين بادرا إلى طلب عقد إجتماع لجامعة الدول العربية لنقاش الأمر والمخاطر المحتملة، كما طالباً بعقد مؤتمر دولي في أيلول (سبتمبر) بالتزامن مع عقد الجمعية العامة للموضوع ذاته^(٢).

شعر لبنان أن هناك ضغطاً عبر إلغاء دعم الأونروا^(٣)، لأنه يقدر أن إفقار الفلسطينيين سينعكس إضطراباً أمنياً لديه، وهذا ما يفسر مسعى حركة أمل إلى تنظيم العلاقات الفلسطينية مع لبنان للحفاظ على الأمن.

ونشرت جريدة «النهار» في ٢٠١٨/٩/٤ خبراً مفاده بأن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري طالب بعقد إجتماع عاجل لجامعة الدول العربية من أجل إصدار قرار بتمويل الأونروا بعد حجب أميركا التمويل عنها، وأضافت الصحيفة أنه بسبب يعود إلى التدايعات المحتملة على أوضاع الفلسطينيين المقيمين بلبنان، وعدم قدرة الدولة اللبنانية على تليبيتها، كذلك صدر بيان حاد لوزارة الخارجية، وعقد وزيرها جبران باسيل إجتماعاً بسفراء الدول المضيفة والمانحة لشرح موقف لبنان والبحث في المخارج المتاحة.

بيد أن جامعة الدول العربية كانت قد التزمت سنة ١٩٧٥ دعماً نسبته ٧,٨٪ فقط من موازنة الأونروا، وذلك لإبقاء المسؤولية الدولية عن النكبة على المجتمع الدولي

(1) Caspit, op.cit

(٢) جريدة «الاحبار»، لنا القزوي: «إجتماع الخارجية في لبنان: سفراء الخليج يبلعون ألسنتهم»، تاريخ ٢٠١٨/٩/٤.

(٣) مجلة «الحرية»، وسام زغير: «الاونروا تواصل تقليص خدماتها»، العدد ١٦٩٦، ٢٠١٨/١٠/١٣.

وعدم إقائها على العرب.

■ على الرغم من نجاح التعاون نسبياً بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، بدعم من عدد من دول العالم، في سداد عجز ميزانية الأونروا لسنة ٢٠١٨، فإن الخوف من بقاء العجز في ميزانية ٢٠١٩ لم يتبدد. وأمام ازدياد الضائقة التي يواجهها الفلسطينيون جراء إنقاص الوظائف في الأونروا، وخفض الخدمات، وإلغاء عيادات ومدارس وصفوف مدرسية، فإن محاولات الهجرة ازدادت.

وأظهرت تقدير الهيئات القيادية الفلسطينية في لبنان أن نزيف الهجرة مستمر، وأن نحو ٨٥٠ عائلة باعت مقتنياتها أو استدانّت لتدفع تكاليف التهريب إلى أوروبا عبر عمليات هجرة غير شرعية من موانئ شمال لبنان، أو عبر مكاتب سفر تحصل على فيزا دخول وخروج إلى عدة بلدان، قبل بلوغ الهدف في أوروبا، وهوما يجعل حتى الرقم الرسمي (١٧٤,٤٢٢) المعلن للاجئين الفلسطينيين في لبنان يتناقص باستمرار^(١) ■

خاتمة

■ إن واقع الفلسطينيين اليوم يفرز مفاعيل متناقضة، فمن جهة، ترفع حدة التحدي أمامهم وأمام العرب ويتعمق إيمانهم بالحقوق المشروعة المكرسة في البرنامج الوطني و المتمثلة في إقامة الدولة المستقلة، والعودة والحق في تقرير المصير.

ومن جهة أخرى، تهتز الثقة بالأدوات والوسائل المتبعة، فلسطينياً وعربياً، لتحقيق الأهداف الوطنية، ويتم اللجوء إلى خيارات تتنازعها عوامل الأمل ودوافع اليأس والإحباط. ففي الوجه الإيجابي جاء رفض المجتمع الدولي لقرارات الرئيس ترامب بشأن القدس والأونروا، والجولان ليعزز ضرورة الاستمرار في التمسك بما يؤمن به اللاجئون الفلسطينيون، ويشعرهم بأنهم ليسوا متروكين وحدهم في مواجهة الهجمة الاميركية - الإسرائيلية الشرسة التي تتطلب إبتداع آليات متطورة لكسب مزيد من الدعم لادحراها. وتقع مسؤولية ابتداع بعض هذه الآليات مثل استعادة الوحدة الداخلية الفلسطينية وإنهاء الانقسام على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية والبنى السياسية التنظيمية في صفوف

(١) مجلة «القدس»، ولاء رشيد: «المهاجرون الفلسطينيون يهربون من البطالة فيقفزون في بحر الموت»، الصادرة عن حركة فتح، آذار (مارس) ٢٠١٥، ص ٢١.

الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، لكن أساساً في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع دور أقل تأثيراً على الرغم من أهميته، لفروعها بين اللاجئين في دول الإقامة العربية.

إن المطلوب هو الإنفكاك الفلسطيني الرسمي من قيود أوصلو، والتوجه معاً إلى العمل لتحقيق الاستقلال وطرد الإحتلال وتفكيك المستعمرات في الضفة، والتصدي لسياسة الأبارتهاريد، وفك الحصار عن قطاع غزة، كخطوة عملية تمثل طريقاً لاستعادة التمسك بالمشروع الوطني، وفي مقدمه حق عودة اللاجئين. ويجب أن تقوم المصالحة المنشودة بين القوى الفلسطينية على قاعدة الإجماع الوطني وتحقيق شراكة عادلة.

■ صمود أبناء الـ ٤٨ وتشبيهم بأرض الوطن، خلق لهم عدة تحديات، نجحوا في مواجهتها على الرغم من ثقل الأحمال، إذ جعلوا الكيان الاسرائيلي يضم قوميتين مع كل الجهود التي بذلت للتخلص منهم، بل زادوا أعداداً، وهذا ما حمل السلطات الاسرائيلية على تكريس قانون يهودية الدولة، الأمر الذي يفرض عليهم محاربة نظام الأريتهاريد الناجم عن هذا القانون مع تمسكهم الحازم بحقهم في البقاء.

في مواجهة الخشية من قيام إسرائيل بتهجير جديد، برزت مواقف سياسية عامة عبرت عنها تصريحات لبنانية وفلسطينية متوالية، رفضاً لها وتحذيراً منها، مثل تصريح الرئيس ميشال عون في ٢٠١٨/٧/٢٠ الذي وصف هذا بأنه عدوان إسرائيلي جديد، كما أدانه نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني في اليوم ذاته، كذلك فعل حزب الله وغيره، والقوى السياسية الفلسطينية المتعددة، الأمر الذي أظهر قلقاً مشتركاً لبنانياً وفلسطينياً، إزاء عدم تلبية حق عودة اللاجئين المقيمين و التخوف من حدوث طرد جديد للمقيمين بالداخل نحو دول الجوار.

■ قيام دولة فلسطينية مستقلة يشكل بقناعة اللاجئين في الشتات عاملاً أساسياً من أهم العوامل التي ستعكس آثارها إيجاباً على جميع نواحي المسألة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بحق العودة فإن استمرار التمسك به لا تشوبه خلافات بين الأطراف والهيئات السياسية والمجتمعية الفلسطينية، لكن تحقيقه إزداد صعوبة بالمعنى العملي، الأمر الذي يفسر طغيان هموم الحياة وترتيب الأمور الشخصية. وأما بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، فإن انبثاق قوى كبيرة نسبياً للتنظيمات الاسلامية وهي ما زالت خارج صفوف م.ت.ف، ألقى بظلال من التشكيك في مدى تمثيل الأخيرة جميع فئات

الشعب الفلسطيني، وترك أثراً سلبياً في أوضاع اللاجئين الغياب الطويل لأي دور فاعل لدوائر المنظمة وهيئاتها في أوساطهم، وكذلك استيلاء السلطة الفلسطينية على دور دوائر المنظمة وتركيزها على أبناء الداخل.

■ إن ضمان عودة اللاجئين إلى الديار والممتلكات يحتاج إلى مثابرة ونفس طويل، ريثما تتعدل موازين القوى، وهو ما جعل لبنان يُضَمّن دستوره بنداً رافضاً لتوطين اللاجئين، توافق معه الفلسطينيون في رفض التوطين والتمسك بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها.

أما بالنسبة إلى فلسطيني سوريا، فإن بقاء أغليبيتهم العظمى فيها (ثلاثي التجمع الفلسطيني)، عكس روح التحدي لديهم وسعيهم للمساهمة الفاعلة في إعادة إعمار مجتمع الشتات الذي أصيب بشكل خطر في الحرب الأخيرة، فالمدخل الحقيقي إلى حل قضية اللاجئين هو ضمان حقوقهم الإنسانية كي يتفرغوا، بالتعاون مع مضيفهم، ووفقاً للإمكانات المتوفرة للمشاركة في النضال الهادف إلى الحفاظ على هويتهم وضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة والدولة المستقلة وتقرير المصير؛ ورفض التهجير هو الذي يمكنهم من البقاء في أقرب النقاط تماساً مع أرض فلسطين، ومن التفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية، والعمل على تنمية «مجتمع» اللاجئين ورفض تصفية حق العودة وفرض التوطين ■

أيار (مايو) ٢٠١٩

الفصل الرابع

في تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين

د. ماهر الشريف

- ١- الحزب الشيوعي الفلسطيني .. ١٩١٩-١٩٤٨
- ٢- عصبة التحرر الوطني في فلسطين .. ١٩٤٤-١٩٤٨
- ٣- الحزب الشيوعي الإسرائيلي .. ١٩٤٨ - ..
- ٤- حزب الشعب الفلسطيني .. ١٩٤٨ - ..
- ٥- إميل توما والحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية ..

١٩٤٤-١٩٤٧

■ المصادر

٢٠١٩ - ٢٠٢٠

الحزب الشيوعي الفلسطيني

١٩٤٨-١٩١٩

■ تشكلت النواة الأولى للحركة «الشيوعية» في فلسطين تحت اسم «حزب العمال الاشتراكي»، الذي كان مرتبطاً باتحاد يهودي يساري عالمي باسم «البوعالي تسيون» (عمال صهيون). وقد سعت هذه النواة الأولى، بعد ظهورها بفترة قصيرة، إلى الانضمام إلى الأممية الشيوعية (الكومنترن)، التي تأسست في موسكو، بمبادرة من لينين، في الأسبوع الأول من آذار (مارس) ١٩١٩، بمشاركة ممثلين عن ٣٥ حزباً ومنظمة شيوعية. بيد أن قيادة الكومنترن اشترطت على تلك النواة، قبل الموافقة على قبول عضويتها، أن تقوم بتبني سياسة «التعريب»، على صعيد العضوية والبرنامج والتوجهات، وأن تقوم بتغيير اسمها وتقطع صلاتها بتيارات «الصهيونية الاشتراكية».

وبعد صراعات شديدة، شهدت العديد من الانقسامات، أُعلن رسمياً في التاسع من تموز (يوليو) ١٩٢٣ عن تشكيل «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، وعن موافقة قيادته على شروط الانتساب إلى الكومنترن، الذي شكّل لجنة خاصة للبت في مسألة انضمام الحزب الجديد إلى صفوفه. وفي ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٢٤ أصدرت هذه اللجنة تقريراً أفاد بأن الحزب الشيوعي الفلسطيني استوفى «جميع الشروط المطلوبة»، وصار يعتبر «فرعاً رسمياً للكومنترن»:

(١)

تعريب الحزب الشيوعي الفلسطيني

■ دعت اللجنة التنفيذية للكومنترن قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى تركيز اهتمامها على تحقيق مهمة التغلغل بين صفوف الجماهير العربية، عبر «الانخراط النشط في النضال الوطني التحرري وإقامة علاقات وثيقة مع الحركة القومية العربية التحررية». وكان إنجاز تعريب الحزب الشيوعي الفلسطيني مرهوناً بمدى قدرة قيادته

على إعداد كوادر حزبية عربية قادرة على المساهمة بفاعلية في قيادة النشاط الشيوعي بين العمال والفلاحين العرب. ومنذ آب (أغسطس) ١٩٢٤، دعا الكومنترن قيادة الحزب في فلسطين إلى إيفاد بعض الدارسين إلى «الجامعة الشيوعية لكادحي شعوب الشرق» لإعدادهم ككوادر حزبية. وبالفعل، قررت قيادة الحزب، في العام التالي، إرسال مجموعة من الأعضاء العرب إلى الجامعة الشيوعية في موسكو لتلقي الإعداد الحزبي المناسب، وكان من أوائلهم المعروفين نجاتي صدقي. كما صارت تبحث عن الوسائل التي تمكن الشيوعيين من التواصل مع جماهير العمال والفلاحين العرب، ومن أهم هذه الوسائل الصحف العربية. وبغية تحقيق هذا الهدف، تعاقدت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني مع الصحافي والناشر المخضرم إيليا زكا، الذي كان يصدر صحيفة «النفير»، ويمتلك ترخيصاً باسم مجلة كان قد أصدرها في سنة ١٩٢١، باسم مجلة «حيفا»، قبل أن تتوقف فجأة، واتفقت معه على تحويل مجلته إلى منبر علني للحزب الشيوعي الفلسطيني، على أن تقوم قيادة الحزب بتمويلها.

■ تحددت رسالة هذه الصحيفة، وما تبعها من صحف ومجلات شيوعية، في نشر الوعي الطبقي بين الفئات العربية الكادحة، من العمال والفلاحين، والدفاع عن مصالحهم، والنطق باسمهم، وهو ما برز بوضوح منذ العدد الأول من مجلة «حيفا»، التي صدرت، في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٤، بصفتها «مجلة العمال»، كما برز في افتتاحية مجلة «إلى الأمام» السرية، التي أصدرها الحزب في آذار (مارس) ١٩٢٩، بوصفها «الجريدة الوحيدة في هذا القطر التي ستوجه كل اهتمامها إلى الدفاع عن مصلحة طبقة العمال والفلاحين الواقعيين تحت ظلم طبقة الرأسماليين والملاكين على اختلاف أجناسهم في هذه البلاد من جهة، ومن جهة أخرى تحت اضطهاد الاستعمار الانجليزي»، أملة أن تكون «المرأة» التي تنعكس عليها حياة العامل والفلاح، و«المصباح الذي يبين لكم الطريق الذي يجب أن تسيروا عليه لأجل تحريركم من الذين يظلمونكم ويستغلونكم».

■ تميّزت صحافة الحزب، في تلك الفترة المبكرة من نضاله، بلغة سهلة وبسيطة تمكّنها من الوصول إلى العمال والفلاحين، وبابتكارها أساليب جديدة لنشر الوعي بينهم. ففي ملحق العدد المزدوج، الثاني والثالث، من مجلة «إلى الأمام»، الصادر في أيار (مايو) ١٩٢٩، توجهت المجلة إلى جماهير العمال بالقول: «انتم شايقين أن

الجرائد تكتب باللغة الفصحى وشايفين أيضاً أن أكثرية المكتوب في الجرائد لا تفهمون منه شيء. والسبب في ذلك يا عمال أن أصحاب الجرائد والجماعة الذين يكتبون فيها لا يكتبون إلا للأغنياء وأولادهم المتعلمين فقط، أما أنتم فلا يحسبون لكم حساب لأنهم يعتقدون أن الأمة هم الأغنياء فقط وأما العمال والفلاحين فهم جهلاء ما خلقوا إلا للخدمة فقط. ولذلك يا عمال فالحزب الشيوعي الفلسطيني الذي يخدم العمال والفلاحين ويحارب أعداءهم الأغنياء والمستعمرين وأذئابهم أصحاب الجرائد أخذ عليه واجب تفهيمكم والكتابة إليكم بلغة سهلة لتفهموا وتقرأوا الحوادث والأخبار التي تهكمكم».

■ على الرغم من ركاكة هذه اللغة، وما شابها من أخطاء نحوية، فإن قيادة الحزب كانت فخورة بأنها تتوجّه إلى العمال والفلاحين بلغة هي اللغة التي يتداولونها في حياتهم اليومية. ومن ناحية أخرى، وبهدف الوصول إلى أكبر عدد من العمال الأيمن، ابتكرت مجلة «حيفا» أسلوب التخاطب المباشر مع هؤلاء العمال. فبمناسبة عيد الأول من أيار (مايو) سنة ١٩٢٥، دعت إدارة المجلة، بعد أن أكدت أن دورها يتمثل في «الأخذ بيد العامل والفلاح ورفعهما عن أرض الشقاء والفقر المادي والمعنوي إلى مستوى الحياة»، جماهير العمال العرب لحضور «حفلة حيّة» تتكلم فيها مجلة «حيفا» في بستان الانشراح، «حيث يقف الخطباء ويتكلمون كل في موضوع من المواضيع التي تطرقها المجلة، فيبدأ بالافتتاحية وما بعدها، وما بعدها، حتى تتم مواد المجلة، حيث يؤلف من ذلك عدد ناطق كما يحدث غالباً في المدن الأوروبية الراقية ومن ثم يطبع هذا العدد ويكون ممتازاً»، مضيفاً أنه «ستتخلل الخطب مناظر سينما»، وأن ريع الحفلة سيخصص لإعانة «جرحى ومصابين [في] حادثة دمشق أثناء زيارة بلفور صاحب الوعد المشؤوم لها»، وأن «الدخول إلى الحفلة مباح لأي شاء من العمال مجاناً» ■

(٢)

نضالات الشيوعيين الوطنية والاجتماعية

في عقد العشرينيات

■ اتخذ الحزب الشيوعي الفلسطيني منذ تأسيسه موقفاً حازماً إزاء الحركة الصهيونية ومشروعها، عبّر عنه لدى زيارة اللورد بلفور إلى فلسطين، في نيسان (إبريل) ١٩٢٥، إذ أدان الحزب تلك الزيارة بشدة، ورأى فيها «مظاهرة إنجليزية ضد النهضة الوطنية

العربية»، واستغلها للتعبير عن وقوفه إلى جانب الحركة الوطنية العربية في نضالها ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، وساهم، مساهمة فعالة، في تنظيم المظاهرات والإضرابات التي اندلعت في المدن الفلسطينية احتجاجاً على تلك الزيارة. والواقع، أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان القوة السياسية الوحيدة في فلسطين التي وقفت بحزم ضد الاحتلال البريطاني ونادت باستقلال فلسطين، وانتقدت السياسات المهادنة لبريطانيا التي كانت تتبناها قيادة الحركة الوطنية العربية، ممثلة في اللجنة التنفيذية العربية، داعياً هذه القيادة إلى التخلي عن هذه السياسات، والاقتراب من الشعب وطلب «المساعدة من جماهير العمال والفلاحين»، الذين يمثلون «أقوى زعيم وأبلغ قائد في الجهاد نحو سبيل الحرية والاستقلال».

■ وفي مقال نُشر في صحيفة «النداء» السرية، الصادرة عن اللجنة المحلية لمنظمة الحزب الشيوعي الفلسطيني في القدس، في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٢٧، بعنوان: «ماذا يصنع الإنكليز في فلسطين»، اعتبر الحزب أن الوطن هو، في المقام الأول، لأبنائه من الكادحين، مؤكداً أن على الإنكليز، الذين «يمتصون من هذا الشعب الفقير نقطة الدم الأخيرة، ويسلبونه كل قرش حصّله بعرق جبينه»، أن يخرجوا من فلسطين، لأن الوطن «يجب أن يكون لهؤلاء [لهؤلاء] الذين يشتغلون، الذين يعيشون من عملهم»، ولأن على الشعب «أن يحكم نفسه بنفسه في البلاد».

وفي مقال آخر نُشر في العدد نفسه بعنوان: «الإنكليز يتكلمون باسم الشعب»، توقف الحزب عند خطاب كان قد ألقاه المندوب السامي البريطاني، اللورد بلومر، في احتفال نُظّم في القدس، بحضور رئيس بلديتها راغب بك الناشئبي، لوضع الحجر الأساس لدائرة الصحة، وتكلم فيه ليس بوصفه «مندوباً سامياً، بل باسم الشعب المقدسي»، معتبراً أن الإنكليز، وباسم الشعب، حولوا فلسطين إلى مستعمرة، وصاروا «يسجنون الثورويين من الشعب، ويضعون رسوماً باهظة وأعشاراً فاحشة، [و] يكثر من الشرطة أو من بوليس التحري على حساب ترقية المدارس ومساعدة دائرة الصحة، ولا يدعون حرية للأفكار، يفرقون الاجتماعات ويقيدون بالسلاسل والحديد العاطلين عن العمل، وكل شيء يصنعونه باسم الشعب».

■ انسجاماً مع هذه السياسة الحازمة في مناهضة الاستعمار، أعلن الحزب الشيوعي

الفلسطيني، منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة السورية في تموز (يوليو) ١٩٢٥، وقوفه الحازم إلى جانب الثوار السوريين، إذ أكدت مجلة «حيفا»، في مقال لها بعنوان: «جهاد سورية نحو الحرية»، أن جميع العرب «يعتبرون جهاد الدروز [السوريين] وقتالهم أنه جهاد لهم». ولم يقتصر تضامن الشيوعيين الفلسطينيين مع الثورة السورية، في ذلك الحين، على الدعم المعنوي وعلى تنظيم حملات التضامن الأممي، بالتعاون مع الكومنترن ومع الحزب الشيوعي الفرنسي، بل تعدى ذلك ليشمل أشكالاً عديدة من الدعم المادي، بما فيها تهريب الأسلحة إلى الثوار السوريين وإرسال كوادر حزبية إلى سورية «كخبراء فنيين»، وتنظيم الاحتجاجات على سياسة الاحتلال الفرنسي، كما حصل لدى زيارة المندوب السامي الفرنسي إلى فلسطين، إذ دعا الحزب الشيوعي الشعب الفلسطيني «للقيام بواجبه نحو سورية الشمالية»، التي «زلزل زلزالها لقدم بلفور»، وذلك من خلال «الاحتجاج الشديد ضد زيارة [المندوب السامي] بونسو ليرى العالم كله كيف وكم نكره السلطتين الاستعماريتين الفرنسية والإنكليزية، ورفع صوتكم بإعلان تأييدكم للثورة السورية العربية».

■ اعتبر الحزب أن قيام برلمانات تمثيلية هي الخطوة الأولى على طريق الاستقلال السياسي، إذ أشار مقال نُشر في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٢٦ في العدد الرابع من صحيفة «المنبّه» السرية، التي أصدرتها في سنة ١٩٢٥ منظمة الحزب في مدينة يافا قبل أن تتحوّل إلى صحيفة ناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بعنوان: «القتال في سبيل التمثيل البرلماني في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين»، إلى أن التمثيل البرلماني الحر، المعبر عن إرادة الشعب، هو «حق طبيعي» من حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى، معتبراً أن الدول الأجنبية التي احتلت البلدان العربية «اغتصبوا من الوطنيين [في] هذه البلاد حتى حقوقهم الطبيعية التي لا يخلو منها كل إنسان في بلاد العالم»، ومن هذه الحقوق «أن ينتخب الشعب لنفسه برلمان»، ولذلك «قامت الآن في جميع البلاد العربية حركات عظيمة كي يسترجعوا حقوقهم هذه التي سلبتها إياهم السلطة الأجنبية».

■ على الصعيد الاجتماعي، دافع الحزب الشيوعي الفلسطيني عن مصالح العمال العرب واليهود الطبقيّة، ودعاهم إلى التوحد في النضال من أجل حقوقهم الاجتماعية. وطرح الحزب على جدول أعماله مهمة سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية

ومنهم من المساهمة في تحقيق مشروع إقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، وذلك عن طريق تشجيع العمال اليهود على تصعيد نضالاتهم المطبعية وتطوير حركتهم الإضرابية، بما يؤجج حدة التناقضات الطبقية بين صفوف التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين «البيشوف»، وإظهار أن الصراع الطبقي «موجود أيضاً في فلسطين، بلد الوحدة القومية اليهودية، وأن الوقت الذي كان يُقال فيه إن بذور الصراع الطبقي تبذر، بصورة اصطناعية، في فلسطين قد ولى إلى غير رجعة»، كما ورد في مقال كتبه سكرتير الحزب، «أبو زيام»، في سنة ١٩٢٥ ونُشر في العدد ٥٦ من الطبعة الفرنسية من مجلة «الأممية النقابية الحمراء».

■ كما سعى الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى تنظيم العمال العرب ورفع مستوى وعيهم الطبقي، وإلى تعريفهم بأهمية الإضراب كسلاح لتحقيق مطالبهم. ففي العدد الثاني من صحيفة «المنبه» السرية، نُشر مقال بعنوان: «ما هو الاعتصاب؟ [الإضراب]»، سعى كاتبه إلى تعريف العامل العربي بمعنى «الاعتصاب»، أو الإضراب عن العمل، كسلاح يلجأ إليه للدفاع عن حقوقه وتحسين شروط عمله في مواجهة أصحاب الأعمال. وفي البدء، شجع الحزب العمال العرب على الانضمام إلى صفوف النقابات التابعة لاتحاد نقابات العمال اليهود (الهستروت)، معتبراً أن «الوحدة الأممية» هي الوسيلة الوحيدة لنجاح الحركة العمالية في فلسطين، وأن انضمام العمال العرب إلى نقابات «الهستروت» سيساهم في تحويل هذه النقابات من «منظمات قومية» يهودية إلى «منظمات أممية».

■ على الرغم من نجاح الشيوعيين، في مطلع سنة ١٩٢٦، في تشكيل حركة عمالية يهودية - عربية تحت اسم «حركة إيهود» (حركة الوحدة)، فإن «التناقض القومي» بين العمال العرب واليهود بقي طاغياً على المصلحة الطبقة الواحدة، وظلت الأغلبية الساحقة من العمال اليهود مرتبطة بالمشروع الصهيوني، ومنيت بالفشل جهود الشيوعيين لإقامة نقابات «أممية»، خصوصاً بعد أن انسحب مئات العمال العرب من نقابة عمال سكك الحديد، التابعة لـ «الهستروت» في حيفا، وقاموا بتشكيل نقابة خاصة بهم «نظراً لما شاهده من مراوغة وخداع زعمائها السائرين في إدارة شؤون النقابة على خطة سياسية صهيونية لا يمكن للعمال [العرب] الموافقة عليها»، كما ورد في مقال صدر في سنة ١٩٢٥ في العدد ١٠ من مجلة «حيفا» بعنوان: «الأسباب التي دعت

العمال العرب لأن يؤلفوا نقابة مستقلة في حيفا».

■ ومن ناحية ثانية، أعار الحزب الشيوعي الفلسطيني اهتماماً كبيراً للمشكلات التي كان يعاني منها الفلاحون العرب، ومن أهمها مشكلة طردهم من الأراضي التي يعملون فيها بعد أن يقوم المتمولون الصهيونيون بابتئاعها من كبار الملاك العرب، وما كان ينجم عن عمليات الطرد تلك من صدامات بين الفلاحين العرب والمستوطنين اليهود، كالصدامات العنيفة التي اندلعت في قرية العفولة، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤، بعد قيام أحد كبار الملاكين من عائلة سرسق البيروتية ببيع أراضيه لأحد الممولين الأميركيين الصهيونيين. وقد شجع الحزب الفلاحين العرب على الانخراط في العمل السياسي، وحثهم على لعب دور مميز داخل الحركة الوطنية العربية، و«الجهاد في سبيل استقلال فلسطين والحصول على المطالب السامية الديمقراطية، وتنظيم هيئات تشريعية ينتخبها العمال والفلاحون والمأجورون للعمل، الذين يمثلون السواد الأعظم من الشعب». كما شدّد الحزب على أهمية قيام تنظيمات وروابط نقابية بين صفوف عمال الزراعة العرب ■

(٣)

علاقات الشيوعيين في فلسطين

مع الشيوعيين في سورية ومصر

■ سعت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد أشهر على اعتراف الكومنترن بها، إلى مد نشاطها إلى سورية (ولبنان)، فأوفدت، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٤، أحد أعضائها، وهو جوزيف بيرغر، إلى بيروت بهدف إقامة الروابط مع عدد من العمال والمتقنين، الذين كانوا قد أبدوا تعاطفهم مع الثورة البلشفية ومع الأفكار الشيوعية، ومن أبرزهم الصحافي يوسف يزبك، وسكرتير نقابة عمال التبغ في لبنان فؤاد الشمالي.

وفي الاجتماع الذي عقد مساء الجمعة في ٢٤ من ذلك الشهر في ضاحية الحدث ببيروت، تمّ الاتفاق على تأسيس «حزب الشعب» ليكون الواجهة العلنية للحزب الشيوعي السوري. بيد أن الحزب الشيوعي في سورية (ولبنان) لم يتشكّل حقيقة إلا في حزيران (يونيو) ١٩٢٥، وذلك بعد توحيد المجموعة الشيوعية العربية مع مجموعة شيوعية أرمنية، كانت تطلق على نفسها اسم «شبيبة سبارتاكوس» وبتزعمها أرتين

مادويان. وقد لعب موفد قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني إلياهو تيبير، (أو شامي)، الذي وصل إلى بيروت في أيار (مايو) من العام نفسه، دوراً رئيسياً في توحيد هاتين المجموعتين. ومن جهة ثانية، نسج الحزب الشيوعي الفلسطيني، منذ تأسيسه، علاقات وثيقة مع الشيوعيين في مصر، ولعب دوراً بارزاً في حملة التضامن العالمي مع الحزب الشيوعي المصري الذي تعرض لحملة قمعية شديدة على يد حكومة حزب الوفد، في ربيع سنة ١٩٢٤، أسفرت عن اعتقال معظم أعضاء لجنته المركزية، كما ساهم في تأمين الاتصالات بين الحزب الشيوعي المصري، من جهة، وقيادة الكومنترن في موسكو، من جهة ثانية. وصارت قيادة الحزب في فلسطين تزود الشيوعيين المصريين بالأدبيات الشيوعية، وترسل لهم نسخاً من مجلة «حيفا» العربية.

■ وكان طموح قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني أن يتشكل اتحاد للأحزاب الشيوعية في بلدان المشرق العربي تلعب دوراً قيادياً فيه. بيد أن قيادة الكومنترن عارضت فكرة إقامة مثل هذا الاتحاد، وطالبت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني بالاهتمام بالقضايا التي تخص فلسطين وحدها. كما عارض قادة الأحزاب الشيوعية الأخرى من جهتهم «الوصاية» التي يريد أن يفرضها عليهم رفاقهم الفلسطينيون.

وفي آذار (مارس) ١٩٢٩، عبرت قيادة الكومنترن عن موقفها الصريح من هذه المسألة في الرسالة التي وجهتها السكرتارية السياسية للجنة التنفيذية للكومنترن إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، وورد فيها: «نرى أن من الضروري أن يقوم الحزب الشيوعي الفلسطيني، بوصفه الحزب الأكثر نضجاً على الصعيد السياسي والأكثر خبرة على الصعيد العملي، بتقديم المساعدة إلى الحزبين الشيوعيين في مصر وسورية (عبر تزويدهما بالأدبيات والمطبوعات العربية على سبيل المثال)، على أن يجري التعامل معهما بوصفهما فرعين كاملي الحقوق من فروع الكومنترن ويرتبطان مباشرة بلجنته التنفيذية» ■

(٤)

«هبة البراق»

وتكريس سياسة التعريب

■ في الأسبوع الأخير من آب (أغسطس) ١٩٢٩، شهدت فلسطين وقوع صدمات عنيفة بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود في عدة مدن فلسطينية، سقط فيها

عشرات القتلى والجرحى من الجانبين، وتخللتها اشتباكات مع قوات الشرطة البريطانية. وتسبب بهذه الصدامات الخلاف بين العرب واليهود حول موقع «البراق» الواقع في الحائط الغربي للحرم الشريف في مدينة القدس، ومحاولة اليهود انتزاع حقوق لهم في ملكية هذا الموقع، الخاضع لإدارة الوقف الإسلامي المسؤولة عن الحرم الشريف وكل ما يحيط به.

وقد فاجأت تلك الصدامات قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني وجعلتها تتخذ، في البدء، موقفاً سلبياً منها، الأمر الذي دفع السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للكونغرس إلى انتقاد هذا الموقف، وإرجاعه، في القرار الذي أصدرته في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩ «حول حركة الانتفاضة في عريستان»، إلى عجز قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني عن سلوك نهج واضح باتجاه تعريب صفوفه وتوظيف نشاطه الرئيسي في اتجاه العمال والفلاحين العرب. وقررت قيادة الكونغرس، في ضوء ذلك، إنهاء فترة دراسة بعض الكوادر الشيوعية العربية في الجامعة الشيوعية لكادحي شعوب الشرق وإرجاعهم إلى فلسطين، وكان من أبرزهم محمود الأطرش.

كما قررت، في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، توجيه رسالة مفتوحة إلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني توضح فيها موقفها من شعار التعريب، إذ ورد فيها: «إن جميع أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني متساوون، ويتوجب على الرفاق اليهود أن يشغلوا، مع العمال العرب، المواقع القيادية في صفوف الحزب، لا سيما بعد أن مروا بمدرسة عظيمة من النضال. غير أن الشيوعيين اليهود لا يجب أن يكونوا «موجهين» أو «معلمين» بل «مساعدين» للرفاق العرب».

■ عقب عودة الكوادر العربية التي كانت تدرس في موسكو إلى فلسطين، بدأت حملة واسعة للتحضير لمؤتمر حزبي جديد. وقد انعقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني بمدينة القدس في النصف الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، بمساهمة ١٤ مندوباً، وباشتراك ممثل عن قيادة الكونغرس. وبعد أن ناقش مندوبو المؤتمر السابع للحزب قرارات اللجنة التنفيذية للكونغرس بخصوص الأوضاع في فلسطين وفي داخل الحزب، وانتقدوا «الأخطاء السياسية» التي ارتكبتها القيادة السابقة للحزب، انتخبوا لجنة مركزية جديدة ضمت، للمرة الأولى، أغلبية من الشيوعيين

العرب، وانبتق عنها سكرتارية حزبية من ثلاثة أعضاء هم نجاتي صدقي، ومحمود الأطرش، وجوزيف بيرغر. لكن لم تمض سوى أسابيع قليلة على انعقاد المؤتمر السابع للحزب، حتى قامت السلطات البريطانية في فلسطين باعتقال العضوين العربيين في سكرتارية اللجنة المركزية إثر خروجهما من اجتماع في مدينة القدس، عشية الأول من شباط (فبراير) ١٩٣١. كما قامت في نيسان (إبريل) ١٩٣٢ باعتقال ٨٠ عربياً ويهودياً من أعضاء الحزب الشيوعي ومنظماته الريفية.

■ ويهدف تكريس خطة «التعريب»، اجتمع، في نهاية سنة ١٩٣٢، ممثلون عن الحزبين الشيوعيين الفلسطيني والسوري لتحديد دور الشيوعيين العرب ومهامهم في إطار الحركة القومية العربية. وقد صدر عن ذلك الاجتماع وثيقة أكدت على أن من واجب الشيوعيين «خوض النضال من أجل استقلالهم الوطني ووحدتهم القومية ليس فقط ضمن الحدود الضيقة والمصطنعة التي خلقتها الامبريالية ومصالح الأسر المالكة في كل بلد عربي، بل أيضاً على النطاق العربي من أجل الوحدة القومية للشرق كله». وعلى هذا الطريق، دعت الوثيقة إلى «إقامة اتصال أكثر انتظاماً وأكثر ثباتاً من أجل تبادل التجربة وتنسيق العمل، في البداية بين الأحزاب الشيوعية في مصر وسوريا وفلسطين وشتيوعيي العراق، دون أن يغيب عن النظر كسب شيوعيي طرابلس وتونس ومراكش والجزائر إلى هذا التعاون فيما بعد».

■ وفي سنة ١٩٣٤، وبناءً على توجيهات جديدة من قيادة الكومنترن، تسلّم رضوان الحلو، (أو يوسف، أو مختار)، وهو أحد الموفدين العرب، ما بين سنتي ١٩٣٠ و١٩٣٣، إلى الجامعة الشيوعية لكادحي شعوب الشرق، منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، فشرع في تطبيق خطة التعريب بصورة عملية، بعد أن دعا إلى اجتماع حزبي موسع، في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام، انتخب لجنة مركزية جديدة مشكلة من خمسة من الشيوعيين العرب واثنين من الشيوعيين اليهود ■

(٥)

الحزب الشيوعي

والثورة الفلسطينية الكبرى

■ كان المؤتمر العالمي السادس للكومنترن، الذي انعقد في موسكو في صيف سنة ١٩٢٨، قد اتخذ، من خلال تبنيه سياسة «طبقة ضد طبقة»، موقفاً «انعزالياً» من البورجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة، وطرح أمام الأحزاب الشيوعية في هذه البلدان مهمات «يسارية متطرفة» لم تكن منسجمة مع الواقع القائم، مثل مهمة «إقامة حكومة العمال والفلاحين»، كخطوة على طريق «ديكتاتورية البروليتاريا».

وقد انعكس هذا التوجه «اليساري الانعزالي» على سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي صار يهاجم، في أعقاب المؤتمر العالمي السادس، «القوميين الإصلاحيين» المسيطرين على قيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، وينتقد سياستهم القائمة على قاعدة المطالبة بإقامة «مجلس تشريعي»، معتبراً أن البرلمانية «هي هدف الزعماء الخونة، الذين يرون فيها وسيلة لتسلم المناصب العليا في الإدارة وفرصة للجلوس إلى جانب الامبرياليين الإنكليز». كما صار يدعو إلى ربط شعار تحرير فلسطين بشعار إقامة «حكومة عمالية فلاحية»، على اعتبار أن طبقة العمال والفلاحين «هي الطبقة الوحيدة التي تسعى فعلاً، وبشكل حقيقي، إلى تحرير فلسطين». وعقب اندلاع «هبة البراق»، صار الحزب الشيوعي الفلسطيني ينتقد بشدة «خيانة الوطنيين المترعمين، كاللجنة التنفيذية [للمؤتمر الوطني الفلسطيني] وما شاكلها»، الذين «حولوا ثورة ١٩٢٩، كي «يرضوا السياسة الاستعمارية، [عن] مجراها الاقتصادي والسياسي إلى مجرى ديني».

■ قبل اندلاع الإضراب العربي العام في فلسطين، في نيسان (إبريل) ١٩٣٦، كان الكومنترن قد تخلّى، في مؤتمره العالمي السابع المنعقد في موسكو في صيف سنة ١٩٣٥، وأمام تصاعد خطر الفاشية والنازية، عن نهجه «اليساري الانعزالي»، وطرح أمام جميع فروع مهمة العمل على إقامة جبهة شعبية موحدة معادية للفاشية وللحرب، كما دعا الأحزاب الشيوعية في المستعمرات وشبه المستعمرات إلى السعي من أجل توحيد جميع القوى المناضلة في سبيل التحرر الوطني، في إطار «جبهة موحدة معادية

للامبريالية» والمساهمة في جميع النضالات الوطنية التحررية، حتى ولو كانت تجري تحت قيادة العناصر «القومية الإصلاحية».

■ انسجاماً مع توجهات الكومنترن هذه، تبنت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد اندلاع الإضراب العام والثورة الكبرى، سياسة «الجبهة الشعبية الموحدة»، التي توحد جميع القوى الوطنية العربية الفلسطينية في النضال ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، وأصدرت، بالاستناد إلى هذه السياسة الجديدة، في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٦، العدد الأول من صحيفة «الجبهة الشعبية»، التي صارت تنقل أخبار المعارك الدائرة بين الثوار الفلسطينيين والجنود الإنكليز، وتفضح مخططات السلطات البريطانية القمعية و«دعايات الاستعمار والرجعية ضد الشيوعية»، تلك الدعايات التي تزعم أن الشيوعيين «يحاربون الأديان ويهدمون الجوامع والكنائس ويقضون على العائلة والشرف»، كما يشيرون أن الحركة الشيوعية هي «لا قومية ولا وطنية»، حتى «بلغ بهم الحقد المميت على الشيوعيين أن خيالهم الواسع في الكذب والدس أوصلهم إلى جعل الحركة الشيوعية فرعاً للحركة الصهيونية»، علماً أنه ليس هناك من «يجهل أن الصهيونية هي جزء لا يتجزأ من الاستعمار البريطاني؛ فهي رأسمالية يهودية-انكليزية في فلسطين، فكيف يمكن أن تتفق مع الشيوعية التي تناضل للقضاء على الاستعمار والرأسمالية! فإذا كانت الحركة الشيوعية فرعاً للصهيونية، فلماذا يسلط الاستعمار البريطاني في فلسطين إرهابه الوحشي على الشيوعيين؟... إن الشيوعيين في البلاد العربية يناضلون لأجل استقلال البلاد العربية وضم أجزائها في وحدة عربية».

■ وفي عددها الصادر في ٧ آب (أغسطس) ١٩٣٦، نشرت «الجبهة الشعبية» مبادئ ميثاق الحزب الشيوعي الفلسطيني، وهي: «النضال الثوري التحريري ضد الاستعمار والصهيونية؛ العمل لاستقلال فلسطين استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية؛ مصادرة أراضي الشركات الصهيونية وأراضي الإقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين الفقراء توزيعاً عادلاً؛ تأهيل المعامل والفيبارك والمواصلات البرية والبحرية والجوية ووضعها تحت سيطرة سلطة الشعب؛ ومصادرة كل أملاك وعقار المهاجرين البعيدين».

وعقب قيام الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة تحقيق ملكية في الأحداث الفلسطينية برئاسة اللورد بيل، رأت صحيفة «الجبهة الشعبية» في هذه اللجنة «خدعة استعمارية»،

ودعت الشعب الفلسطيني إلى أن يرد على هذه السياسة الاستعمارية البريطانية باللجوء إلى الخطوات التالية: «التعبئة العامة والانضمام سريعاً إلى جيش الثوار؛ عرقلة المواصلات البرية والبحرية والبرق في كل مكان؛ عدم تموين الجيش وبيعته أي شيء كان؛ النضال المستميت لا للمطالب الثلاثة فقط [وقف الهجرة؛ وقف انتقال الأراضي؛ تشكيل حكومة وطنية] بل للاستقلال [أيضاً]».

■ وعندما تصاعدت نضالات المجموعات العربية المسلحة في جميع أرجاء فلسطين، طالب الحزب الشيوعي الفلسطيني أعضائه بالانخراط في هذه المجموعات والمساهمة في نضالاتها، وبرز لجوء الشعب العربي الفلسطيني إلى الكفاح المسلح معتبراً، في مقال نُشر في سنة ١٩٣٦، في العدد ٣٠ من مجلة «المراسلات الصحافية الأومية» الفرنسية بعنوان: «الانتفاضة في فلسطين»، أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين «لا يمكنها أن تقتصر في نضالها على الإضراب العام، كشكل نضالي وحيد، خصوصاً وأن إضراب الشعب العربي في فلسطين لن يكون شاملاً، كما في سوريا، بسبب الدور التخريبي الذي يلعبه الصهاينة، ومن هنا لا يمكن للشعب العربي في الظروف الراهنة، وفي مواجهة جيش مجهز بالأسلحة الحديثة من دبابات وطائرات، إلا أن يلجأ إلى استخدام سلاح حرب العصابات ويحتذي في ذلك بالمثال العظيم الذي قدمه الثوريون الصينيون؛ فعن طريق أعمال التخريب وهجمات الأنصار، ستدمر الحركة التحررية العربية القاعدة الاقتصادية التي يستند إليها الغزاة الصهاينة وتجعل من استمرار الاستيطان الصهيوني أمراً مستحيلاً» ■

(٦)

الانقسام القومي داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني

■ منذ سنة ١٩٣٧، بدأت تبرز خلافات سياسية داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني بين أعضائه العرب واليهود حول الموقف من الثورة الفلسطينية ومن قيادة الحركة الوطنية العربية، إذ صار الشيوعيون اليهود يأخذون على اللجنة المركزية للحزب موقفها «التبعي» من قيادة هذه الحركة. واتخذت هذه الخلافات بعداً جديداً بعد قيام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني بتشكيل هيئة تنظيمية باسم «القسم اليهودي»، تكون مسؤولة عن نقل قراراتها إلى الشيوعيين الناشطين وسط التجمع الاستيطاني

اليهودي «البيشوف»، لا سيما بعد أن تعزز، في ظروف الثورة، الاستقلال الذاتي، السياسي والاقتصادي لهذا «البيشوف».

وشيثاً فشيئاً، وفي ظل استمرار حملات القمع الموجهة ضد الشيوعيين، التي نجم عنها اعتقال أمين عام اللجنة المركزية للحزب رضوان الحلو، ثم اعتقال معاونته سيمحا تساباري، صارت الروابط والصلات تضعف بين قيادة الحزب وبين سكرتارية «القسم اليهودي»، الذي راح يتمتع ببعض الاستقلال وينتهج سياسة مغايرة للسياسة العامة التي أقرتها لجنة الحزب المركزية. ففي صيف سنة ١٩٣٧، أقرت سكرتارية «القسم اليهودي» مبدأ انخراط الشيوعيين اليهود في نشاط المنظمات الصهيونية بغية سلخ «العناصر الثورية» منها، ودعت إلى إقامة «جبهة شعبية» مع بعض القوى والأحزاب الصهيونية «المعتدلة»، معتبرة أن «البيشوف» لا يمثل تجمعاً متجانساً وأنه من الممكن، بل من اللازم، تشجيع عمليات التمايز داخله ■

٢٠٢٠

عصبة التحرر الوطني في فلسطين

١٩٤٤-١٩٤٨

■ بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، اشتدت الخلافات داخل قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني حول الموقف من الأقلية اليهودية في فلسطين، إذ اعتبر أعضاء القيادة من اليهود، بخلاف رفاقهم العرب، أنه راحت تنشأ في فلسطين وضعية ثنائية القومية، وصارت تبرز، إلى جانب القومية العربية، قومية يهودية في طور التكوين. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٩، ساهم القرار الذي اتخذته لجنة الحزب المركزية بحل «القسم اليهودي» في تكريس الانقسام القومي داخل صفوفه، وهو الانقسام الذي أفضى بعد سنوات، ولا سيما بعد صدور قرار حل «الكومنترن» في موسكو في أيار (مايو) ١٩٤٣، إلى انشقاق الشيوعيين العرب ومساهمتهم في تشكيل تنظيم يساري عربي جديد باسم: «عصبة التحرر الوطني في فلسطين»، بينما بقي الحزب الشيوعي الفلسطيني مقتصرًا على أعضائه من اليهود: [

(١)

تشكيل عصبة التحرر الوطني في فلسطين

■ أدى فشل ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، وتشديد سلطات الانتداب البريطاني حملات القمع، ومصادرتها أبسط الحريات الديمقراطية، إلى حدوث ركود في مسيرة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. بيد أن حالة الركود هذه لم تستمر طويلاً، إذ نجم عن التحول الذي طرأ على مجرى الحرب، بعد الانتصار الكبير الذي حققته شعوب الاتحاد السوفييتي في معركة ستالينغراد في ربيع سنة ١٩٤٣، تنشيط الحياة السياسية في فلسطين والبلدان العربية الأخرى، خصوصاً بعد أن اضطرت سلطات الانتداب البريطاني إلى تخفيف قبضتها الأمنية وإباحة بعض الحريات السياسية والنقابية.

■ إلى جانب التطورات التي طرأت على الوضع الدولي، كانت تجري في فلسطين

تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة، أدت إلى حدوث تغييرات جذرية على بنية المجتمع العربي. إذ أدت الحرب إلى تحويل فلسطين إلى محتشد للجيش البريطاني وإلى قاعدة لتموينها في المنطقة، ما دفع الحكومة البريطانية إلى إقامة العديد من المعسكرات والمشاغل، وإلى تشجيع قيام العديد من الصناعات المحلية، الأمر الذي ساعد على زيادة عدد العمال واختفاء ظاهرة البطالة بين صفوفهم. وشجعت إجراءات فرص العمل، في المعسكرات والمصانع، على تسارع حركية قوة العمل العربية، ما ساهم في إضعاف الارتباط التقليدي للعامل العربي بمجتمع القرية، وإلى إضعاف الأنماط التقليدية التي كانت تسود سابقاً في التشغيل. وتسبب هذا بدوره في انتعاش الحركة العمالية النقابية بين صفوف العمال العرب، فاستأنفت «جمعية العمال العربية الفلسطينية» في حيفا نشاطها، في سنة ١٩٤٢، وقامت بتأسيس فروع جديدة لها، كما تأسس، إلى جانبها، اتحاد نقابي جديد حمل اسم «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»، ضم في صفوفه عمال شركات النفط وعدداً من المثقفين التقدميين، ونجح، في أيار (مايو) ١٩٤٤، في إصدار صحيفة «الاتحاد»، كلسان حال العمال العرب في فلسطين، ثم شكّل، مع المنظمات النقابية اليسارية التي انسحبت من «جمعية العمال العربية الفلسطينية»، «مؤتمر العمال العرب في فلسطين».

■ وترافق انتعاش الحركة العمالية العربية مع ظاهرة تنامي الاتجاهات التقدمية والديمقراطية بين صفوف الطلاب والمثقفين العرب، الذين شكّلوا، فيما بعد، القاعدة التي قامت عليها، في أيلول (سبتمبر) ١٩٤١، «رابطة المثقفين العرب في فلسطين». وبدأت تظهر في مدن فلسطين الرئيسية العديد من النوادي الاجتماعية والسياسية، كنادي «شعاع الأمل»، الذي أراد أن يكون صلة وصل بين أعضاء «رابطة المثقفين العرب» وبين العاملين في شركات النفط ومصانع تكرير البترول، و«نادي الشعب». كما راحت تتشكل مجموعة من الحلقات والخلايا الماركسية. ففي مدينة الناصرة مثلاً، قام فؤاد نصار بتشكيل حلقة ماركسية ضمت عدداً من العمال والمثقفين، وأصبحت جزءاً من عصابة التحرر الوطني في فلسطين.

وهكذا، كان قد تشكل في فلسطين، عشية وقوع الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني بين العرب واليهود، تيار وطني يساري ديمقراطي عريض، جمع

عدداً كبيراً من العمال والمتقنين، وكان يبحث عن الأشكال التنظيمية الملائمة لتوحيد قواه وتأيير نضالاته. وقد اضطلع الشيوعيون العرب، الذين خرجوا من صفوف الحزب الشيوعي، بهذه المهمة، وأعلن رسمياً، في شباط (فبراير) ١٩٤٤، عن ولادة عصابة التحرر الوطني في فلسطين، التي كان من أبرز قادتها: فؤاد نصار، وإميل توما، وتوفيق طوبي، وإميل حبيبي، وبولس فرح، ومخلص عمرو، وخالد زغموري ■

(٢)

عصبة التحرر الوطني ..

من إطار الطبقة إلى رحاب الشعب

■ مع أن العمال والمتقنين شكّلوا القاعدة التي قام عليها تنظيم عصبة التحرر الوطني، إلا أن استناد العصبة إلى هاتين الفئتين الاجتماعيتين لم يحلّ دون سعيها إلى طرح برنامج سياسي متجاوب مع مصالح كل الشعب العربي الفلسطيني الذي كان، بمختلف طبقاته وفئاته الاجتماعية، مهدداً في وجوده بفعل تسارع وتيرة تنفيذ المشروع الصهيوني، المدعوم من الاحتلال البريطاني.

فقد شددت العصبة، في مقال تضمنته نشرتها الداخلية الثالثة، الصادرة في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٤، بعنوان: «حركتنا الوطنية، حركة جماهير الشعب العربي»، على أن التحرر الوطني هو «هدف الشعب كله»، وهو «وسيلة الأمة بأسرها إلى حياة حرة سعيدة»، إذ إن جميع طبقات الشعب «من عمال وفلاحين ومثقفين وتجار وصناعيين ووطنيين» تشعر «شعوراً وطنياً واحداً»، ويجمعها النضال في سبيل التحرر الوطني «في صعيد واحد». أما الحركة الوطنية فهي «ليست احتكار طبقة معينة من طبقات المجتمع العربي، وليست ممثلة لمصلحة طبقة معينة بالذات»، بل هي «حركة الشعب بأكمله، طبقات وأفراداً، حركة شاملة جامعة تنظّم تحت لوائها جميع العناصر الراضية في السير مع قافلة الحرية في هذا الوطن العربي العزيز».

■ في دفاعها عن مصالح العمال العرب الاجتماعية، أشارت عصبة التحرر الوطني، كما ورد في مقالين نشرتهما «الاتحاد» بعنوان: «الاقتصاد الوطني والعامل العربي» و«موقف حركتنا العمالية من أصحاب العمل»، إلى أن العمال العرب في فلسطين يعون أهمية تطوير الاقتصاد العربي وتدعيمه، خصوصاً في ظل المنافسة

الشديدة التي يتعرض لها من قبل الاقتصاد الصهيوني المتطور، ولكنهم «يفهمون أيضاً أن لهم نصيباً من هذا الاقتصاد في حالة ازدهاره ونموه، كما هو واقع الآن». وأكدت أن موقف العمال العرب من أصحاب العمل العرب يختلف تماماً عن موقفهم من أصحاب العمل الأجانب، وذلك «لعلمهم أن المشاريع الصناعية الأجنبية في فلسطين هي مشاريع احتكارية، تقف حجر عثرة في سبيل حرية بلادهم، وبالتالي سعادتهم وسعادة عائلاتهم». وعلى هذا الأساس، فقد تنازل العمال العرب «في كثير من المناسبات عن كثير من حقوقهم التي يختلفون عليها مع صاحب العمل العربي، بينما [أصروا] على نيلها كاملة من صاحب العمل الأجنبي»، من دون أن يعني ذلك أبداً أن يحاول أصحاب العمل العرب «أن يسلبهم حقوقهم لهذا السبب، وإنما عليهم أن يساعدوا العامل في حمل رسالته المشرفة، بأن يتنازلوا له عن حقوقه ما أمكن، حتى يتمكن الفريقان من المساهمة في النضال الوطني مساهمة فعالة».

■ الواقع، أن عصابة التحرر الوطني أدركت، لدى تحليلها واقع فلسطين الملموس، أن الشعب الفلسطيني يختلف عن جميع الشعوب والأمم الأخرى في العالم في كونه شعباً يفتقد إلى كيان سياسي مستقل، ويواجه احتلالاً استيطانياً اقتصادياً، ويتوق، بمجموع طبقاته وفئاته الاجتماعية، إلى التحرر والاستقلال الوطني. وهذا الإدراك لحقيقة وجود قواسم مشتركة بين مختلف طبقات الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني هو الذي فرض على الشيوعيين الفلسطينيين، في إطار العصابة، الخروج من إطار الطبقة الضيق إلى رحاب الشعب ■

(٣)

عصابة التحرر الوطني والنضال ضد النازية والفاشية

■ كانت الحملة الأولى التي نظّمها الشيوعيون العرب للتعبير عن عدائهم للفاشية ولسياساتها الاستعمارية والحربية هي تلك التي نظّمت لمساندة نضال الشعب الأثيوبي في مواجهته العدوان الإيطالي، إذ تشكّلت في عدد من البلدان العربية، بمبادرة من الشيوعيين، لجان خاصة للتضامن مع الشعب الأثيوبي ونضاله التحرري.

ففي أوائل تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥، أصدر الحزب الشيوعي الفلسطيني، بالتعاون مع المنظمات والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية وأفريقيا وإيطاليا، بياناً دعا

فيه إلى تنظيم حملة دولية واسعة للمطالبة بوقف العدوان الفاشي على أثيوبيا، وورد فيه: «نحن أبناء الشعوب المضطهدة في أفريقيا والبلدان العربية، نحن عمال إيطاليا... نحن نعي تماماً أننا بدفاعنا عن الشعب الأثيوبي في وجه المغامرة الفاشية، نكون قد تصدينا في الوقت نفسه لخطر اندلاع حرب إمبريالية عالمية جديدة، قد تهدد العالم أجمع، وبشكل خاص بلداننا، بدمار لم تشهده من قبل. نحن نعي أننا بدفاعنا عن استقلال أثيوبيا ضد تدخل القراصنة الفاشيين، نكون قد وحدنا، في الوقت ذاته، قوى جماهيرنا الشعبية في النضال ضد مضطهدين أنفسهم».

■ أما الحملة الثانية التي نظمها الشيوعيون العرب، في أعقاب المؤتمر العالمي السابع، ضد الفاشية ومخططاتها، فكانت حملة التضامن مع الجمهوريين الإسبان، وذلك إثر نشوب الحرب الأهلية الإسبانية التي فجرتها القوى الرجعية في إسبانيا في سنة ١٩٣٦، بالتعاون مع الفاشيين الألمان والإيطاليين.

فاستجابة لنداء الأممية الشيوعية، شارك عدد من الشيوعيين العرب في الفرق الأممية التي انتقلت إلى إسبانيا للقتال إلى جانب الجمهوريين الإسبان، كان من بينهم مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني، العرب واليهود، مثل علي عبد الخالق الجيباوي، عضو اللجنة المركزية للحزب، الذي قتل في إسبانيا خلال إحدى المعارك، ونجاتي صدقي الذي كلفته قيادة الأممية الشيوعية بالمشاركة في تنظيم الحملات الإعلامية التي وجهت إلى المقاتلين المغاربة الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القوات المتمردة بقيادة الجنرال فرانكو.

■ في سنة ١٩٣٦، كرّس الحزب الشيوعي الفلسطيني حيناً كبيراً من صفحات جريدته السرية الأسبوعية، «الجبهة الشعبية»، لتعريف الرأي العام الفلسطيني بحقيقة الحرب الأهلية الإسبانية وطبيعة القوى المشاركة فيها. ففي عددها الصادر في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦، وتحت عنوان: «الحرب الأهلية الإسبانية: حرب رجعية فاشستية ضد الحرية والديمقراطية»، كتبت «الجبهة الشعبية»: «تجه اهتمام شعبنا العربي، بعد فلسطين العزيزة، إلى تلك الحرب الأهلية الطاحنة في إسبانيا منذ أكثر من شهرين». وبعد أن يستعرض كاتب المقال مقدمات هذه الحرب، التي أعقبت فوز الجبهة الشعبية الإسبانية في الانتخابات التي جرت في شباط (فبراير) ١٩٣٦، ويتوقف عند

حركة العصيان العسكري التي قادها الجنرال فرانكو في تموز (يوليو) من العام نفسه، وحظيت بدعم ألمانيا وإيطاليا، يكتب: «إن حركة الجنرال فرانكو هي حرب فاشستية ضد الحرية والديمقراطية، وهي لا تتعدى فقط على الشعب الإسباني، بل يصيب الشعب العربي منها أوحم العواقب، ولا سيما عرب مراكش الذين بدأوا يشعرون بفداحة الخطأ الذي يرتكبونه في مناصرة الفاشست الإسباني، وقد بدأ فرانكو يبطش بزعمائهم وأحرارهم ويحكم بإعدامهم...».

وكانت «الجبهة الشعبية» قد أكدت في مقال آخر، نُشر في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٣٦، أن قادة «الثورة الفاشستية» في إسبانيا، شقوا عصا الطاعة وحاربوا الحكومة الشعبية «بعد أن تلقوا أوامر وتأييداً ومساعدات مادية كبيرة من الفاشستية الإيطالية والهلترية»، لكن رجال الشعب الإسباني ونساءه هبوا «لحمل السلاح والوقوف في وجه هؤلاء المأجورين دفاعاً عن حكومتهم الشعبية، كما هبّ عمال العالم وخصوصاً عمال الاتحاد السوفييتي لمناصرة الحكومة الشعبية والشعب المناضل في إسبانيا...».

■ بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، نجحت بعض الأوساط في قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، وفي مقدمها مفتي القدس محمد أمين الحسيني، في إقامة صلات مع دولتي المحور، إيطاليا وألمانيا، وفقاً لتصور قام على أساس مقولة إن «عدو عدوي صديقي». ومع أن هذه الصلات بقيت في حدود ضيقة، ولم تسفر عن دعم فعال من قبل دولتي المحور لنضال الشعب العربي الفلسطيني، إلا أنها تركت، كما يقدر عبد الرحمن عبد الغني، في كتابه: «ألمانيا النازية وفلسطين.. ١٩٣٣-١٩٤٥»، انعكاسات سلبية على نضال الشعب العربي الفلسطيني، وسمحت للحركة الصهيونية بتشويه صورة نضال هذا الشعب في العالم، وخصوصاً بعد أن أمدتها الهمجية النازية إزاء اليهود وصور معسكرات العمل والإبادة «باحتيال خُلقي لا يمكن استنفاده خلال أعوام ما بعد الحرب».

■ عارضت عصابة التحرر الوطني تلك المواقف التي اتخذها المفتي، وأكدت أن الشعب العربي الفلسطيني يقف، في هذه الحرب، في خندق القوى الديمقراطية العالمية المناضلة ضد الفاشية والنازية، فاعتبر أحد قادتها، وهو بولس فرح، أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين هي «حركة تقدمية في مضمونها وجوهرها»، تستهدف «الوصول

إلى أسباب الرقي الاجتماعي والثقافي والسياسي، لتمكّن الشعب العربي من السير مع قافلة البشرية الحرة»، وهي بالتالي «لا تستهدف الاعتداء على أحد، كالحركة النازية مثلاً».

وفي نشرة داخلية، أصدرتها في ٥ نيسان (إبريل) ١٩٤٤، بعنوان: «إلى الوحدة العمالية»، حددت العصابة المرحلة التي تمر بها فلسطين بأنها مرحلة التحرر الوطني، وقدرت أن شعوب العالم بأسره «تتألم في سبيل إعطاء كل شعب حقه في تقرير مصيره»، وأن هزيمة دول المحور ستعني «تحرير الشعوب، التي ستقرر مصيرها بنفسها»، معتبرة أن نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرره الوطني يلقي تأييد «جميع الشعوب المحبة للحرية، التي تناضل في هذه الحرب ضد الطغيان والعبودية، وشعارها «الموت للفاشية والحرية للجميع».

■ وعادت عصابة التحرر الوطني وأشارت، في نشرة داخلية أصدرتها في ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٤٤ بعنوان: «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، إلى أن القضية الفلسطينية هي «جزء من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها، وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم»، وأن نضال الشعب الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله هو جزء من نضال الشعوب «ضد النازية والفاشية ونظمها العنصرية»، وهو جزء من نضال «الشعوب السوفيتية، والشعوب الإنجليزية والأميركية والفرنسية واليوغوسلافية وغيرها من الشعوب، المناضلة للقضاء على أكبر خطر يهدد الحريات الوطنية». وأكدت، في هذا السياق، أهمية العمل على توحيد القوى التقدمية في العالم في «جبهة مناهضة للنازية والفاشية»، وقدرت أن الحرب العالمية الدائرة تبشر بولادة عالم جديد، «عالم تعيش فيه الأمم محترمة حقوق بعضها البعض، وكل أمة ستدرك أن حرية غيرها هي الضمانة لحريتها واستقلالها» ■

(٤)

عصابة التحرر الوطني وحل المسألة اليهودية

■ إثر المذابح التي تعرض لها اليهود الأوروبيون على أيدي أجهزة النظام النازي، تصدّت عصابة التحرر الوطني للمحاولات التي قامت بها الحركة الصهيونية لإقناع

الرأي العام العالمي بأن قضية فلسطين «هي قضية هجرة يهودية، أو إيقاف هذه الهجرة لا أكثر ولا أقل»، وأكدت أن قضية فلسطين هي مثل قضية كل بلد مستعمر، قضية «الاستقلال والتحرر من نفوذ أجنبي استعماري»، وأن المسألة اليهودية خارج فلسطين «تختلف، من الأساس، عنها في داخل فلسطين»، وأن الاضطهاد الذي يعانيه اليهود في أوروبا «يختلف كلية عن مقاومتنا للهجرة في الداخل». ورداً على الضغوط التي صارت تمارسها الإدارة الأمريكية على الحكومة البريطانية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لقبول هجرة ١٠٠ ألف يهودي جديد إلى فلسطين، أكدت قيادة عصبة التحرر الوطني أن فلسطين لا يمكنها أن تحل المسألة اليهودية «التي يرتبط حلها بتضافر جهود جميع الدول الأوروبية»، ودعت إلى تشكيل لجنة دولية تبحث في إيجاد حل ديمقراطي لمشكلة المشردين اليهود في إطار هيئة الأمم المتحدة.

■ وأشارت عصبة التحرر الوطني، في المذكرة التي وجهتها إلى هيئة الأمم المتحدة في آب (أغسطس) ١٩٤٧، بعنوان: «طريق فلسطين إلى الحرية»، إلى أن الحركة الصهيونية «تسلح بمآسي اللاسامية»، وما تعرض له اليهود من «اضطهاد عنصري»، لتحقيق هدفها في إنشاء دولة يهودية في فلسطين. ورأت أن ألمانيا النازية «هي التي شحذت سلاح اللاسامية، وبلغت الذروة في استخدامه بقصد تحويل الجماهير الألمانية عن النضال ضد مستغليهم... إلى نضال عنصري وحشي ضد اليهود»، الأمر الذي يعني أن المسألة اليهودية لا يمكن أن تبحث «في معزل عن القضية التي تعترض الإنسانية كلها اليوم»، على اعتبار أن اللاسامية «هي نتيجة حتمية لمظاهر معينة في المجتمع الحالي»، ولا يمكن حلها إلا من خلال «نشر الديمقراطية الحقة في العالم».

■ وقدّرت العصبة، في المذكرة نفسها، أن ربط مشكلة المشردين اليهود، الناجمة عن الاضطهاد العنصري، بالقضية الفلسطينية لن يؤدي سوى إلى تعقيد هذه القضية. ففلسطين لا يمكنها أن تحل مشكلة المشردين اليهود، وإنما المسؤولية في ذلك هي مسؤولية عالمية، «ومن واجب العالم مجتمعاً أن يجد هذا الحل بأن يؤمن للذين يرغبون منهم في العودة إلى أوطانهم الأصلية عودة سريعة واستقراراً حقيقياً، وبأن تتحمل دول العالم مجتمعة عبء إيواء هؤلاء المشردين الذين لا يرغبون في العودة إلى أوطانهم الأصلية»، كما يمكن للشعوب العربية أن تساهم «في حل هذه المشكلة جنباً إلى جنب مع جميع أقطار العالم المستقلة».

■ وخلصت العصبة إلى أن قيام «دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية»، تحفظ حقوق جميع مواطنيها من العرب واليهود، هي «الضمانة الحقيقية ضد أي اضطهاد وعدوان». فالديمقراطية، والتعاون بين العرب واليهود، هما «السييل الوحيد لإيجاد الحياة المطمئنة والروح الإنشائية في فلسطين، وهما وحدهما اللذان يضمنان لليهود حياة مستقرة ثابتة في فلسطين». أما تعلق الجماهير اليهودية بشعار الهجرة فهو، فضلاً عن أنه «يعمق الخلاف والبغضاء بين العرب واليهود، وينمي النعرة العنصرية»، سيؤدي إلى تأخير وإعاقة «حل القضية الفلسطينية». ولذا، ينبغي أن يترك البت في مشكلة الهجرة اليهودية «إلى أهالي البلاد أنفسهم ليقروا فيها عندما ينالون حريتهم واستقلالهم، ويصبحون المسيطرين على مصائرهم» ■

(٥)

دعامتا حل «العقدة الفلسطينية»:

تقرير المصير والديمقراطية

■ دعت عصبة التحرر الوطني في فلسطين، منذ قيامها، إلى حل للقضية الفلسطينية، يقوم على «حق تقرير المصير والديمقراطية»، بما يؤمن استقلال فلسطين من الاستعمار الأجنبي، ويضمن الحقوق المدنية والحريات الديمقراطية للسكان اليهود فيها.

ففي المذكرة التي أرسلتها سكرتارية عصبة التحرر الوطني إلى المستر إتلي رئيس الوزراء البريطاني، في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، اعتبرت العصبة أن حزب العمال البريطاني، بوصفه «قوة عالمية مسؤولة»، لم يعد في مقدوره أن يرفض «منح حق تقرير المصير لأي شعب من الشعوب»، كما لم يعد في مقدور أحد أن يقف في وجه نشر الديمقراطية في العالم لأنها «أمر حاربت في سبيله الأمم المتحدة جميعها وأحرار الشعوب في كل بلد من بلدان الأرض».

■ وأوضحت العصبة أن حق تقرير المصير «يظل كلاماً مبهماً إذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يُعترف بأن من حق الشعب أن يصل إلى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ أجنبي استعماري، وأن من حقه أن يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده وبمحض اختياره، وأن تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات وطنية شعبية

تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة». ورأت العصابة في إشاعة الديمقراطية في السياسة والاقتصاد الشرط الذي لا بدّ منه لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وذلك «لأن الديمقراطية هي من الضرورات الأولية لكل حركة وطنية تطالب بالحرية»، ولأن السياسة الديمقراطية هي وحدها التي ستضمن الحفاظ «على السلم في فلسطين... وفي الشرق العربي بأسره». ودعت العصابة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين إلى أن تسير على خطة ديمقراطية في تسيير دفة الحكم في فلسطين، بحيث «يشترك الشعب بجماهيره الواسعة في إدارة شؤونه»، وهو ما يعني بلغة الواقع «إجراء انتخابات ديمقراطية للمجالس البلدية وإجراء انتخابات ديمقراطية لمجلس تشريعي ومنح الشعب حريات واسعة في إدارة شؤونه وتحقيق آماله».

■ وتوجهت العصابة في نهاية المذكرة إلى رئيس الوزراء البريطاني بالقول: «إن النصر الذي أحرزته الأمم المتحدة وضع حداً للاضطهاد العنصري والعذوان على الشعوب والقوميات... وعصبتنا، التي رحبت بانتصار العمال في بريطانيا، ولها الثقة الراسخة في جدوى الحلول الديمقراطية الاشتراكية، تأمل منكم، بصفتكم رئيساً لحكومة العمال، أن تعملوا على حل المشكلة الفلسطينية بروح اشتراكية صادقة، بروح قرارات سان فرانسيسكو التي اعترفت لكل شعب بحق تقرير مصيره» ■

(٦)

عصبة التحرر الوطني والوقوف في وجه الإرهاب

■ ووقفت عصبة التحرر الوطني بحزم في مواجهة ظاهرة الإرهاب السياسي، معتبرة أن «النضال السلمي» هو الشكل الوحيد الذي ستتجهه في نشاطها السياسي.

وكانت فلسطين قد شهدت، خلال أحداث ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، قيام بعض الأوساط في قيادة الحركة الوطنية العربية بتنفيذ العديد من عمليات الإرهاب الفردي والقتل السياسي ضد معارضيها. وفي سنة ١٩٤٧، وبعد إعلان هيئة الأمم المتحدة عن تشكيل لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين، عادت تلك الأوساط إلى ممارسة الأسلوب نفسه، إذ وقعت آنذاك اعتداءات عدة على المتاجر العربية في القدس، بحجة خرق أوامر مقاطعة لجنة التحقيق الدولية، وألقيت القنابل على منازل بعض الزعماء

العرب، كما وقعت عمليات اغتيال عديدة، كان من أبرز ضحاياها النقابي سامي طه سكرتير جمعية العمال العرب الفلسطينية في حيفا.

■ وقد شجبت قيادة عصبة التحرر الوطني اللجوء إلى الإرهاب الفردي والقتل السياسي، كأسلوب في العمل السياسي وحذرت من مخاطره، وأشار أحد قادتها، وهو فؤاد نصار، في كراس صدر عن «لجنة الثقافة السياسية» التابعة للجنة المركزية للعصبة، بعنوان «الإرهاب الفردي والقتل السياسي»، إلى أن المستعمر قد «دس» على الحركة الوطنية الفلسطينية أسلوب الإرهاب الفردي والقتل السياسي كي يتمكن «من تفريق صفوف الأمة أثناء خوضها معركة النضال الوطني في سبيل الحرية». ونظر فؤاد نصار، في الكراس المذكور، إلى القتل السياسي بوصفه «أخطر الأساليب التي تهدد وحدة الحركة الوطنية، خصوصاً في مجتمع مثل مجتمعنا... لا يزال إلى حد ما يقوم على العصبية العائلية، وخاصة في القرى والبلدات الصغيرة»، ودعا إلى عدم التهاون «في مقاومة هذا الاتجاه»، لأن القتل السياسي «عدا عن أنه يشل النضال الوطني ويقضي على حرية الرأي ويبعد أقساماً كبيرة من الجماهير الشعبية عن الحركة الوطنية، فهو يترك أثاراً بعيدة الغور على حاضر النضال الوطني ومستقبله».

وانتقد فؤاد نصار لجوء بعض الأوساط داخل قيادة الحركة الوطنية إلى هذا الأسلوب كوسيلة «لمعالجة بعض القضايا الوطنية مثل بيوع الأراضي والسمرة عليها، وفي مسألة مقاطعة البضائع اليهودية، وغير ذلك»، معتبراً أن جميع هذه القضايا «لا يمكن معالجتها معالجة منفردة عن قضية البلاد الرئيسية، وهي قضية الحرية والاستقلال»، وذلك لأن «هذه القضايا كلها متفرعة عن وجود الاستعمار في وطننا، وهو أصل الداء والبلاء، وهو الذي قاد البلاد إلى أزمات اقتصادية وسياسية».

وبعد أن أكد فؤاد نصار أنه لا يمكن لأحد أن «يجيز لنفسه أن يحكم على الناس بالقتل أو بإتلاف أموالهم»، لأن ذلك هو من حق محاكم الشعب فقط، أعرب عن قناعته بأن أسلوب الإرهاب «لا يردع خارجاً عن غيبه»، بل «يشيع الفوضى والفساد في الصفوف المتراسة، ويفتح ثغرات يتسرب منها المستعمر». واختتم كراسه بتوجيه نداء من عصبة التحرر الوطني إلى جماهير الشعب العربي الفلسطيني وإلى جميع الهيئات والأحزاب والنوادي والجمعيات للوقوف صفاً واحداً «في وجه الاتجاه الإرهابي الذي أخذ

■ يذر قرنه من جديد داخل حركتنا الوطنية» ■

(٧)

عصبة التحرر الوطني

وشعار الدولة الديمقراطية

■ كانت مسألة الوجود اليهودي في فلسطين ومستقبله من المسائل المركزية التي واجهها الفكر السياسي الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني. وكان الغموض الذي اكتتف مواقف قيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، من مستقبل هذا الوجود، من الأسباب التي جعلت هذه الحركة تتخبط في موقفها تجاه استقلال فلسطين.

وإثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم تدرك قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التغيرات العميقة التي راحت تتولد عن تلك الحرب، والتي حوّلت المستوطنين اليهود في فلسطين إلى قوة سكانية وسياسية واقتصادية كبيرة، وخلقت أجواء من التعاطف الدولي الواسع معهم، لا سيما بعد المذابح الجماعية التي صّار يتعرض لها يهود أوروبا على أيدي النازية. كما لم تنتبه إلى خطورة التوجه الذي أقرّ في مؤتمر الصهيونيين الأميركيين، في أيار (مايو) ١٩٤٢، لإقامة دولة يهودية في فلسطين تكون جزءاً عضواً من «العالم الديمقراطي الجديد»، وهو التوجه الذي صادق عليه المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، وكان إيذاناً ببدء انحياز هذه المنظمة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

■ لدى قيامها، جابهت عصبة التحرر الوطني مشكلة وجود أكثر من ٦٠٠ ألف يهودي، كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وخلالها، من اجتذاب العدد الأكبر منهم إلى فلسطين. وعلى الرغم من اتساع النفوذ الصهيوني بين صفوفهم، حاولت العصبة أن ترسم حدوداً واضحة بين الصهيونية، من جهة، والسكان اليهود في فلسطين، من جهة ثانية، إذ رفضت ادعاءات الصهيونيين بأنهم يعبرون عن مصالح جميع اليهود، وأكدت أن الصهيونية تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم، وانتقدت، في هذا السياق، مواقف القيادة القومية العربية التقليدية التي كانت تعلن دوماً أنها «لا يمكن أبداً ان تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وأن تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم، أو الوصول إلى تفاهم معهم»، محذرة من

مخاطر هذه «السياسة غير العملية»، تجاه السكان اليهود في فلسطين، والتي قد تقود إلى تقسيم فلسطين، «والتقسيم هو أخطر حل يجر البلاد إلى المصائب والاضطرابات الداخلية».

ودعت عصبة التحرر الوطني الأوساط الوطنية العربية إلى تأمين حقوق السكان اليهود الديمقراطية في فلسطين، والوصول إلى تفاهم معهم. وحاولت أن تثبت، في الممارسة العملية، أن إمكانيات التفاهم بين العرب واليهود قائمة، من خلال سعيها إلى تحقيق وحدة العمال العرب واليهود في النضال ضد الاستعمار البريطاني، إذ نجحت، بفضل النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به داخل «مؤتمر العمال العرب»، في تحقيق نجاحات مهمة على هذا الصعيد، تجسدت في الإضرابات المطلوبة الموحدة التي شارك فيها العمال العرب واليهود في دوائر ومؤسسات الحكومة في نيسان (إبريل) ١٩٤٦ وفي المعسكرات البريطانية في أيار (مايو) ١٩٤٧.

■ عندما تأكدت الحكومة البريطانية من عجزها عن إيجاد حل «للعقدة الفلسطينية»، واقتрحت على الأمين العام للأمم المتحدة، في ٢ نيسان (إبريل) ١٩٤٧، إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى عقد دورة طارئة لتشكيل لجنة خاصة تقوم بدراسة الأوضاع في فلسطين، أعلنت قيادة عصبة التحرر الوطني تأييدها عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، واعتبرته نصراً لنضال الشعب العربي الفلسطيني، وانتقدت، في هذا السياق، قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين لأنها لم تبادر بنفسها إلى عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، ولأنها بقيت تشكك بإمكانيات التوصل إلى حل عادل للقضية عن طريقها.

وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بين ٢٨ نيسان (إبريل) و١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، دورتها الطارئة لمناقشة القضية الفلسطينية. وفي تعليقها على النقاشات التي دارت، داخل الجمعية العامة، انتقدت عصبة التحرر الوطني انجرار الدول العربية، وقيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، ممثلة بـ«الهيئة العربية العليا»، وراء «أضاليل الاستعمار»، وعرض القضية «من وجهتها الخاطئة»، والاقتصار «على تبيان التناقض والاختلاف بين العرب واليهود»، وليس على طرح القضية «على أنها نضال تحريري ديمقراطي ضد الاستعمار والصهيونية، وفي سبيل جلاء الجيوش

الأجنبية وإقامة حكومة مستقلة تؤمن، أيضاً، حقوق السكان اليهود».

■ إثر الإعلان، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، عن تشكيل لجنة خاصة من ممثلي إحدى عشرة دولة لتحرير الحقائق في فلسطين، حذرت عصابة التحرر الوطني من مناورات الدوائر الاستعمارية التي ستسعى إلى «تأجيج الاحتراب بين العرب واليهود»، لإبقاء سيطرتها على فلسطين، وأكدت ضرورة اتصال ممثلي العرب الفلسطينيين بلجنة التحقيق الدولية والتعاون معها، ودعت إلى الرجوع إلى الشعب وعقد مؤتمر وطني، يتبنى «سياسة شعبية ديمقراطية» قادرة على إنقاذ فلسطين من خطر التقسيم.

بيد أن قيادة الحركة الوطنية العربية، بزعامة المفتي أمين الحسيني، رفضت التعاون مع هيئة الأمم المتحدة، وقررت مقاطعة لجنة التحقيق الدولية، وفرضت هذه المقاطعة على جميع الأحزاب والقوى الوطنية العربية في فلسطين. وقد استجابت عصابة التحرر الوطني، حفاظاً منها على وحدة الصف الوطني العربي، لقرار المقاطعة، وامتنعت عن مقابلة أعضاء لجنة التحقيق الدولية، التي وصلت إلى فلسطين في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٤٧.

وفي الوقت نفسه، وجهت قيادة العصابة، في آب (أغسطس) ١٩٤٧، مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة بعنوان: «طريق فلسطين إلى الحرية»، أعربت فيها عن معارضتها مشروع تقسيم فلسطين، وأعادت التذكير بالحل الديمقراطي الذي اقترحتته، والذي يقضي بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وسحب الجيوش الأجنبية منها وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة، تضمن حقوقاً متساوية لجميع سكانها من العرب واليهود.

وقد جاء في تلك المذكرة بهذا الصدد: «إن هذا الحل الديمقراطي هو الحل الذي ينقذ فلسطين من قبضة الدوائر الاستعمارية ويفسح المجال أمام العرب واليهود للتعاون والعمل السلمي في ظل حياة ديمقراطية. وإننا نعتقد اعتقاداً جازماً أن هذا الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية سيخدم أغراض السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، وسيفسح المجال أمام فلسطين - إذا تحررت من تأثيرات المستعمرين - للتطور باتساق مع شقيقاتها الدول العربية... ثم إننا نعتقد أن هذا الحل الديمقراطي سيشد أزر القوى الديمقراطية بين العرب واليهود، وسيضيّق الخناق ليس على وكلاء الاستعمار فحسب، بل على العناصر الرجعية في فلسطين أيضاً».

■ وتقدمت لجنة التحقيق الدولية، في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، بتوصياتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية، فأوصت، بإجماع أعضائها، بضرورة تصفية الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين، لكنها لم تتفق على حل موحد للقضية الفلسطينية، إذ اقترحت غالبية أعضائها تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية تجمع بينهما وحدة اقتصادية، بينما اقترحت الأقلية إقامة دولة فلسطينية اتحادية من ولايتين: عربية ويهودية، تكون القدس عاصمتها. وقد رحبت سكرتارية عصبة التحرر الوطني، في بيان أصدرته في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ « بالتوصية الإجماعية للجنة الدولية، التي دعت إلى إنهاء الانتداب البريطاني وضمان استقلال فلسطين، لكنها أعربت عن تحفظها على توصية أكثرية أعضاء اللجنة الداعية إلى تقسيم فلسطين، مؤكدة قناعتها بأنه ما زال من الممكن السعي إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية» ■

(٨)

عصبة التحرر الوطني

والموافقة على قرار تقسيم فلسطين

■ جابهت عصبة التحرر الوطني، بعد صدور قرار التقسيم الدولي في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أوضاعاً شديدة التعقيد. فباستثناء البند المتعلق بإنهاء الانتداب البريطاني، لم ينطو قرار التقسيم على الحل الأمثل للقضية الفلسطينية بل أحق إجحافاً كبيراً بالشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الوطنية فوق أرضه. وبقيت العصبة تعارض ذلك القرار إلى شهر شباط (فبراير) ١٩٤٨، عندما قررت غالبية مندوبي الكونغرس الذي عقدته في مدينة الناصرة، الموافقة عليه وتعزيز النضال في سبيل قيام الدولة العربية الفلسطينية، معتبرة، في بيان أصدرته بعنوان: «والآن... ما العمل؟» وتوجهت به إلى الشعب العربي الفلسطيني، أن قيام هذه الدولة العربية «هو الطريق إلى إنقاذ المشردين [الفلسطينيين] من تشردهم، وهو الطريق للاحتفاظ بحدود فلسطين ضمن وحدة اقتصادية ثابتة ومنع تجزئتها وإضاعة معالمها إلى الأبد، وهو الطريق لأن يحكم الشعب [الفلسطيني] نفسه بنفسه».

■ بعد اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، نظمت

عصبة التحرر الوطني حملة واسعة لإقناع الفلسطينيين بالبقاء فوق أرضهم وعدم النزوح عنها، وعارضت دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، ووجهت في تموز (يوليو) ١٩٤٨ «نداء إلى الجنود [العرب]» تدعوهم فيه «إلى العودة إلى أوطانهم وتوجيه ضرباتهم إلى المستعمر المحتل وإلى أذنابه»، ثم أكدت في بيان وجهته «إلى الشعوب العربية» في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، بالاشتراك مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني، أن حكام الدول العربية «لم يعلنوا الحرب لمنع التقسيم، كما زعموا، بل لتنفيذ التقسيم كما تريده بريطانيا». أما الحركة الصهيونية، فقد استغلت حرب فلسطين «لتوطيد حكمها والتوسع في القسم العربي، ولتبرر ارتمائها في أحضان الاستعمار الأمريكي وفتح المجال لتغلغله الاقتصادي والعسكري في أراضي الدولة اليهودية وفي كل فلسطين» ■



■ أسفرت النكبة عن تمزق الكيان الفلسطيني وتوزع الشعب الفلسطيني على مواقع عدة، تميّز كل منها بظروفه الخاصة، الأمر الذي فرض على الشيوعيين الفلسطينيين، أعضاء عصبة التحرر الوطني، الانضواء في أطر تنظيمية مختلفة. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، توّحد أعضاء العصبة العرب، الذين بقوا فوق الأراضي التي قامت عليها دولة إسرائيل، مع الشيوعيين اليهود في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي. وفي أيار (مايو) ١٩٥١، أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الأردني، الذي جمع أعضاء العصبة الذين بقوا في الضفة الغربية مع عدد من الماركسيين الشرق أردنيين. بينما شكّل أعضاء العصبة الذي بقوا في قطاع غزة، في آب (أغسطس) ١٩٥٣، الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة ■

٢٠٢٠

الحزب الشيوعي الاسرائيلي

١٩٤٨-...

[■ الحزب الشيوعي الإسرائيلي أو «ماكي» هو اختصار للعبارة العبرية «مفلاجا كوميونستيت يسرائيليت»، ويعد امتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس سنة ١٩١٩. وفي مطلع سنة ١٩٤٤، وعقب خلافات سياسية شهدتها هذا الحزب بين أعضائه العرب واليهود، تعود جذورها إلى الثورة الفلسطينية الكبرى، انشق الشيوعيون العرب عن هذا الحزب، وأعلنوا تأسيس «عصبة التحرر الوطني في فلسطين»، بينما حافظ أعضاء الحزب اليهود على اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني»:]

(١)

إعادة التأسيس - ١٩٤٨

■ بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، اتخذ الحزب، بقيادة شموئيل ميكونيس، قراراً بتغيير اسمه فأصبح الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وجرى ضم مندوب عنه إلى «مجلس الشعب» الذي أعلنت القيادات الصهيونية تشكيله كي يمارس صلاحيات «مجلس دولة مؤقت». وتلا ذلك عقد ما سمي بمؤتمر الوحدة في ٢٢ و٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ في مدينة حيفا، عندما أعلن الشيوعيون العرب أعضاء «عصبة التحرر الوطني» في المناطق التي احتلتها إسرائيل، وعلى رأسهم توفيق طوبي وإميل حبيبي، انضمامهم إلى زملائهم اليهود في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي. وصار للحزب تمثيل في الهستدروت، أو الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية.

■ في سنة ١٩٤٩، ومع تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ودولة إسرائيل، اتخذ الحزب الشيوعي الإسرائيلي مواقف مناهضة للصهيونية، وطالب بإقامة دولة فلسطينية طبقاً لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين

الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، كما عارض فرض نظام الحكم العسكري على المناطق التي تقطنها أكثرية من العرب. وشارك الحزب في انتخابات الكنيست (البرلمان) الأولى، التي جرت في سنة ١٩٤٩، وحصل فيها على أربعة مقاعد، ثم حصل في الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٥١ على خمسة مقاعد، وعلى ستة مقاعد في الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٥٥. وفي تلك السنة، انضم إليه عدد من أعضاء الجناح «اليساري» لحزب «مبام» الصهيوني اليساري، على رأسهم موشي سنيه، الذين انشقوا عن حزبهم.

■ ومع أنه تشكلت في نيسان (أبريل) ١٩٥٩ حركة قومية عربية باسم «حركة الأرض»، ثم تشكلت في أواخر آب (أغسطس) ١٩٧٢ حركة قومية - يسارية باسم «أبناء البلد»، استقطبتا تأييد قطاعات من العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، إلا أن قيام السلطات الإسرائيلية بحظر «حركة الأرض» وملاحقة قادتها، وامتناع حركة «أبناء البلد» عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية، أبقيا الحزب الشيوعي الإسرائيلي القوة السياسية العلنية الوحيدة بين صفوف هؤلاء العرب الفلسطينيين، والناشطة بين قسم كبير من مثقفهم الذين وجدوا في منابر الحزب، السياسية والثقافية، مثل «الاتحاد»، و«الجديد»، و«الدرب»، وسائل للتعبير عن أفكارهم ونشر نتائجهم، وهو ما ساهم مساهمة فعالة في حفظ الهوية القومية للأقلية العربية في إسرائيل ■

(٢)

نشوء ركاكح - ١٩٦٥

■ بيد أنه اعتباراً من مطلع الستينيات، راحت تتطور أزمة سياسة وفكرية داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين تيارين: الأول صار يدافع عن بعض سياسات إسرائيل ويتبنى مواقف قريبة من الصهيونية، وتزعمه شموئيل ميكونيس وموشي سنيه، والثاني حافظ على عدائه الحازم للصهيونية وتماهيه مع سياسات الاتحاد السوفيتي، وعارض سياسات إسرائيل إزاء القضية الفلسطينية، وأيد بعض مواقف الرئيس جمال عبد الناصر القومية، وتزعمه مايير فيلنر وتوفيق طوبي وإميل حبيبي. وبرز الخلاف بصورة جلية بين التيارين في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٦٥، عندما نشرت صحيفة الحزب «كول هعام» العبرية (صوت الشعب) مقالين لموشي سنيه وتوفيق طوبي يعرضان وجهتي نظر مختلفتين حول الموقف الذي ينبغي أن يتبناه الحزب الشيوعي الإسرائيلي إزاء

الصراع العربي-الإسرائيلي؛ فبينما ارتأى موشي سنيه أن على الحزب أن يناضل ضد «الشوفينية» اليهودية والعربية على حد سواء، معلناً أنه ما دام العرب لا يعترفون بحق إسرائيل في الوجود لا يمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط، ألقى توفيق طوبي مسؤولية المأزق القائم في المنطقة على عاتق حكام إسرائيل الذين يرفضون الموافقة على قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين.

■ في ٢ آب (أغسطس) ١٩٦٥، قرر التياران عقد مؤتمرين منفصلين، وهو ما كرس الانقسام بينهما، بحيث بات هناك حزبان: الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)، و«القائمة الشيوعية الجديدة» («ريشما كوميونستيت حداشا»/ راكاح)، التي اعترف بها الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية العالمية بوصفها الممثل الوحيد للشيوعيين في إسرائيل. وفي انتخابات الكنيست التي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥، حصل «ماكي» على مقعد واحد، بينما حصل «راكاح» على ثلاثة مقاعد. وعقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اعتبر الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) أن إسرائيل خاضت حرباً «عادلة»، ولم يستبعد إجراء بعض تعديلات لصالح إسرائيل على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بينها وبين جاراتها العربيات، وبات الحزب خاضعاً كلياً لسيطرة موشي سنيه، وخصوصاً بعد أن انسحب منه في سنة ١٩٧٣ عدد من أعضائه، ثم قدم شموئيل ميكونيس استقالته من قيادته. وبعد فترة قصيرة، زال وجوده عملياً عن الساحة السياسية. أما حزب «راكاح»، الذي نجح في جذب قسم كبير من الناخبين العرب وقسم محدود من الناخبين اليهود، فقد تراوحت المقاعد التي صار يحصل عليها في انتخابات الكنيست ما بين ثلاثة وخمسة مقاعد ■

(٢)

راكاح ومنظمة التحرير

■ في سنة ١٩٧٣، اتخذ حزب «راكاح» قراراً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وهو ما عزز شعبيته في صفوف العرب الفلسطينيين في إسرائيل. وبفضل هذه الشعبية، تمكن أحد قادته، وهو الشاعر توفيق زياد، من الفوز بمنصب رئيس بلدية مدينة الناصرة، كبرى المدن العربية في إسرائيل، خلال الانتخابات البلدية التي جرت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥. ثم اضطلع زياد نفسه

بدور بارز في تنظيم «يوم الأرض» في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، الذي تحول إلى يوم وطني يحتفل فيه الفلسطينيون في مواقع وجودهم كافة. وصار حزب «راكاح»، المتماهي مع سياسة م.ت.ف، يظهر بوصفه المعبر الرئيسي عن مطامح الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، رافضاً مبدأ أن تكون إسرائيل «دولة يهودية»، وداعياً إلى ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الدولي رقم ١٩٤ وفي سبيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي مطلع أيار (مايو) ١٩٧٧، اتخذت العلاقات بين حزب «راكاح» ومنظمة التحرير الفلسطينية طابعاً رسمياً، عندما انعقد أول اجتماع علني بين وفد من قيادته، برئاسة مايير فيلنر، ووفد من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة براغ التشيكية، صدر عنه بيان مشترك أشار إلى أن الجانبين «تبادلا وجهات النظر، في جو ودي، حول قضايا النضال المشترك»، وأكدوا أن هذا اللقاء «سيكون فاتحة علاقات نامية بين الطرفين وكل القوى التقدمية والديمقراطية الأخرى» ■

(٤)

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

(حداش) - ١٩٧٧

■ في ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٧، نجح حزب «راكاح»، بالتحالف مع قوى عربية ويهودية صغيرة، كان من بينها منظمة «الفهود السود»، في إقامة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» (حزيت ديموكراتيت لثالوم ولشفيون/حداش)، وصار، منذ ذلك التاريخ، يخوض الانتخابات المحلية والبرلمانية تحت هذا الاسم. وقد دعت «حداش» في برنامجها السياسي، الذي خاضت انتخابات سنة ١٩٧٧ على أساسه، إلى: انسحاب إسرائيل فوراً من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس؛ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة بعد جلاء الجيش الإسرائيلي عنها؛ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ناطقاً رسمياً باسم الشعب الفلسطيني؛ إلغاء سياسة التمييز والاضطهاد القومي ضد الجماهير العربية في إسرائيل في جميع المجالات؛ الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم في مجالات الإنتاج والخدمات في المدينة والقرية؛ الدفاع عن الحريات الديمقراطية ضد خطر الفاشية؛

وتأمين المساواة في الحقوق للمرأة في المجالات كافة.

وقد حصلت «حداش»، خلال انتخابات الكنيست التي جرت في ذلك العام، على خمسة مقاعد، وذلك بعد أن ارتفعت نسبة تأييد الحزب في الوسط العربي إلى ٥١ ٪، بعد أن كانت ٢٣ ٪ في انتخابات سنة ١٩٦٥، ثم ٢٩ ٪ في انتخابات سنة ١٩٦٩ و ٣٧ ٪ في انتخابات سنة ١٩٧٣.

■ في سنة ١٩٨٩، وهي السنة التي استعاد فيها «راكاح» اسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي، انفجر خلاف داخل صفوف قيادته بشأن الموقف من سياسة «إعادة البناء» (البيريسترويكيا) التي انتهجها الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف، إذ بينما تحفظ معظم أعضاء هذه القيادة، ضمناً، على هذه السياسة وتخوفوا من تداعياتها، أيدها عدد قليل منهم، كان في مقدمهم إميل حبيبي، عضو المكتب السياسي للحزب ورئيس تحرير صحيفة «الاتحاد». ونتيجة هذا الخلاف، صدر قرار بإقالة حبيبي من رئاسة تحرير جريدة «الاتحاد»، ردّ عليه هذا الأخير بقيامه في ٨ أيار (مايو) من العام نفسه بتقديم استقالته من جميع مناصبه القيادية، ثم أعلن في آب (أغسطس) ١٩٩١ خروجه النهائي من صفوف الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وتفرغه التام لنشاطه الأدبي.

■ وحتى سنة ١٩٨٤، عندما تشكلت «الحركة التقدمية للسلام» العربية - اليهودية، التي شاركت في الانتخابات للكنيست، التي جرت في ذلك العام، وحصلت على مقعدين، بينما حصلت «حداش» على أربعة مقاعد، ظل «راكاح»، ثم الحزب الشيوعي الإسرائيلي، هو الحزب العربي-اليهودي الوحيد في إسرائيل. ثم راحت تظهر، إلى جانبه، أحزاب عربية خالصة منافسة له، ومشاركة في انتخابات الكنيست، مثل «الحزب العربي الديمقراطي» الذي أسسه عبد الوهاب الدرواشة في سنة ١٩٨٨؛ و«التجمع الوطني الديمقراطي» (بلد)، الذي تأسس في سنة ١٩٩٥ نتيجة ائتلاف عدة قوى وشخصيات قومية؛ و«الحركة العربية للتغيير» التي أسسها في سنة ١٩٩٦ أحمد الطيبي؛ و«القائمة العربية الموحدة» التي تأسست في سنة ١٩٩٦ كذلك بوصفها التعبير السياسي عن الحركة الإسلامية-الجناح الجنوبي. وقد تسبب انهيار الاتحاد السوفييتي، من جهة، وظهور أحزاب عربية منافسة للحزب الشيوعي، من جهة أخرى، في انخفاض القوة الانتخابية لـ «حداش» في الوسط العربي، إذ لم تتجاوز في انتخابات

الكنيست التي جرت في سنة ١٩٩٢ نسبة ٢٣٪، تجسدت في حصولها على ثلاثة مقاعد.

■ وفي سنة ٢٠١٤، وبعد قرار الكنيست رفع نسبة الحسم في الانتخابات، قررت «حداش»، بالتوافق مع «التجمع الوطني الديمقراطي» (بلد)، و«الحركة العربية للتغيير»، و«القائمة العربية الموحدة» تشكيل ائتلاف انتخابي، أعلن عنه رسمياً في شباط (فبراير) ٢٠١٥ باسم «القائمة المشتركة»، ترأسها عضو قيادة «حداش» أيمن عودة، ونجحت في انتخابات الكنيست التي جرت في آذار (مارس) من ذلك العام في أن توصل ثلاثة عشر نائباً إلى الكنيست، كان من بينهم نائب يهودي عن «حداش». وفي انتخابات الكنيست التي جرت في آذار (مارس) ٢٠٢٠، حققت هذه «القائمة المشتركة»، برئاسة أيمن عودة، مفاجأة بفوزها بخمسة عشر مقعداً، كان من ضمنهم كذلك نائب يهودي عن «حداش».

وهكذا، وعلى الرغم من التقلبات التي شهدتها نفوذه السياسي وقوته الانتخابية، بقي الحزب الشيعي الإسرائيلي محافظاً على طابعه العربي-اليهودي، و متمسكاً بمواقفه المناهضة للصهيونية والداعية إلى النضال المشترك ضد الاحتلال ومن أجل المساواة القومية ■

٢٠٢٠

حزب الشعب الفلسطيني

١٩٤٨-...

[أسفرت النكبة عن تمزق الكيان الفلسطيني وتوزع الشعب الفلسطيني على مواقع متعددة، تميّز كل منها بظروفه الخاصة، الأمر الذي فرض على الشيوعيين الفلسطينيين، أعضاء عصابة التحرر الوطني في فلسطين، الانضواء في أطر تنظيمية مختلفة. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، توّحد أعضاء العصابة العرب، الذين بقوا فوق الأراضي التي قامت عليها دولة إسرائيل، مع الشيوعيين اليهود في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي؛ وفي أيار (مايو) ١٩٥١، أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الأردني، الذي جمع أعضاء العصابة الذين بقوا في الضفة الغربية مع عدد من الماركسيين الشرق أردنيين؛ بينما شكّل أعضاء العصابة الذي بقوا في قطاع غزة، في آب (أغسطس) ١٩٥٣، الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة:]

(١)

نضالات الشيوعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

ضد الأحلاف العسكرية ومشاريع التوطين

■ رفض الشيوعيون إلحاق الضفة الغربية بشرقي الأردن وقاطعوا الانتخابات النيابية في نيسان (إبريل) ١٩٥٠، وناضلوا ضد مشاريع الأحلاف الاستعمارية التي هدفت إلى ربط الأردن بها، ونجحوا، مع القوى الوطنية الأخرى، في إفشال مشروع ضم الأردن إلى حلف بغداد، ثم في تعريب الجيش الأردني وإبعاد الجنرال البريطاني «غلوب باشا» عن قيادته. كما نجحوا، خلال الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، في إيصال نائبين إلى البرلمان، هما فائق وراذ عن رام الله والدكتور يعقوب زيادين عن القدس، ودعموا حكومة سليمان النابلسي الوطنية التي تشكلت في أعقاب تلك الانتخابات. وبعد انقلاب نيسان (إبريل) ١٩٥٧، تعرض الشيوعيون في الأردن لحملة

قمعية واسعة، وكانت سنوات ١٩٥٧-١٩٦٥ فترة عصيبة عليهم، إذ أمضى القسم الأكبر من قادة الحزب الشيوعي الأردني وكوادره تلك الفترة في السجون، وخصوصاً في معتقل صحراء الجفر.

■ في قطاع غزة، دعا الشيوعيون إلى النضال من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقاً لقرار التقسيم الدولي رقم ١٨١، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وتعويضهم وفقاً للقرار الدولي رقم ١٩٤، كما دعوا إلى مقاومة مشاريع توطئ اللاجئين وإسقاطها، وخصوصاً مشروع التوطين في سيناء، وشاركوا بنشاط في هبة آذار (مارس) ١٩٥٥ في تنظيم تظاهرات حاشدة، رفعت شعارات «لا توطئ ولا إسكان يا عملاء الأميركان.. العودة العودة حق الشعب»، نجم عنها استشهاد عدد من المتظاهرين، وكان من نتائجها سقوط مشروع سيناء، وقيام القوات المصرية باعتقال عدد من الشيوعيين الذين بقوا معتقلين حتى مطلع تموز (يوليو) ١٩٥٧. وكان الشيوعيون قد شاركوا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في خريف سنة ١٩٥٦، وفي تشكيل الجبهة الوطنية، وفي إفشال مشروع تدويل القطاع إثر جلاء القوات الإسرائيلية في ٧ آذار (مارس) ١٩٥٧. لكنهم عادوا وتعرضوا لحملة اعتقالات واسعة في سنة ١٩٥٩ ولم يُفرج عن آخر دفعة منهم سوى في ربيع سنة ١٩٦٣ ■

(٢)

نضالات الشيوعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

ضد الاحتلال الإسرائيلي

■ أيدت قيادتا الحزب الشيوعي الأردني والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة إحياء الكيان الفلسطيني وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر أيار (مايو) ١٩٦٤، لكنهم انتقدوا بعض تصريحات رئيسها أحمد الشقيري و«أساليب عمله الفردية».

بعد مرور شهرين على العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أصدر الحزب الشيوعي الأردني برنامجاً مرحلياً، قدر فيه أن صمود جماهير الأرض المحتلة سيشكل المرتكز للنضال من أجل إرغام المحتلين الإسرائيليين على الجلاء وتبني شعار «الصمود في أرض الوطن، الموت ولا النزوح»، معتبراً أن المهمة الرئيسية هي النضال من أجل «تصفية آثار العدوان»، بحيث يفرض على إسرائيل الانسحاب من

الأراضي التي احتلتها «بما يضمن الحفاظ على الكيان الأردني ووحدة الضفتين، وبما يحفظ للعرب حقوقهم المشروعة في فلسطين وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم على أساس مقررات الأمم المتحدة». ومنذ سنة ١٩٦٨، تشكلت في الضفة الغربية المحتلة لجان شبه علنية عُرفت باسم «لجان التوجيه الوطني»، ضمت ممثلين عن الشيوعيين والقوميين العرب والبعثيين، ثم اتسعت قاعدتها لتضم ممثلين عن النقابات والهيئات النسائية والمجالس البلدية وبعض الوجهاء. ثم أسس الشيوعيون مع قوى وشخصيات وطنية أخرى، في سنة ١٩٦٩، «جبهة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية».

■ في قطاع غزة، شكّل الشيوعيون، مع البعثيين وفرع جبهة تحرير فلسطين (ج.ت.ف برئاسة شفيق الحوت)، فضلاً عن بعض الشخصيات الوطنية، «الجبهة الوطنية المتحدة» التي أعلن عن قيامها في مطلع آب (أغسطس) ١٩٦٧، ودعوا سكان القطاع إلى النكش والكف عن استخدام الكماليات لمواجهة الضائقة الاقتصادية وتحقيق الصمود الاقتصادي والسياسي من خلال شعارات: «البقاء على أرض الوطن تحت كل الظروف»، «الهجرة خيانة وطنية»، «لن نتحول إلى لاجئين من جديد». وفي أواخر سنة ١٩٦٧، أقروا التحضير لممارسة الكفاح المسلح، خلافاً لرفاقهم في الأردن الذين لم يحسموا أمرهم ويتخذوا قراراً بممارسته سوى في مطلع سنة ١٩٧٠ عندما أصدروا، في ٣ آذار (مارس) من ذلك العام، البيان التأسيسي لـ «قوات الأنصار» كي تشكل «رافداً من روافد المقاومة»، وذلك بالتعاون مع الأحزاب الشيوعية في لبنان وسورية والعراق.

■ عقب صدامات أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ثم خروج قوات المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن في صيف ١٩٧١، أدرك الشيوعيون أن صعوبات كبيرة باتت تعترض استعادة وحدة الضفتين وعودة الأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة إلى ما كانت عليه قبل الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ورفضوا، من هذا المنطلق، مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي طرحته الحكومة الأردنية في آذار (مارس) ١٩٧٢. وكانوا قد أشاروا، منذ آذار (مارس) ١٩٧١، إلى حق الشعب في تقرير مصيره على أراضيه التي احتلت سنة ١٩٦٧، ثم تبنا، بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ وتداعياتها، هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وضمّان عودة اللاجئين إلى وطنهم على أساس القرار الدولي رقم ١٩٤، وصاروا يعتبرون، بعد

طرح فكرة المؤتمر الدولي للسلام، أن هذا الإطار هو الإطار الأمثل للتوصل إلى حل سياسي شامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

■ في أواسط آب (أغسطس) ١٩٧٣، وبعد أن شكّلت فصائل م.ت.ف الرئيسية فروعاً لها في المناطق الفلسطينية المحتلة، ساهم الشيوعيون في توحيد القوى الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار «الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة» التي دعت في برنامجها إلى تأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وفي مقدمها «حقه في تقرير مصيره على أرضه والعودة إلى دياره»، وعززت شرعية م.ت.ف بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما شاركوا بفاعلية في التحضير للانتخابات البلدية في الضفة الغربية، التي جرت في نيسان (إبريل) ١٩٧٦ وحققت فيها القوائم الوطنية المؤيدة لم.ت.ف، وفي عدادها عدد من الشيوعيين، فوزاً كبيراً ■

(٢)

إعادة تأسيس

الحزب الشيوعي الفلسطيني - ١٩٨٢

■ في سنة ١٩٧٣، قررت اللجنة القيادية لفرع الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية تغيير تسميات منظماتها الجماهيرية، فتم، على سبيل المثال، تغيير اسم «اتحاد الطلبة الأردني في الضفة الغربية» إلى «اتحاد الطلبة الفلسطينيين». وفي مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، تشكلت «منظمة الشيوعيين الفلسطينيين في لبنان» من شيوعيين كانوا على علاقة بالحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة. وكان قد تشكل، في سنة ١٩٧٢، «التنظيم الفلسطيني في الحزب الشيوعي السوري». وجرى الاتفاق، في سنة ١٩٧٤، على تشكيل لجنة تنسيق بين الحزب الشيوعي الأردني والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، وراح يدور، منذ ذلك الحين، نقاش حول مسألة إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني الشامل. وكخطوة تمهيدية على طريق إقامة هذا الحزب، تبنّى فرع الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية، في أواخر تموز (يوليو) ١٩٧٥، اسم «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية»، كما تشكل من فرع الحزب نفسه في لبنان، في أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٠، «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان».

وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٢، أعلن عن إعادة تأسيس «الحزب الشيوعي الفلسطيني المستقل»، الذي اعتبر مؤتمره الأول، الذي انعقد في سنة ١٩٨٣ بمثابة مؤتمر تأسيسي، وأصدر برنامجه السياسي. ونتيجة خلافات سياسية، انشق عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد تأسيسه بفترة وجيزة، عضو مكتبه السياسي عربي عواد وشكل، مع مجموعة من الأعضاء، «الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري».

■ وكان الشيوعيون قد دعوا إلى تمثيلهم في هيئات م.ت.ف بعد قيامهم بتشكيل «قوات الأنصار» في سنة ١٩٧٠، بيد أن قيادة م.ت.ف ظلت ترفض تمثيلهم لاعتبارات مختلفة، علماً بأن عدداً منهم، وخصوصاً من بين المبعدين من الأرض المحتلة، انضم في النصف الأول من سبعينيات ق ٢٠ في إلى عضوية المجلس الوطني الفلسطيني. ولم يتم الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني كفصيل من فصائل م.ت.ف، وتمثيله في اللجنة التنفيذية للمنظمة من خلال عضو مكتبه السياسي سليمان النجاب، سوى في الدورة التوحيدية الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في الجزائر في نيسان (إبريل) ١٩٨٧ ■

(٤)

من الحزب الشيوعي الفلسطيني

إلى حزب الشعب الفلسطيني - ١٩٩١

■ عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، انخرط الحزب الشيوعي الفلسطيني بنشاط فيها، خصوصاً وأنها كانت منسجمة مع سياسته التي تنظر إلى المقاومة الشعبية باعتبارها الشكل الأنجع لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وشارك ممثلوه في قيادتها الموحدة. وخلال أحداث تلك الانتفاضة، التي تحولت سريعاً إلى معركة لجميع طبقات الشعب الفلسطيني، وتطبعت بطابع ديمقراطي عميق، وفي ضوء الآمال التي عُقدت آنذاك على «البيريسترويكا» السوفيتية، شرعت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني في عملية مراجعة نقدية، تمخضت، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، عن مبادرتها إلى طرح مشروعٍ سياسي ونظام داخلي جديدين، أقر، في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١، في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي قرر تغيير اسم الحزب ليصبح «حزب الشعب الفلسطيني».

وقد رفض عدد من أعضاء الحزب في الضفة الغربية هذا التغيير وحافظوا على اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني.

■ في الأسبوع الأول من آذار (مارس) ٢٠٠٨، عقد حزب الشعب الفلسطيني مؤتمره الرابع، في رام الله وغزة وسوريا ولبنان، تحت شعار «اليسار طريقنا نحو التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية». وأشار، في وثائقه الختامية، إلى أن حزب الشعب الفلسطيني «باعتباره، في هذه المرحلة، حزب التحرر والاستقلال الوطني، يمثل امتداداً لتاريخ الحركة الشيوعية الطويل في فلسطين»، و«يناضل، على المدى البعيد، من أجل دولة اشتراكية التوجه، بالوسائل السلمية والديمقراطية وعلى قاعدة احترام الإرادة الشعبية» ■

(٥)

حزب الشعب ما بعد مؤتمره الرابع

■ منذ سنة ٢٠٠٩، صار حزب الشعب الفلسطيني يدعو إلى تغيير «منهجية العملية السياسية والتفاوضية»، التي أدارتها قيادة م.ت.ف عبر السنوات السابقة، وذلك من خلال إعطاء أولوية للإعلان عن الدولة الفلسطينية والسعي إلى ضمان الاعتراف بها من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وعدم تركها رهينة في يد إسرائيل، معتبراً أن الفشل المتكرر للمفاوضات الثنائية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، بات يفرض «تبني مقاربة جديدة لقضية المفاوضات، تقوم على رفض مواصلة منهجها وآلياتها السابقة، وضمن رعاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بمشاركة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، لأية مفاوضات أو عملية سياسية جادة، يكون هدفها العمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية».

■ في تشرين الأول (أكتوبر) من ذلك العام، طرح الحزب مبادرة سياسية تقوم على تشكيل «مجلس تأسيسي» لدولة فلسطين، يتكوّن من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ومن أعضاء المجلس المركزي ل.م.ت.ف، ويتولى مهام المجلس التشريعي، وذلك إلى حين إجراء انتخابات شعبية، بحيث «يتجاوز هذا المجلس التأسيسي استمرار السلطة الفلسطينية بوصفها مجرد سلطة قائمة بشكل دائم تحت الاحتلال، ويكون خطوة

أخرى على طريق تكريس إقامة دولة فلسطين وتوسيع الاعتراف الدولي بها»، مؤكداً ضرورة إعادة النظر في مكانة السلطة الوطنية الفلسطينية ودورها، ووقف التزاماتها تجاه إسرائيل، في المجالين الأمني والاقتصادي، وكذلك في المجالات الأخرى كافة بما فيها الخدمات.

■ وقد أشاد الحزب بالقرار الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة، في أواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، القاضي بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو، لكنه شدد على أهمية التمييز بين النجاح الفلسطيني في كسب المعركة السياسية والقانونية والدبلوماسية في الأمم المتحدة، وبين حقيقة بقاء دولة فلسطين دولة خاضعة للاحتلال الإسرائيلي ولا تمتلك عناصر السيادة والاستقلال، الأمر الذي «يؤكد أن المهمة المركزية والمباشرة لنضال الشعب الفلسطيني هي الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي عن أراضي هذه الدولة، وتحقيق استقلالها الكامل، وضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لديارهم وفقاً للقرار الدولي رقم ١٩٤».

■ في إطار مساعيه من أجل إنهاء الانقسام، طرح الحزب في الثالث من أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤، مبادرة سياسية جديدة، دعا فيها إلى المباشرة فوراً بحوار وطني شامل، بمشاركة القوى والشخصيات والقطاعات الشعبية والجماهيرية في الوطن والخارج، من أجل التوافق على استراتيجية وطنية موحدة «تجمع بشكل خلاق بين مركبات مشروعنا الوطني في التحرر من الاحتلال، والإصلاح السياسي والديمقراطي، وحماية الحقوق الاجتماعية والمعيشية لشعبنا»، والعمل على بناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية، وتوسيع حملات المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، مؤكداً ضرورة التزام جميع القوى الفلسطينية بمبدأ التعددية والاشراكة «كصيغة لا بد منها في العمل الفلسطيني، بما في ذلك ضرورة احترام نتائج الانتخابات»، ورفض «أية صيغ إقصائية أو قائمة فقط على حسابات الأقلية والأغلبية البرلمانية أو السياسية، بسبب واقع الاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني ومرحلة التحرر الوطني التي يمر بها».

■ في السنوات الأخيرة، مع تفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، أو الخاضعة لسيطرة حركة «حماس»، صار الحزب يرى أن هناك «علاقة جدلية» بين المهمات الوطنية، من جهة، والمهمات الاجتماعية

والديمقراطية، من جهة ثانية، وهي الرؤية التي تجسدت في الشعار الذي تبناه وهو: «الحقوق الاجتماعية والديموقراطية ضمان للحقوق الوطنية». وعلى أساس هذا الشعار، راح الحزب يركّز، أكثر من السابق، على النضال من أجل ضمان حقوق الفئات الشعبية التي كانت ضحية هذه الأزمات، ومن أجل حماية الحريات الديمقراطية، وإلغاء القوانين والمراسيم الرئاسية والقرارات الحكومية التي تحد من حرية المواطنين والمؤسسات الأهلية، والوقوف ضد استمرار التعديات والانتهاكات المختلفة لحقوق المرأة ■

٢٠٢٠

إميل توما والحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية

١٩٤٤-١٩٤٧

[■] فيما يلي إضاءة على تصوّر إميل توما للحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية، وذلك بالاستناد إلى عدد من المقالات التي نشرها في صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية، وفي مجلة «الغد» المقدسية خلال سنوات ١٩٤٤-١٩٤٧.

إن الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية لم يكن سوى مظهر من مظاهر سياسة عامة انتهجتها عصابة التحرر الوطني في فلسطين، التي كان إميل توما واحداً من قادتها البارزين. فقد توقعت العصابة، منذ تأسيسها في مطلع سنة ١٩٤٤، أن تكون الديمقراطية في مركز نضالات شعوب العالم بعد القضاء على النازية والفاشية، وأكدت الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتحرر الوطني في فلسطين، فدعت إلى ضمان الحريات الديمقراطية للفئات الشعبية، وخصوصاً حقها في التنظيم والتعبير، كي تتمكن من الانخراط في نضال الحركة الوطنية ضد الاستعمار والصهيونية، وارتأت أن هذا النضال لن ينجح ما لم يتم نشر الديمقراطية في صفوف الحركة الوطنية، لا سيما عن طريق انتخاب قيادتها في مؤتمر شعبي تمثيلي، وما لم تتحقق وحدة وطنية ديمقراطية. وعليه، وقبل التوقف عند تصوّر إميل توما للحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية، سيتم تحليل هذه المظاهر الديمقراطية الأخرى لسياسة عصابة التحرر الوطني، كما عكسها إميل توما في مقالاته:

(١)

مرحلة جديدة في النضال الوطني

■ انطلق إميل توما من أن فلسطين مرّت، في تاريخها الحديث، بمراحل عديدة، اعتمد خلالها شعبها العربي، في نضاله ضد الاستعمار والصهيونية، على أساليب تفاوتت أهميتها وتأثيرها «بأختلاف وتفاوت المرحلة التاريخية التي تمر في وقتها

على العالم»، وأنها دخلت، عقب الحرب العالمية الثانية، مرحلة جديدة، تتميز، على الصعيد العالمي، بانتصار قوى الشعوب على النازية والفاشية، وباتساع نفوذ الاتحاد السوفيتي والدول الديمقراطية، وبامتداد الوعي الديمقراطي ما بين الحركات الشعبية في بريطانيا وفرنسا وأميركا وغيرها من البلدان. كما تتميز، على الصعيد العربي، بسير سوريا ولبنان على طريق استكمال حريتهما، وبسير مصر والعراق نحو استقلالهما وسيادتهما التامة. وفي هذه المرحلة، تشكلت الجامعة العربية التي عبرت «عن تعاون الشعوب ضد الاستعمار، وإن كان هذا البناء ضعيفاً مهادناً، إلا أنه قفزة إلى أمام سيكون لها أكبر الأثر».

■ واعتبر إميل توما أن هذه المرحلة الجديدة هي أدق مرحلة تمر فيها قضية فلسطين، «فهي تواجه آخر أو أواخر مؤامرة يحيكها الاستعمار وأعوانه لإبقاء الوضع الراهن في فلسطين وإيقاف تطورها نحو استقلالها وحريتها»، وهو يرى في الصهيونية «أجيراً أميناً يساعده في الإبقاء على نفوذه وسيطرته». وهذه المرحلة تتطلب، كما قدر إميل توما، أن تنتهج الحركة الوطنية العربية «سياسة وطنية صحيحة»، لن تتطور إلا بعد التوقف عند أخطاء الماضي ودراستها، ومن أبرزها ابتعاد الحركة الوطنية عن الاتحاد السوفيتي والحركات الشعبية في بلاد المستعمرات والبلاد المستعمرة، ورفضها «التوجه نحوها لأخذ تأييدها ومساندتها»، ومناداتها «بحسن نية الاستعمار، ألمانيا مرة وبريطانيا أخرى»، واعتمادها في سياستها الداخلية والخارجية «على مساندة القوى الرجعية بدلاً من التوجه نحو القوى الديمقراطية» وعزلها الجماهير الشعبية عن النضال الحقيقي، بحيث ظهرت الحركة الوطنية «حركة جزئية تعبر عن فئة ضئيلة من الشعب العربي المناضل».

■ وبعد أن انتقد إميل توما أولئك الذين «يريدون اعتبار نضالنا الوطني نضالاً محلياً ينفصل في جوهره وفي أهدافه عن نضال شعوب العالم في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية»، خلص إلى أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين باتت اليوم تقف أمام مفترق طريقين، لا ثالث لهما: «فإما التعاون مع الاستعمار، وهذا يوصلنا إلى العبودية والرق، وإما التحالف مع الشعوب عدوة الاستعمار والصهيونية، وهذا يوصلنا إلى الحرية والاستقلال»، مؤكداً أن هذه الحركة هي اليوم غيرها بالأمس، إذ «انضمت إلى القيادة والأحزاب التقليدية قيادة ومنظمات شعبية لم يعد من الممكن تجاهلها» ■

[المصدر: إميل توما: ١- «البلاد العربية والكتلة الشرقية» (١ و ٢)، «الغد»، ١٣/١٢/١٩٤٦، ص ٧-٨؛ «الغد»، ٣/١/١٩٤٧، ص ٥-٦؛ ٢- «مرحلة حاسمة في تاريخ النضال الوطني» (خطاب عضو مكتب رئاسة عصبة التحرر الوطني في الاجتماع الوطني الكبير الذي دعت إليه العصبة في يافا في ١٦/٨/١٩٤٦)، «الغد»، ٣٠/٨/١٩٤٦، ص ٥-٦ و ص ٢٠؛ ٣- «فلسطين والعالم: خطتنا اليوم وحدة وطنية ديمقراطية»، «الاتحاد»، ١٩/٥/١٩٤٦، ص ١ و ٠.٨]

(٢)

عصبة التحرر الوطني

وليدة هذه المرحلة الجديدة

■ كانت عصبة التحرر الوطني في فلسطين، في تقدير إميل توما، وليدة هذه المرحلة الجديدة في النضال الوطني، ونتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع العربي الفلسطيني، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية: «ففي ظروف الحرب الجديدة، أخذت الطبقة العاملة العربية التي بلغت الستين ألف عامل من حيث العدد - كما كتب - تسرع في التطور الحاصل في مضمون الحركة الوطنية، [و] لم يعد النضال من أجل التحرر الوطني وفقاً على مطالب السيادة الوطنية، بل تعدى هذه المطالب فأصبح المطلب السياسي العام مشتملاً أيضاً على المطالب الاقتصادية والاجتماعية وعلى المطالب الديمقراطية عموماً»، الأمر الذي يفرض على الحركة الوطنية العربية تغيير الأساليب التي تنتهجها في نضالها «مع التأكيد على المضمون الاجتماعي للنضال ضد الاستعمار والصهيونية».

■ لقد جاءت عصبة التحرر الوطني - كما تابع - لتعبّر عن هذا الواقع الجديد «الذي قاد إليه نمو الطبقة العاملة العربية المنظمة، ونمو الفلاحين والمتقنين والطلاب والتجار الصغار»، فهي بدأت عهدها الجديد في سنة ١٩٤٤ «حين لم يكن في البلاد من يعترف بصفة الحرب التحريرية غير أنصارها، ولقد اعتمدت حين بدأت على التقدير الصادق بأن الحرب الكونية الثانية ستأتي بنتائج تساعد شعبنا على النضال الاستقلالي». واختلفت العصبة عن المنظمات السياسية الأخرى التي تقوم بدورها في الكفاح الوطني «في أنها تسير وفق فلسفة سياسية تعتمد على التطور الاجتماعي أولاً

وعلى القوى الشعبية التي تؤدي دورها في المجتمع ثانياً، و«ترى في الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين والمتقنين طبقة الطليعة التي تقود النضال الوطني وتعمل على إيصال المجتمع الإنساني إلى ما يتمناه من عدالة اجتماعية وسلم واستقرار دائمين». وهي عندما تؤكد المضمون الاجتماعي للنضال الوطني، «تجد بذلك جماهير الشعب في النضال العام من أجل تحقيق الاستقلال والديمقراطية والمستقبل الآمن»، إذ إن الترويج لمطالب الشعب اليومية «يُدخل إلى الحركة الوطنية جماهير لم تكن نشيطة في النضال السياسي من قبل، وهذا ما يقود إلى تقوية الحركة الوطنية في نضالها العام، وهذا في الوقت نفسه يعكس أثره على الحركة الوطنية وعلى قيادتها، ويقود إلى إنقاذها من جميع الاتجاهات الرجعية التي يدخلها الاستعمار بمؤامراته على الحركة الوطنية».

■ ومن منطلق فلسفتها السياسية هذه، اعتبرت عصبية التحرر الوطني العالم «وحدة لا تتجزأ في الحرب وفي السلم»، ورأت حلفاءها «في الحركات الوطنية في البلاد العربية والهند والمستعمرات الأخرى» و«في الطبقة العاملة وطلّاعها الأحزاب الشيوعية في أوروبا وأميركا» و«في الاتحاد السوفييتي والدول الديمقراطية في البلقان». ومن منطلق هذه الفلسفة السياسية كذلك، نهبت العصبية الشعب الفلسطيني إلى الذين يعتقدون سياسة التعاون مع بريطانيا، «لما في ذلك من كوراث» على النضال الوطني، وكانت في طليعة الذين دعوا إلى توحيد الجهود وأول من وضع الأسس الصحيحة «لقيام هيئة وطنية عليا تقود النضال وتحشد قوى الشعب للقيام بهذا النضال»، وأول من طالب بإثارة قضية فلسطين أمام مجلس الأمن وحمل «لواء الدعوة للحل الديمقراطي الوحيد للمشكلة الفلسطينية» عندما دعت «لجلاء الحيوّش الأجنبية عن فلسطين ولجعل فلسطين دولة مستقلة حرة ديمقراطية تؤمن فيها الحقوق الديمقراطية لجميع المواطنين» ■

[المصدر: إميل توما: ١- «عصبية التحرر الوطني في جبهة النضال»، «الغد»، ١٩٤٦/٨/٢، ص ٩-١٠؛ ٢- «نص البيان الذي ألقاه مندوب عصبية التحرر الوطني [إميل توما] في المؤتمر الصحفي للمكتب العربي في القدس [عقد في ١٩٤٧/٧/٥]»، «الاتحاد»، ١٩٤٧/٧/١٣، ص ١؛ ٣- «موقف الجماهير من الحركة الوطنية»، «الاتحاد»، حيفا، ١٩٤٤/٨/٦، ص ١ و ٥.]

(٣)

الترابط بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي

■ قدّر إميل توما أن الظروف الذاتية في فلسطين «لم تكن في يوم من الأيام كما هي اليوم، من حيث الحيوية والإرادة والرغبة» في النضال لدى جماهير الشعب، معتبراً أن من واجب القيادة الوطنية «أن تزيد في هذه الحيوية والإرادة والرغبة بتوجهها السياسي الصحيح، وبإظهار وجوه الأمل من المستقبل»، وانتقد بعض الأشخاص الذين يريدون «تحت ستار الوطنية والدفاع عن اقتصادنا الوطني، أن يمنعوا عن العمال والموظفين ممارسة حق مقدس من حقوقهم، حق التنظيم في جمعيات ونقابات تسهر على مصالحهم». فالعمال والموظفون العرب العاملون في الصناعة والتجارة الوطنية هم - كما أكد - «أول من يحافظ على اقتصادنا الوطني، وأول من يعمل على تنميته وازدهاره لأنهم يرون في ذلك مصلحتهم ومصلحة الوطن وأبنائه»، وهم يعرفون بالتجربة «أن الرفع من شأنهم يساعد على السير باقتصادنا الوطني إلى الأمام»، وأن التجارب في فلسطين وفي العالم أجمع بيّنت أن الحركة الوطنية «تتمو ويشدّ ساعدها كلما تمكن الشعب من ممارسة حقوقه الديمقراطية، وعلى الخصوص منها حق التنظيم».

■ وعارض إميل توما، في الوقت نفسه، الدعوة إلى فصل النضال السياسي عن النشاط الاقتصادي، وانتقد أولئك الذين يرون أن الواجب الوطني «يفرض الاهتمام بالاقتصاد الوطني وتوجيه الشعب نحوه والعدول عن النضال السياسي العام»، ويرجعون انتكاسات الحركة الوطنية «إلى أسباب اقتصادية بحتة»، مؤكداً أن عدم تقدم الصناعة والتجارة الوطنيتين «لم يكن عائداً إلى قصور في النشاط الاقتصادي، أو إلى تهاون المهتمين بالمشاريع المالية، بل بالعكس تماماً، فقد كان ناتجاً عن عدم وجود أوضاع إدارية تساعد على تنمية اقتصادنا العربي»، الأمر الذي يبرز أهمية النضال السياسي «لتغيير الأوضاع الإدارية في فلسطين بشكل يؤمن مصالح اقتصادنا الوطني النامي، وذلك بأن تسيطر على إدارة فلسطين السياسية والاقتصادية القوى الشعبية الديمقراطية».

■ وشدّد إميل توما على ضرورة أن يختط الاقتصاد الوطني لنفسه خطة «تتلاءم مع أوضاعه الاقتصادية وتتسجم مع وضعه السياسي»، بحيث يستقل «فيتبع تطوراً يأخذ بعين الاعتبار ثروتنا الطبيعية ومواردنا الإنتاجية بدلاً من التطلع إلى ربط اقتصادنا

بأقتصاد أجنبي»، وهو ما يعني «أن نعمل على تمكين علاقاتنا الاقتصادية بالأقطار العربية». وأعرب، في هذا السياق، عن تحفظه على شعار مقاطعة البضاعة الصهيونية أو البضاعة الأجنبية، معتبراً أن هذا لا يمكن تحقيقه في الأوضاع الحالية، ومقترحاً أن يحل محله «شعار تشجيع وتنشيط الصناعة الوطنية والنضال ضد السياسة الاستعمارية التي تقف أمام تطور صناعتنا واقتصادنا»، على اعتبار أن المقاطعة «واقعة حين تظهر الصناعات الوطنية وتقدم إنتاجاً مرضياً»، وهذا ما يدفع الاستعمار إلى مقاومة الصناعة المحلية في جميع البلاد المستعمرة» ■

[المصدر: إميل توما: «إن لنا شعبنا: عماله وفلاحيه ومتقفيه. إذا لم تعتمدوا على الشعب فعلى من تعتمدون!!»، «الاتحاد»، ١٧/٩/١٩٤٤، ص ١ و ٤؛ ٢- «الحركة الوطنية بين اتجاهين اقتصادي وسياسي»، «الاتحاد»، ١٥/١٠/١٩٤٤، ص ١ و ٨؛ ٣- «نحو تنمية صناعتنا الوطنية: وجهتنا الاقتصادية إلى أين، وكيف؟»، «الاتحاد»، ٢١/١/١٩٤٥، ص ١؛ ٤- «إن شعبنا يناضل في سبيل حريته واستقلاله على أسس علمية صحيحة. إنه يطلب تنمية وإنعاش الصناعة الوطنية»، «الاتحاد»، ٦/١/١٩٤٦، ص ١ و ٤.]

(٤)

انتقاد سياسة قيادة الحركة الوطنية

والدعوة إلى قيام وحدة وطنية ديمقراطية

■ انتقد إميل توما السياسة التي انتهجتها القيادة التقليدية للحركة الوطنية التي لا تزال -كما كتب في أيار (مايو) ١٩٤٦- «ترفض التعاون مع القوى الشعبية في البلاد، ولا تزال تعتمد في سياستها الداخلية والخارجية على مساندة القوى الرجعية بدلاً من التوجه نحو القوى الديمقراطية»، معتبراً أن هذه القيادة لم تفلح في حل أي مشكلة من المشاكل التي تواجهها فلسطين: «فالهجرة والبيع والاحتلال والإرهاب ما زالت قضايا لم تستطع حلها، كما لم تستطع حل قضية الاستقلال والحرية»، وذلك نتيجة الأساليب الخاطئة التي اعتمدها في إدارة دفعة النضال الوطني، وتساءل: «كيف يمكن لحركة تستهدف الحرية والاستقلال أن تنتهج أساليب تتعارض مع أهدافها هذه؟ كيف يمكن لحركة تريد التحرر من النظام الاستعماري القائم أن تنتهج أساليب تعزز [هذا] النظام

وتسمح له بالبقاء؟.. إن الأساليب هي جزء من الأهداف لا يمكن فصلها أو عزلها، فإما أن تنتهج أساليب استقلالية تؤدي إلى أهداف استقلالية أو أن تنتهج أساليب «تعاونية» ستؤدي حتماً إلى ضرب هذه الأهداف النضالية».

■ وخلص إميل توما إلى أن من واجب هذه القيادة «أن تتسق أهدافها وأساليبها، وعليها قبل كل شيء رفض أساليب المفاوضة والمساومة»، والسير «في السياسة الصادقة الوحيدة أمامنا، سياسة فضح الاستعمار وعدم السير بذيله وعدم التفاوض معه ومقاضاته أمام الأمم المتحدة وفي مجلس أمنها».

وقدّر إميل توما أن القيادة التقليدية، ممثلة بالهيئة العربية العليا، التي قررت الجامعة العربية، في حزيران (يونيو) ١٩٤٦، تأليفها بصفتها «القيادة الوحيدة» للحركة الوطنية العربية في فلسطين، لن يكون في مقدورها، بحال من الأحوال، أن تعدّل من أساليبها وأن تنتهج السياسة الناجحة في معارك الحركة الوطنية «ما بقيت على هذا التجميع الخاص في معزل عن القوى الوطنية الجديدة التي يقودها التطور الطبيعي لمجتمعنا الفلسطيني إلى أن تتبوأ مركزها اللائق بها في الحركة الوطنية» ■

[المصدر: إميل توما: ١- «فلسطين والعالم: خطتنا اليوم وحدة وطنية ديمقراطية»، «الاتحاد»، ١٩/٥/١٩٤٦، ص ١ و ٨، ٢- «القضية الوطنية الآن: يجب أن تُتسق الأهداف والأساليب»، «الاتحاد»، ٢٩/١/١٩٤٦، ص ١ و ٤.]

■ وتابع إميل توما: إن تجارب حركات التحرر الوطني، وخصوصاً تجربة سوريا ولبنان، أثبتت أن النضال في سبيل الاستقلال لن ينجح إلا بتجنيد قوى الشعب جميعها وإقامة جبهة شعبية على قاعدة برنامج سياسي موحد، مقترحاً، مع رفيقه خالد زغموري وباسم اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني، خطة واقعية للنضال اليومي يسير حولها البحث لتأليف وحدة وطنية ديمقراطية، تضمنت المطالب الآتية: «دفع الخطر الصهيوني عن فلسطين بالإصرار على تنفيذ النقاط الإيجابية التي جاءت في الكتاب الأبيض من وقف الهجرة وبيع الأراضي؛ النضال في سبيل الحريات الديمقراطية؛ إفساح المجال أمام الشعب للاشتراك في إدارة الحكم؛ بحيث يشكّل العمل على تنفيذ هذه المطالب «خطوة عملية لتحقيق الهدف الوطني العام وهو استقلال البلاد وتحررها التام». أما بخصوص الجانب التنظيمي، فقد اقترحت هذه الخطة تأليف هيئة تحضيرية

تمثل الأحزاب الوطنية، وتعمل «على عقد مؤتمر عام ينتخب الشعب فيه ممثليه إنتخاباً مباشراً على أساس الاشتراك الإسمي في المؤتمر، الذي يكون من حق كل عربي بلغ الـ ٢١ عاماً في المدينة والقرية، وتتفق الهيئة التحضيرية على النسبة المئوية للتمثيل وتؤلف لجاناً تحضيرية فرعية في المدن توزع أوراق الانتساب للمؤتمر وتتقاضى الاشتراك ثم يصير الانتخاب للمؤتمر»، وينتخب المؤتمر في اجتماعه الأول «قيادة الجبهة الشعبية ويتفق على سياسة الحركة الوطنية العامة».

■ لقد أكد إميل توما أن مثل هذا المؤتمر الشعبي الكبير هو «طريق الشعب إلى القيادة، ولا طريق غيره اليوم ولا بعد اليوم»، وهو الذي عليه أن ينتخب «هيئة وطنية عليا ديمقراطية تقود النضال وتضع خطوطه»، وتعمل على «تعديل الانحراف الخطير الذي طرأ على حركتنا الوطنية»، وتستوحي خطوط نضالها «من السياسة الواقعية والنظرية العلمية»، وتوحد قوى الشعب الفلسطيني «مع الشعوب الحرة والقوى الصادقة لا مع أنصار الاستعمار والمساومين من أعوانه» ■

[المصدر: إميل توما وخالد زغموري] عن اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني:
١- «عصبة التحرر الوطني تقدم مشروعاً للوحدة الوطنية»، «الاتحاد»، ١١/٣/١٩٤٥، ص ١ و ٢؛ ٢- إميل توما: «حل قضية فلسطين وحق تقرير المصير»، «الاتحاد»، ١٩٤٥/٩/٢٣، ص ١؛ ٣- «مرحلة حاسمة في تاريخ نضال الوطني» [خطاب عضو مكتب رئاسة عصبة التحرر الوطني [إميل توما] في الاجتماع الوطني الكبير الذي دعت إليه العصبة في يافا في ١٦/٨/١٩٤٦]، «الغد»، ٣٠/٨/١٩٤٦، ص ٥-٦ و ص ٢٠؛ ٤- «الخطوة الثانية والأساسية: تنظيم اللجان القومية تنظيمًا تمثيليًا وبناء الوحدة الوطنية الجبارة على أساسها: هذا هو طريقنا للقضاء على مؤامرات المستعمر»، «الاتحاد»، ٢٥/١٠/١٩٤٧، ص ١.]

(٥)

ضمان الحقوق الديمقراطية

للسكان اليهود في فلسطين

■ تميّزت عصبة التحرر الوطني، عن غيرها من مكونات الحركة الوطنية العربية في فلسطين، بتصديها الواقعي للمشكلة التي نجمت عن نجاح الصهيونية في تهجير

أعداد كبيرة من يهود أوروبا من بلدانهم الأصلية إلى فلسطين، وذلك عقب شروع النازية في تنظيم حملات اضطهاد وحشية ضد هؤلاء اليهود ذهب ضحيتها ملايين منهم. فخلافاً لمواقف القيادة التقليدية للحركة الوطنية، التي رفضت ضمان الحقوق الديمقراطية للأقلية اليهودية، بعد حصول فلسطين على استقلالها، أكد إميل توما في مقال، نشره في صحيفة الاتحاد في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٥، بعنوان: «حول بيان عصابة التحرر الوطني: لن نتحرر قبل أن نتفق على حل لقضية فلسطين»، أن العصابة عندما تحدد موقفاً واقعياً من السكان اليهود وتقدم حلاً يعتمد على الاعتراف بوجود هؤلاء السكان، فإنما هي تحدد موقفاً «من حقيقة راهنة فرضت علينا فرضاً ولم نستطع لها دفعاً»، داعياً إلى التمييز بين الحركة الصهيونية الاحتلالية «التي تقوم باعتداءاتها الاستعمارية»، وبين اليهود «الذين هربوا من الإرهاب والطغيان مهاجرين لاجئين لتحضنهم الصهيونية».

■ وأشار إميل توما إلى أن الصهيونية لا ترى مصلحتها في انتشار الديمقراطية على مستوى العالم، عقب القضاء على النازية والفاشية، بل هي تخشى السلم والاستقرار، وتعمل «للإبقاء على البلبلة لئتم لها تهجير اليهود وبناء مملكة احتلالية استغلالية»، وهي تتمسك بشعار الهجرة إلى فلسطين الاستفزازي «الذي لا مبرر لوجوده، لأن الجماهير اليهودية في أوروبا لا تريد المهجرة من ديارها، والأوضاع العالمية لا تبرر المهجرة».

وأخذ إميل توما على قيادة الحركة الوطنية العربية «موقفها السلبي» من السكان اليهود في فلسطين، ذلك الموقف «الذي ساعد على تمكين الحركة الصهيونية داخلاً وخارجاً، وأفسد مساعانا لاكتساب نصره القوى التقدمية في العالم، تلك القوى التي لم ترَ في حركتنا التحريرية سوى حركة عنصرية ضيقة ضد اليهود كان الأجدر بنا أن نوضحها بأنها حركة تحريرية ضد الصهيونية والاستعمار»، محملاً هذه القيادة الوطنية «وزر سياستها الجامدة التي تدفع بالسكان اليهود إلى الارتقاء في أحضان الصهيونية»، ومعتبراً أن التفاهم الضروري لحل المشاكل المستعصية في فلسطين وإقضاء العناصر الاستعمارية والرجعية لن يتحقق «إلا إذا وجدنا الطريق العملي لإقناع اليهود بفائدة التحرر الوطني وتأليف حكم ديمقراطي مستقل في فلسطين».

أما كيفية التفاهم، «فنحن لا نرى ذلك - كما كتب - بالاتفاق مع الأحزاب الصهيونية، فهذه زايدة في التعاون، إذ تستهدف بناء دولة يهودية في فلسطين، مبررة هدفها ذلك بأنه من المستحيل العيش مع الشعب العربي أو التفاهم معه، لكننا نستثني حزباً واحداً - حزب الشيوعيين اليهود - فالمباديء التي يستتير بهديها هذا الحزب تجعله منظمة شعبية في وسعها التعبير عن أمانى السكان اليهود... ونحن نلمس هذا التعاون والتفاهم في كثير من الحوادث، بين العمال الذين خبروا أن الوحدة بينهم هي دعامة انتصارهم».

■ لقد كان إميل توما، بوصفه واحداً من قادة عصابة التحرر الوطني، متيقناً من أن أي حل لقضية فلسطين لن ينجح إذا ما أسقط من حسابه مسألة السكان اليهود، أو لم يقدم لهم «ضمانة اجتماعية عملية تحترم حقوقهم الديمقراطية»، وكتب: «إننا لا نطالب بأن نتنازل عن حقوقنا الديمقراطية بالاستقلال والحرية، فهذه من حقنا ولا يمكن لشريف أن يمنعها عنا، إنما نطالب بأن نختط لقضيتنا حلاً ديمقراطية تتلاءم مع طبيعة البلاد الراهنة».

وانطلاقاً من هنا، دعا إميل توما الحركة الوطنية العربية إلى فصل السكان اليهود عن الصهيونية، وإظهار هذه الأخيرة على حقيقتها بوصفها «حركة لا تمثل مصالح اليهود في فلسطين»، وهذا سيساعد الحركة الوطنية العربية «على جذب السكان اليهود إلى نضالنا الوطني في سبيل الاستقلال حيث ينعمون في ظل نظام ديمقراطي يؤمن لهم مستقبلهم ويخلصهم من استغلال الصهيونية الاحتلالية والاستعمار»، مؤكداً أن المسألة لا يجب أن تتوقف «عند حد القول بأننا سنضمن للأقلية اليهودية في فلسطين حياة ديمقراطية في ظل حكومة وطنية مستقلة»، بل ينبغي «أن يخرج هذا القول إلى حيز العمل في مرحلة الوصول إلى هذا الوضع الداخلي في فلسطين»، فنتمكن، كعرب فلسطينيين، لأول مرة «من أن نهاجم الصهيونية من الثغرة التي تخشاها، وبذلك نكون قد وضعنا الحجر الأول في سبيل حل قضية فلسطين».

■ وعندما هاجمت القيادة التقليدية للحركة الوطنية العربية في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٤٦، على لسان أحد أبرز ممثليها وهو جمال الحسيني، هذا الموقف الواقعي والديمقراطي الذي تبنته عصابة التحرر الوطني إزاء السكان اليهود في فلسطين، نشر

إميل توما مقالاً في صحيفة الاتحاد، في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، بعنوان: «حول تصريحات جمال الحسيني: إننا نفخر بسياستنا الجريئة ولا نسمح بتشويه نضالنا»، فيما يلي - لأهميته - أبرز ما ورد فيه:

«يقول السيد جمال [الحسيني] إن اليساريين ينادون باتحاد العرب واليهود، وهذا ما يخالف الميثاق الوطني ويبعدهم عن الحقل الوطني والنضال الوطني!! لقد نادينا دائماً وندادي بضرورة النضال ضد الاستعمار والصهيونية الاعترافية، ونادينا دائماً وندادي بضرورة التحالف مع جميع القوى المناضلة ضد الاستعمار والصهيونية، فهل في هذا خرق للميثاق الوطني؟ قلنا ولا زلنا نقول إن يهود فلسطين يسيرون وراء الصهيونية، وإن الفرق بينهم وبينها كبير وإن لم يكن بارزاً في الناحية اليهودية، وقلنا أيضاً إن من واجبنا أن نفصح مناورات الصهيونية أمام الجماهير اليهودية التي تخدم الاستعمار والصهيونية، وأن ندعو هذه الجماهير إلى النضال ضد الاستعمار وفي سبيل إلغاء الانتداب وإنشاء حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة، فهل في هذا خرق للميثاق الوطني؟

فإن كان هذا خرقاً للميثاق الوطني، فقد خرقتة الحركة الوطنية من قبلنا عند قبولها الكتاب الأبيض، وخرقه السيد جمال الحسيني حين صرح أمام لجنة التحقيق الأنجلو-أميركية: "لو يفهم اليهود (المدلون) أن بريطانيا تتخلى عنهم لكان من المحتمل أن نصبح أصدقاء. إن ستين بالمائة على الأقل الذين يرغبهم الصهيونيون الآن على التعاون معهم، سيتعاونون معنا ونعيش نحن وإياهم بصدقة وسلام".

■ وأضاف إميل توما في المقال نفسه: «إن عصبية التحرر الوطني لم تذهب أبعد من هذا، وهي لا تعتقد أن هذا خرق للميثاق الوطني... فهي تطالب الحركة الوطنية بأن لا تكفي بمثل هذا التصريح، بل أن تبعد خطوة جديدة عن جمودها فتوجه إلى اليهود وتطالبهم بتأييد نضال الشعب العربي الاستقلالي ضد الاستعمار وأعدائه. وعصبية التحرر الوطني تطالب الحركة الوطنية بأن تعلن دائماً سياستها الديمقراطية تجاه اليهود، فتؤمن لهم حقوقهم وواجباتهم، كما أعلن ذلك علانية السيد جمال الحسيني أيضاً أمام لجنة التحقيق حين قال: "إن اللاسامية هي نكبتنا، فلولاها لما جاء اليهود إلى بلادنا. إننا نكره اللاسامية... ستكون لهم جميع الحقوق وعليهم جميع الواجبات التي يتمتع بها اليهود في جميع البلاد العربية الأخرى كالعراق ومصر، والتي يتمتعون فيها في انكثرا

وأمركا».

■ وواصل إميل توما في المقال نفسه: «لسنا نعتقد أن السيد جمال خرج عن الميثاق الوطني عندما أدلى بهذين التصريحين، بل نعتقد أنه كان واقعيًا... ولذلك فهل نحن نخرق الميثاق الوطني إن نحن طالبنا بتأمين حريات اليهود في ظل حكومة وطنية مستقلة؟ هذا من ناحية، ولكننا نأسف لتقوّهات السيد جمال الذي اتهمنا بأننا نريد أن يتحد العرب مع بن غوريون بالرغم من قناعته بعدائنا للاستعمار والصهيونية... إننا من أصلب المقاومين للاستعمار والصهيونية، لأننا نرى فيهما عقبة كأداء أمام تحررنا وانعتاقنا السياسي والاجتماعي، ولكننا أيضاً من أصلب الداعين إلى وضع سياسة إيجابية أمام الجماهير اليهودية لنتمكن من ضرب الصهيونية التي تسيطر عليهم... ونحن نريد أن نعتقد أن السيد جمال يسعى لعرقلة الوحدة الوطنية المنشودة... إن من لا يريد التعاون على حل قضية فلسطين حلاً ديمقراطياً عادلاً، وإن من لا يريد وضع سياسة إيجابية لليهود تحفظ حقوقهم الديمقراطية- إن هؤلاء يريدون التقسيم ويريدون دولة يهودية في جزء من فلسطين. إننا نقاوم التقسيم، ونقاوم سياسة الصهيونية التي ترمي إلى التقسيم، ولذلك نضع حلاً ديمقراطياً لفلسطين ينفذها من الهجرة الجارفة ومن البيوع الشاملة» ■

[المصدر: إميل توما: ١- «حول بيان عصابة التحرر الوطني: لن نتحرر قبل أن نتفق على حل لقضية فلسطين»، «الاتحاد»، ١٨/٣/١٩٤٥، ص ١؛ ٢- «الصهيونية لا تريد استقراراً في فلسطين والعالم»، «الاتحاد»، ١/٧/١٩٤٥، ص ١ و ٤؛ ٣- «حل قضيتنا الوطنية يتوقف على موقفنا من الشعب اليهودي في فلسطين»، «الاتحاد»، ٨/٧/١٩٤٥، ص ١؛ ٤- «إذا أردنا خروجاً من الأزمة التي تعانيها فلسطين فلنواجه مسألة السكان اليهود بجرأة واقعية»، «الاتحاد»، ١٥/٧/١٩٤٥، ص ١؛ ٥- «التقاوم بين العرب واليهود هو أخشى ما تخشاه الصهيونية»، «الاتحاد»، ٥/٨/١٩٤٥، ص ١ و ٤؛ ٦- «حول تصريحات جمال الحسيني: إننا نفخر بسياستنا الجريئة ولا نسمح بتشويه نضالنا»، «الاتحاد»، ٩/٦/١٩٤٦، ص ١ و ٤.]

(٦)

تحرير قضية فلسطين من قبضة الاستعمار

بعرضها على هيئة الأمم المتحدة

■ لقد دعت عصبة التحرر الوطني إلى تحرير قضية فلسطين من قبضة الاستعمار البريطاني، ورفض التفاوض معه، وكانت أول من طالب قيادة الحركة الوطنية في فلسطين وحكومات البلدان العربية بعرض قضية فلسطين أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، «لتقوم هذه المنظمة بتنفيذ ميثاقها الذي يقر حق الشعوب في تقرير مصائرها».

وعندما اقترحت بريطانيا في شباط (فبراير) ١٩٤٧، على لسان وزير خارجيتها إرنست بيغن، عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة، اعتبر إميل توما «أن تهديد المستر بيغن بإحالة قضية فلسطين على منظمة الأمم المتحدة هو مناورة جديدة من المناورات التي حذق المستر بيغن في حيك خيوطها»، وأنه اضطر إلى اتخاذ هذه الخطوة لأنه «لم يعد، في الوقت الحاضر، من طريق أمام المستر بيغن يستطيع بواسطته أن يوقف القضية الفلسطينية من أن تحال على منظمة الأمم المتحدة، لأنها من قضايا الانتداب الواجب إحالتها على هذه المنظمة بعد أن تألفت منظمة الأمم المتحدة وحُلَّت عصبة الأمم».

وأضاف، أن وزير الخارجية البريطاني يظن أنه نجح في إظهار القضية الفلسطينية «في المظهر الذي يريده الاستعمار البريطاني، أي أنها قضية بين العرب واليهود الذين لا يريدون الاتفاق على حل والذين لا يمكن أن يعيشوا في فلسطين بسلام، وأن الحكومة البريطانية موجودة في فلسطين للتوفيق بين الفريقين المتخاصمين لا أكثر ولا أقل، وأن القوات البريطانية من الواجب بقاؤها في فلسطين لمنع الحرب الأهلية بين العرب واليهود»، مؤكداً أن مناورة بريطانيا هذه لا يجب أن تمنع الهيئة العربية العليا من المبادرة إلى عرض قضية فلسطين على منظمة الأمم المتحدة، وكتب: «المستر بيغن يريد أن يظهر في منظمة الأمم المتحدة أيضاً في مظهر الحكم، ولكننا نريد أن نوقف المستر بيغن والسياسة البريطانية الاستعمارية في موقف الخصم، وهذا هو الواقع والصحيح، وذلك بأن نظهر قضيتنا الوطنية أمام الرأي العالمي في مظهرها الصحيح،

قضية شعب يطالب بحقه من الحرية والاستقلال وجملة الجيوش الأجنبية عن أراضيها وتأليف حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة هي وحدها التي تستطيع حل جميع مشاكله الداخلية والخارجية».

■ وقد انتقدت عصبة التحرر الوطني، فيما بعد، العجز الذي أظهرته الهيئة العربية العليا أثناء الدورة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيار (مايو) ١٩٤٧، لبحث قضية فلسطين، والعجز الذي أظهرته قبل انعقاد هذه الدورة الخاصة عندما «تجاهلت ما تقوم به العناصر الموالية للاستعمار البريطاني داخل الجامعة العربية من مناورات لمنع الدول العربية من استباق بريطانيا إلى عرض القضية الفلسطينية على منظمة الأمم حتى تمكنت الحكومة البريطانية من عرض القضية على هذا الشكل المزري المؤسف»، وكذلك العجز الذي أظهرته بعد انتهاء الدورة الخاصة «من تناقض تصريحات أعضائها في ضرورة التعاون مع اللجنة الدولية أو عدم ذلك، وفي سكوتها عن تقرير هذا الأمر الخطير الشديد الخطورة إلى اليوم». فعصبة التحرر الوطني، ومع أنها كانت قد رحبت بولادة الجامعة العربية، إلا أنها حذرت من الدور الذي يقوم به «أعوان» الاستعمار في البلاد العربية، وأبرزهم «نوري سعيد باشا»، الذين «يعملون في السر والعلانية على تخطي الجامعة العربية والقضاء على وحدة الشعوب العربية في النضال التحريري العام»، وأكدت ضرورة ضمان استقلال الحركة الوطنية العربية في فلسطين، وعدم خضوع قيادتها لتوجيه «العناصر المهادنة [للاستعمار] في البلاد العربية وحكوماتها»، هذا التوجيه الذي سار بالفلسطينيين «نحو النكبات التي ما زلنا نطلب التخلص منها»، والذي «يهدف إلى التعاون مع الاستعمار البريطاني والتفاهم على حقوق وطنية تتعارض مع بنائه القائم على انتهاب البلاد واستلاب الشعوب حقوقها» ■

[المصدر: إميل توما: ١- «كلمة» الجماهير الغفيرة تشترك في الاجتماع الوطني الكبير ببيافا [دعت إليه عصبة التحرر الوطني في ١٦/٨/١٩٤٦]»، «الاتحاد»، ١٨/٨/١٩٤٦، ص ١؛ ٢- «القضية الوطنية الآن: يجب أن تُنسق الأهداف والأساليب»، «الاتحاد»، ٢٩/١١/١٩٤٦، ص ١ و ٤؛ ٣- «بيقن يحاول تخفيف حدة الحملة ضد سياسته ويعتقد أنه نجح في تشويه وجه نضالنا الوطني»، «الاتحاد»، ٢٣/٢/١٩٤٧، ص ١؛ ٤- «ماذا حدث للجامعة العربية بعد توقيع بروتوكول الإسكندرية؟ نحن لم

تؤلف الجامعة لتكون مسرحاً لدسائس انكلترا»، «الاتحاد»، ١٩٤٧/٢/٢٣، ص ١-٤؛
٥- «واجب حركتنا الوطنية الطبيعي أن تضع سياستها، وأما الدول العربية فعليها أن
تؤيدنا»، «الاتحاد»، ١٩٤٧/٢/٢٣، ص ١.]

(٧)

ضرورة الانفتاح على الاتحاد السوفييتي

والتصدي لحمالات الهجوم عليه

■ لقد أكد إميل توما أن النجاح في تحرير قضية فلسطين من قبضة الاستعمار يتطلب انفتاح الحركة الوطنية العربية في فلسطين على الاتحاد السوفييتي وتعاونها معه على المسرح الدولي، معتبراً أن وجود الاتحاد السوفييتي هو «من أهم العوامل الرئيسية الجديدة التي لم تكن في الحرب الماضية»، وأن ما يقوم به وفده من نشاط في هيئة الأمم المتحدة «في سبيل تأمين مستقبل جميع الشعوب» يزيد «في أمل الشعوب المستعمرة ويقوي عزيمة البلاد العربية التي ترنو الآن إلى أمانها».

■ وكان إميل توما قد أشار، في أكثر من مقال، إلى أن الصهيونية، في سعيها إلى تهجير يهود الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين، هي التي تتصدر حملات الهجوم على الاتحاد السوفييتي، وهي التي توجه له «اتهامات طائشة»، مدعية «أن روح العداة لليهود قد تقشت هناك... وأن الاشتراكية لم تكن حلاً لقضية اليهود، وأن قضية اليهود لا حل لها غير فلسطين». واعتبر أن موقف الاتحاد السوفييتي من الصهيونية «لا لبس فيه ولا غموض؛ فالاتحاد السوفييتي هو الوحيد الذي يحظر هجرة اليهود من أراضيه إلى فلسطين، وهو الوحيد الذي أغلق أبواب البلقان أمام زعماء الصهيونية، ووضع برنامجاً ديمقراطياً إنشائياً في البلاد المحررة حيث ضمن اليهود هناك مصالحهم، وأثار في يهود فلسطين رغبة في العودة إلى بلادهم الأصلية».

■ وبعد أن أشار إلى أن الاستعمار البريطاني لا يريد الخروج من فلسطين، وهو يسعى إلى أن يخلق في البلاد «أمة يهودية شكلية تحترق معنا وتبرر وجوده في بلادنا»، كما يريد «أن يستفيد من وجود معداته [العسكرية] هنا ليهدها فيها الاتحاد السوفييتي»، أعرب إميل توما عن أسفه من انسياق «نفر من الوطنيين الذين بدأوا

يتخوفون من بعبع أحمر لا وجود له ولا كيان؛ فالاتحاد السوفيتي الذي يخيفنا به أعوان الاستعمار لم يعتد في تاريخه على الشعوب»، وقدّر أن الذين يتهمون على الاتحاد السوفيتي «بخافون امتداد نفوذ الاتحاد السوفيتي ويرهبون دوره التحريري»، وأن الكيد ضده «فوق أنه يخدم الأمانى الاستعمارية والرجعية، فهو يضر بقضيتنا العمالية والوطنية، لأن العداة ضد الدولة المحررة العظمى يصم حركتنا بالرجعية ويقربنا من الاحتكاريين الاستعماريين...[و] يضر بقضيتنا لأنه يؤيد سعي الصهيونية التي تعمل على اتهام حركتنا بالرجعية» ■

[المصدر: إميل توما: ١- «حملة الكيد والدسائس الجديدة: موقف الصهيونية من الاتحاد السوفيتي»، «الاتحاد»، ١٩٤٥/٥/٦، ص ١ و ٤؛ ٢- «إننا نفتخر بصدقة الاتحاد السوفيتي»، «الاتحاد»، ١٩٤٥/٥/١٣، ص ١ و ٤؛ ٣- «الاختلافات تتلاشى أمام وحدة الشعوب. الاتحاد السوفيتي يطالب باستقلال المستعمرات»، «الاتحاد»، ١٩٤٥/٥/٢٠، ص ١ و ٤؛ ٤- «مرحلة حاسمة في تاريخ النضال الوطني» [خطاب إميل توما عضو مكتب رئاسة عصبة التحرر الوطني في الاجتماع الوطني الكبير الذي دعت إليه العصبة في يافا في ١٦/٨/١٩٤٦]، «الغد»، ١٩٤٦/٨/٣٠، ص ٥-٦ و ص ٢٠.]

(٨)

رفض الحل المتمثل بتقسيم فلسطين

■ حذرت عصبة التحرر الوطني، منذ صيف سنة ١٩٤٦، من خطر تقسيم فلسطين، وأعلنت، في الاجتماع الجماهيري الحاشد الذي عقدته في حيفا في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، في «يوم النضال ضد وعد بلفور وأصحاب هذا الوعد ونتائجه»، وتحدث فيه إميل توما، رفضها الحازم لـ «جميع الحلول الاستعمارية كحل التقسيم وسوريا الكبرى والدولة الاتحادية»، وأصرت على تحقيق «مطالب البلاد: إلغاء الانتداب وإنشاء حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة وجلاء الجيوش الأجنبية».

وناشدت العصبة من جديد الهيئة العربية العليا «أن تدعو إلى عقد مؤتمر وطني منتخب يجمع جميع العناصر الوطنية ويحشد جميع قواها ليضع السياسة الوطنية الصلبة التي يختارها ويختار من يقودها»، مؤكدة أن الحركة الوطنية العربية لن تكون

قادرة على مقاومة التقسيم واكتساب تأييد القوى الديمقراطية في العالم لقضيتها العادلة إلا إذا أقامت بناءها «على الديمقراطية في التنظيم»، وقدمت «الضمانة العملية التي تؤمن بها القوى الديمقراطية في العالم، والتي تستطيع أن ترد على الاستعمار أذاليه، والتي في مقدورها عزل القيادة الصهيونية المتآمرة مع الاستعمار عن الجماهير اليهودية»، خصوصاً وأن الاستعمار والصهيونية «يبرران دعوتهم لتقسيم فلسطين بأن العرب لا يمكن أن يعيشوا في وئام مع اليهود في ظل حكم مستقل».

■ وعندما بدأت منظمة الأمم المتحدة والدول المشتركة فيها تستعد للبحث نهائياً في قضية فلسطين، وذكرت الأنباء أن المنظمة الدولية ستستمع لشهادة وفد الهيئة العربية العليا، لاحظت عصبية التحرر الوطني أن الهيئة العربية العليا تتخذ، منذ فترة، من المواقف «ما يساء فهمها من الرأي العام العالمي، وما يبتعد بنا عن حل نهائي ثابت للقضية الفلسطينية»، وطرحت السؤال الآتي: «أية سياسة سوف يحملها وفد الهيئة العربية العليا لإحباط مؤامرة التقسيم؟»، وأضافت: «هل يذهب إلى منظمة الأمم ليقف بين ممثلي الشعوب التي بذل أبنائها دماءهم في سبيل القضاء على التمييز العنصري، ليعلن أن العرب إذا ما أحرزت فلسطين استقلالها لن يعترفوا بأي حق من حقوق المواطنين لسكان فلسطين من اليهود؟» وهل سيرتك الاستعمار البريطاني «منشرح الصدر في المنظمة، معزز المكانة، ليقف في موقف الموفق بين اختلافات العرب واليهود؟»، مقدرة أنه لن يكون هناك أحسن من هذا الموقف «لتأييد التقسيم لا لرده وإحباطه»، وداعية إلى الإعلان الصريح والواضح أن الشعب العربي الفلسطيني «ينشد جلاء جيوش الاحتلال عن أراضيه وإلغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال التام؛ فذلك هو الطريق الوحيد لإحباط جميع مؤامرات المستعمر والصهيونية، لا مؤامرة التقسيم فحسب».

■ وفي ١٩٤٧/١١/٢، وبعد أن توضح المشهد السياسي داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة، وتبين أن أغلبية أعضاء لجنة التحقيق الدولية التي زارت فلسطين تقترح حل التقسيم، كتب المحرر السياسي لصحيفة «الاتحاد» مقالاً مطولاً بعنوان: «الآن نستطيع أن نكشف النقاب عما يجري في منظمة الأمم»، سيتم الاستشهاد فيما يتبع، بفقرات مطولة منه:

«أكتب هذا المقال في مساء الخميس في ٣٠ تشرين أول (أكتوبر)، ولا تزال اللجتان الفرعيتان اللتان أنشأتها لجنة فلسطين الخاصة لتبحث الأولى في مشروع التقسيم والثانية في مشروع الدولة الفلسطينية الموحدة، تبحثان فيما بين أيديهما من مشاريع... لقد كانت خطة الاستعمار البريطاني تهديد الجماهير العربية واليهودية بالفوضى التي سوف تعقب جلاء البريطانيين عن فلسطين، حتى يضطر العرب واليهود إلى الوصول إلى نوع من التفاهم يطلبان على إثره بقاء البريطانيين في فلسطين... هذا ما أراده الاستعمار البريطاني في فلسطين نفسها، من وراء إعلانه عزمه على الجلاء...

إن الولايات المتحدة والدول الواقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة ستؤيد التقسيم، لأن الولايات المتحدة أمام ضغط الرأي العام الأميركي لا يمكن إلا أن تؤيد التقسيم، ولأن الولايات المتحدة تأمل أن تجعل من الدولة اليهودية ركيزة لها في الشرق الأوسط وموطيء قدم. أما الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية الديمقراطية، فهي تقاوم التقسيم من حيث المبدأ، وهذا معروف عنها من مضي وقت طويل. وأما الدول العربية فهي تقاوم التقسيم طبعاً.

فإذا وقفت بريطانيا على الحياد، وهو ما فعلته وجعلته موقفاً لها، فإن مشروع التقسيم لن يستطيع أن ينال ثلثي الأصوات حتى يصبح قراراً نافذ المفعول. وهكذا قدرت بريطانيا لمشروع التقسيم أن يفشل...

ولكن أمراً مفاجئاً حدث لم يكن إلا القلائل ينتظرونه، قلب الأوضاع رأساً على عقب، وأذهل البريطانيين والأميركيين سواسية، بل أذهل جميع من كان يعمل مع البريطانيين على بقاء الوضع الراهن في فلسطين على حاله، ذلك أن الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية أيدت مشروع التقسيم أيضاً، واشترطت لذلك جلاء البريطانيين عن فلسطين حالياً...

إن الاتحاد السوفييتي والقوى الديمقراطية التحررية في العالم تدرك أن مصلحة فلسطين، قبل كل شيء آخر، هو في تحقيق استقلالها وتصفية السلطة البريطانية عنها وجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن أراضيها. وهي تدرك أن حل التقسيم هو أسوأ الحلول، كما صرح بذلك المندوب السوفييتي نفسه، ولكن مؤامرات الاستعمار والسياسة الصهيونية وموقف القيادة الوطنية التي لم ترد أن تتبين الحقائق المحيطة بها وما نتج

عن ذلك من توتر في العلاقات بين العرب واليهود، كل ذلك هو الذي أوصل فلسطين إلى حل التقسيم. وكما قال المندوب البولوني في خطابه الذي أيد به التقسيم: إن مستقبل فلسطين ليس بالتقسيم والتجزئة، ولكن في تفاهم أهلها جميعاً وعملهم السلمي الإنشائي...

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة غير العملية والبعيدة عن الواقع التي انتهجتها قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية هي مما ساعد على تبني عدد من الوفود الديمقراطية لمشروع التقسيم. ويعتبر هذا بحد ذاته دليلاً على فشل تلك السياسة القديمة، وموجباً لتغييرها واتباع أساليب جديدة في الحركة الوطنية الفلسطينية.

وهنا نذكر أن عصابة التحرر الوطني وجريدتها «الاتحاد»، نبهتاً مراراً كثيرة إلى خطر الاستمرار على السياسة القديمة، تلك السياسة التي وصلت بفلسطين الآن إلى هذا المأزق الحرج الذي يتهدد مصيرها...» ■

[المصدر: إميل توما: ١- «عصابة التحرر الوطني في فلسطين في حشدها الكبير ليوم النضال ضد وعد بلفور وأصحاب هذا الوعد ونتائج»، «الاتحاد»، ١٠/١١/١٩٤٦، ص ١؛ ٢- «الاتحاد»: «ليس هناك من قوة وطنية تستطيع القضاء على التقسيم وتنفيذ الحل الديمقراطي الوحيد لإحباط الحركة وطنية تقوم على الديمقراطية في التنظيم»، «الاتحاد»، ١/٦/١٩٤٧، ص ١ و ٤؛ ٣- «أما أننا نرفض التقسيم فهذا ما أجمعنا عليه، وأما الطريق إلى إحباط التقسيم فهذه هي المسألة»، «الاتحاد»، ٦/٩/١٩٤٧، ص ١ و ٤؛ ٤- «بيان عصابة التحرر الوطني في فلسطين حول توصيات لجنة التحقيق الدولية: رفض التقسيم، وكل حل يفرض على فلسطين فرضاً، والمطالبة بالجلء وإلغاء الانتداب والاستقلال التام»، «الاتحاد»، ٦/٩/١٩٤٧، ص ١ و ٤؛ ٥- المحرر السياسي «للاتحاد»: «الآن نستطيع أن نكشف النقاب عما يجري في منظمة الأمم»، «الاتحاد»، ٢/١١/١٩٤٧، ص ١ و ٤.]



■ ونختم بتساؤل، من جانب، وباستخلاص، من جانب آخر.

• فأما التساؤل فهو: هل كان إميل توما نفسه هو كاتب المقال المذكور أعلاه، الذي

حمل توقيع «المحرر السياسي» لصحيفة «الاتحاد»، وتضمن ما يشبه التبرير لموقف الاتحاد السوفييتي من قرار التقسيم، ومفاده أن الاتحاد السوفييتي وافق على هذا القرار، خلافاً لموقفه المبدئي السابق، عندما شعر أن الحكومة البريطانية لا تسعى إلى الجلاء عن فلسطين، بل هي تناور كي تحافظ على وجود قواتها وأجهزتها في هذا البلد؟

مهما يكن، وبغض النظر عن حقيقة كاتب المقال، وعن صحة أو خطأ الموقف السوفييتي، من المعروف أن إميل توما، وخلافاً لمعظم رفاقه الذين وافقوا في شباط (فبراير) ١٩٤٨ على قرار الأمم بتقسيم فلسطين، بقي متسقاً مع موقفه المبدئي الراض تقسيم فلسطين، وتحمل فيما بعد، عن طيبة خاطر، تبعات موقفه هذا.

• وأما الاستخلاص فمفاده أن بعض الوطنيين الصادقين ينتقدون الشيوعيين الفلسطينيين لأنهم وافقوا على قرار التقسيم، ويتجاهلون دور القيادة التقليدية للحركة الوطنية العربية في فلسطين التي تتحمل سياستها قسطاً كبيراً من المسؤولية عن تمرير قرار التقسيم في هيئة الأمم المتحدة، وهي السياسة التي بقي الشيوعيون الفلسطينيون يحذرون طوال سنوات من المخاطر التي تتطوي عليها على مستقبل فلسطين وشعبها ■

٢٠١٩/١١/١٦

المصادر

- [فيما يلي المصادر العائدة إلى المحورين الأول: «الحزب الشيوعي الفلسطيني.. ١٩١٩-١٩٤٨»، والثاني: «عصبة التحرر الوطني في فلسطين.. ١٧٤٤-١٩٤٨»:]
- ١- الأطرش المغربي، محمود، «طريق الكفاح في فلسطين والمشرق العربي: مذكرات»، إعداد وتحريه ماهر الشريف، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٥.
 - ٢- البديري، موسى، «تطوّر الحركة العمالية العربية في فلسطين» (مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩-١٩٤٨)، القدس، دار الكاتب، ١٩٨٠.
 - ٣- «بيان مكتب سكرتارية عصبة التحرر الوطني حول موقفها من توصي لجنة التحقيق»، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.
 - ٤- بيان من عصبة التحرر الوطني في فلسطين، «أبها الشعب العربي... إن السكوت بعد اليوم على كل ما حدث معناه الفناء»، [من دون تاريخ].
 - ٥- توما، إميل، «يوميات شعب (٣٠ عاماً على الاتحاد)»، حيفا، منشورات عريبك، ١٩٧٤.
 - ٦- الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي السوري، والحزب الشيوعي اللبناني، وعصبة التحرر الوطني في فلسطين، «بيان إلى الشعوب العربية»، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨.
 - ٧- الدجاني، موسى، «حركتنا الوطنية حركة جماهير الشعب العربي»، عصبة التحرر الوطني في فلسطين، النشرة الثالثة، ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٤.
 - ٨- رضوان الحلو، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩٣٤-١٩٤٣، رام الله، مركز فؤاد نصار، حزيران (يونيو) ٢٠٠٣.
 - ٩- الشريف، ماهر، «الأممية الشيوعية وفلسطين (١٩١٩-١٩٢٨)»، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠.
 - ١٠- الشريف، ماهر، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨»، بيروت، مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨١.

- ١١- الشريف، ماهر، «فلسطين في الأرشيف السري للكومنترن»، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٤ .
- ١٢- الشريف، ماهر، «في الفكر الشيوعي الفلسطيني: الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن»، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٨ .
- ١٣- الشريف، ماهر، «من تاريخ الصحافة الشيوعية العربية في فلسطين ١٩٢٤-١٩٣٦»، رام الله، مركز فؤاد نصار، ٢٠١١ .
- ١٤- شنير، خليل، «موقف حركتنا العمالية من أصحاب العمل»، الاتحاد، حيفا، ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ .
- ١٥- صدقي، نجاتي، «مذكرات»، تقديم حنا أبو حنا، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١ .
- ١٦- عبد الغني، عبد الرحمن، «ألمانيا النازية وفلسطين ١٩٣٣-١٩٤٥»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥ .
- ١٧- عصابة التحرر الوطني في فلسطين، «إلى الوحدة العمالية»، داخلي، الأربعاء ٥ نيسان (إبريل) ١٩٤٤ .
- ١٨- عصابة التحرر الوطني في فلسطين، «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، النشرة العاشرة، داخلي، الأربعاء في ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٤٤ .
- ١٩- عصابة التحرر الوطني في فلسطين «١٩٤٥-١٩٤٨ (ثلاث وثائق تاريخية)»، رام الله، مركز فؤاد نصار، ٢٠٠١ .
- ٢٠- عصابة التحرر الوطني في فلسطين (مكتب السكرتاريا)، «العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها»، نص المذكرة التي أرسلها مكتب السكرتاريا لعصابة التحرر الوطني في فلسطين إلى المستر اتلي رئيس الوزارة البريطانية، في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، حيفا .
- ٢١- عصابة التحرر الوطني في فلسطين، «والآن... ما العمل؟» (من دون تاريخ).
- ٢٢- عصابة التحرر الوطني في فلسطين، «نداء إلى الجنود [العرب]»، تموز (يوليو) ١٩٤٨ .

- ٢٣- «الفاشستية وخطرها على الأقطار العربية»، الطليعة، بيروت، الجزء الخامس، السنة الخامسة، أيار (مايو) ١٩٣٩، عدد خاص، لمناسبة انعقاد مؤتمر مكافحة الفاشستية السوري اللبناني الأول.
- ٢٤- فرح، بولس، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، الاتحاد، حيفا، ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٤.
- ٢٥- فرح، بولس، «الاقتصاد الوطني والعامل العربي»، الاتحاد، حيفا، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤.
- ٢٦- قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني، «حول الوضع الذي نشأ في فلسطين بعد نجاح المؤامرة الاستعمارية الدامية عليها، وعن أخطاء عصبة التحرر الوطني وعن تكوين حزب موحد للطبقة العاملة في القسم العربي من فلسطين وشرق الأردن»، [١٩٥١].
- ٢٧- مجلي، نظير، «مقابلة مع توفيق طوبي»، الجديد، حيفا، العدد الخامس، ١٩٧٨.
- ٢٨- ناطور، سلمان، «مقابلة مع منعم جرجورة»، الاتحاد، حيفا، ٢ آذار (مارس) ١٩٧٩.
- ٢٩- نصار، فؤاد، «الإرهاب الفردي والقتل السياسي»، منشورات لجنة الثقافة السياسية، [من دون تاريخ] (كراس أعيدت طباعته في وثيقة من ١٢ صفحة موجودة في محفوظات الحزب الشيوعي الأردني) ■

مراجع مختارة

- [فيما يلي المراجع المختارة لمحور: «الحزب الشيوعي الإسرائيلي... ١٩٤٨ - ١٩٤٨ »:«..
- ١- «التيار الشيوعي»، دليل إسرائيل العام ٢٠١١. رئيس التحرير كميل منصور- مساعد رئيس التحرير خالد فراج. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١، ص ٣٣٦-٣٣٩ .
- ٢- «رايح/حداش»، دليل إسرائيل العام. تحرير صبري جريس-أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦، ص ١٦٧-١٧٠ .
- ٣- سلمان، رشيد سلمان، «اليسار في إسرائيل». بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤ .
- ٤- غانم، هندية، «الحزب الشيوعي في إسرائيل بين القومية والدولة». مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١١٢، خريف ٢٠١٧، ص ١٠٢-١٢٧ .
- ٥- مخول، عصام، «النضال الأممي هو الجواب على الصراع القومي الدامي: نحو قرن من تجربة الحركة الشيوعية في البلاد». قضايا إسرائيلية، رام الله، العدد ٥١، ٢٠١٣، ص ٩-٢٢ .
- ٦- «من أجل الوحدة في النضال ضد الاحتلال» (وثائق المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ١٥-١٨/١٢/١٩٧٦). [بيروت]: منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة الإعلام والتوجيه القومي [م. ت.].
- 7- Arbouz, Karim. *Contradictions de la Gauche se réclamant du marxisme en Israël : le cas du parti communiste israélien 1919-1991*. Thèse de doctorat en Sciences politiques, Sous la direction de Maurice Robin, Université de Paris X, 1992.
- 8- Greilsammer, Alain. *Les communistes israéliens*. Paris: Presses de la Fondation des sciences politiques, 1978.
- 9 - « Les Partis Communistes en Israël ». *Le Monde*, Paris, 1 juillet 1967.
- 10- Yusuf, Mohsin, « Les partis arabes d'Israël ou de la participation politique en situation minoritaire », *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 81-82., 119-133 .1996.pp ■

المصادر

[فيما يلي المصادر العائدة لمحور: «حزب الشعب الفلسطيني»:]

١- الأشهب، نعيم، «دروب الأمل، دروب الأمل» رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠٠٩.

٢- زيادين، يعقوب، «ليست النهايات. الشيوعيون في الأردن بين الطموحات والواقع». عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٣- الشريف، ماهر، «في الفكر الشيوعي الفلسطيني: الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن». دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٨.

٤- عوض الله، عبد الرحمن، «تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين»، رام الله، منشورات المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠١٦.

٥- وثائق المؤتمر الخامس لحزب الشعب الفلسطيني:

- مشروع التعديلات على البرنامج السياسي المقدم إلى المؤتمر العام الخامس

http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=1827201y25326081Y1827201

- ملاحق البرنامج السياسي

http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=18275b8y25327032Y18275b8

٦- ياسين، عبد القادر، «حزب شيوعي ظهره إلى الحائط: شهادة تاريخية عن الحركة الشيوعية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧». بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨ ■

الفهرس

٥	■ هذا الكتاب
٩	■ الفصل الأول .. ما قبل ٢٠٢٠/١/٢٨
١١	١- الانتخابات التي لم تحصل
٣٣	٢- في الانتخابات والمسار السياسي
٤٣	٣- في العلاقات الوطنية
٤٧	٤- في المشهد السياسي الفلسطيني
٦٩	■ الفصل الثاني .. ما بعد ٢٠٢٠/١/٢٨
٧١	١- «صفقة القرن» .. صفقة لتصفية القضية الوطنية
٩٣	٢- «صفقة القرن» ... المعركة الفاصلة مع المشروع الصهيوني ...
١٠٥	٣- الضم .. أعلى مراحل الإحتلال الإسرائيلي
١١٣	٤- المواجهة لإفشال مشروع ترامب وإسقاط مخطط الضم
١٣١	٥- انعكاسات خطة الضم على الإقتصاد الفلسطيني
١٣٧	٦- انتخابات الكنيست الـ ٢٣ .. ٢٠٢٠/٣/٢
١٥٣	■ الفصل الثالث .. اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا
١٥٥	● مقدمة

١٥٨	١- المشروع الوطني والعوامل الضاغطة عليه
١٦٠	٢- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.. واقع إنساني هش
١٦٣	٣- إختناق إقتصادي، نزيف عبر الهجرة، وقوانين الحرمان
١٧١	٤- واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ودلالاته
١٧٤	٥- الأونروا والتغيرات السياسية... دلالات الضغوط الأميركية
١٧٦	• خاتمة
١٧٩	■ الفصل الرابع . . في تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين
١٨١	١- الحزب الشيوعي الفلسطيني.. ١٩١٩-١٩٤٨
١٩٥	٢- عصابة التحرر الوطني في فلسطين.. ١٩٤٤-١٩٤٨
٢١١	٣- الحزب الشيوعي الإسرائيلي.. ١٩٤٨ - ..
٢١٧	٤- حزب الشعب الفلسطيني.. ١٩٤٨ - ..
٢٢٥	٥- إميل توما والحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية.. ..
٢٤٥	• المصادر
٢٥١	■ الفهرس

سلسلة
«الطريق
إلى
الاستقلال»

١- الطريق الوعر
نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية
من مدريد إلى أوسلو
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧

٢ - سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨

٣ - القبضة المثقوبة
نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية
من مجيء نتياهو إلى بروتوكول الخليل
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩

٤ - خمس سنوات على أوسلو
آذار (مارس) ١٩٩٩

٥ - الدولة المستقلة والسيادة الوطنية
أيار (مايو) ١٩٩٩

٦ - من أوسلو إلى واي ريفر
كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠

٧ - شرم الشيخ .. اللاجئون ..

الحل الدائم ..

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠

٨ - عشية الانتفاضة

نيسان (أبريل) ٢٠٠١

٩ - «السور الواقعي»

آب (أغسطس) ٢٠٠٣

١٠ - ما بعد «السور الواقعي»

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣

١١ - «خارطة الطريق» .. إلى أين؟

نيسان (أبريل) ٢٠٠٤

١٢ - في النظام السياسي الفلسطيني ..

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤

١٣ - خطة «فك الارتباط»

آذار (مارس) ٢٠٠٥

١٤ - قبل الرحيل.. في السياسة والنظام
اللسطيني

أيار (مايو) ٢٠٠٥

١٥ - رئاسية ٢٠٠٥..

آذار (مارس) ٢٠٠٥

١٦ - مفترق طرق بعد غزة

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧

١٧ - الحكومات الفلسطينية .. ١٩٩٤ - ٢٠٠٦

آذار (مارس) ٢٠٠٨

١٨ - المنعطف.. تشريعية ٢٠٠٦

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

١٩ - ٢٠٠٧.. عام الإنقسامات

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

٢٠ - من الإنتفاضة إلى الإنقلاب

آذار (مارس) ٢٠٠٩

٢١ - ٢٠٠٨ .. عام الأزمات والرصاص

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩

٢٢ - وثيقة الوفاق الوطني

٢٠٠٦/٦/٢٧

آب (أغسطس) ٢٠١٠

٢٣ - خيارات فلسطينية

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠

٢٤ - إستراتيجية فلسطينية بديلة

نيسان (أبريل) ٢٠١١

٢٥ - أحوال فلسطينية

آذار (مارس) ٢٠١٢

٢٦ - إستراتيجية دفاعية للقطاع

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢

٢٧ - .. على مرمى حجر
في قضايا الدولة والاستقلال
أيار (مايو) ٢٠١٣

٢٨ - موضوعات تفاوضية
تموز (يوليو) ٢٠١٤

٢٩ - في تدويل القضية
شباط (فبراير) ٢٠١٥

٣٠ - ما بعد «الجرف الصامد»
تموز (يوليو) ٢٠١٥

٣١ - إنتفاضة الشباب
أيار (مايو) ٢٠١٦

٣٢ - نوافذ..
أيار (مايو) ٢٠١٧

٣٣ - في مجرى الأحداث .. ٢٠١٧
أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨

٣٤ - في مجرى الأحداث .. ٢٠١٨
أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨

٣٥ - في مواجهة صفقة القرن ..
أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩

٣٦ - ملفات فلسطينية (٢/١)
اللاجئون .. المجلس المركزي
كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠

٣٧ - ملفات فلسطينية (٢/٢)
«صفقة القرن» في الميزان
كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠

٣٨ - جيل العودة .. الحلم والأمل
أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٠

٣٩ - «صفقة القرن» في الميدان
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠

سلسلة
«من الفكر
السياسي
اللسطيني
المعاصر»

١ - الجبهة الديمقراطية..

النشأة والمسار

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠١

٢ - البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣ - ١٩٧٤

صراع - وحدة في المقاومة

ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠٢

٣ - المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠

في ظل ازدواج السلطة

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٤ - حملة أيلول وما بعدها..

١٩٧٠ - ١٩٧١

في المراجعة النقدية للبدايات

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٥ - النهوض مرة أخرى.. ١٩٧٢ - ١٩٧٣

في المراجعة النقدية للبدايات

ط١: تموز (يوليو) ٢٠٠٧

٦ - قضايا نظرية

في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، العلمانية

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

٧ - مخاض التجديد

١٩٨٨ - ١٩٩٨

ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣

٨ - في المسألة الفلسطينية

١٩٧٥ - ٢٠١٣

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٤

٩ - في جماهيرية الحزب

١٩٩٨ - ٢٠١٣

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٤

١٠ - المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية

[الجبهة الديمقراطية نموذجاً]

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥

١١ - الإنتفاضة الثانية

[٢٠٠٥/٢/٨ - ٢٠٠٠/٩/٢٨]

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧

١٢ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين..

المؤتمر الوطني العام السابع - ٢٠١٨

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨

١٣- عقد النهوض والإنتصارات

١٩٧٢ - ١٩٨١

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٩

١٤ - عقد الصمود والخيارات

١٩٨٢ - ١٩٩٤

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٩

١٥ - في الإشتراكية العلمية، الدولة

المدنية، المجتمعات الإنتقالية

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

١٦- النموذج السوقي لعمليّة

الانتقال إلى الإشتراكية

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

١٧- الرأسمالية المعاصرة في أطرافها

ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

ط٢: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

١٨- الرأسمالية المعاصرة في مراكزها

ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

ط٢: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

